المخابرات العراقية
1968 - 2003

أسوار وأسرار

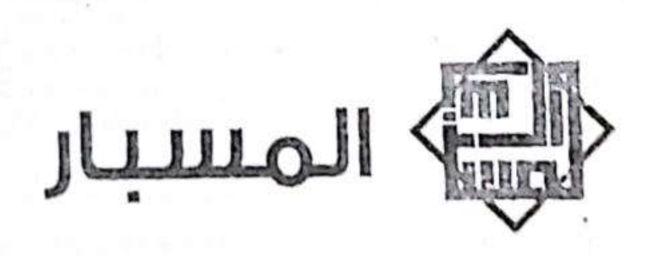
سالم الجميلي





سالم الجميلي

المخابرات العراقية
2003-1968
أسوار وأسرار



الكتاب: المخابرات العراقية 1968 - 2003
أسوار وأسرار

المؤلف: سالم الجميلي

الناشر: مركز المسبار للدراسات والبحوث.

التصنيف: مخابرات

الطبعة الأولى: يونيو (حزيران) 2023.

الرقم الدولي المتسلسل للكتاب: ISBN 978-9948-794-32-5

رقم الموافقة على الطباعة: MC-10-01-5105537



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

ص.ب. 333577
دبي الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4774 380 4 971+ فاكس: 5977 380 4 971+
info@almesbar.net www.almesbar.net

مركز المسبار للدراسات والبحوث هو مركز مستقل متخصص في دراسة الحركات الإسلامية والظاهرة الثقافية عموما، ببعديها الفكري والاجتماعي السياسي، يولي المركز اهتماماً خاصاً بالحركات الإسلامية المعاصرة، فكرا وممارسة، رموزاً وأفكاراً، كما يهتم بدراسة الحركات ذات الطابع التاريخي متى ظل تأثيرها حاضرا في الواق المعيش.

يضم مركز المسبار مجموعة مختارة من الباحثين المتخصصين في الحركات الإسلامية المعاصرة والتاريخيا والظواهر الثقافية والاستراتيجية، ويتعاون المركز في هذا الاتّجاه مع الباحثين والمراكز والمؤسسات المختلفة التي تتقاطع اهتماماتها مع اهتمامه، وهو ما يضمن تبادل الخبرات وتطوير المهارات الذي يتم عبر تنشيط الحوار بين المتخصصين وتدوير الأفكار بين مختلف الآراء والاتجاهات.

Almesbarcenter @almesbar_net www.almesbar.net Al-Mesbar Center



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

الفصل الرابع

الفصل الخامس

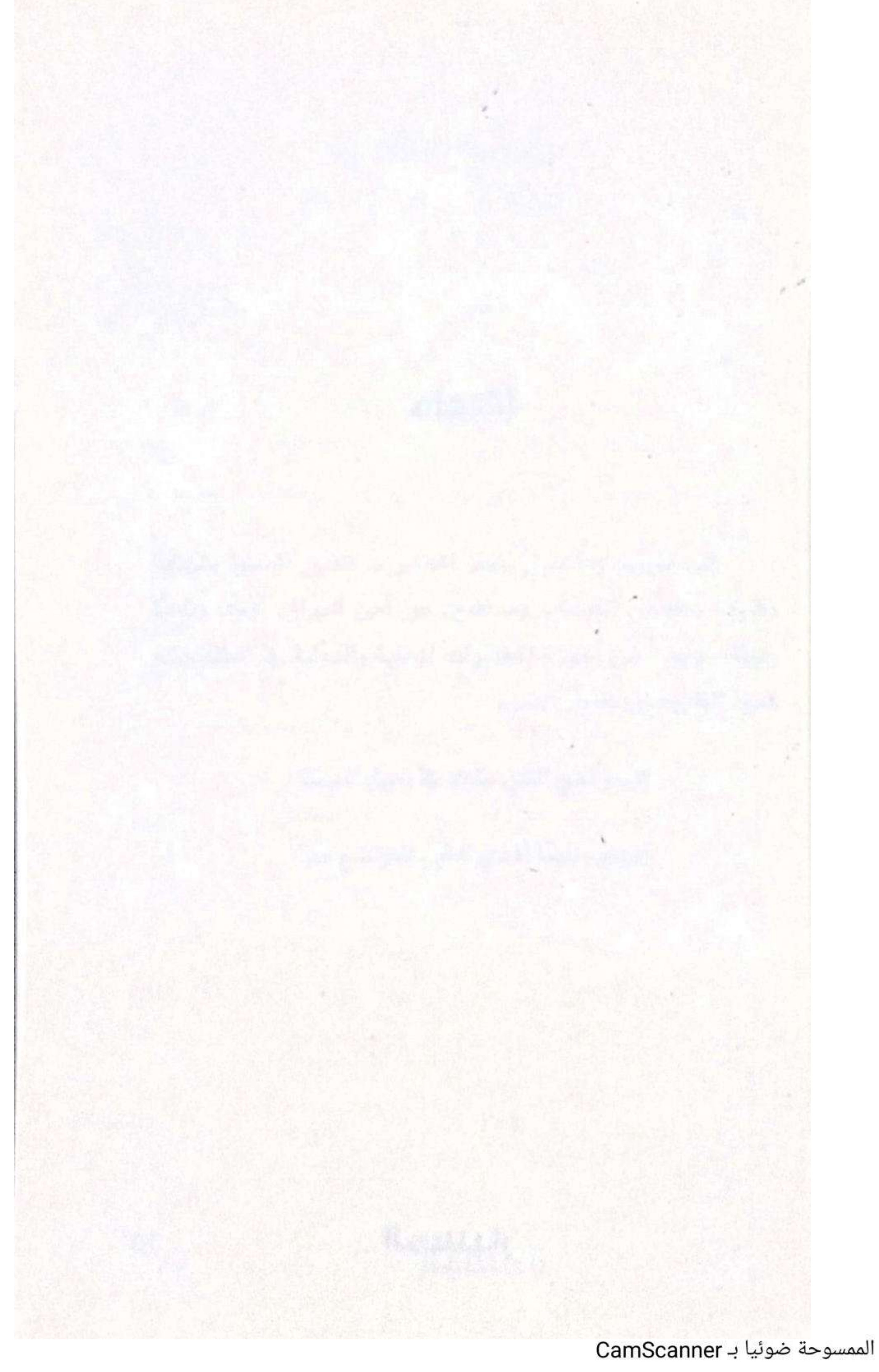
الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر



إهداء

إلى ضباط ومنتسبي جهاز المخابرات الذين ناضلوا بشهامة وشرف مُتَحَدِّين الصعاب ومدافعين عن أمن العراق، أرضًا وشعبًا ودولة، بوجه أعتى أجهزة المخابرات المحلية والدولية في العالم رغم قسوة الظروف ومخاطر العمل.

إلى والدي الذي جاهد في سبيل تعليمنا.

إليهم جميعًا أهدي كتابي المتواضع هذا.

شكر وتقدير

منذ فترة طويلة وأنا أتلقى دعوات ملحّة من المتابعين والمهتمين بشؤون المخابرات في العراق والعالم العربي لإصدار كتاب عن جهاز المخابرات الوطني السابق، لذلك استجمعت ما في ذاكرتي من معلومات وأحداث في رحلة البحث عن مواد قابلة للنشر، ولأن البيانات والأحداث الاستخبارية متفرقة وموزّعة على ساحات متعددة لدى ضباط المخابرات المتواجدين داخل العراق وخارجه فقد أجريت اتصالات مع العديد منهم، البعض منهم خذلني وامتنع عن الإدلاء ولو بكلمة واحدة في موقف مؤسف كأنهم خرس، ومنهم من شجعني وساهم في تقديم ما لديه من معلومات عن أحداث ساهم فيها أو كان شاهدًا عليها. إلى أولئك الذين ساهموا في هذا الجهد المتواضع أتقدَّم إليهم بأجمل عبارات الشكر والتقدير والعرفان ومما يؤسفني أنني لا أستطيع ذكر أسمائهم الصريحة إنما سأكون مضطرًا لذكرها رمزيًا وهم:

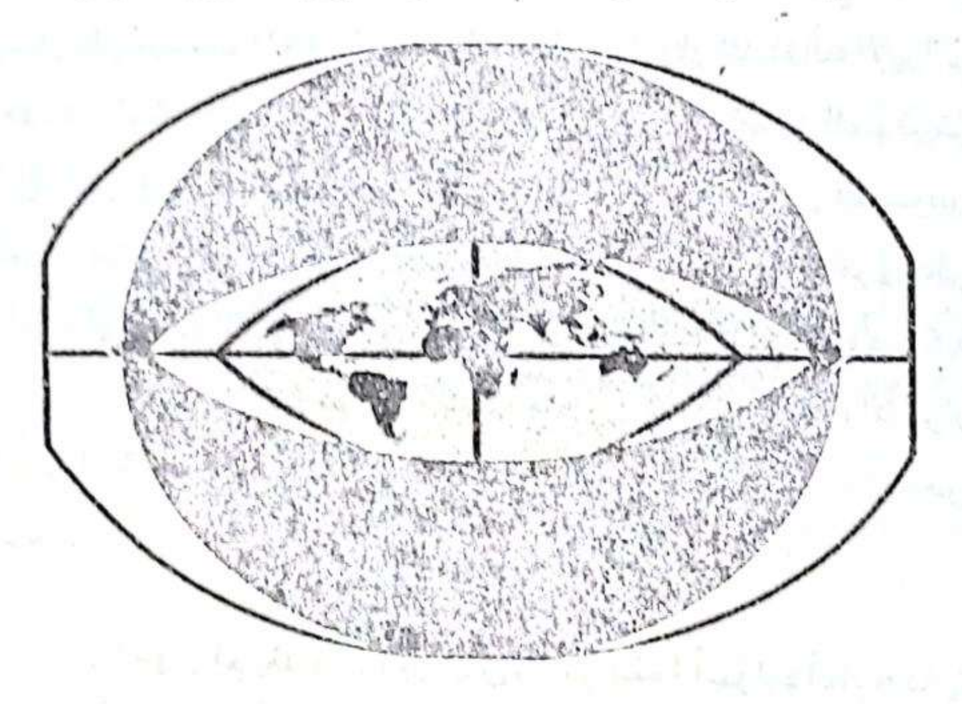
(هـ خ أ) و(ف الجنابي) و(ف ز) و(ر الدليمي) و(ع الجبوري) و(ح ع ع) و(ح ر ظ) و(ا ح م) و(ح ك ح) و(ر ك ف) و(م خ د) و(ج الجبوري) و(د س الدليمي)و(ر ك ش) و(ح م ع) و(ف أ).

المخابرات

هي مؤسسة حكومية تعنى بجمع المعلومات وتحليلها وتقديمها للساسة وصُنّاع القرار وهي معنية بمهام دفاعية وهجومية لحماية الأمن القومي للدولة وأحد أدوات إنفاذ القانون وفرض هيبة الدولة داخليًا وخارجيًا.

شعار جهاز المخابرات العراقي

العين المفتوحة على العالم لحماية أمن واستقرار العراق



IIS

IRAQI INTELLIGENCE SERVICE

تمهيد

لم أجد من بين الكتب الاستخبارية التي اطلعتُ عليها كتابًا يلبي حاجة ورغبة المهتمين في العمل الاستخباري، من فئة الشباب على وجه الخصوص والتوّاقين لمعرفة الحياة السرّية في أروقة أجهزة المخابرات وآلية عملها ونشاطها، ابتداءً من الحس الأمني والأمن الشخصي وآليات تطوير قدرات ضباط المخابرات وصولًا إلى عمليات التجنيد والحصول على المعلومات وآليات التعامل مع المعلومة وكيفية توظيفها.

لم يشهد التاريخ كارثة مرّت على أجهزة المخابرات في العالم كما حصل مع جهاز المخابرات العراقي السابق إثر الغزو الأمريكي الهمجي للعراق. وفي الغالب عندما تسقط الأنظمة يستولي النظام البديل على أرشيف المخابرات مثلما حصل مع جهاز السافاك الإيراني وأجهزة الاستخبارات في رومانيا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفييتي إلا في العراق حيث تمّ إتلاف الجزء اليسير منه واستولى اللصوص والعامة من الناس والجيش الأمريكي ومخابرات الدول الأخرى على أرشيف الجهاز والجزء الأكبر تمّ نقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وإسرائيل. لذلك سيكون الكتاب مُتحررًا من قيود كشف الأسرار والخفايا إلا بالحدود التي لا تسمح لنا قيمنا الوظيفية والأخلاقية من نشرها.

إن الجهاز لم يعد قائمًا بل ليس له أثر بينما أسراره أصبحت في متناول الأعداء ولا بدّ للشعب العراقي والعربي أن يطّلع على جزء من أسرار وخفايا تلك المؤسسة العملاقة التي شغلت بال العامة من الدول خاصة في منطقتنا العربية.

في هذا الكتاب أقتفي أثر جهاز المخابرات العراقي ابتداءً من نشأته ومراحل تطوره وآليات عمله وهيكله الإداري والتنظيمي وقدراته الاستخبارية التي جعلت منه واحدًا من أكفأ أجهزة المخابرات العالمية بشهادة الأعداء أنفسهم لقدرته على الصمود في مواجهة أجهزة المخابرات المعادية القريبة والبعيدة وفي مقدمتها جهاز المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز الموساد الإسرائيلي وأجهزة إيران الاستخبارية والبعض من مخابرات الدول العربية، ومهما كتبتُ عنه فإني لن أعطية حقّه في كتاب واحد حيث يحتاج ذلك إلى مجلدات. كما سأعرض أهم التحدّيات التي واجهت عمل جهاز المخابرات وسبل التصدي لها والتغلب عليها، وسيكون الكتاب وثيقة تاريخية لطبيعة وآليات عمل الجهاز خلال فترة حكم الرئيس الراحل صدام حسين في مراحل متعددة من صفحات المواجهة الشاملة للتحديات الأمنية التي واجهت النظام على مدى 35 عامًا.

إن أي مفصل في أجهزة المخابرات لا يمكن أن يكون مُلمًّا أو مُطّلعًا على مجمل الأحداث والمنجزات، خاصة عندما تكون الأحداث خارج نطاق مسؤولياته في التشكيلات الاستخبارية التي عمل بها، وذلك لخصوصية العمل وتغيير المناصب باستمرار والسرّية التامة في تداول الملفات على قاعدة (اليد اليسرى ينبغي ألا تعرف ما تفعله اليد اليمنى)، لذلك لا أدّعي المعرفة الشاملة بعمل الجهاز وإنجازاته سوى الجزء اليسير منها.

كل ما أذكره في الكتاب ناتج عن عمل ميداني من موقع المسؤولية وما علمت به في أروقة الجهاز الداخلية وتجربتي التي استمرت 25 عامًا سبقتها الدراسة الأكاديمية والتدريب الاستخباري والعسكري

في كلية الأمن القومي لثلاث سنوات تقويمية، وسأسعى أن يكون هذا الكتاب جامعًا بين النظرية والتطبيق وبين العلم والمعرفة.

إن العمل الاستخباري الناجح غالبًا ما يلفّه الغموض والكتمان، وما يتصدَّر المشهد هو الفشل لأن الفشل مكشوف والنجاح سري، تلك هي طبيعة عمل أجهزة المخابرات. وغالبًا ما يتم تقييم أجهزة المخابرات على أساس الفشل الظاهر وليس النجاح الخفي. كما ليس بوسعي أن أكتب كل ما أعرفه لأن الكثيرين ما زالوا أحياء والأحداث ما زالت ساخنة وكثير من العمليات الاستخبارية ستبقى طي الكتمان إلى الأبد لما لها من مساس بسمعة شخوص فاعلة أو قضايا لا ينبغي كشفها. وأود التأكيد أن ما سيتم عرضه في هذا الكتاب من عمليات استخبارية خاصة لا يعني أنني مشارك فيها بأية صفة كانت، إنما من خلال بعض الوثائق وما علمتُ به من رفاقي الذين كانوا على اطلاع مباشر أو غير مباشر أو شهود على تلك الأحداث، بالنظر لعدم وجود مصادر مكتوبة وموثّقة عن جهاز المخابرات بسبب تلف جزء كبير من الأرشيف والاستحواذ على الجزء الأكبر من قبل قوات التحالف وأطراف إقليمية، وأود الإشارة مسبقًا إلى احتمال وجود بعض الاختلافات البسيطة في تواريخ بعض الأحداث أو تداخلات بين المواضيع أو نقص في تفاصيل الحدث بسبب الاعتماد على الذاكرة، لذلك فإني التمس منكم العذر مسبقًا.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن أساليب العمل الاستخباري قد تغيّرت خلال الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى تاريخ إصدار هذا الكتاب، خاصة بعد التطور الهائل في مجال تقنيات الاتصال والمتابعة

والرصد والتنصت والتجسس السيبراني، كما ظهرت الكثير من المفاهيم الاستخبارية والوسائل التجسّسية الحديثة، ولكن تبقى أساسيات العمل المخابراتي ذاتها وهي الحصول على المعلومة المصنّفة وكيفية توظيفها، ويبقى العامل البشري هو الركن الأساس في عمليات التجسس الاستخباري ومكافحة التجسس مهما بلغت التكنولوجيا الاستخبارية من تطور.

من الصعب التقيّد حرفيًا بهيكلية الجهاز لأنها واسعة وبعضها لم نكن نعرفه، كما أن متغيرات كثيرة حصلت في هيكلية الجهاز منذ تأسيسه حتى قرار حلّه في عام 2003، من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر.

بالنظر لفقدان دفتر مذكراتي أثناء اعتقالي والذي يحتوي على أحداث هامّة منها ما يرتبط بالمرحلة التي سبقت الحرب حيث كنت أُسجل الملاحظات ومحاضر الاجتماعات لقيادة الجهاز، خاصة ما يتعلق بالجهود الخاصة لدرء الحرب فإن كل ما يرد في هذا الكتاب سيكون مُعتمدًا على ما علِق في ذاكرتي أو من وثائق صحيحة تعود لجهاز المخابرات حصلت عليها من بعض الأصدقاء، أو من شهادة بعض الضباط الذين لم يتوانوا في تقديم ما لديهم من معلومات، وليس من مصادر أكاديمية أو من الإنترنت إلا بقدر ما يتعلق في العودة إلى تواريخ وطبيعة بعض الأحداث والأسماء.

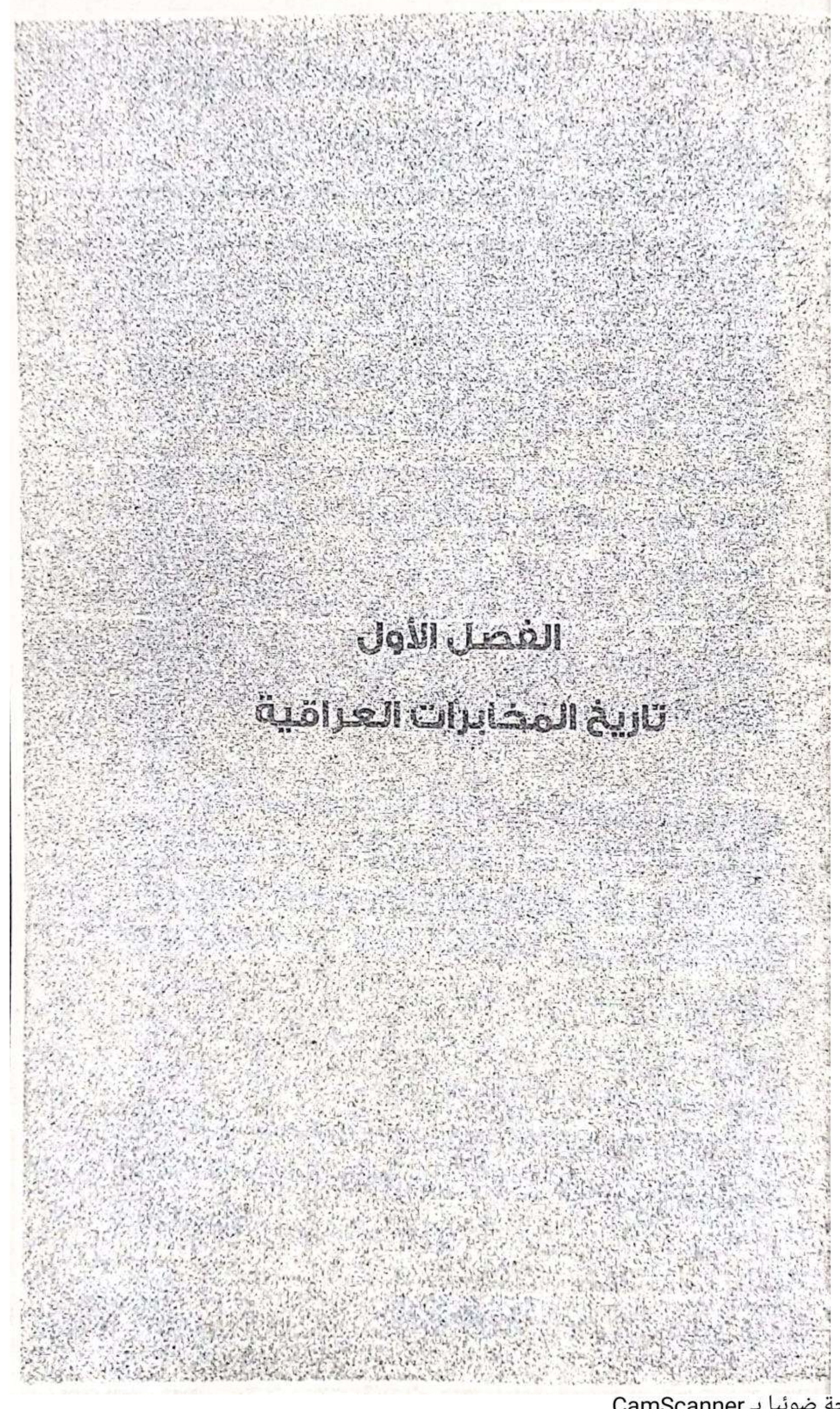
ومما يؤسف له أن العديد من زملائي من ضباط المخابرات امتنعوا عن تقديم أي مساعدة لي في جهودي لتأليف الكتاب بدوافع أنانية تحت ذرائع واهية لا تمت للواقع بصلة، وأنا على يقين ما إن

يصدر الكتاب فسوف أتعرض إلى موجة من الانتقادات الحادّة غير المبرّرة.

إن غزارة المعلومات تستدعي إصدار الكتاب بجزأين إن أسعفني الزمن، الجزء الأول يغطي نشأة المخابرات، وهيكله ومهامه وعمليات تطوير قدراته وبعض الخفايا والأسرار المرتبطة بالعمليات الاستخبارية الخاصة وعمليات التجنيد ونشاطات سرّية أخرى وجزء من أسرار مرحلة ما قبل الحرب.

وأخيرًا أود التأكيد أن هذا الكتاب من صنف الكتب التاريخية لحقبة من الزمن، وسيجد القارئ أن صفحات الكتاب احتوت العشرات من الأسماء والشخصيات كانت وبعضها مازال يحمل عناوين وألقاب سامية لذلك سميتها بأسمائها الرسمية بعيدا عن عبارات المجاملة والتلطيف (المرحوم والراحل والأستاذ والسيد ...). الرحمة للأموات والاحترام والتقدير للأحياء.

سالم



الفصل الأول

تاريخ المخابرات العراقية

منذ تأسيس الدولة العراقية في العام 1921 وحتى عام 1968، لم يكن للعراق جهاز مخابرات مستقل، إنما كانت المهام الخارجية مُناطة بجهاز الاستخبارات العسكرية من خلال الملحقيات العسكرية المتواجدة في العديد من دول العالم. في عام 1964 أسّس صدام حسين خلية أمنية أطلق عليها تسمية (جهاز حُنين) داخل حزب البعث العربي الاشتراكي وكان يدير الخلية صدام حسين نفسه وهو بعمر 27 عامًا، وكان أغلب أعضائها ممن يوصفون بالأشقياء الذين يتصدون بعنف لكل من يحاول المساس بأعضاء الحزب أو يعتدي عليهم، ومنهم: ناظم كزار وسمير الشيخلي وفاضل البراك وبرزان التكريتي وكامل القيسي ووهاب الوهاب و جبار كردي و ستار كردي ومحي مرهون ومحمد قدوري ومحمد فاضل وعلي رضا باوة، والأخير كان يرافق الخميني عندما كان لاجئًا في العراق، كما أوفده صدام حسين الى الخميني عندما استقر في باريس لاستطلاع نواياه تجاه العراق في حال سقوط الشاه.

تولّت هذه الخلية مهمة الدفاع عن أمن الحزب حيث ارتبطت بهذه الخلية مصادر تمّ تجنيدها داخل أجهزة الأمن العام ومديرية الاستخبارات العسكرية وكانت مكلفة بالكشف عن إجراءات الدولة ضد قيادات الحزب في تلك الفترة، كما ساعدت أعضاء الحزب في التخفي لتجنّب إجراءات إلقاء القبض ومداهمة مقرّات الحزب وإخفاء المطبوعات الحزبية بوقت مناسب قبل وقوعها بيد الأجهزة الأمنية. يُضاف إلى هذه المهمة الرئيسة مهام أخرى تتعلق بمراقبة الأروقة الداخلية للحزب حيث شهدت تلك الفترة انشقاقات كثيرة وصراعات مريرة بين جناحي الحزب في كل من سوريا والعراق خلال فترة الستينيات من القرن الماضي.

كما اهتمت الخلية (حُنين) في تحديد علاقات قيادات الحزب مع السلطة وعلاقاتهم الخارجية أو العلاقات الشخصية. استمر عمل جهاز حُنين حتى عام 1968 حيث استولى حزب البعث على السلطة في بغداد في السابع عشر من يوليو/ تموز وجرى تغيير اسم حنين إلى مكتب العلاقات العامة برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك صدام حسين، وقد توسّعت مهام مكتب العلاقات العامة لتشمل العمليات الخارجية ومتابعة خلايا التجسس وحالات التآمر.

في العام 1973 أوكلت مهام إدارة مكتب العلاقات العامة إلى عضو مجلس قيادة الثورة سعدون شاكر، جاء ذلك بعد الفشل في الكشف عن مؤامرات مهمّة وقعت في تلك الفترة كان بعضها مدعومًا من إيران، أبرزها مؤامرة اغتيال الرئيس أحمد حسن البكر، من قبل مدير الأمن العام ناظم كزار التي أدَّت إلى مقتل وزير الدفاع حماد شهاب، أحد أهم ركائز ثورة يوليو/تموز.

في التاسع من سبتمبر / أيلول 1975، تم تشكيل رئاسة المخابرات العامة برئاسة سعدون شاكر ونائبه برزان التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وكان ارتباط الجهاز بمجلس قيادة الثورة أعلى سلطة في العراق.

اتسمت هذه الفترة بحقبة التحول من مكتب العلاقات العامة إلى (رئاسة المخابرات العامة) وبدأت إجراءات تشكيل هيكل المخابرات وتنمية قدراته من خلال معهد الإعداد والتطوير. وفي العام 1976 تم تأسيس كلية الأمن القومي وتم فتح آفاق التعاون مع أجهزة المخابرات في الدول الصديقة.

في يوليو/ تموز من العام 1979 أصبح برزان التكريتي رئيسًا للمخابرات، كان يمتلك رؤية استراتيجية بعيدة المدى لعمل المخابرات، أسس شعبة المشاريع؛ مهمتها امتلاك وإدارة مشاريع تجارية وسياحية اتخذ منها الجهاز أغطية للتواجد الاستخباري داخل العراق وخارجه، كما أسَّس هيئة الزرع الاستراتيجي المختصّة بإجراءات زرع ضباط المخابرات داخل أهداف محدّدة في عدد من الدول الأجنبية، أمريكا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، ودول شرق أوروبا وبعض الدول العربية.

في العام 1983 تمَّ عزل برزان التكريتي من منصبه، وتمَّ تغيير اسم رئاسة المخابرات إلى جهاز المخابرات، وأصبحت التسمية الرسمية لرئيس الجهاز (مدير جهاز المخابرات).

اتسمت فترة إدارة برزان التكريتي لجهاز المخابرات بالقوة والتدخل في شؤون الدولة وقد شابتها خروقات واعتقالات خارج إطار القانون ومن دون علم الرئيس، فتحوَّل الجهاز إلى ما يُشبه الدولة العميقة. كانت علاقة برزان مع كادر الجهاز المتقدم حميمة موصوفة بالطاعة العمياء، وكان يلقَّب بـ (السيد الرئيس) نسبة إلى كونه رئيس المخابرات العامة، واستمرت تلك العلاقة حتى بعد نقله خارج مؤسسات الدولة .

إن إقصاء برزان تسبَّب في اصابة منتسبي الجهاز بخيبة أمل وانكسار كبير، الأمر الذي دفع الرئيس إلى التدخل وتفكيك دولة برزان العميقة، وأوكل ذلك فيما بعد إلى الدكتور فاضل البراك، وأصدر الرئيس أوامر صارمة بعدم السماح لمنتسبي الجهاز الاتصال أو اللقاء ببرزان مطلقًا .

حكم على برزان التكريتي بالإعدام، ونُفِّذ فيه الحكم في 15 يناير/كانون الثاني 2007 .

في نهاية العام 1983 تمَّ تعيين اللواء الركن هشام صباح فخري، مديرًا للجهاز ولم يستمر أكثر من ستة أشهر في منصبه حيث سعى إلى تحويل جهاز المخابرات إلى مؤسسة عسكرية شبيهة بالجيش، وكان بعيدًا عن جوهر عمل المخابرات وأسس العمل الاستخباري.

في العام 1984 تمَّ تعيين اللواء الدكتور فاضل البرّاك، مديرًا لجهاز المخابرات حتى عام 1989. كان البراك يشغل منصب مدير الأمن العام لفترة طويلة ويمتلك إلمامًا واسعًا بالعمل الأمني. ركَّز البرّاك جهوده لتنظيم عمل المخابرات وتحويل الجهاز إلى مؤسسة رصينة، وتمّ إقرار منهجية عمل المخابرات ونظام معاملة المعلومات ونظام إدارة المصادر وإقرار الصلاحيات ابتداءً من ضابط المتابعة إلى رئيس القسم ومدير الشعبة ومدير المديرية ثم المدير العام ومعاون مدير الجهاز، وأصبح كل مفصل يَعرف ما هي الصلاحيات التي يجب العمل بها، كما أعيد النظر بهيكلية الجهاز وتحديد الاختصاصات المطلوبة للعمل في المخابرات، وتم نقل العديد من الضباط إلى دوائر الدولة لعدم مطابقة اختصاصاتهم، وبذلك أصبح الجهاز مؤسسة استخبارية رصينة محكومة بتعليمات وضوابط تُشبه الدستور. في العام 1989 نقل الدكتور فاضل البراك مستشارًا في رئاسة الجمهورية، وفي العام 1993 نُفِّذ فيه قرار الإعدام لأسباب تتعلق بموقفه من غزو الكويت وعداوات شخصية مع بعض أركان السلطة واتهامات بالعمالة لدولة أجنبية لم تتأكد صحتها .

في العام 1989 تسلم معاون مدير الجهاز للعمليات فاضل صلفيج العزاوي، مهام جهاز المخابرات لمدة أربعة أشهر فقط، والواقع أن الصلفيج لم يكن راغبًا بالعمل في جهاز المخابرات إنما أجبره الرئيس أن يكون معاونًا وكان ميّالاً إلى العمل الدبلوماسي.

في العام 1989، تمّ تعيين سبعاوي إبراهيم الحسن مديرًا لجهاز المخابرات، وسبق أن شغل منصب مدير عام مكافحة التجسس في زمن برزان التكريتي. إن وجود سبعاوي على رأس المخابرات أعطى دعمًا معنويًا للجهاز، كان عنيفًا، ميّالاً إلى توجيه العقوبات القاسية لأبسط الأشياء. حُكم بالإعدام من قبل محاكم الاحتلال الأمريكي وتوفي في سجن الحوت في الناصرية في 8 يوليو/ تموز 2013.

في العام 1992 تمّ تعيين الفريق الركن صابر عبد العزيز الدوري مديرًا لجهاز المخابرات، وكان في حينها يشغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية وله إلمام واسع بالعمل الاستخباري، حيث مزج بنجاح بين عمل الاستخبارات العسكرية والمخابرات، وفتح آفاق جديدة للعمل الاستخباري والمتابعة وأنشأ شعبة خاصة في المكتب الخاص سمّيت شعبة المتابعة، ومهمتها فحص الملفات وتقديم الملاحظات لمدير الجهاز ومتابعة تنفيذ أوامره وأوامر الرئيس.

كانت توجيهات وهوامش الفريق صابر غير تقليدية تتجاوز العبارات المعروفة (موافق، اطلعت، نعم) إنما كان يُسدي أوامر وتوجيهات لتعزيز العمل ودفع المتابعات الاستخبارية إلى مسارات جديدة وكان يطلب باستمرار إعلامه بالنتائج، وأوجد حالة من الديناميكية في عمل التشكيلات باتجاه الإبداع واتخاذ إجراءات

جديدة تحفّز الضباط على تنفيذ التوجيهات وعرضها على مدير الجهاز مرة أخرى بوقت قياسي. حُكم عليه بالسجن المؤبد من قبل محاكم الاحتلال الأمريكي ومازال في السجن حتى تاريخ إصدار هذا الكتاب .

في عام 1995 نُقل الدوري محافظًا لمحافظة كربلاء، وتمَّ تعيين مانع عبد الرشيد التكريتي مديرًا جديدًا لجهاز المخابرات، وهو ابن مؤسسة المخابرات، سبق له العمل في الجهاز وشغل عدّة مناصب. يتمتع بشخصية قوية، دخل في مواجهة مع سكرتير رئيس الجمهورية الفريق عبد حمود وحاول منعه من التدخل في شؤون الجهاز إلا أن ذلك الصراع انعكس سلبًا بسبب الصورة السلبية التي نقلها السكرتير إلى الرئيس، الأمر الذي دفع صدام حسين إلى الاجتماع بكادر الجهاز ذات مرة وتوبيخهم بغضب. يقيم حاليًا في إحدى دول الخليج العربي .

في عام 1998 ، تمّ تعيين رافع دحّام المجول مديرًا لجهاز المخابرات والذي شغل من قبل منصب مدير عام مكافحة التجسس، ثم سفيرًا للعراق في تركيا، ولم يكمل عامًا واحدًا ثم أُقصي من منصبه وتوفي بعد أيام قليلة. ويُشار إلى أنه عندما عمل سفيرًا في تركيا كان تحت المتابعة وتم زرع مكتبه (وضع لاقطة في الثريا المعلقة في سقف في مكتبه) للتنصت على اتصالاته ولقاءاته، ولم تكن أسباب المتابعة واضحة حيث جرت من دون علم الرئيس، كانت علاقة المجول حينها مع مدير محطة المخابرات في أنقرة جيدة وقد سرّبَ له موضوع متابعته. وبعد أن عُيّن مديرًا لجهاز المخابرات، طلب ملف المتابعة الخاص به، حاول المعنيين بالملف إخفاء بعض الوثائق لعدم إثارة الفتنة، اطلع المجول على الملف لكنه استهجن ما ورد فيه ولم يعاقب أحدًا ولم يتحسّس من أمر المتابعة

لأنه يفهم آلية عمل الدولة وأجهزة المخابرات. كان هادئ الطباع، توفي بعد فترة قصيرة من نقله، حضر تشييع جنازته كافة منتسبي الجهاز.

في عام 1999 أصبح الفريق طاهر جليل الحبّوش مديرًا لجهاز المخابرات. قبل ذلك كان قد شغِل منصب مدير الأمن العام لفترة طويلة، ومتمرسًا في العمل الأمني، له تسعة مؤلفات في مواضيع تاريخية واجتماعية مختلفة، يدعم ضباط المتابعة بقوة، لا يتوانى في صرف أي مبلغ إذا وجد جدوى استخبارية مهمة في القضية، متابع حثيث وصارم في العمل، بعد أن وصلت القوات الأمريكية على مشارف بغداد وتدمير قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص غادر الحبّوش بغداد يوم 5 أبريل/ نيسان 2003 بعد أن تلقّى أمرًا من الرئيس صدام حسين باستطلاع طريق بغداد تكريت لمسافة 80 كم شمال بغداد للتأكد ما إذا كان الطريق آمنًا أم لا ثم توجّه إلى محافظة الأنبار وغادر إلى سوريا ومن ثم تركها واستقر في مكان مجهول. وقد أثار اختفاؤه لغطًا واسعًا في صفوف الجهاز واتهم بالخيانة، لكن في الواقع كان الأمر مجرد تقدير موقف خاطئ فهو غادر قبل ثلاث أيام من مغادرة أغلب أعضاء القيادة مدينة بغداد.

بتاريخ 6 أبريل/ نيسان 2003، تمّ تعيين العقيد خالد النجم مديرًا لجهاز المخابرات والذي شغل المنصب لمدة يومين قبل احتلال بغداد، وتستولي عليها القوات الأمريكية. صباح يوم 9 أبريل/ نيسان 2003، غادر إلى سوريا وعاد حيث احتجزته القوات الأمريكية لمدة ثلاث سنوات.

أود الإشارة إلى أنني لست في معرض تقييم مدراء الجهاز فجميعهم على قدرٍ عالٍ من المسؤولية لكني ركزت على المختلفات التي تميّز كل منهم عن الآخر.

كان الموقع المركزي لجهاز المخابرات وسط بغداد بين المنصور والحارثية وهو مجمع كبير يحتوي على ثلاثة مبانٍ، كل مبنى مكوّن من ثلاثة طوابق متصلة بممر داخلي يربط المباني الثلاثة، وكل طابق يحتوي على 100 غرفة، كانت مشغولة من قبل مديرية مكافحة التجسس والخدمة الخارجية والمكتب الخاص، إضافة إلى مبنى مكتب مدير جهاز المخابرات الذي يقع في الواجهة الأمامية ملحقة به قاعة كبيرة للاجتماعات ومديرية أمن الجهاز.

تعرّض المبنى المركزي للجهاز إلى التدمير من قبل القوات الأمريكية لأربع مرات؛ الأولى خلال حرب الكويت في يناير/ كانون الثاني عام 1991، والثانية في عدوان الرجعة الأولى في 27 يونيو/ حزيران 1993، بعد محاولة اغتيال الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب التي خطّطت لها المخابرات العراقية في الكويت، والثالثة أثناء عملية عدوان الرجعة الثانية أو ما سُمّيت بعملية (ثعلب الصحراء) التي نفذتها القوات الأمريكية على مواقع عراقية في 16 ديسمبر/كانون الأول 1998، وأخيرًا خلال الغزو الأمريكي عام 2003. في كل مرة كان يُعاد ترميم المبنى إلا في الضربة الأخيرة فقد تمّ تدميره إلى الأبد.



سعدون شاكر 1979-1973

برزان التكريتي 1983-1979

هشام صباح فخري 1984-1984

د. فاضل البرّاك 1989-1984

فاضل صلفيج 1989-1989

سبعاوي إبراهيم الحسن 1992-1989

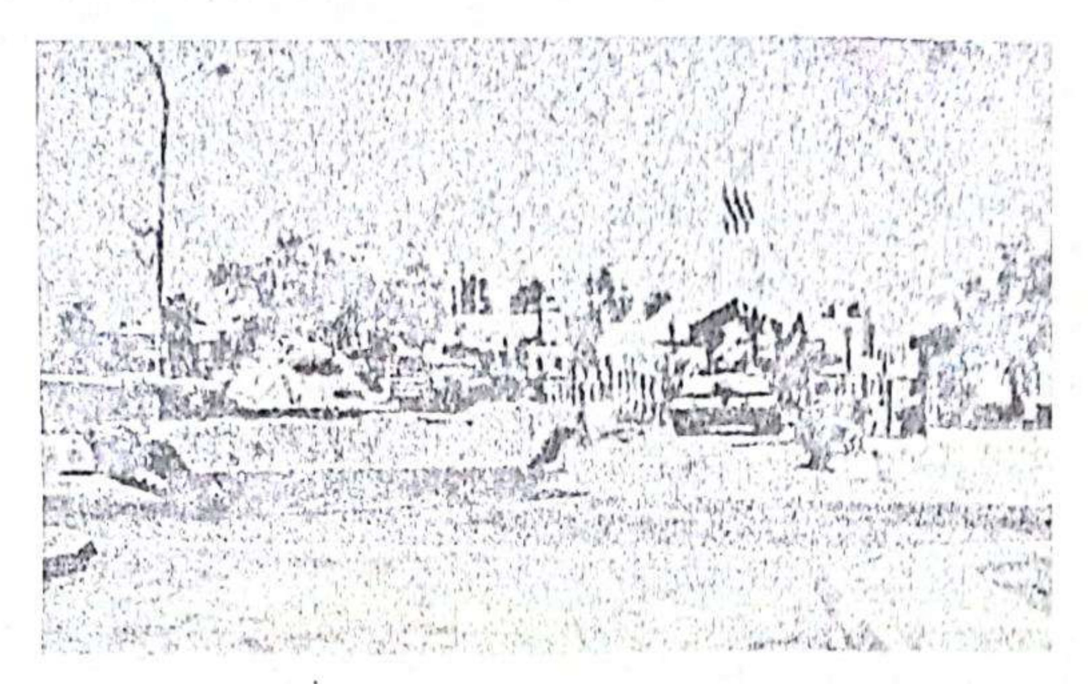
صابر عبد العزيز الدوري 1995-1992

مانع عبد الرشيد 1999-1995

رافع دحّام المجول 1999-1999

طاهر جليل الحبّوش 2003/4/5-1999

خالد نجم 2003/4/9-2003/4/6



الدبابات الأمريكية تقتحم البوابة الرئيسية لمبنى المخابرات بُعيد احتلال بغداد

مهام جهاز المخابرات

قبل العام 1982 كانت مهام جهاز المخابرات تتداخل مع مهام الأمن العام والاستخبارات العسكرية إلى أن جرى الفصل بين مهام الأجهزة الثلاثة على أثر إقصاء برزان التكريتي من رئاسة جهاز المخابرات، حيث صدرت تعليمات صارمة من الرئيس تقضي بالالتزام التام بالاختصاصات الموكلة لكل جهاز، وفي حال توافرت أيّة معلومات تقع ضمن اختصاص الجهاز الآخر فينبغي إحالتها فورًا إلى الجهاز الأمني المختص دون القيام بأية متابعات.

كانت أهداف وواجبات جهاز المخابرات محددة بالمهام التالية:

1. التصدي بحزم لكل عمليات التآمر التي تستهدف شخص الرئيس صدام حسين وأعضاء القيادة واعتبار ذلك أسبقية مطلقة في التعامل مع أية إشارة، وعلى جهاز المخابرات التحرك فورًا حال

حصوله على أية معلومات عن وقوع محاولة انقلابية أو عملية اغتيال، إذ ينبغي إحاطة الرئيس علمًا بالمعطيات فورًا واتخاذ إجراءات سريعة قبل القيام بعمليات التدقيق، إذا كانت المعلومات تشير إلى عمل وشيك، أما إذا كانت العملية مخططًا لها على مراحل فينبغي متابعتها للوصول إلى كافة خيوط التآمر وتوفير الأدلة ومن ثم إحباطها.

2. التصدي لكافة أنشطة المخابرات الأجنبية التجسسية في العراق الهادفة إلى اختراق وتجنيد العراقيين وجمع المعلومات الاستخبارية عن أسرار الدولة، وكذلك العمليات الاستخبارية التي تستهدف المنشآت العراقية في الخارج مثل: السفارات والقنصليات ومكاتب الخطوط والطلبة العراقيين المبتعثين للدراسات المدنية والعسكرية في الخارج.

3. كشف عمليات التخريب الاقتصادي والفكري والاجتماعي التي تقوم بها الهيئات الأجنبية سواء كانت استخبارية أو مدنية، كالشركات أثناء تنفيذ المشاريع الاقتصادية والصناعية والبنى التحتية داخل العراق، وكذلك عمليات تهديد ثقافة المجتمع الفكرية وهويته الدينية والعربية.

4. كشف حالات الفساد الإداري والمالي المرتبطة بطرف أجنبي والعمل على إحباطها وإحالة المتهمين إلى المحاكم المختصة.

5. كشف النوايا العدوانية قبل وقوعها واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لها والسعي لإجهاضها.

6. التصدي لكافة الأعمال الإرهابية المرتبطة بعامل خارجي ومنع وقوع أية نشاطات تستهدف أمن الدولة الداخلي والخارجي وكذلك الأعمال التي تستهدف الدول الصديقة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لردع العدو عندما يستهدف حياة العراقيين أو ضباط المخابرات في الخارج والداخل.

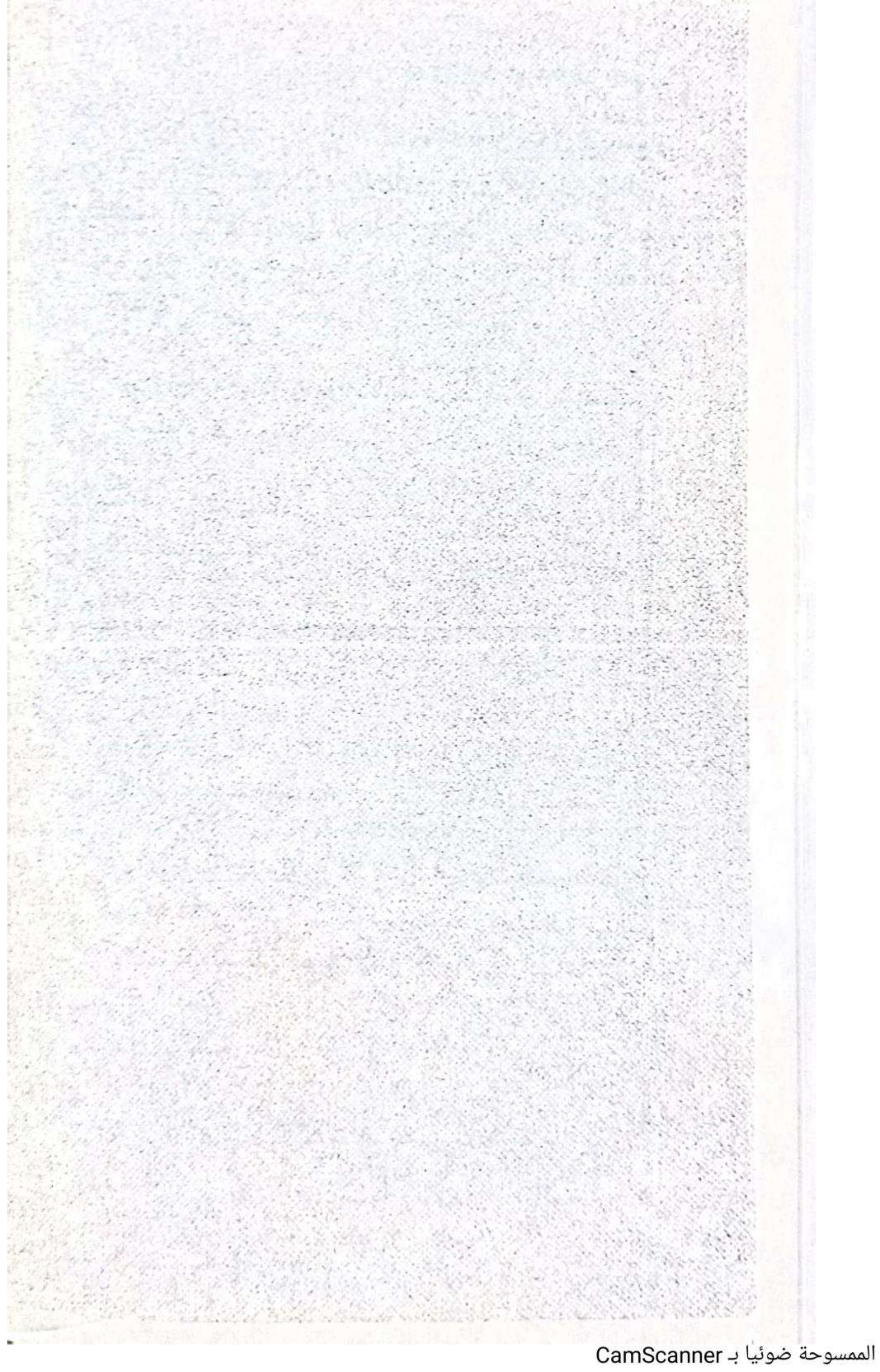
7. العمل على إيجاد مصادر في مواقع مهمّة بهدف التأثير في صناعة القرار السياسي في الدولة الهدف.

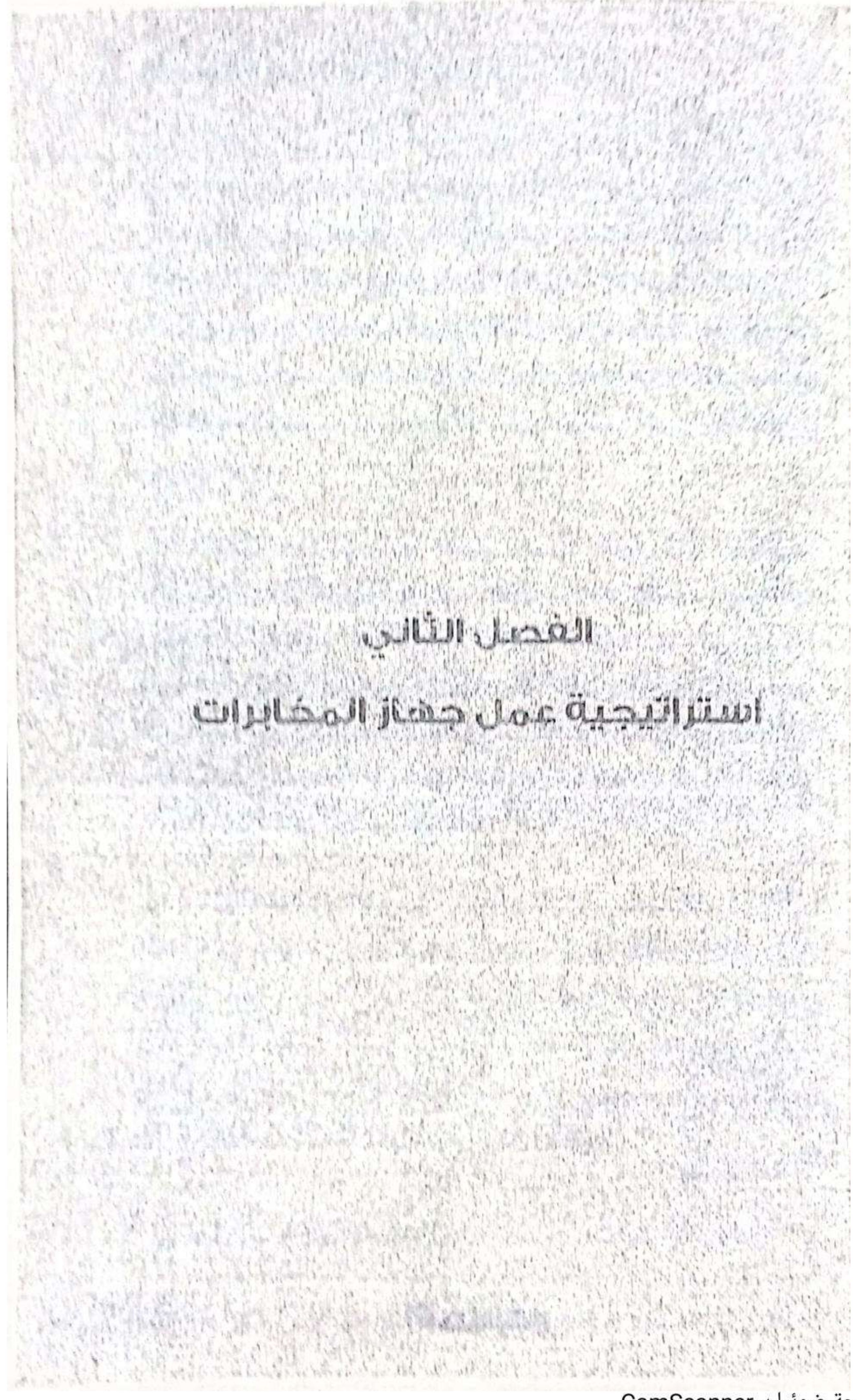
8. ممارسة العمل الدبلوماسي الساند لعمل وزارة الخارجية في الظروف الاستثنائية للتأثير في الرأي العام الدولي لدرء المخاطر .

9. التصدي لتجارة المخدرات وعمليات التهريب الأخرى عبر الحدود المؤثرة في الأمن القومي للعراق.

10. تأمين القنوات السرية مع الأعداء والخصوم لمحاولة التوصل إلى تسوية الخلافات لتجنب الصدام العسكري كلما كان ذلك ممكناً.

11. المشاركة في خطط حفظ الأمن الداخلي في أوقات الحروب عن طريق تطبيق خطة الانتشار الجغرافي في بغداد لمساعدة قوات الشرطة والأمن العام على ضبط الأمن إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.





الفصل الثاني

استراتيجية عمل جهاز المخابرات

ترتكز استراتيجية عمل جهاز المخابرات على السياسة العامة التي يتبعها النظام ومقتضيات الأمن القومي والمجال الحيوي والتطورات والظروف لكل مرحلة، ووضع الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة للجهاز، ومساعدة القيادة في صناعة القرارات الاستراتيجية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية. علمًا أن جهاز المخابرات العراقي السابق لا يساهم بشكل مباشر بصنع القرارات إنما يقدم ما لديه من معلومات لصانعي القرار وفي النهاية هم من يقرّر.

تتغير استراتيجيات العمل حسب التطورات السياسية والأيديولوجية والظروف الخاصة لكل مرحلة، وتهدف إجراءات وضع الاستراتيجية إلى تحديد المخاطر والتحديات التي تفرض نفسها على الأمن القومي والمؤسسات الاستخبارية كالحرب العراقية الإيرانية وغزو الكويت وعمليات نزع أسلحة الدمار الشامل والحصار الاقتصادي والعزلة الدبلوماسية وقلة الموارد المالية وتداعيات انشقاق حسين كامل صهر الرئيس عام 1995.

وبالنظر لكثرة التحديات وحجمها الهائل في ضوء تلك العوامل، فقد اعتمد الجهاز أسلوب العمل الهجومي والدفاع الشديد في آن واحد وبشكل منفرد دون الاعتماد على خدمات أجهزة المخابرات الأجنبية، وقد حصلت بعض المتغيرات في مراحل معينة نهاية ثمانينيات القرن الماضي من خلال عقد اتفاقيات أمنية مع كل من مصر والأردن واليمن والسعودية سرعان ما انهارت بعد احتلال الكويت.

كما أن استراتيجية الجهاز في تطوير قدراته اعتمدت على خبرات أجنبية في بداياتها ومن ثم سعى إلى تطوير إمكاناته من خبراته الذاتية، فأنشأ كلية الأمن القومي ومعهد الإعداد والتدريب ومركز البحوث والدراسات ومختبرات لتطوير استخدام المتفجرات وتصنيع المواد الخاصة وتطوير قطاع الاتصالات ونظام الجفرة المعتمد في المراسلات مع المحطات وفروع المخابرات، وأنشأ جهاز العمليات الخاصة المتخصص بمكافحة الإرهاب وتنفيذ العمليات الخاصة.

كما أنشأ الجهاز واجهات استخبارية تجارية مثل المطاعم والشركات التجارية واستوديوهات وفنادق داخل العراق وخارجه بمختلف دول العالم، ساهمت في تعزيز عمليات جمع المعلومات وتوفير فرص استخبارية، وساهمت في تخفيف الأعباء المالية في ظروف الحصار. وكان الجهاز يمتلك بحدود 220 مليون دولار في حسابات بنكية خارجية حتى عام 2003.

حقّق الجهاز نجاحات ممتازة في عمليات الزرع الاستراتيجي لضباط المخابرات من خلال ترتيب إجراءات سرّية وتوفير كافة سبل زرع الضباط في أهداف استراتيجية داخل عدد من الدول المهمة بما فيها أمريكا وإسرائيل.

في مجال اللغات فقد ابتُعث العديد من ضباط المخابرات إلى الخارج لدراسة اللغات الأجنبية، وخاصة تلك التي لا توجد لها أقسام تدريس داخل العراق مثل اللغة اليابانية والصينية واللغات الساحلية الأفريقية والأوردية.

في بداية الثمانينات وأثناء التحضيرات لقمة دول عدم الانحياز

المقررة في بغداد في العام 1982، أرسل جهاز المخابرات عددًا كبيرًا من ضباط المخابرات إلى كافة الدول التي كان من المقرر أن يحضر رؤسائها، حتى تلك الدول الصغيرة مثل جزر القمر وموريشيوس وغيرها من الدول الفقيرة التي لم يكن لها علاقات دبلوماسية مع العراق، وذلك لدراسة اللغات المحلية والتعرف على العادات والتقاليد الاجتماعية وتهيئة نخبة من ضباط المخابرات لمرافقة الوفود أثناء القمة التي لم تنعقد بسبب الحرب الإيرانية العراقية التي بدأت في عام 1980.

ركّز جهاز المخابرات خلال فترة الثمانينيات إبان الحرب مع إيران على الاستراتيجية الهجومية في العمليات الاستخبارية، وأنشأ محطّات مخابرات بكامل طواقمها في أكثر من مئة دولة، إلا أن ظروف الحصار الاقتصادي والعزل الدبلوماسي أدى إلى تراجع كبير في عمل المحطات بعد أن أغلقت معظم سفاراتنا، وتوقف عمل الخطوط الجوية العراقية وغلقُ مكاتبها، والحجز على جميع الممتلكات والأصول العراقية في الخارج، وتقليص حجم التخصيصات المالية السنوية إلى مستويات قياسية في أثر العقوبات التي فُرضت نتيجة غزو الكويت.

وفيما يتعلق باستراتيجية الدفاع فقد تولّت هذه المهمة مديرية مكافحة التجسس ومديريات مخابرات المناطق في المحافظات ومديرية النشاط المعادي، وأُغلقت كافة الثغرات التي يمكن أن ينفذ من خلالها الفعل الاستخباري المعادي باستثناء منطقة الأهوار التي استثمرتها إيران لشنّ العمليات المعادية والمنطقة الشمالية بعد أن انفصلت كردستان عن بغداد عام 1991 وأصبح لها حكم ذاتي بدعم من أمريكا، ومع ذلك فقد تركّزت جهود مكافحة التجسس ومديرية

النشاط المعادي والاستخبارات العسكرية على الساحة الكردية، وشكلت لجان مشتركة لمتابعة التطورات الاستخبارية وخاصة نشاطات المخابرات المركزية CIA والأجهزة الأخرى المعادية.

كذلك الحال مع الساحة الأردنية المفتوحة أمام النشاط المعادي بحكم تواجد العراقيين فيها بكثرة، وسهولة الحركة بين العراق وعمان، وتغاضي المملكة عن نشاطات المعارضة العراقية. وقد واجه الجهاز ذلك من خلال تقوية محطة عمان وتنسيب ما لا يقل عن سبعة ضباط مخابرات فيها إضافة إلى التواجد الاستخباري غير الرسمي المستمر في الساحة الأردنية.

كان لجهاز المخابرات استراتيجية فعّالة في ردع وترهيب القتلة. خاصة أولئك الذين اغتالوا ضباط المخابرات العراقية في اليونان وباكستان وقبرص وتركيا حيث تمكن الجهاز من التوصل إلى المتورطين في تلك الجرائم وتصفيتهم، كما نفّذ الجهاز عمليات اغتيال ضد بعض المعارضين وضباط المخابرات العراقيين الذين انشقوا عن الجهاز لأسباب غامضة وطلبوا اللجوء في بعض الدول الأجنبية. ونود التأكيد إلى أن العمليات الخاصة كانت قد توقفت بأمر من الرئيس صدام حسين في العام 1994.

رفد القيادة بالمعلومات السرية المطلوبة عن الأعداء والخصوم والأصدقاء للمساعدة في اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والأمنية وصياغة المواقف الدولية. ويتمّ ذلك من خلال اختراق المؤسسات المهمة المحددة في خارطة الأهداف، وإيجاد مصادر للمعلومات فيها، وإقامة علاقات عامة مع العاملين بها.

منهجية عمل جهاز المخابرات

المنهجية هي مجموعة من القواعد والتعليمات التي تنظم آليات عمل الجهاز ومن الصعب على أي ضابط مخابرات الإلمام بكامل منهجية عمل التشكيلات الاستخبارية، لكننا سنركز هنا على آليات عمل الخدمة السرية الخارجية م 4،ومديرية مكافحة التجسس العامة م 5، وبعض المديريات الساندة للعمل الاستخباري، وسوف نعرض آليات تصنيف الدول وتحديد الأسبقيات وميادين الاستخبار والهيكل الإداري والتنظيمي لجهاز المخابرات.

آليات تصنيف الدول: تلعب العوامل التاريخية والسياسية والفكرية والجغرافية والعسكرية والاقتصادية وطبيعة الأنظمة دورًا أساسيًا في تصنيف الدول بناءً على تهديدها للأمن القومي وتأثيرها أو ارتباطها في المجال الحيوي للعراق وحالة العداء والأطماع التوسعية والأيدولوجيات المتطرفة، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف الدول إلى ثلاثة أصناف:

أولاً: الدول المصنفة عدوًا: هي الدول التي تكون إما في حالة حرب دائمة معها أو حرب مؤقتة، وعلى سبيل المثال تُعتبر إسرائيل وفق منظور القيادة دولة عدوًا بشكل دائم تحت أي ظرف.

خلال فترة الحرب مع إيران كانت إيران مصنّفة دولة عدوًا ثم تراجع تصنيفها إلى دولة خصم في فترة متأخرة من تسعينيات القرن العشرين، وطبقًا لفهمنا التاريخي والجيوسياسي والأيديولوجي والأطماع التاريخية فإن إيران لا يمكن أن تكون دولة صديقة للعراق وإنما تبقى خصمًا دائمًا.

إذا عدنا للتاريخ نجد أن إيران قد احتلت العراق خمس مرات، ولنا حدود مشتركة معها بطول 1458 كم، وتنبع من إيران أهم روافد مياه نهر دجلة والمناطق الشرقية، كما توجد حقول نفط مشتركة في مناطق خانقين والكوت والعمارة ومشكلة شط العرب، ناهيك عن توجه حكام إيران الذي يدعو إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى العراق، مضافاً إلى ذلك وجود لبعض العراقيين من الذين يدينون بالولاء ويتبعون الإمام الخميني وخلفه خامنئي وليس للوطنية حيّزًا في تفكيرهم. وقد أثبت ذلك الواقع المرير للتدخلات الإيرانية أثناء الاحتلال الأمريكي وما تبعه من نشاط سلبي في تدمير النسيج المجتمعي العراقي.

في الثمانينيات كانت المملكة العربية السعودية مصنفة دولة صديقة، وبعد غزو الكويت بداية التسعينيات تحوّلت السعودية إلى دولة عدو ثم تراجع تصنيفها إلى دولة خصم في منتصف التسعينيات. وتبقى السعودية نظامًا وجغرافيا دولة أقرب إلى الصداقة منها إلى الخصومة والعداء، ويحدّد ذلك طبيعة الحكم في بغداد.

كذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي كانت خصمًا للعراق إبّان حُكم صدام حسين، ثم تحولت إلى عدو، وبعد أن غزت العراق وغيّرت النظام ودمرت الدولة أصبحت صديقة للبعض وعدو للبعض الآخر.

ثانيًا: الدول المصنفة خصمًا: تُعتبر تركيا في المنظور الاستخباري دولة خصمًا دائمًا للعراق، يمكن أن تتحول إلى دولة عدو في أي وقت وذلك بوجود عوامل نشوب صراع مسلح أكثر من عوامل تراجع تصنيفها إلى دولة صديقة. مثال على ذلك وجود مشكلة دائمة

على تقاسم مياه نهري دجلة والفرات التي تنبع من الأراضي التركية، حيث تسعى تركيا لتطبيق مبدأ «برميل ماء مقابل برميل نفط»، كما توجد لتركيا أطماع تاريخية في مدينتي الموصل وكركوك، ووجود قاعدة إنجرليك العسكرية الاستراتيجية في جنوب تركيا التابعة لحلف شمال الأطلسي التي يشرف على تشغيلها سلاح الجو الأمريكي، إضافة إلى تدخلات المخابرات التركية ومحاولات إنشاء تنظيمات سرية تدعو إلى التبعية لتركيا على أساس قومي.

إن تهديدات الأمن القومي الصادرة من تركيا تجعل منها دولة خصمًا دائمًا يمكن أن تتحول إلى دولة عدو، ولا يمكن أن تكون دولة صديقة في زمن ما.

أما سوريا فإنها مصنفة كدولة خصم دائم منذ انقلاب حافظ الأسد والحركة التصحيحية عام 1970، وازدياد فجوة الانشقاق بين جناحي حزب البعث في كل من سوريا والعراق والصراع على زعامة الفكر القومي العربي، حيث دخل الطرفان في صراع استخباري مرير تخللته عمليات تفجير أهداف مهمة في كلا البلدين كما سعى كل طرف إلى تقويض النظام في البلد الآخر بشتى الوسائل خاصة في الحرب العراقية الإيرانية، ووقوف سوريا إلى جانب إيران، وإيقاف خط تصدير النفط العراقي عبر ميناء بانياس السوري، وكان لهذا القرار تأثير سلبي في انخفاض صادرات العراق النفطية لدعم المجهود الحربي.

وفي الواقع كانت رؤية الجهاز على النحو الذي لا يمكن معه اعتبار سوريا دولة عدوًا وذلك لعدم وجود عوامل نشوب نزاع مسلح

معها، فلم يكن للعراق أي نوايا لمهاجمة سوريا وفي المقابل لم يكن لسوريا النيّة والمقدرة على فعل ذلك، إنما كان الاعتقاد السائد في الجهاز هو إمكانية أن يتراجع تصنيف سوريا من خصم إلى صديق وهذا ما حصل نهاية التسعينيات من القرن العشرين.

ثالثاً: الدول المصنفة صديقة: هي مجموعة الدول التي ليس لها تأثير استراتيجي مباشر ولا تشكل تهديداً للأمن القومي العراقي، لكنها تُعتبر ضمن المجال الحيوي للنشاط السياسي والاستخباري للعراق، ويمكن لهذه الدول أن يتغير تصنيفها من دولة صديقة إلى دولة خصم لكن لا يمكن أن تكون دولة عدواً إلا إذا اختار أحد الأطراف غير ذلك مثلما حصل في غزو الكويت التي غيّرت جميع قواعد العلاقات الدولية والتصنيفات. المملكة الأردنية الهاشمية ومصر ولبنان ودول الخليج وشمال أفريقيا دول صديقة تشكل جزءاً مهمّاً من المجال الحيوي لنشاط المخابرات العراقية لإسناد العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي لمواجهة المخاطر الكبيرة التي تواجه العراق.

لم يكن للعراق علاقة استراتيجية مع دولة ترقى إلى مستوى التحالف (حليف) باستثناء الاتحاد السوفييتي الذي انهار في العام 1990، ثم انهمك في معالجة مشاكله السياسية والاقتصادية ولم يتخذ مواقف حاسمة في مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارات أفضت إلى حرب الخليج الثانية.

تصنيف الدول والقضايا حسب الأسبقيات

حددت منهجية عمل الجهاز تصنيف الدول والقضايا المهمة حسب الأسبقيات في الاهتمام والمتابعة وفقًا لحالة التهديد العالي الدرجة للأمن القومي، سواء كان التهديد مرحليًا أو استراتيجيًا أو في حالات نشوب الحرب وعلى الشكل التالي:

1. **الأسبقية المطلقة**: حظيت بهذه الأسبقية كل من إسرائيل بشكل دائم وإيران خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية والتحالف الدولي في حرب تحرير الكويت، والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي اتخذ فيها قرار غزو العراق، والسعودية في العام 1992 عندما وقفت بالضّد من جهود العراق بالعودة إلى المجتمع الدولي وقضية انشقاق حسين كامل، لما يشكله من تهديد مباشر على أمن النظام.

في ضوء هذه المتغيّرات تجري تعديلات على الهيكل الإداري لبعض التشكيلات الاستخبارية المختصة بمتابعة الدول ذات الأسبقية المطلقة أو تتخذ قرارات محددة لمتابعة الحالة المصنفة كأسبقية مطلقة.

كما تقوم كافة التشكيلات الاستخبارية بإعطاء أولوية قصوى لمتابعة وتنفيذ خطط الشُعب المختصة ذات الأسبقيات المطلقة. على سبيل المثال أن التشكيل الاستخباري في مديرية الخدمة الخارجية الذي يتابع إسرائيل يسمى د 3 «الدولية الثالثة أو دولية إسرائيل» ويتكون من أربع شعب استخبارية مجهزة بضباط مخابرات من

مختلف الاختصاصات العسكرية واللغة العبرية والجغرافية وعلوم الاجتماع وكافة الميادين الاستخبارية العشرة.

للدولية الثالثة (إسرائيل) الحق في إرسال ضباط مختصين للعمل تجاه الساحة الإسرائيلية في العديد من محطاتنا في الأردن وقبرص واليونان وبريطانيا ونيويورك وأوروبا الشرقية ومعظم الدول التي ينشط فيها الموساد الإسرائيلي.

خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية صُنِّفت إيران ذات أسبقية مطلقة وقد وضعت جميع التشكيلات الاستخبارية في خدمة الخطط الاستخبارية للدولية الثانية المختصة بإيران لدعم المجهود الحربي الاستخباري والعسكري.

كذلك الحال بالنسبة للسعودية، ففي العام 1992 أخذت أسبقية مطلقة بعد أن أصدر الرئيس الراحل صدام حسين أمرًا بالعمل على تقويض النظام الملكي آنذاك بعد أن خرقت السعودية الاتفاق الأمني الموقع معها في العام 1989، والذي يقضي بمنع العمل الاستخباري بين الدولتين وبقي العراق ملتزمًا بهذا الاتفاق حتى عام 1992، عندما طلب الرئيس من الجهاز تزويده بجميع الخروقات التي مارستها السعودية بالضد من العراق ومواطنينا خلال الستة أشهر السابقة لتاريخ الطلب، كما أن السعودية وقفت بقوة بوجه الجهود الرامية إلى عودة العراق للصف العربي وجهود المصالحة بعد حرب الكويت، وأجرت اتصالات مع المعارضة العراقية الموجودة في إيران منها على وجه الخصوص المجلس الإسلامي الأعلى، وحزب الدعوة، وجماعة

أياد علاوي وآخرين حيث دعمتهم بسخاء في إطار سعيها إلى إسقاط النظام الحاكم في العراق.

كذلك الحال بالنسبة لشعبة أمريكا حيث أخذت الأسبقية المطلقة خلال فترة التحشيد الأمريكي لغزو العراق، ووضعت كافة تشكيلات الجهاز ومحطاتنا العاملة في الخارج في خدمة الجهد الاستخباري لخطط عمل شعبة أمريكا.

2. **الأسبقية الأولى:** غالبًا ما تأخذ الدول المجاورة للعراق سواء المصنّفة كدول خصم أو صديقة أسبقية أولى مثل: تركيا وسوريا والسعودية والكويت والأردن، وإيران بعد انتهاء الحرب معها عام 1988.

إن طبيعة الأنظمة في هذه الدول وتأثيرها على الأمن القومي العراقي والأيديولوجيات والأطماع والمخاطر كلها عوامل تساهم في تصنيف الدول كأسبقية أولى تتابع فيها كافة الميادين الاستخبارية العشرة التي سنشير إليها لاحقًا، لكن ليس بالضرورة أن يكون لبعضها تشكيلات استخبارية منفصلة. على سبيل المثال تركيا وإيران في تشكيل استخباري واحد يرمز له «د 2» أو الدولة الثانية أو دوليّة (إيران وتركيا) في الخدمة الخارجية، بينما دول الخليج جميعًا لها تشكيل استخباري واحد بمستوى شعبة إسمها شعبة الخليج ضمن الدولية الأولى «الدول العربية» التي يرمز لها بـ «د 1». والسبب في ذلك هو أننا نعتقد على وجه اليقين أن السعودية أو الأردن أو سوريا لن تقوم بشنّ عمل عسكري على العراق بينما الحال يختلف تمامًا مع كل من تركيا وإيران.

3. **دول الأسبقية الثانية**: تشمل مصر ودول شمال أفريقيا العربية التي تعتبر ضمن المجال الحيوي للعراق لكنها ليست ذات تأثير مباشر على الأمن القومي للعراق. نتابع في هذه الدول ميادين الاستخبار الثلاثة السياسية والأمنية والعسكرية وما عداها يُعتبر اهتمامًا، ويمثل الجانب السياسي الأهمية الأولى في الجهد الاستخباري، كما وتصنف الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي عدا أمريكا أسبقية ثانية لأهميتها في حفظ السلم والأمن الدولي وتأثيرها في قرارات مجلس الأمن.

4. **دول الاهتمام**: وتشمل جميع دول العالم الأخرى التي لا تقع ضمن التصنيفات السابقة، ولكن من الممكن أن تتحول بعض الدول إلى أسبقية ثانية أو أسبقية أولى حسب الظرف السياسي والأمني، على سبيل المثال عندما زوّد القذافي إيران بصواريخ سكود طالت بغداد أصبح تصنيف ليبيا دولة عدوًا واتخذنا الإجراءات اللازمة ضدها.

ميادين الاستخبار

1. **الميدان السياسي**: يشمل هذا الميدان عمليات جمع المعلومات عن طبيعة أنظمة الحكم في الدول الهدف سواء الأنظمة الجمهورية أو الملكية أو غير ذلك، كما يشمل نشاطات السياسة الخارجية ووزارات الخارجية والبرلمانات والقيادات السياسية المسؤولة عن صنع القرار السياسي واتجاهاتهم الفكرية والسياسية وخلافاتهم وثقافاتهم ومواقفهم من قضايا العراق المصيرية بشكل تفصيلي.

2. **الميدان العسكري**: ويشمل الأهداف في المؤسسات العسكرية كافة وصنوف القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية والعقيدة العسكرية ونظام التدريب ومناطق انتشار القطاعات العسكرية ورصد تحركاتها، ويدخل في هذا الإطار التسليح والصناعات الحربية.

3. **الميدان الاستخباري**: يشمل متابعة أجهزة المخابرات والأمن ونشاطاتها التجسّسية ضدنا وهيكلها الإداري وخطط وأساليب عملها ومصادر معلوماتها، وتشخيص أهم ضباط المخابرات الذين يمسكون بالملف العراقي والمعلومات التفصيلية عنهم الخاصة بثقافتهم ومستوياتهم التعليمية والقبائل التي ينتمون إليها وعناوينهم وعوائلهم وأبنائهم ودائرة علاقاتهم وهواياتهم ومشاكلهم الأسرية والعاطفية.

4. **الميدان الاقتصادي والتجاري**: ويشمل جميع المعلومات الخاصَة بالنظام الاقتصادي ومرتكزاته والتنمية والصناعات المحلية، وتحديد نقاط ضعف الاقتصاد وقوته وقدرته على تحمل أعباء الحرب ودعم المجهود الحربي. ويُعتبر الميدان الاقتصادي مِن أهم ميادين الاستخبار التي يركِّز عليها جهاز المخابرات، وأنشئت له أقسام خاصة في تشكيلات دول الأسبقية المطلقة ودول الأسبقية الأولى المصنّفة كخصم أو صديق، ويدار القسم من قبل ضباط مختصين بشؤون الاقتصاد وذلك بهدف معرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الهدف.

5. **الميدان الإعلامي**: يختص هذا الميدان بجمع المعلومات عن قطاع الإعلام في الدولة الهدف، وتشمل وسائل الإعلام المستقلة والحكومية والصحف والمجلات واتجاهاتها ومواقفها، كما ينبغي التوصل إلى معرفة المعلومات المفصلة عن أهم الشخصيات المؤثرة في صناعة الإعلام المضاد والمتعاطفين مع قضايانا.

6. **الميدان الاجتماعي**: دراسة مكونات المجتمع للدولة الهدف من حيث القوميات والعرقيات والطوائف الدينية وآليات التعامل معهم ونقاط القوة والضعف والمشاكل العرقية والقومية والطائفية والدينية، وتُعتبر هذه العوامل مجالًا حيويًّا لنشاط المخابرات للدولة المصنفة عدوًا كما هو الحال بالنسبة للأحوازيين العرب والبلوش والكرد الإيرانيين والأذريين والقوميات الأخرى، وقد خصّصت المخابرات أقسامًا في الخدمة الخارجية لإدارة النشاط الميداني في المجتمع الإيراني، ونسجت علاقات استخبارية مع جميع قيادات تلك الحركات والقوميات خلال الحرب العراقية الإيرانية واستمرت هذه العلاقة بعد انتهاء الحرب وحظيت بدعم كبير من قبل جهاز المخابرات.

7. **الميدان الصحي**: يختص بمتابعة الوضع الصحي العام في الدولة الهدف والأمراض المستوطنة والحالات الصحية الخاصة بالرؤساء مثل الرئيس حافظ الأسد والملك حسين والرئيس حسني مبارك والعقيد القذافي والملوك العرب، كان الجهاز يضع فقرات في الخطط السنوية لمتابعة الحالة الصحية لتلك الشخصيات لأهميتها في صناعة القرار السياسي وتحديد مستقبل الدولة.

8. **الميدان الجغرافي**: ويشمل جغرافية الأرض والموارد الموجودة فيها وجغرافيا المناطق الحدودية التي من الممكن أن تكون مسرحًا لعمليات عسكرية وتشمل كل ما يرتبط بذلك من طبوغرافية الأرض ومدى صلاحياتها للعمليات العسكرية ومشاكل المياه إلى نحو ذلك من تفاصيل كثيرة.

9. **الميدان الثقافي والتعليمي**: يهتم هذا الميدان بالتعرّف على ثقافة البلد العامة ونسب التعليم واهتمامات البلد الثقافية والفنية والعلمية، وكذلك يركّز على حالة التعليم في الجامعات ومستوياتها وكوادرها واختصاصاتها.

10. **الميدان الصناعي والتكنولوجي**: يهتم بطبيعة الصناعات المحلية ومتابعة مراكز الأبحاث العلمية وحجم التطور التكنولوجي واعتماد البلد على قدراته الذاتية في النهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد.

إجراءات الترشيح للتعيين في جهاز المخابرات

تعتمد المخابرات على معايير وخطوات لاختيار منتسبيها، منها السيرة الذاتية والاستقامة وحسن السلوك والوطنية (الإخلاص للوطن) والسلامة الجسدية والعقلية والمؤهلات العلمية المطابقة لاختصاصات الجهاز، حيث يخضع منتسب المخابرات إلى مراجعة دورية لسلوكه الاجتماعي والفكري وما يعانيه من مشاكل نفسية وعائلية.

توجد **ثلاث** طرق للتوظيف في جهاز المخابرات؛ **الأولى**: من خلال كلية الأمن القومي والكلية العسكرية، **والثانية**: الطريقة الانتقائية من خلال البحث عن الطلبة المتميزين في الجامعات العراقية، والطريقة **الثالثة**: التزكية الأمنية والترشيح من طرف مستويات معينة من ضباط الجهاز. وفي كل الأحوال يخضع المرشحون لإجراءات الفحص والتدقيق من خلال الجهاز الحزبي ومعلومات الأمن العامة وتحريات مديرية أمن الجهاز. بعد إكمال إجراءات الترشيح تأتي المقابلة للتأكد من صلاحية المرشح الجسدية والشخصية والعقلية ثم القبول أو الرفض. وفي كل الأحوال يجب عدم فرض أشخاص على الأجهزة الأمنية لتوظيفها خارج السياقات والمواصفات المطلوبة لما في ذلك من مخاطر على أداء الجهاز.

مميّزات ضابط المخابرات الناجح

1. الهواية: يجب أن يتوافر لدى الشخص المتقدم للعمل في جهاز المخابرات الهواية والرغبة في العمل الاستخباري، فمن دون هذه الرغبة لا يمكن أن يحقّق الضابط النجاح في سلك المخابرات. قد يأخذ مكانه ضابط آخر يكون أكثر قدرة على العطاء وتحقيق النجاح للجهاز وأمن الدولة. ضابط المخابرات ليست صفة أو هوية يتباهى بها حاملها إنما هي مهنة ذات أهمية بالغة تتعلق بأمن المجتمع والدولة.

2. الموهبة: قد يكون لبعض الأشخاص مواهب وقدرات فطرية ذاتية للعمل الاستخباري فيصبحون مبدعين، والبعض الآخر تنقصهم هذه الميّزة لذلك ينبغي تعويضها من خلال برامج التأهيل والتدريب والتطوير المستمر لمنتسبي الجهاز.

3. الثقافة العامة: يجب أن يكون ضابط المخابرات مطلعًا على العديد من الثقافات لأنه يتعامل مع مستويات مختلفة، فهو يتعامل مع السياسي والدبلوماسي وعالم الذرّة والأستاذ الجامعي والموظف البسيط، لذلك يجب أن تتوافر لديه ثقافة عامة تمكنه من التعامل والتواصل مع المصادر التي يشرف على إدارتها بشكل لائق.

4. الثقافة الاستخبارية: وهذه أهم الصفات الواجب توافرها في ضابط المخابرات الناجح، حيث لا بدَّ للضابط أن يكون ملمًّا بميادين العمل الاستخباري كافة وألا يتقاعس عن تطوير قدراته باستمرار من خلال الدخول في دورات تطويرية سنوية في كافة علوم واختصاصات الاستخبار. كما أن عمليات التدريب والتطوير يجب أن لا تخضع لرغبات الضابط ذاته، فهناك الكثير من الضباط لا يرغبون بتطوير قدراتهم وهذا يُعتبر خللًا جسيمًا.

5. التجرّد من العواطف: لا يمكن للعواطف أن تأخذ حيّزًا من تقديرات الضابط وقراراته في العمل الاستخباري ولا الرغبات الذاتية أو الشخصية أو أية أهواء أخرى، فهذه عوامل لا تتلاءم ومهام عمل ضابط المخابرات، ويجب ألا تنسحب هذه الصفة على حياة الضابط الاجتماعية والعائلية.

6. الالتزام بأقصى درجات الكتمان والسرية والابتعاد عن الثرثرة أمام الأهل والأصدقاء والمعارف، كما لا يصح لضابط المخابرات أن يسمح لأقرانه وزملائه الاطلاع على الملفات والقضايا التي يتابعها، فهذه عوامل مساعدة في تسريب الأسرار وبالتالي الفشل في إدارة المهام المكلف بمتابعتها.

7. على ضابط المخابرات ألا يكون أنانيًا في نقل خبراته إلى ضباط آخرين لحسابات شخصية، وإنما يتحتّم عليه العمل بكل جهد وأمانة على تطوير قدرات الضباط العاملين معه ميدانيًا وعمليًا. وعليه أن يتذكر أن خبراته التي اكتسبها هي ملك للجهاز ويجب نقلها من جيل إلى جيل وبخلاف ذلك فإن الجهاز لن يُحرز أي تقدم أو تطور.

8. يجب أن يكون لضابط المخابرات القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ويتحمل مسؤوليته خاصة إذا كان الضابط يعمل في محطّة مخابرات خارجية.

9. يجب أن يكون للضابط القدرة على التأمل والتفكير وامتلاك روح المبادرة وابتكار وسائل وأساليب جديدة في العمل ومعالجة المواقف المحرجة والتخلص منها بسرعة.

10. أن يمتلك القدرة على إقامة العلاقات العامة وإدامتها.

11. يجب أن يكون ضابط المخابرات ذا قيافة ومظهر لائق، وأن يكون على قدر عالٍ من النظافة الجسدية.

12. أن يكون ذا سلوك حسن ولا يسعى لاستغلال الموقع الوظيفي لأغراض خاصة ومنافع شخصية.

13. الابتعاد عن المحاور والتكتّلات في الجهاز وألا يحسب على مسؤول بعينه لأن المناصب تتغير باستمرار، وبالتالي يتعرض الضابط إلى الإقصاء والإبعاد لمجرد نقل المسؤول.

14. الاهتمام بالآخرين سواء كانوا مصادر أم أصدقاء أو حضورًا، والاستماع لهم والتواصل معهم وإيجاد لغة مشتركة في الهوايات والاهتمامات والثقافة.

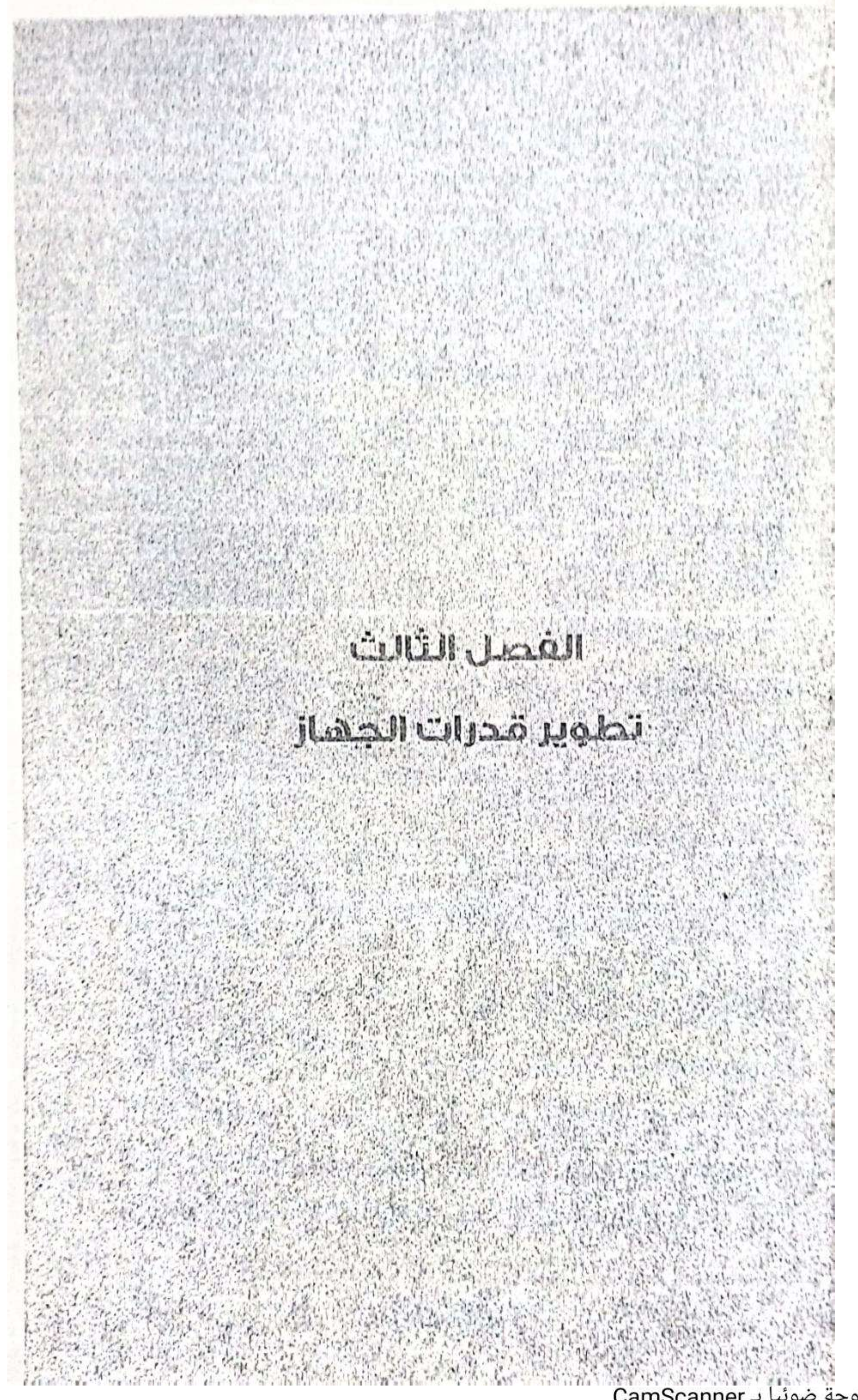
15. إجادة المجاملات والحديث وخلق شعور من الارتياح لدى الآخر مما يدفعه للتفاني في خدمة الضابط.

16. العمل قدر الإمكان على عدم إحراج الآخرين إلا في حالات محدّدة مثل تعمّد الكذب أو التقاعس في العمل.

17. معرفة القدرة على إرضاء احتياجات الطرف الآخر من خلال القول والفعل والعمل على إزالة الحواجز النفسية كي يشعر الطرف الآخر بالراحة والأمان عند وجود الضابط معه بهدف تعزيز الثقة به.

18. الاستقرار العائلي والنفسي والعاطفي أحد أهم عوامل نجاح ضابط المخابرات.

19. القدرة على التعبير عن آرائه لفظيًا وكتابيًا في إعداد التقارير أو المداولات والعمل وفق قاعدة «العرض ثلثي القرار». وأذكر هنا تعليق لمدير الجهاز على أحد التقارير قائلًا: (وهل لي غير أن أقول موافق)، يقصد من ذلك أنه لم يكنْ على قناعة تامة بالرأي لكن عرض المُعطيات في التقرير جاءت بطريقة وضعته أمام الموافقة.



الفصل الثالث

تطوير قدرات الجهاز

اعتمد الجهاز في بداية تأسيسه على ضمّ عدد من الكوادر الحزبية من العاملين في دوائر الدولة ثم اتجه إلى اختيار ضباط أكفاء من الاستخبارات العسكرية والأمن العام، حيث كان الرئيس صدام حسين شديد الحرص على إنشاء جهاز مخابرات ذي قدرات استخبارية عالية، وقدّم كل الإمكانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وكان برزان التكريتي يحضر شخصيًا بعض المحاضرات المهمة في الاستخبارات العسكرية وكلية الأركان ويختار الضباط البارزين، وكان مخوّلًا بنقل أي ضابط يختاره ويصدر الأوامر بنقل خدماته إلى جهاز المخابرات. ومن بين أهم الضباط الذين نقلوا للجهاز هما: العقيد الركن (خ ش)، والعقيد الركن (ح م)، وشغلا أهم منصبين في المخابرات هما مديرية مكافحة التجسس ومديرية الخدمة السرية الخارجية.

كان جهاز المخابرات حديث النشأة والخبرات الذاتية في حوزته ضعيفة، لذا لا مناص من التعاون مع مخابرات دول أجنبية بهدف إعداد الكادر المتقدم على وجه الخصوص الخط الأول في المخابرات.

اعتمد جهاز المخابرات في عقيدته المدرسة الاستخبارية الروسية منهجًا لأساليب العمل، وعقد اتفاقيات مع مخابرات الاتحاد السوفييتي المعروفة آنذاك بـ KGB لتدريب الرعيل الأول من ضباط المخابرات في روسيا واستقدام ضباط مخابرات روس إلى العراق لتدريب الكادر التدريسي.

أما التدريب الفني المرتبط بفتح الأقفال والتصوير السري وعمليات الاختراق وفتح البريد الدبلوماسي، فبالإضافة إلى الخبرات الروسية التي لم تكن كافية في تقديم الخبرات المتقدمة والأساليب

الحديثة، فقد اتجه الجهاز نحو المخابرات اليونانية وأوفد الجهاز في العام 1985 دفعتين من الضباط للتدريب على تلك الاختصاصات. كما سعى الجهاز للاستفادة من المخابرات الكوبية في تطوير الثقافة الاستخبارية لكادر الجهاز، واستقدم بوقت مبكر خبراء من كوبا ألقوا محاضرات عن تجربتهم في الصراع مع المخابرات المركزية الأمريكية التي سعت لفترة طويلة إلى إسقاط نظام فيدل كاسترو آنذاك.

كما تم الاستعانة بخبرات المخابرات الألمانية الغربية حيث استقدم معهد الإعداد والتدريب عددًا من الخبراء الألمان لتدريب مجموعة من الضباط والكادر التدريسي في مجال جمع المعلومات والتجنيد، وكذلك الحال مع المخابرات المصرية ذات التجربة الاستخبارية العريقة في المنطقة.

رغم كل ما تقدّم كانت قناعة المختصين في الجهاز، أن أجهزة المخابرات الأجنبية لا تكشف عن أحدث أساليب عملها إنما تكتفي بالكشف عن أساليب العمل التي كانت معتمدة في زمن يسبق زمن الكشف عنها بفترة.

كان من بين مهام الجهاز حتى العام 1985 هي حماية الرئيس في حال سفره خارج العراق لحضور المؤتمرات أو عند استقبال الرؤساء في مطار بغداد الدولي وكان قد تمّ تدريب كادر من الجهاز في يوغسلافيا على حماية الشخصيات، فقد أوفد الجهاز عام 1979 كل من سبعاوي إبراهيم وحسين كامل وأفراد من الحرس الشخصي للرئيس وعددًا من ضباط المخابرات منهم م. عبد العزيز وخ. الجنابي، وعندما عادوا ووصلوا إلى مطار بغداد ألقوا جميعا في سجن الحاكمية لمدة

شهر بأمر من الرئيس صدام حسين باستثناء سبعاوي الحسن، وذلك لمخالفتهم تعليمات الجهات اليوغسلافية أثناء الدورة قبل أن يعودوا لممارسة مهام عملهم في الجهاز...!

كلية الأمن القومي

في العام 1976، تأسست كلية الأمن القومي أكبر مدرسة استخبارية في الشرق الأوسط، مدّة الدراسة فيها ثلاث سنوات تقويمية بما يعادل أربع سنوات دراسية جامعية بنظام عسكري صارم، مع حجز داخل الكلية ستة أيام في الأسبوع، وست عشرة ساعة من العمل اليومي في التدريب والدراسة والتعليم بشقيه النظري والتطبيقي. كان مقرّ الكلية داخل مبنى جهاز المخابرات في المنصور ثم انتقلت إلى منطقة الجهاد على طريق مطار بغداد الدولي، وكانت تحتوي الكلية على ثلاثة أجنحة.

الجناح العسكري

يُشرف على هذا الجناح ضبّاط عسكريين أكفّاء تمَّ انتدابهم من وزارة الدفاع من ذوي الرتب المتوسطة بين رائد ونقيب، من بينهم الرائد شوكت والرائد عصمت والنقيب يوسف ناموس والنقيب علي عبد الله صالح، وفيما بعد أصبح المشرفون على الجانب العسكري في الكلية مجموعة من الضباط المتخرجين منها.

يتولى هذا الجناح مهمة تدريب الطلبة على أساسيات النظام العسكري والتدريب واللياقة البدنية العالية وتدريب المشاة، ويُقدم

علومًا عسكرية صرفة كما هو معمول به في البرنامج التدريبي للكلية العسكرية ولمدة عام كامل.

يشمل برنامج التدريب التعبئة العسكرية وقراءة الخرائط والتاريخ العسكري ونظام تحديد المواقع (الإحداثيات) والتدريب العنيف (الصاعقة) وإدارة المعارك والقفز بالمظلات، إلى غير ذلك من صنوف التدريب الميداني على استخدام قاذفة (7-RBG) والرمانات اليدوية والأسلحة المتوسطة والخفيفة على اختلاف أنواعها.

جناح التدريس

يختص هذا الجناح بتدريس العلوم العامة في التاريخ والجغرافيا والقانون الدولي العام والخاص وقانون العقوبات والقانون الجنائي ودروس في الفيزياء والرياضيات وعلوم الكيمياء وعلوم الإدارة والسياسة والاجتماع وعلم النفس والفكر القومي والفلسفة واللغات الأجنبية، على أن تكون المواد المختارة للتدريس ذات صلة بعمل المخابرات مما يوسّع دائرة الاطلاع والمعرفة والثقافة العامة للضباط، ويتولى مهمة التدريس نخبة من أساتذة الجامعات الكفوئين، ويكون تدريس هذه العلوم والتخصصات في السنة الثانية بشكل مكثف.

الجناح الاستخباري

يُعتبر من أهم الأجنحة ويشرف عليها ضباط مخابرات ممن تدرّبوا في الاتحاد السوفييتي ومصر، ومن ضباط المخابرات العراقية الذين اكتسبوا خبرات عملياتية وتتوفر لديهم مناهج متكاملة في العلوم الاستخبارية المختلفة، ابتداء من تحديد الأهداف إلى آليات التعامل

مع المعلومات والتجنيد وإدارة العلاقة بالمصادر وآليات تقدير الموقف وكذلك الفنيين المختصين بعمليات الاختراق وفتح الأقفال واختراق البريد السياسي واستخدام المتفجرات وصنع العبوات وأنظمة الاتصال والمراقبة البشرية وتحليل المعلومات والتضليل والمخابئ السرية وكشف المراقبة المضادة وآليات التعامل مع المعلومات إلى غير ذلك. يبدأ التدريس في العلوم الاستخبارية في السنتين الثانية والثالثة.

كانت فترة الدراسة في كلية الأمن القومي ثريّة بالتدريس والتدريب العملي، فالنهوض عند الساعة السادسة صباحًا وبعد إجراء التعداد يبدأ التدريب العسكري الرياضي حتى الساعة السابعة. ومن ثم تناول الفطور بعدها يبدأ التدريب العسكري مرة أخرى حتى العاشرة صباح، ثم تبدأ الدروس العسكرية الصباحية والمسائية. أما السنتين الثانية والثالثة بالإضافة إلى النهوض الصباحي وممارسة الرياضة والتدريب الخفيف، تبدأ الدراسة من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الواحدة ظهرًا في الفترة الصباحية، وتأتي الفترة المسائية من الساعة الثالثة حتى الساعة السابعة مساءً، وبعد العشاء تُخصّص ساعتين للمطالعة (مراجعة الدروس) وفي هذه الفترة يمنع الحديث بين الطلبة داخل غرفهم، ويكون النوم إجباري وتُطفأ الإضاءة في الساعة التاسعة ليلًا.

كانت تقوم الكلية بتنظيم زيارات ميدانية لحضور جلسات محكمة الثورة، وشاهدنا كيف تتم المرافعات وإصدار الأحكام، وقمنا بزيارات إلى مديرية الأمن العام واطلعنا على أساليب عملها، كما نُظّمت زيارات لبعض منشآت التصنيع العسكري والمطار الدولي للاطلاع على نظام حركة الطائرات، وتلقينا بعض الدروس في كلية

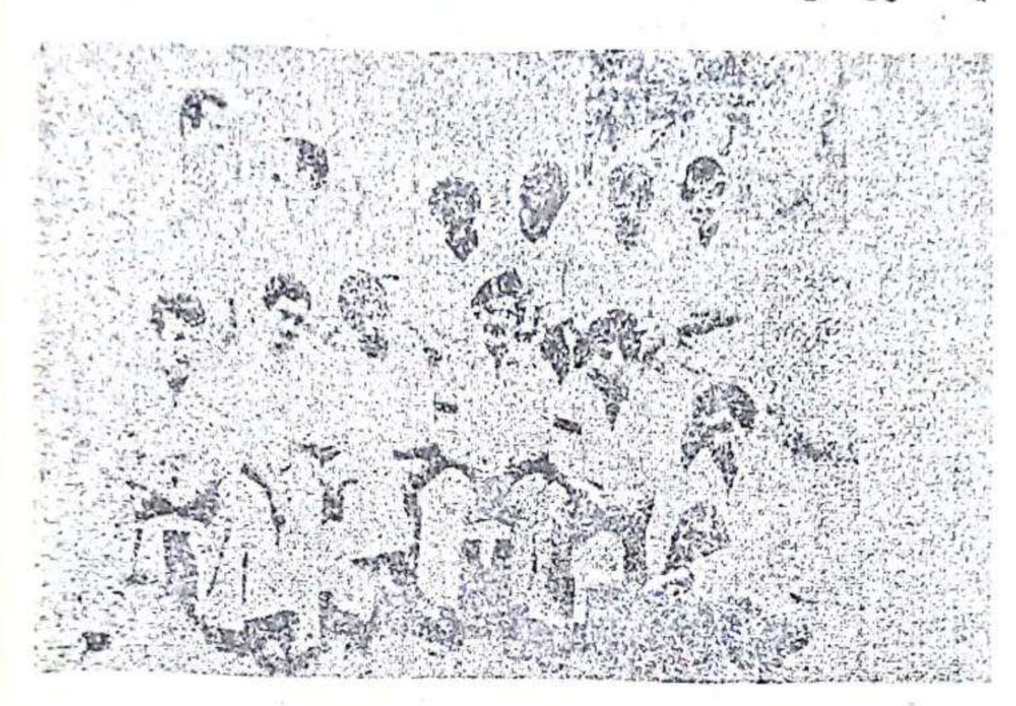
الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد وزيارات إلى مراكز تقنيّة وأخرى مخصّصة لعلوم الحاسبات مثل المركز القومي للحاسبات الإلكترونية. كانت تُعرض علينا أفلام استخبارية ويتم مناقشة أحداثها، كما أقمنا تجارب على آليات انتقال المعلومة لوصف حدث معين عبر سلسلة من الأشخاص، وشاهدنا في النهاية حجم التغير الكلي في جوهر المعلومة كيف انقلب تمامًا، والهدف هو تقديم إثبات أن المعلومة التي تنتقل عبر أكثر من شخص لا يمكن معرفة حقيقتها إلا من مصدرها الأصلي.

كان النزول خارج الكلية يوم الخميس فقط الساعة الثالثة ظهرًا ويكون الالتحاق في الساعة السادسة مساء من يوم الجمعة، وكان نظام العقوبات المتبع للمخالفين هو الحرمان من النزول يوم الخميس والجمعة، وأحيانًا تُضاف عقوبة أخرى هي التدريب الإضافي، وتعتبر هذه العقوبات ذات أذى نفسي كبير للطالب الأمر الذي يجعله ملتزمًا طيلة أيام الأسبوع.

بعد التخرج يوزّع خريجي الكلية على ثلاثة أجهزة هي: المخابرات والأمن والاستخبارات، كما أن جهاز الأمن الخاص يختار في بعض الأحيان عددًا من الضباط حسب حاجته. كانت الدورة الأولى في كلية الأمن القومي مكونة من 49 ضابطًا، وزعوا على الأجهزة الأمنية الثلاثة بواقع 17 ضابطًا تم تنسيبهم إلى جهاز المخابرات، و16 ضابطًا إلى الاستخبارات العسكرية، و16 ضابطًا إلى مديرية الأمن العام، ولم تكن أسس التوزيع معروفة من قبلنا في حينها.

أغلقت كلية الأمن القومي في العام 1993 بعد أن تخرج منها 15 دفعة، وجاء قرار الغلق من وزير الدفاع أنذاك الفريق حسين كامل، وفي

الواقع لا توجد دوافع موضوعية لإغلاق أهم صرح تعليمي استخباري في الشرق الأوسط.



مجموعة من طلاب كلية الأمن القومي -الدورة الأولى

الواقفون من اليمين: عايد الجنابي، سالم الجميلي، ضرغام الحيدري، طالب الياسري، عامر خلف، رياض كاظم. الجالسون من اليمين: سعد خلف، صادق علوان، زهير السامرائي، عبد القادر علوان، عماد حميد، صلاح العزاوي

معهد الإعداد والتدريب

المؤسسة الثانية التي لا تقل أهمية عن كلية الأمن القومي هو معهد الإعداد والتدريب الذي يرمز له بالرمز م 11. يتولى هذا المعهد إعداد الكادر الذي أتى من كليات مدنية كما يقوم بتنظيم الدورات التطويرية لجميع كوادر الجهاز دون استثناء.

كانت مهمة المعهد هي دمج الخبرات العملية الذاتية لجهاز المخابرات مع المناهج التعليمية الواردة من مدارس المخابرات الأجنبية الروسية والمصرية والألمانية واليونانية ويوغسلافيا وكوبا.

كان أغلب الكادر التدريسي في المعهد مزيجًا من الضباط الذين تدرّبوا في الخارج على أيدي أجهزة المخابرات الصديقة، ومن ضباط المخابرات الذين عملوا ميدانيًا وشغلوا مناصب في تشكيلات الجهاز، سواء الخدمة الخارجية أو مكافحة التجسس أو العمليات السرية والعمليات الخاصة، واكتسبوا خبرات ميدانية كبيرة.

إلى جانب هذا الإعداد في كلية الأمن القومي أو معهد الإعداد والتدريب يقوم جهاز المخابرات باستمرار في تنظيم دورات استخبارية وإدارية سنويًا تتواءم مع التقدم الحاصل في علوم المخابرات وتطوّر أساليب عملها إلى جانب الخبرات الميدانية المكتسبة من العمليات الاستخبارية التي يقوم الجهاز بتنفيذها، ويسعى المعهد إلى تقديمها بشكل منتظم على شكل مواد دراسية لتطوير قدرات الضباط. كما يقوم المعهد بتنظيم دورات مستمرة لكادر الجهاز تواكب تطور العلوم الاستخبارية والإدارية ومن هذه الدورات:

1. دورة في جمع وتحليل المعلومات «الخبراء الروس».

2. دورة التجنيد وإدارة العلاقة بالمصادر «الخبراء الألمان».

3. دورة الإدارة الوسطى في معهد التطوير الإداري التابع لوزارة التخطيط.

4. دورة الزرع الفني وعمليات التنصت.

5. دورة نظام معاملة المعلومات ومنهجية عمل جهاز المخابرات.

6. دورة التخطيط الاستراتيجي.

7. دورة المخابرات المتقدمة.

8. دورة المخابرات العليا، تقدير الموقف الاستخباري.

9. دورة إعداد القادة.

10. دورات متعددة في مجال المراسلات السرية (الأحبار السرية) ونظام الاتصال المشفر عبر الراديو والمراسلات اللاسلكية المشفرة.

11. دورات في استخدام الحاسوب الإلكتروني واستخدام الإنترنت والعولمة.

كانت مديرية العمليات السرية «م 13» تقوم بتنظيم معرض سنوي، وأحيانًا نصف سنوي، لعرض آخر ما حصلوا عليه من أجهزة فنّية خاصة بالعمليات الاستخبارية مثل التنصّت السري وتوثيق اللقاءات والتصوير السري وكاميرات تصوير الوثائق وطرق استخدامها وعمليات الزرع الفني.

ومن أفضل هذه الأجهزة المخصصة للتوثيق الصوتي في فترة الثمانينيات هو جهاز (ناكرا) سويسري الصنع، كان يعتمد في عمله

على الشريط الممغنط وبطاريات صغيرة وبإمكانيات تسجيل جلسة على مدار ست ساعات متواصلة بصوت واضح جدًّا، ويمكن إخفاؤه في حقيبة نسائية أو حقيبة دبلوماسية أو إخفاؤه في أثاث المنزل أو من خلال ثقب في الحائط، ويُعتبر في فترة الثمانينيات ثورة في العمليات الاستخبارية.

كما كان جهاز المخابرات يستخدم الكاميرات الروسية (زينث) لتوثيق اللقاءات وتصوير الوثائق، إضافة إلى أجهزة تسجيل الصوت على شكل أقلام وأحيانًا تُخبّأ أجهزة التسجيل في علب السجائر.

إلى جانب ذلك توفّرت تقنية الزرع الفني في مكاتب الأهداف من خلال لاقطات استراق الصوت، يجري استقبال إشارتها بواسطة جهاز يوضع في سيارة الضابط على مقربة من موقع الهدف أو زراعة مكاتب الأهداف بكاميرات فيديو لتوثيق الصوت والصورة.

كانت القدرة الفنّية للمراقبة الهاتفية لجهاز المخابرات لا تتجاوز 200 خط هاتفي في آن واحد، وكانت هذه الكمية لا تغطي حاجة الجهاز، لذلك كان من الصعب مراقبة هواتف الأهداف لفترات طويلة تزيد عن شهر إلا في حالات محدّدة.

إجراءات تطوير قدرات المخابرات

1. كان معهد الإعداد والتدريب الاستخباري قد لعب دورًا رئيسيًا في تطوير قدرات ضباط المخابرات القادمين من الكليات المدنية، من خلال إقامة الدورات الاستخبارية الأساسية ومن ثم المتقدمة في مختلف صنوف العمل الاستخباري بشقّيه التجسّس الخارجي

والداخلي الخاص بمكافحة التجسّس المعلوماتي والتجنيد والتحليل وإدارة العلاقة مع المصادر، والمراقبة البشرية والفنية والتحقيق، وإجراءات التحري السري وكيف يواجه الضباط أساليب التحقيق في حالة القبض عليهم تحت أي ظرف كان، إضافة إلى تطوير قدرات الضباط في الأمن الشخصي ومجالات علوم الاستخبار الأخرى.

كانت عمليات التدريب تشمل دروسًا تطبيقية وعملية مستمدّة من تجارب الجهاز ودروسًا نظرية منتقاة من علوم المخابرات ومناهج التطوير المستخدمة من قبل مخابرات بعض الدول الصديقة التي ساهمت في تطوير قدرات جهاز المخابرات العراقي حتى أوائل الثمانينيات. يُضاف إلى ذلك دروس أخرى في كَيفية التعامل مع المحيط الاجتماعي والكتمان والسلوك الحسن والالتزام الصارم بتعليمات وضوابط الانتساب إلى جهاز المخابرات.

2. التطور المهم حصل بين الأعوام 1985 إلى 1988 في عهد الدكتور فاضل البراك، حيث تمّ إقرار منهجية عمل الجهاز والاختصاصات ونظام معاملة المعلومات وإدارة العلاقة مع المصادر والصلاحيات وطرق التعامل مع المصادر المزدوجة، وتمّ تنظيم صيغ على شكل نماذج جاهزة لكل فعالية استخبارية؛ على سبيل المثال: نموذج للمطالعات، ونماذج للتعامل مع المعلومات، وأخرى لمعلومات المنشآت والأهداف والشخصيات المرشحة للتجنيد، ونظام فحص المصادر والتأكد من مصداقيتها ومؤهلاتها وتحديد درجة الثقة بها، إلى غير ذلك من متطلبات العمل. كما تمّ تحديد نظام صارم لآلية صرف الأموال ومدى مطابقة الجدوى الاستخبارية المتحققة

من عمليات الصرف المالي. ورغم أن نماذج التطبيقات للعمليات الاستخبارية والإدارية البالغ عددها بحدود 28 نموذجًا كانت واضحة إلا أننا كنا نواجه صعوبات في تطبيق بعض مفرداتها أثناء سير العملية الاستخبارية، وهذا ما يجرّنا إلى العودة لاتباع الطرق التقليدية في إعداد التقارير الاستخبارية وخاصة الحالات ذات الطابع السري المهم والمستعجل.

كانت اللجنة المشرفة على إعداد نظام العمل ومنهجية عمل الجهاز مؤلفة من الشخصيات التالية:

أولًا: اللواء الدكتور المهندس الركن إسماعيل سلطان التميمي معاون مدير جهاز المخابرات للشؤون الفنية (رئيس اللجنة).

ثانيًا: اللواء الركن (ح م) مدير عام مكافحة التجسس.

ثالثًا: اللواء الركن (خ ش) مدير عام الخدمة السرية الخارجية.

رابعًا: العقيد (ظ السماك) مدير عام الشؤون الإدارية.

خامسًا: نعيم إبراهيم النعيمي مدير معهد الإعداد والتدريب.

سادسًا: نعيم العضّاض مدير عام الدائرة الفنية ثم خلفه علي بركات.

استغرق عمل هذه اللجنة فترة طويلة من العمل المتواصل، وكان لهذا الجهد الفضل الأكبر في تنظيم عمل الجهاز وتطوير قدراته. وعلى الرغم من أنه ألحق ضررًا بكوادر الجهاز التي لم يكن اختصاصها مطابقًا للنظام الجديد إلا أنه أحدث نقلة نوعية في أساليب العمل وتسهيل إجراءات العمل الاستخباري.

3. من بين سياقات العمل في الجهاز هو إقامة مؤتمرات مصغّرة لمناقشة قضايا معيّنة يختارها مدير الجهاز، وعادة ما تكون القضية المختارة تجربة من تجارب الجهاز سواء كانت فاشلة أو ناجحة، وذلك بهدف تحديد مكامن الخلل والعمل على تجاوزها. وفي الغالب يرأس المؤتمر مدير الجهاز ومعاونه لشؤون العمليات والمدراء، ومدراء الشعب نزولاً إلى مستوى رئيس قسم، وكانت تلك الممارسات أحد أهم وسائل تطوير القدرات الاستخبارية الذاتية لضباط المخابرات.

4. إقامة معارض سنوية لعرض أهم الإنجازات في المجالات الاستخبارية والفنية، كانت تعرض الأعمال الاستخبارية المنجزة على لوحات توضّح خطوات العمل وآليات تنفيذ الخطة دون الإشارة إلى أسماء الأهداف، وقد شملت تلك الفعالية حالات التجنيد النوعي وكشف عمليات التجسس والتآمر والعمليات الإرهابية التي تم إجهاضها. وكان المعرض مجالاً خصبًا لخلق المنافسة بين التشكيلات الاستخبارية لتحقيق مزيد من الإنجازات. وكان الفضل الأكبر لهذه الفعالية يعود للفريق طاهر جليل الحبوش.

5. إشراك العديد من ضباط المخابرات في برامج تدريس اللغة

الإنكليزية والفرنسية في المركزين الثقافي البريطاني والفرنسي لتطوير قدراتهم اللغوية والثقافية.

6. وضع برنامج سنوي للدراسات العليا في الجامعات العراقية بهدف حصول ضباط المخابرات على شهادات الماجستير والدكتوراه في اختصاصات السياسة والاقتصاد واللغات والقانون.

7. برامج أخرى تتعلق بمحاربة الترهل والترف وتعزيز قدرات الضباط على تحمل الصعاب وتعزيز روح الصبر، وجاء ذلك بأمر من الرئيس صدام حسين، يقضي بإشراك ضباط المخابرات في قواطع الجيش الشعبي في جبهات القتال مع إيران. وبعد انتهاء الحرب تم إدخال الضباط في دورات تدريب عسكري في معسكرات تابعة للجيش في محافظة واسط، إضافة إلى دورات تدريب المشاة أقامتها وحدة الحماية داخل الجهاز شملت جميع منتسبي المخابرات على السواء.

8. كان الجهاز يوفّر لجميع المفاصل والأقسام الصحف المحلية والأجنبية والمجلات وراديوات صغيرة لمتابعة الأخبار الدولية بشكل يومي.

الروح المهنية لضباط المخابرات

إن جوهر الروح المهنية لضباط المخابرات يكمن في قدرة الضابط على تنفيذ الأهداف والمهام المكلّف بها على أكمل وجه وبأقل الخسائر المادية والسياسية والبشرية، والقدرة على الرصد وتقييم المخاطر التي تهدّد أمن الدولة والمصالح الداخلية والخارجية للبلد والإحساس

بالمسؤولية والالتزام الصارم بالقوانين والأنظمة والتعليمات وسياقات العمل المعمول بها والقدرة على التصدي للتحديات الاستخبارية والتكيّف مع المتغيرات وإيجاد البدائل والحلول حسب متطلبات الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، هي جميعًا تعبّر عن طبيعة الروح المهنية والفنّية والكفاءة المطلوبة في شخص ضابط المخابرات. وتتأثر الروح المهنية بعوامل عديدة أهمها:

1. التدريب العالي والمؤهلات والقدرات الذاتية والمكتسبة والرغبة المستمرة في التطوير الذاتي.

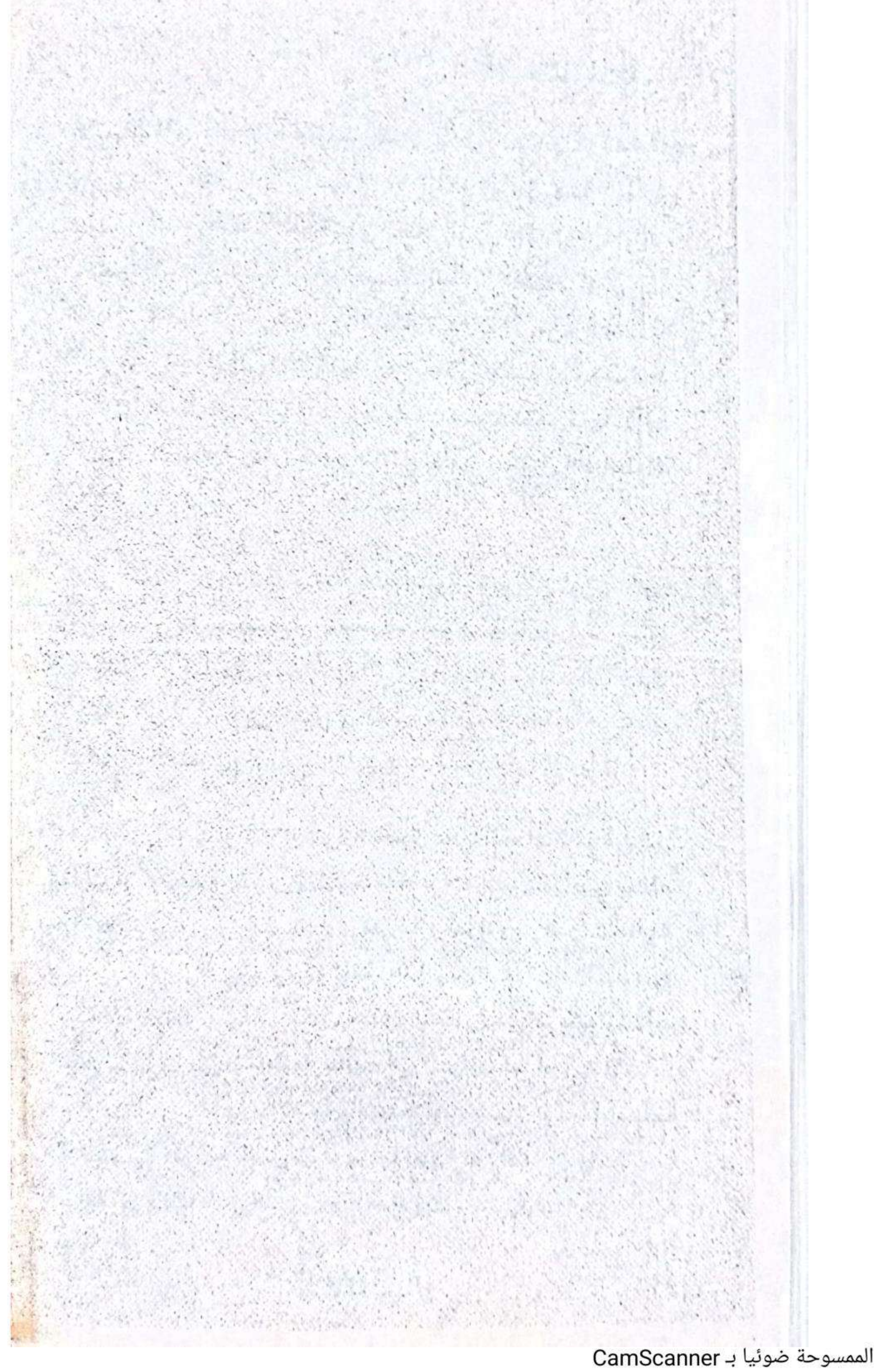
2. التكتّلات والتمحور والعلاقات الاجتماعية والمحسوبية والتدخلات الخارجية في عمل الجهاز وتوزيع المناصب خارج السياقات، كلها عوامل مؤثرة في مهنية الجهاز، وكانت هذه الظاهرة موجودة بشكل محدود ثم استفحلت في السنوات الأخيرة قبل عام 2003، بسبب تدخّلات خارجية مُنحت على أساسها بعض المناصب المهمة لأشخاص لا يستحقونها، وكان لذلك أثر كبير على الروح المهنية للضباط الأكفّاء الذين استُبعدوا من مواقع كان ينبغي أن يشغلوها باستحقاق.

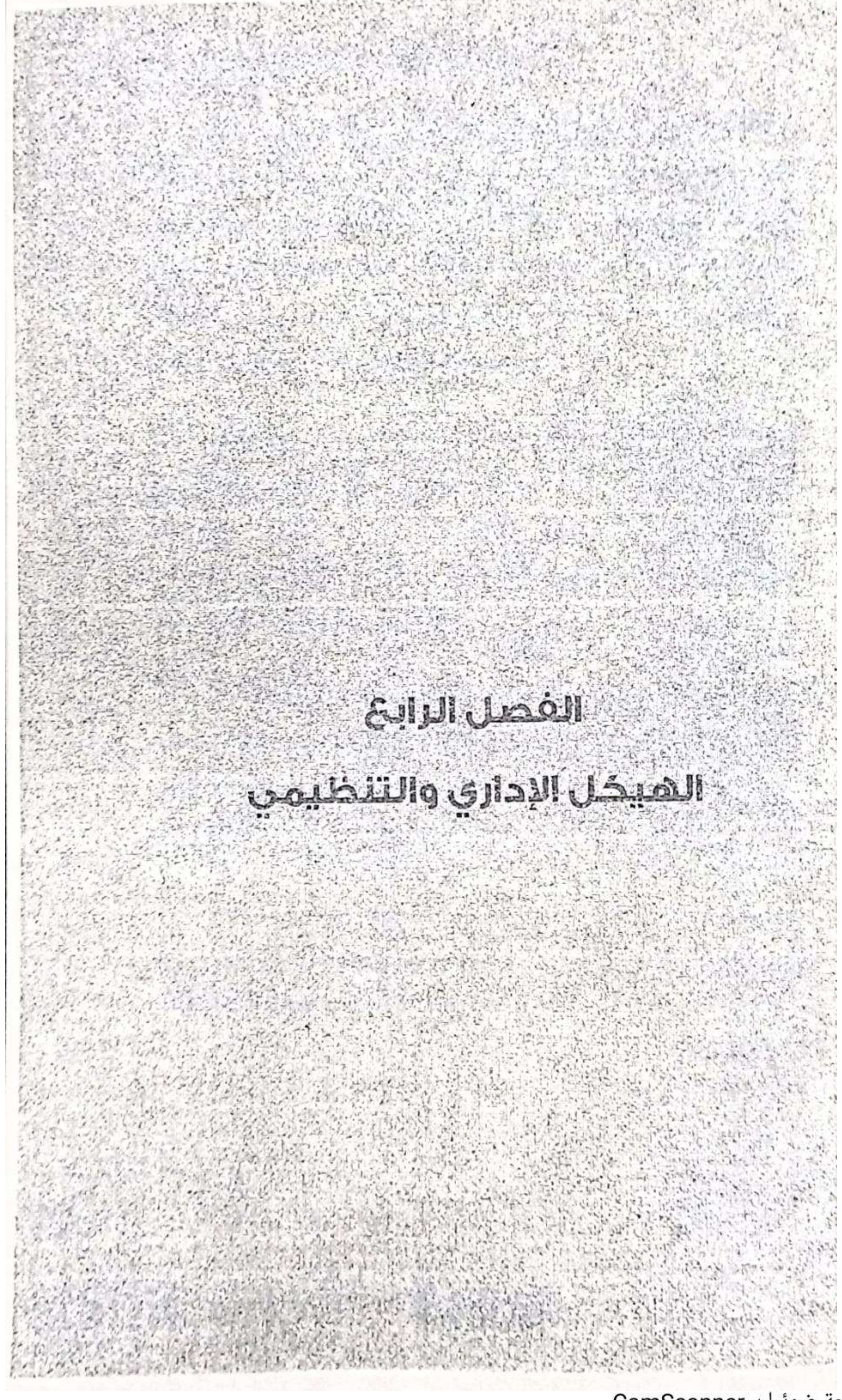
3. العامل الاقتصادي والحالة المادية للضباط والكفاءة المالية اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية تمثلت بضعف الرواتب، الأمر الذي دفع العديد من الضباط إلى ممارسة أعمال خارجية خاصة أو الاستغلال الوظيفي لأغراض شخصية، وكانت فترة الحصار الاقتصادي من أكثر الظروف قساوة على ضباط المخابرات الذين هم جزء من الشعب العراقي يصيبهم ما أصابه.

4. تقييم الأداء السنوي للضباط الذي يشمل السلوكيات العامة، وهو إجراء مهم لقياس مهنية الضابط، ويشمل هذا التقييم جوانب عديدة منها: القدرة على اتخاذ القرار والالتزام بالأوامر والتعليمات، والرغبة في تطوير القدرات الذاتية واكتساب الخبرات، وقدرات الضابط على الإبداع والابتكار وفي التعبير عن آرائه لفظيًا وتحريريًا إضافةً إلى ذلك القيافة والهندام والانسجام مع محيطه ومسؤوليه. كل هذه الفقرات يرمز لها بدرجات تظهر منها نتيجة التقييم السنوي، وعلى ضوء النتائج يُحدّد مستقبل الضابط في الترقية والتكريم أو العزل أو المحاسبة.

ووفقًا لتقديرات مدراء الشعب تبلغ نسبة الضباط الذين يمتلكون الروح المهنية العالية في جهاز المخابرات السابق في حدود 15٪، بينما 55٪ كانوا في مستوى مقبول، و30٪ لا يصلحون للعمل في الجهاز الذي يفترض أن لا يكون لمحدودي الذكاء مكانٌ فيه؛ وهنا أتحدّث عن التشكيلات الاستخبارية وليست المديريات الساندة أو الإدارية.

وحريٌّ بالذكر وخلال فترة التحقيق معي أثناء اعتقالي من قبل القوات الأمريكية وجدت أن ضابط المخابرات الأمريكي الذي يمتلك خبرة عمل خمس سنوات تتساوى قدراته وخبراته مع قدرات ضابط مخابرات عراقي ذي خبرة 15 سنة. هذا ليس قياسًا عامًا لكنه يعود إلى جملة عوامل منها قد تكون أجهزة المخابرات الأمريكية اختارت أفضل ما لديها من ضباط وأرسلتهم إلى العراق، كما أنها في الأساس تختار منتسبي الأجهزة الأمنية والاستخبارية ضمن مواصفات عالية في شخصية المرشح للعمل في أجهزتها بعيدًا عن التوسط والمحسوبية إضافة إلى ذلك طرق التدريب والإعداد ونقل الخبرات.





الفصل الرابع

الهيكل الإداري والتنظيمي

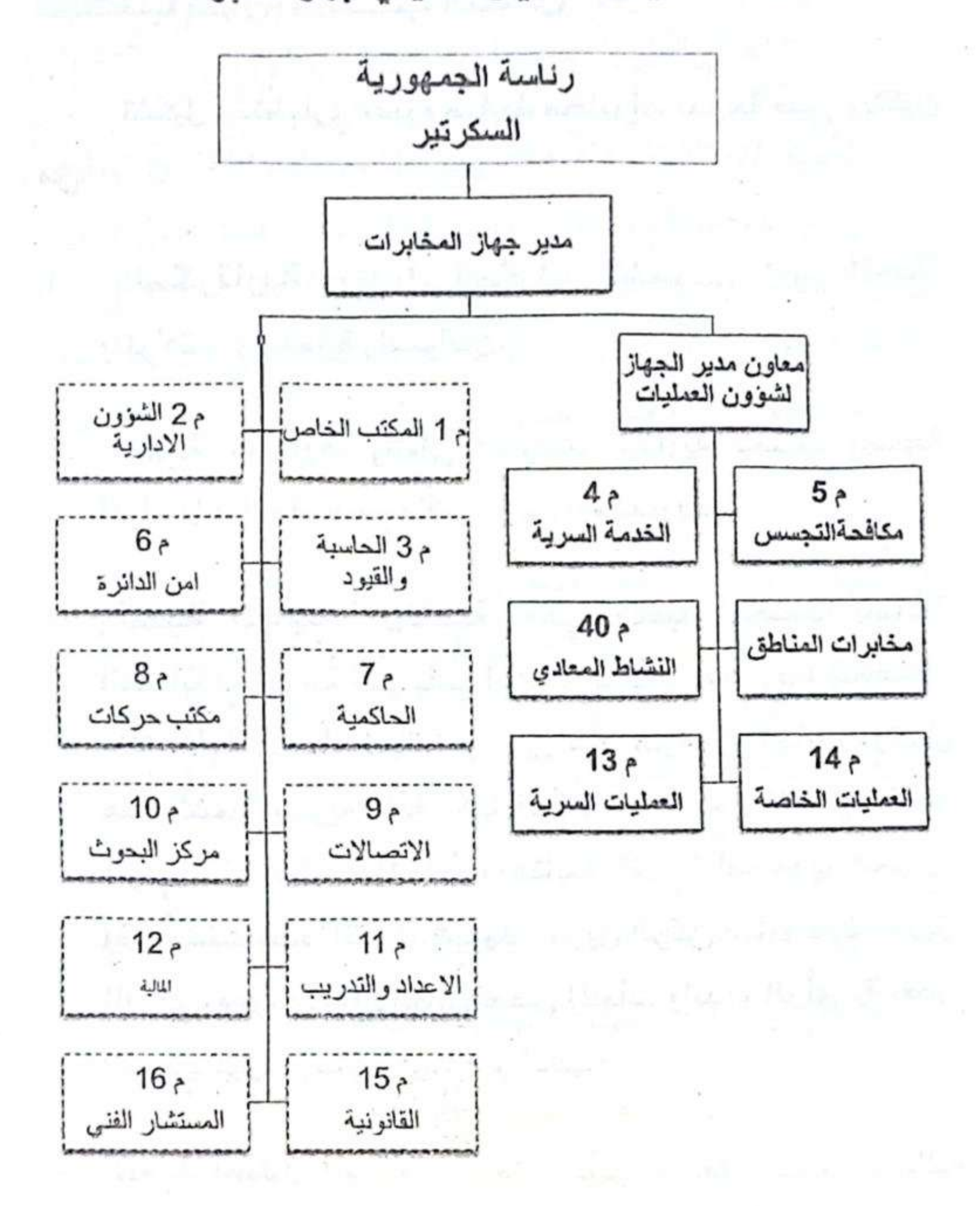
يتألف جهاز المخابرات العراقي السابق من مجموعة من التشكيلات الاستخبارية وأخرى إدارية وتشكيلات ساندة تؤدّي مهامها وفق منظومة تخادمية متكاملة لتحقيق مهام وأهداف الجهاز الخاصة بخطط عمل الخدمة الخارجية ومكافحة التجسس والنشاط المعادي وتنفيذها على الوجه الأكمل، وسنحدّد لاحقًا بشكل موجز أهداف ومهام كل تشكيل استخباري أو ساند.

والمقصود بالتشكيلات الاستخبارية هي المديريات المسؤولة عن تنفيذ العمليات الاستخبارية الخاصة بجمع المعلومات وتحليلها وتوظيفها. وكذلك مسؤولة عن عمليات التجنيد واختراق الأهداف ومتابعتها وجمع الأدلة وكشف المؤامرات وشبكات التجسّس ومتابعة العابثين بأمن البلد إلى غير ذلك.

أما التشكيلات الساندة فمعظمها مديريات فنية تقوم بتنفيذ عمليات التنصّت والمراقبات الفنية والبشرية وتجهيز معدات الشيفرة والحاسبات والاتصالات وإعداد الدراسات والتدريب والتطوير والقانونية.

وكذلك الحال بالنسبة للتشكيلات الإدارية الخاصة بالجهاز، مثل الشؤون الإدارية لمنتسبي الجهاز والدوائر المالية والهندسية والآليات والخدمات والحراسات.

مخطط الهيكل الإداري والتنظيمي لجهاز المخابرات



المكتب الأول: المكتب الخاص

تشكيل استخباري يديره ضابط مخابرات بدرجة مدير ويتكون من:

1. **السكرتارية**: وتشمل السكرتير الشخصي لمدير الجهاز والمرافقين والحماية والسواقين.

2. **شعبة الإدارة**: وتتولى الجوانب الإدارية للمكتب ومتابعة المراسلات الخاصة مع مكتب رئيس الجمهورية .

3. **شعبة المتابعة الخاصة**: وهي الشعبة المختصة بمتابعة القضايا الحساسة التي يأمر الرئيس صدام حسين بها شخصياً، مثلًا متابعة أعضاء القيادة أو الوزراء أو الدرجات الخاصة، وتعمل هذه الشعبة بسرية تامّة، كما أنها تتابع ملفات القضايا المهمّة الموجودة في الأقسام المختصّة ومتابعة تنفيذ أوامر مدير الجهاز، وقد أنشئت هذه الشعبة في عهد الفريق الركن صابر عبد العزيز الدوري. ومن مهامها أيضًا فحص الملفات وإبداء الرأي في بعض القضايا قبل عرضها على مدير الجهاز .

4. **شعبة إصدار الوثائق**: وتحتوي على مطبعة ذات جودة عالية يُشرف عليها مهندسون مختصّون بعمليات تزوير الجوازات والأختام والفيزا وإصدار جوازات سفر دول أخرى تستخدمها مصادر الخدمة الخارجية، ومكتب حركات التحرّر والمنظمات الفلسطينية لتنفيذ عمليات استخبارية مهمة ضد أهداف إسرائيلية

أو غيرها، والهدف من ذلك إبعاد المسؤولية عن المخابرات العراقية وعدم ترك أي دليل يثبت تورط العراق في العمليات.

5. **شعبة العلاقات العامة**: وهي الشعبة المسؤولة عن تنظيم المؤتمرات واجتماعات مدير جهاز المخابرات، وكذلك مسؤولة عن إدارة التعاون الاستخباري مع المخابرات الأجنبية والتواصل مع ممثلي مدراء أجهزة المخابرات الصديقة المعتمدين في بغداد، كما يرتبط بها ممثلو مدير جهاز المخابرات المبتعثين لدى مخابرات الدول الصديقة.

6. **هيئة الزرع الاستراتيجي**: وهي الجهة الخاصة التي تتولى وضع خطط وإجراءات زرع ضباط المخابرات في أهداف محدّدة في عدد من الدول المهمة. ونجحت هذه الهيئة في تنفيذ عمليات زرع استراتيجي في الكثير من دول العالم تحت أغطية متعددة. وتتكون هذه الهيئة من:

أ- مدير جهاز المخابرات. رئيس الهيئة.

ب- معاون مدير الجهاز لشؤون العمليات.

ج- مدير عام الخدمة السرية الخارجية.

د- مدير عام مكافحة التجسس.

هـ- مدير عام الشؤون الإدارية.

و- مدير أمن الجهاز.

ز- سكرتير الهيئة بدرجة مدير.

المكتب الثاني: مديرية الشؤون الإدارية العامة

الشؤون الإدارية تشكيل إداري يديرها ضابط مخابرات بدرجة مدير عام وتتكون من **ثلاث** مديريات رئيسة:

1. **مديرية شؤون الموظفين (الأفراد)**: ومسؤولة عن ملاك المديريات والدرجات الوظيفية والعلاوات والترقيات وكافة الجوانب الإدارية الأخرى.

2. **مديرية الأملاك والمنشآت**: ومسؤولة عن ممتلكات الجهاز من مبانٍ ودور سرّية ومواقع بديلة في بغداد ومديريات مخابرات المناطق. حيث يمتلك جهاز المخابرات عقارات عديدة أهمها مبنى المنصور المركزي والدور الملحقة به كالبيت الصيني ودار الضيافة في الحارثية، وعمارة الرافدين الأولى المخصصة لمديرية المشاريع. وعمارة الرافدين الثانية المخصصة لمركز البحوث والدراسات في المنصور، ومجمع مباني كلية الأمن القومي والمراقبة البشرية ومديرية الآليات ومعهد الإعداد والتدريب التي تقع جميعها على مساحة واسعة على طريق المطار الدولي وعدد كبير من الدور السرّية.

3. **مديرية الآليات**: مسؤولة عن استيراد السيارات أو شرائها من السوق المحلي، وعن إدامتها وصيانتها وإدارة محطات الوقود.

المكتب الثالث: الحاسبة والقيود، (م3)

هي مديرية ساندة للتشكيلات الاستخبارية يرأسها ضابط مخابرات بدرجة مدير فني مختص بالحاسبات الإلكترونية. وتتكون من ثلاث شعب:

1. **شعبة القيود:** ومسؤولة عن أرشفة ملفات القضايا الاستخبارية المنتهية وتقوم بتوثيق الملفات على ميكروفيلم يمكن استرجاع محتويات الملفات بسهولة دون العودة إلى الملفات الورقية، وهذا النظام سهل التوثيق وآمن وغير قابل للتلف ولا يأخذ مساحات كبيرة، ويمكن الاحتفاظ بعدّة نسخ في أماكن مختلفة لضمان عدم تعرضها للتلف بالكوارث والحروب، كما أنها مسؤولة عن أرشفة الأسماء المبحوثة التي مازالت ملفاتهم تحت المتابعة وخاصة الأهداف التي لا تشكل خطورة عالية على أمن البلد. كما أنها المسؤولة عن شراء أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالجهاز من الخارج تحت أغطية تجارية إلا أنها فشلت في تغطية شراء حواسيب اتضح بعد تشغيلها أنها مخترقة من قبل مخابرات عدوة الأمر الذي تسبّب بحبس مدير الحاسبة في المخابرات ومدير المركز القومي للحاسبات الالكترونية مدة ست سنوات .

2. **شعبة الترجمة:** وتضم عددًا كبيرًا من المترجمين المتخصصين في اللغات الأجنبية وعلى رأسها اللغة العبرية والفارسية والتركية وجميع اللغات الرئيسة الأخرى الفرنسية والإسبانية والإنكليزية والألمانية إضافة إلى اللغتين الصينية واليابانية، وتقوم هذه

الشعبة بترجمة الوثائق التي يحصل عليها جهاز المخابرات من خلال العمليات الاستخبارية.

3. **شعبة الحاسبة الالكترونية:** وهي المسؤولة عن تجهيز المخابرات بالحواسيب والإنترنت وتدريب ضباط المخابرات على استخدام الحواسيب كما أنها مسؤولة عن تحويل منهجية عمل جهاز المخابرات ونظام معاملة المعلومات إلى نظام إلكتروني وإصدار نماذج مطبوعة خاصة بكل فعالية من فعاليات العمل الاستخباري بحيث أصبح ضابط المخابرات محكومًا بنمط وتعليمات محدّدة ينبغي عليه اتباعها لتنظيم الملفات الخاصة بالقضايا الاستخبارية.

الجدير بالذكر أن ضوابط أمن وسرية المعلومات تقتضي عدم السماح بتخزين الملفات المهمة الخاصة بالمصادر والقضايا المهمة المتابعة غير المنتهية على الحواسيب، أو استخدامها لطبع الكتب المهمّة والمراسلات الخاصة مع الرئاسة أو التقارير الداخلية وذلك للاعتقاد التام أن الحواسيب لا يمكن تأمينها من عمليات اختراق الموساد ووكالة الاستخبارات المركزية طالما أنها مصنوعة خارج العراق.

المكتب الرابع: مديرية الخدمة السرية العامة، (م4)

الخدمة السرية الخارجية، مديرية عامة يديرها ضابط مخابرات بدرجة مدير عام وتتكون من أربع دوليّات (مديريات) مهمتها إدارة العمليات الخارجية الخاصة بالأهداف التالية:

1. جمع المعلومات الاستخبارية ذات الصلة بالأمن القومي للعراق وفحصها وتدقيقها ومن ثم توظيفها في خدمة صانعي السياسة ومتخذي القرارات.

2. العمل على إيجاد مصادر نوعية في الأهداف المحددة في خطط العمل للوصول إلى المعلومات الاستخبارية المصنفة والحصول على الوثائق ذات الصلة بنوايا الدولة الهدف واستراتيجيات عملها وتأثيراتها على العراق.

3. تحقيق اختراقات وإقامة علاقات من شأنها التأثير في صناعة القرار السياسي للدولة الهدف وضمان تأييدها ودعمها لقضايانا المصيرية في المجتمع الدولي.

4. فتح قنوات سرّية مباشرة مع مسؤولين في الدولة التي ليس لنا معها علاقات دبلوماسية لتحقيق التواصل المباشر والتحرك على الدول ذات التأثير في مجلس الأمن الدولي من خلال مصادر متعدّدة مثل رجال الأعمال ورؤساء سابقين وشخصيات عالمية، للإبقاء على قنوات التواصل مفتوحة للوصول إلى حلول وتجنب التصعيد قدر الإمكان.

5. المحافظة على أمن السفارات من الاختراق وتأمين أعضاء البعثة والحد من تأثيرات نشاط المخابرات المعادية عليهم.

6. رصد تحرّكات أعضاء المعارضة العراقية في الخارج والسعي لاختراقها وبثّ الخلافات بين صفوفها وكشف خططها واتصالاتها في الداخل وعلاقتها مع أجهزة المخابرات الدولية ومصادر تمويلها والتصدي لأعمالهم العدائية والإرهابية.

تختلف أولويات عمل الخدمة الخارجية تبعًا للظروف السياسية والأمنية وحجم المخاطر. ففي وقت الحرب يركز الجهد الاستخباري لدعم المجهود الحربي المعلوماتي والتقني ومتابعة مصادر تسليح العدو وتحديد مواقف الدول وحشد الدعم الدولي لموقف الدولة.

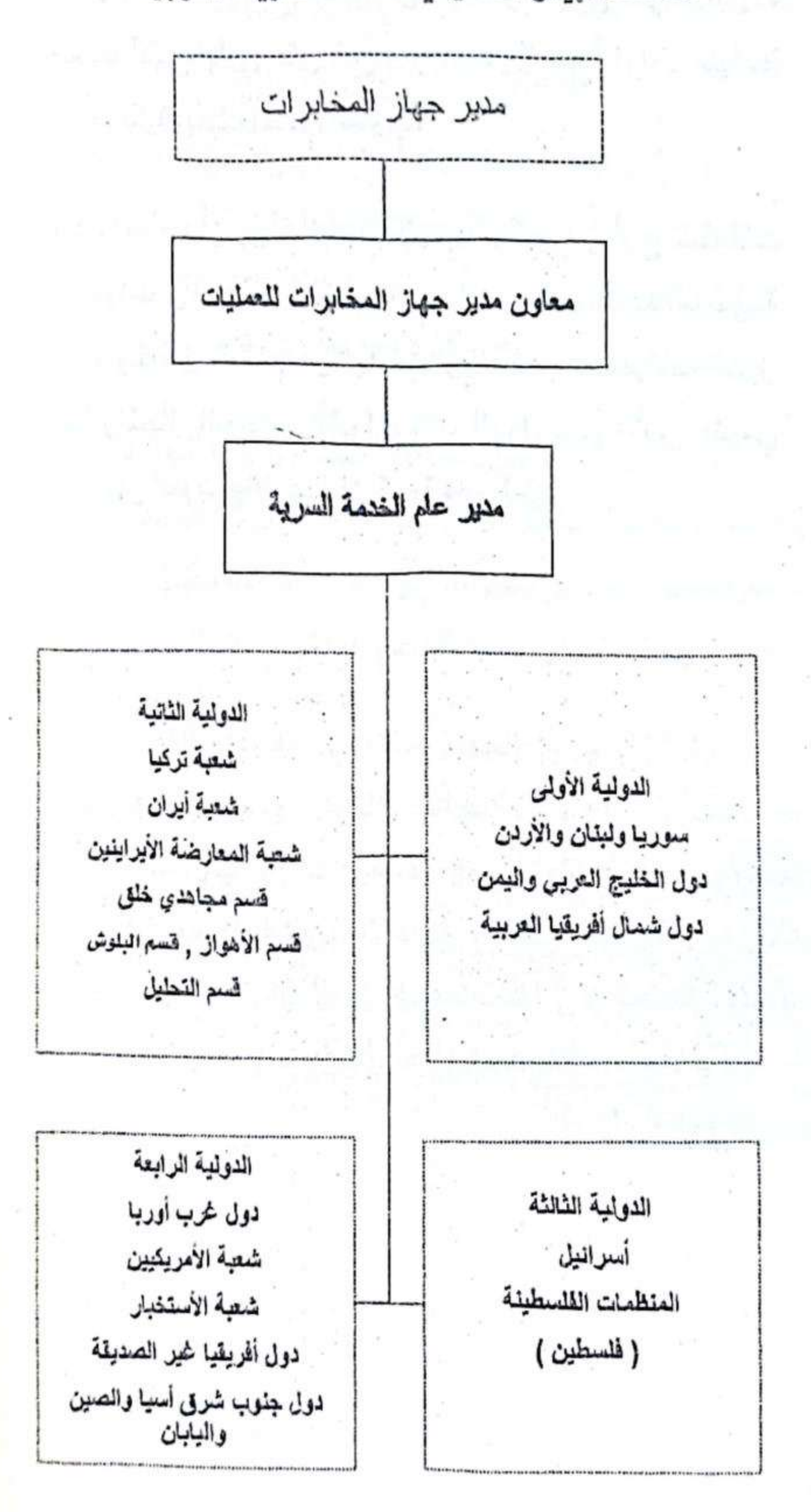
وتركّزت جهود الجهاز خلال عملية غزو الكويت على إثارة الخلافات بين أعضاء التحالف الدولي ومحاولة خلق فجوة بين السعودية والكويت وتحييد موقفها، حيث قام الجهاز بتسريب محتويات وثائق من الأرشيف الكويتي تتحدث عن أطماع سعودية في أراضي الكويت، إضافة إلى المساهمة في إجراءات التضليل ورفد القوات المسلحة بالمعلومات الاستخبارية عن التواجد العسكري لقوات التحالف ومعرفة مواقف الدول ومدى مساهمتها في الجهد العسكري المعادي.

أما خلال فترة الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية فسعى الجهاز إلى إيجاد منافذ لخرق العقوبات، فشارك في عمليات تهريب النفط وقام بعمليات نقل التكنولوجيا وتهريب المواد المحظور على العراق استيرادها وسعى للحصول على آخر التطورات العلمية في مختلف النواحي العسكرية والعلمية.

وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول على نيويورك تركز الجهد الاستخباري على فتح قنوات سرية مع أطراف عليا في الإدارة الأمريكية بهدف تفادي الحرب.

ذكرنا سابقًا أن جهاز الخدمة السرية يتكون من أربع تشكيلات استخبارية وتسمى الدوليات، لكل دولية ساحة عمل محددة بمجموعة من الدول، ويتوافق تنظيم هيكلها الإداري حسب تصنيفات الدول وأسبقيتها والمجال الحيوي وتأثيرات تلك الدول على الأمن القومي للعراق والوطن العربي والقضية المركزية فلسطين.

مخطط الهيكل التنظيمي للخدمة السرية الخارجية



الدولية الأولى: يرمز له بالرمز /4/ د1

وساحة عملها الدول العربية وتتكوّن من الشعب التالية:

- **الشعبة الأولى**: شعبة سوريا ورمزها، م 4 /د 1 /1

وتشمل سوريا ولبنان: وفيها خمسة أقسام، أربعة منها مختصة بسوريا وقسم منفرد خاص بدولة لبنان. باعتبار سوريا دولة خصمًا مهددة للأمن القومي العراقي ومؤثرة في المجال الحيوي، فقد تم تصنيفها دولة ذات أسبقية أولى وخُصص لها في الهيكل التنظيمي للخدمة الخارجية شعبة منفردة، أحد أقسامها مختص بالمعارضة السورية المتواجدَة خارج سوريا أو على أرض العراق، منهم الإخوان المسلمون السوريون بجناحيهم (جماعة عدنان عقلة) و(جماعة عدنان سعد الدين) إضافة إلى المنشقّين من حزب البعث السوري والشخصيات الأخرى المعارضة لنظام حافظ أسد وأغلبهم من القوميين العرب.

أما لبنان فقد خُصّص له قسم منفصل باعتباره ساحة مفتوحة لنشاط المخابرات الأجنبية، تحديدًا النشاط الإيراني: كما أن لبنان ساحة عمل فاعلة ضد النظام السوري الذي يناصبنا العداء.

- **الشعبة الثانية**: الأردن، ورمزها، م 4 / د1 /2.

والأردن مصنّفة دولة صديقة بأسبقية أولى، وخصّص لها شعبة منفردة لجملة أسباب منها أنها دولة حدودية للعراق وإسرائيل ولها تأثير مباشر على الأمن القومي العراقي، لأنها الدولة الوحيدة

التي كانت تُعتبر رئة العراق خلال فترة الحصار التي بدأت بعد غزو الكويت حتى عام 1999 حيث تم فتح الحدود مع سوريا. كانت عملياتنا الاستخبارية لا بدَّ لها أن تمر أو تنطلق من العاصمة عمان حيث يتواجد فيها مكاتب للمعارضة العراقية وأصبحت الأردن ساحة مفتوحة للعمل الاستخباري المعادي، ومما سهل عمل المعارضة وجود جالية عراقية كبيرة مقيمة في الأردن كما أن السفر بين البلدين كان حرًّا دون الحاجة إلى سمات دخول.

وعلى الرغم من وجود تمثيل مخابراتي بين الدولتين لتبادل المعلومات إلا أن المخابرات الأردنية كانت تغضّ النظر عن نشاطات المعارضة ولا تزودنا بها، وفي الوقت ذاته تغضّ النظر عن نشاطاتنا الاستخبارية الكثيرة وتكتفي بتأشيرها أو توظيفها بطريقة ما. وكانت محطة عمان من أكبر محطاتنا العاملة في الخارج.

- **الشعبة الثالثة**: دول الخليج العربي واليمن، ورمزها، م 4 د 1/ 3

شعبة الخليج التي تشمل كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان واليمن. وخصص للسعودية المصنّفة دولة خصمًا قسم خاص يتابعها، باعتبارها مركزًا دينيًا هامًّا ولها ثقل مالي وسياسي دولي مؤثر وفيها قواعد عسكرية أمريكية، وهي دولة مجاورة للعراق ولنا معها تداخل اجتماعي وطائفي استخدمته إيران في العمل الاستخباري ضد العراق خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، كما أن السعودية احتضنت المعارضة العراقية في فترة التسعينيات وقدمت لها الدعم السياسي والمالي والإعلامي.

أما دولة الكويت فكان لها أيضًا قسم خاص لأنها دولة مجاورة للعراق وتُعتبر من دول الأسبقية الأولى باعتبارها دولة حليفة لأمريكا ومؤثرة في الأمن القومي العراقي والمجال الحيوي لنفوذ العراق، وهي من الدول المنتجة للنفط وعضو في منظمة الدول المصدرة للنفط ولنا معها حقول نفطية مشتركة وخلافات تأريخية حول الحدود البرية والبحرية. وعلى الرغم من صفر محدودية دولة الكويت من الناحية السكانية والمساحة فإن احتلال العراق لها عام 1990 جعلها تحظى بزخم إعلامي وسياسي دولي مؤثر، أما باقي دول الخليج (اليمن وعمان) فهما من دول الأسبقية الثانية ويجمعهما قسم واحد، وكذلك الحال لباقي دول الخليج الأخرى كدولة الإمارات ومملكة البحرين ودولة قطر، فيجمعها قسم واحد أيضًا.

- **الشعبة الرابعة:** دول شمال أفريقيا العربية. ويرمز لها م 4 د 1 / 4

وتشمل دول شمال أفريقيا العربية وهي: مصر، وليبيا، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، والصومال. باعتبار مصر دولة محورية في الشرق الأوسط ذات ثقل سكاني وحضور إعلامي وسياسي كبيرين، وهي من دول المواجهة لإسرائيل ولها وزنها المؤثر في المحافل الدولية، فقد أنشئ لها قسم خاص.

الدولية الثانية: ويرمز لها، م4 د2:

تشمل دولتين فقط هما إيران وتركيا. تعتبر هاتان الدولتان من أهم مهدّدات الأمن القومي للعراق، وهما مصنفتان كدولتين خصمين،

يمكن أن تتحول معها الخصومة إلى نزاع مسلح في أي وقت وذلك بسبب وجود العوامل المؤدية إلى احتمال نشوب حرب معهما أكثر من العوامل المؤدية إلى إقامة علاقات صداقة دائمة، فهما دولتان متجاورتان مع العراق ولكلاهما أطماع تاريخية توسعية في أراضيه، والخلافات الحدودية مع إيران ومشاكل المياه مع تركيا والمشروع الإيراني الذي أدى إلى نشوب حرب مدمّرة استمرت ثمان سنوات جميعها عوامل لا تدعو إلى استقرار علاقة العراق مع هاتين الدولتين.

تتكون هذه الدولية من أربعة شعب، ثلاثة منها مخصصة لإيران وشعبة واحدة لتركيا، وهذه دلالة على الأهمية التي يوليها جهاز المخابرات لإيران والخشية من تأثيراتها على مستقبل النظام والدولة العراقية وكما يلي:

الشعبة الأولى: مختصة بجمع المعلومات الاستخبارية عن إيران وفق ميادين الاستخبار العشرة التي أشرنا إليها سابقًا باعتبارها دولة عدوًّا تحوّلت إلى دولة خصم.

وبالنظر لما يشكله نمط نشاطات إيران العدوانية المبنيّة على عقيدة التدخل في شؤون العراق الداخلية، فقد أنشأ الجهاز قسمًا خاصًا بالعمليات التي تستهدف إيران، وقد حقّق نتائج صادمة على صعيد توازن القوة والردع، الأمر الذي دفع إيران إلى طرح مبادرة إيقاف متبادل للعمليات الخاصة إلا أن إيران كعادتها لم تلتزم بعهودها.

الشعبة الثانية: شعبة تركيا وهي مختصة بجمع المعلومات الاستخبارية وفق ميادين الاستخبار العشرة عن تركيا باعتبارها دولة خصمًا ذات تأثير مباشر على أمننا القومي.

الشعبة الثالثة: شعبة المعارضة الإيرانية ومهمتها إدارة العلاقة مع كافة الحركات والأحزاب المعارضة لنظام طهران وتضم الأقسام التالية:

قسم مجاهدي خلق: وهم جماعة مسعود رجوي المنشقون عن نظام الخميني، والذي أقمنا لهم معسكرات داخل العراق أهمها معسكر أشرف في مدينة ديالى المحاذية لإيران وتم دعمها بكل أشكال الدعم السياسي والإعلامي والعسكري والمالي والتقني.

قسم الأحواز: مختص بمتابعة قضية الأحواز باعتبارها أراضيَ عربية محتلّة، وكان الأحوازيون يقومون بفعاليات المعارضة السياسية والعسكرية ضد نظام طهران، وقد سعى جهاز المخابرات إلى دعم جميع حركات التحرر الأحوازية.

قسم البلوش: وهم القبائل السُّنّيّة التي تسكن إقليم بلوشستان في إيران الواقعة على الحدود الباكستانية الإيرانية، وكان لجهاز المخابرات علاقات وثيقة مع قياداتها التي حظيت بالدعم المطلوب من قبل العراق.

قسم الأقليات القومية الأخرى: وهم أكراد إيران المتمثلون بالحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، والأذريون ذوو الأصول الأذربيجانية، والترك ذوو الأصول التركية الذين ينتشرون في شمال غرب إيران، وجميع هذه الحركات كانت تحظى بالدعم من قبل العراق.

كان نشاط المخابرات العراقية يحيط بإيران من جميع أطرافها، وكان لجهاز المخابرات مصادر مهمة في المنشآت النووية الإيرانية التي تحظى باهتمام خاص من الرئيس والصناعات العسكرية والجيش والحرس الثوري، ناهيك عن المصادر الأخرى في الميدانين السياسي والمدني.

أقسام التحليل: توجد في كل من شعبة تركيا وشعبة إيران أقسام تحليل المعلومات وهي التي تشرف على تنظيم قاعدة المعلومات وتنسيقها وتحليلها وتوظيفها وتحديد الحاجة السنوية للمعلومات المطلوب وضعها في الخطط السنوية.

الدولية الثالثة: دولية إسرائيل ورمزها، م4 د3

وفقًا لعقيدة حزب البعث العربي الاشتراكي والموقف الشخصي للرئيس صدام حسين تُعتبر إسرائيل دولة عدوًا بشكل دائم ذات أسبقية مطلقة في المتابعة، لا يمكن أن تكون خصمًا أو صديقًا في يوم ما، لذلك أُنشأ لها في الهيكل التنظيمي لجهاز المخابرات مديرية خاصة تسمى مديرية إسرائيل، ونظرًا للتداخل الاستخباري الحاصل بين فلسطين وإسرائيل فقد أدمجت شعبة فلسطين ضمن الهيكل التنظيمي للدولية الثالثة (إسرائيل) المؤلفة من الشعب والأقسام التالية:

الشعبة الأولى، شعبة إسرائيل: وتتكون من أربعة أقسام مختصة بجمع المعلومات وفق ميادين الاستخبار العشرة، وكان من بين أقسام الشعبة قسم يسمى المقاطعة يختص بمنع التعامل مع أي شركة عربية أو أجنبية لها علاقة تجارية مع إسرائيل وحرمانها من الحصول

على أيّة مصالح اقتصادية داخل العراق. كما أنشأ التشكيل أقسام مستقلة:

1. **قسم العمليات:** ويختص بجمع المعلومات عن الأهداف الإسرائيلية المهمّة والمنشآت النووية والمواقع العسكرية والأمنية والمباني الحكومية المخصّصة للوزارات ومواقع المصانع العسكرية ومقرّات الحكومة والكنيست الإسرائيلي، وكان ينظم الخرائط والجداريات ويضع عليها الإحداثيات في جميع المدن الإسرائيلية. وقد لعب هذا القسم دورًا فاعلًا في تحديد الأهداف التي هاجمها العراق بالصواريخ في حرب الخليج الثانية عام 1991، وكان أفراد هذا القسم يجتمعون في المقر البديل في عمارة الرافدين الأولى بإشراف مباشر من مدير الدولية، ضابط المخابرات القدير (ر. عبد الستار) ويحدّدون الأهداف على الخرائط مستخدمين إضاءة الشموع لانقطاع التيار الكهربائي، وكانوا يبلّغون رئاسة الجمهورية بالمعلومات عن نتائج كل ضربة صاروخية من حيث مكان سقوط الصواريخ والخسائر التي أحدثها ويحددون المزيد من الأهداف، وكان رئيس فريق العمليات يطلب من أعضاء الفريق تنفيذ أمر الرئيس صدام حسين بتحديد المواقع ذات الكثافة السكانية العالية في تل أبيب والمدن الإسرائيلية المهمّة لغرض استهدافها.

2. **قسم الاستخبار العلمي:** مهمته متابعة مراكز الأبحاث العلمية وجمع المعلومات الخاصة بالتطور التكنولوجي العسكري في إسرائيل.

3. **قسم الترجمة** الخاصة بترجمة الوثائق من اللغة العبرية إلى اللغة العربية.

الشعبة الثانية : شعبة فلسطين: وتتكون من الأقسام التالية:

1. **قسم منظمة التحرير** الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

2. **قسم المنظمات الثورية** التي لا تؤيد عملية السلام مثل جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جماعة جورج حبش وغيرها من المنظمات.

3. قسم المنظمات الفلسطينية المصنفة من طرف الغرب (**منظمات إرهابية**) مثل حماس وحركة الجهاد الإسلامي التي كانت تحظى بدعم إعلامي ومالي مباشر عن طريق المكتب السابع في المخابرات العراقية (مكتب حركات التحرر العربية). كان العراق يخصص مبلغ عشرة آلاف دولار لعوائل شهداء الانتفاضة الفلسطينية و25 ألف دولار لعوائل الشهداء الانتحاريين.

الدولية الرابعة : ورمزها، م4 د4.

وتتكون من **خمس شعب :**

الشعبة الأولى : شعبة دول غرب أوروبا ورمزها م 4 د 4 /1 وتتكون من الأقسام التالية:

1. قسم بريطانيا.

2. قسم فرنسا.

3. قسم الدول الإسكندنافية وتشمل السويد وهولندا والنرويج وغيرها

4. قسم دول جنوب أوروبا؛ إسبانيا وإيطاليا واليونان.

نلاحظ هنا الأهمية الخاصة التي منحها الهيكل التنظيمي لكل من بريطانيا وفرنسا وخصّص لها أقسام منفردة وذلك لثقلهما الدولي وتأثيرهما في صنع القرارات الدولية باعتبارهما دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن الدولي.

الشعبة الثانية: شعبة الأمريكيتين: ويرمز لها ، م 4 د4 /2.

الولايات المتحدة الأمريكية مصنفة دولة عدوًا بأسبقية أولى، تتكون الشعبة من ستة أقسام، خمسة منها مخصصة لمتابعة الساحة الأمريكية فيما خصص قسم واحد لبقية دول أمريكا الجنوبية والمكسيك وكندا وأستراليا باعتبارها دول أسبقية ثالثة من حيث الاهتمام.

القسم الأول: القسم السياسي والإعلامي

ومهمته متابعة البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، والكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، والانتخابات الأمريكية، والبعثة الأمريكية في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، ومراكز الأبحاث والدراسات السياسية ووسائل الإعلام الأمريكية مثل الصحف والمحطات التلفزية والنشرات السياسية.

القسم الثاني: الاستخباري والعسكري

يختص بمتابعة وزارة الدفاع وكافة صنوف القوات المسلحة والقواعد الأمريكية، ومجلس الأمن القومي، وكالة الأمن القومي، والمخابرات المركزية CIA، ومكتب التحقيق الفيدرالي FBI، وكل ما يتعلق بهيئات الأركان العسكرية البرية والبحرية والجوية وتسليحها ومناطق انتشارها.

القسم الثالث: قسم التحليل

يختص في تحليل المعلومات ويشرف على تنظيم قاعدة المعلومات ويحدد الاحتياجات السنوية من المعلومات المطلوبة لتضمينها في الخطط السنوية. كما أن القسم يتولى إجراءات توظيف المعلومات سواء داخل الدائرة أو خارجها. وبالنظر لأهمية الانتخابات الأميركية الرئاسية والتشريعية فقد تم تنسيب الدكتورة (ف العاني) إلى شعبة أمريكا وهي متخصصة بالشؤون الأمريكية وتحديدًا الانتخابات. ومن مهام شعبة أمريكا أن تضع رئاسة الجمهورية بالصورة عن الانتخابات وتوقعات الجهاز فيمن سيكون الفائز بوقت مبكر عن موعد الانتخابات، وكنا قد توقعنا فوز مرشح الجمهوريين جورج بوش الابن في انتخابات عام 2000 على المرشح الديمقراطي آل غور، وكان فارق الأصوات ضئيلًا جدًّا بواقع 537 صوتًا فقط في ولاية فلوريدا. الأمر الذي استوجب تدخل المحكمة الاتحادية العليا وأقرّت بفوز بوش الابن بينما حصل آل غور على أعلى الأصوات بفارق 500 ألف صوت لكنه خسر الانتخابات طبقً ا للنظام الانتخابي القائم على أصوات المجمع الانتخابي للولايات.

القسم الرابع: القسم الاقتصادي

كان لجهاز المخابرات رؤية استراتيجية في أن انهيار الإمبراطورية الأمريكية لن يكون عسكريًا أو سياسيًا إنما سيكون انهيارًا اقتصاديًا يبدأ من الداخل الأمريكي، لذلك وجد منظّمو الهيكل ضرورة تشكيل قسم خاص يهتم بمتابعة الوضع الاقتصادي الأمريكي. كانت تقديراتنا أن الانهيار الأمريكي لن يحصل قبل 2035 – 2050، لكن الرئيس صدام حسين يرى أن ذلك التاريخ بعيد وأن الانهيار لن يتجاوز عام 2012 على أبعد تقدير. ففي عام 2001، وبعد هجمات سبتمبر/ أيلول، استدعى الرئيس صدام مجموعة من أساتذة الجامعات المختصين بالشأن الأمريكي وكان من بينهم الدكتورة (ف العاني) إحدى ضباط المخابرات المختصّة بالتحليل في شعبة أمريكا التي عارضت اعتقاد الرئيس بقرب انهيار المنظومة الاقتصادية الأمريكية، وشدّدت على أن الانهيار لن يكون قبل العام 2035، مما تسبّب بامتعاض الرئيس من طرحها. وتجدر الإشارة إلى أن الانهيار الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي عام 2008، بسبب حربها على أفغانستان والعراق قد أوصل المديونية الأمريكية إلى 30 تريليون دولار، ففي كل سنة مالية تحصل إشكالية بين الجمهوريين والديمقراطيين على رفع سقف الدين لتجاوز حالة الانهيار، وهذه هي سياسة الهروب إلى الأمام التي لابد لها أن تتوقف في مرحلة ما. ومنذ تأسيس أمريكا حتى استلام بوش الثاني إدارة البيت الأبيض كان الدّين الأمريكي العام بحدود 4 تريليون، وخرج بوش من البيت الأبيض في العام 2008، بدين عام مقداره 14 تريليون دولار. ذلك يعني أن جميع الرؤساء الأمريكيين منذ نشوء أمريكا أوصلوا الدين

العام إلى 4 تريليون بينما خلال فترة حكم الثماني سنوات من إدارة بوش رفع سقف الدين ثلاث مرات بسبب الحروب التي شنَّها على كل من أفغانستان والعراق.

القسم الخامس: قسم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

وهذه المنظمات منتشرة بكثرة في أمريكا ولعبت دورًا كبيرًا في تأليب الرأي العام الأمريكي ضد الحصار المفروض على الشعب العراقي، وكان أعضاء المنظمات يزورون العراق بانتظام تحت إشرافنا مما سبَّب حرجًا بالغًا للإدارات الأمريكية على المستوى الشعبي. وحاولت بعض الأطراف استغلال نشاط المنظمات على الساحة العراقية للقيام بأعمال خارج إطار مسؤولياتها وتمَّ تشخيص حالات تجسس، كما لاحظنا وجود أنشطة تبشيرية دينية مستغلة الظروف الاقتصادية الصعبة للمواطنين، وتمّ تنبيه المنظمات إلى ذلك ومنعها من القيام بتلك الممارسات. كانت مهمة الجهاز مراقبة تلك المنظمات ومرافقتهم في جولاتهم بالمحافظات، وفي الوقت ذاته كنا نجهّز المادة الإعلامية عن آثار العقوبات الاقتصادية بهدف نشرها في الداخل الأمريكي، وقد بذل هذا القسم جهودًا متميزة بهذا الخصوص.

القسم السادس: ويضم هذا القسم دول أمريكا الجنوبية والمكسيك وكندا وأستراليا ونيوزلندا

بعض هذه الدول كانت تشكل مجالًا حيويًا لعملنا الاستخباري مثل فنزويلا، إحدى الدولة المنتجة للنفط وهي في حالة عداء

أيديولوجي مع أمريكا، حتى إن الرئيس الوحيد الذي زار العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي هو الرئيس الفنزويلي شافيز الذي دخل العراق برًّا عن طريق إيران.

وكان للعراق اهتمام عالي المستوى في البرازيل باعتبارها دولة صناعية كبيرة ولنا معها علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مهمّة خاصة في مجال سلاح الصواريخ، حيث جهَّزت العراق بصواريخ بعيدة المدى في الحرب العراقية الإيرانية. وعندما أُجريت التجارب على الصواريخ في العراق اتضح أنها تنحرف عن أهدافها بمسافات غير مقبولة، ولم يتمكن المختصون في البرازيل من معرفة السبب وقالوا إنهم واجهوا المشكلة نفسها مع صفقة صواريخ أخرى مباعة لدولة أخرى في المنطقة. كان الفريق المهندس عامر رشيد العبيدي يجري أبحاثه لمعرفة المشكلة، وبعد فترة من العمل المضني توصل إلى نظرية فيزيائية كانت السبب الفني في انحراف الصاروخ عن هدفه في منطقة الشرق الأوسط وهي مرتبطة بالطبقات العليا من التيارات الهوائية واتجاهاتها التي تختلف عنها في البرازيل. أبلغ مصنع الصواريخ البرازيلي بالنتائج الذي سارع إلى إرسال وفد فني للتأكد من حقيقة الأمر؛ وبعد أن أثبت الفريق عامر العبيدي صحّة نظريته فاوض البرازيل بالتنازل عن مبلغ قدره 25 مليون دولار من قيمة العقد مقابل إعطائهم سر المعرفة الخاص بالمعضلة.

كان جهاز المخابرات مسؤولًا عن نقل القنابل العنقودية التي استوردها العراق من دولة تشيلي بكميات كبيرة إبان الحرب العراقية الإيرانية، إذ تمَّ نقلها بواسطة طائرات الخطوط الجوية العراقية الجامبو 747 التي كانت لها رحلات نصف شهرية إلى مدينة ريو دي

جانيرو البرازيلية، حيث كانت تغادر إلى تشيلي وتشحن على متنها القنابل العنقودية ثم تعود إلى ريو دي جانيرو وتأخذ ركابها وتعود إلى العراق. كانت تلك مخالفات جسيمة لقوانين الطيران المدني ومنظمة إياتا لكن المجتمع الدولي غضّ النظر عن تلك الممارسات. وقد تعاونت البرازيل معنا إلى حدٍّ كبير في هذا المجال. بينما العكس من ذلك كانت الأرجنتين تزوّد إيران بالسلاح والعتاد الأمر الذي دفعنا لإيفاد ضابطين من مخابرات الخدمة الخارجية أحدهم (ي الغزالي)، وكان هدفهم معرفة كميات وأنواع السلاح المصدَّر إلى إيران وطرق الشحن أو أماكن خزنه في إيران، وفعلًا تمكّنت محطتنا وبمتابعة من مصادر الجهاز داخل إيران من تحديد أماكنها، وقامت القوة الجوية العراقية بمهاجمة مخازن شحنات السلاح الأرجنتيني في إيران مرتين وألحقت بها خسائر جسيمة.

الشعبة الثالثة: وتشمل دول شرق اوربا والاتحاد الروسي وباقي دول الاتحاد السوفيتي السابق.

الشعبة الرابعة: شعبة دول أفريقيا غير العربية، تشاد ومالي والسنغال وجنوب أفريقيا وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا وغيرها من دول أفريقيا.

وكان عمل هذه الشعب روتينيًا ليس فيه ما يستحق الحديث عنه.

الشعبة الخامسة: الاستخبار العلمي ورمزها م 4 د 4 / 5:

استحدثت هذه الشعبة في فترة الحصار والعقوبات المفروضة على العراق بعد غزو الكويت وكانت معنية بتجنيد العلماء والباحثين،

كما كانت تسعى إلى تهريب بعض الأجزاء المهمّة لمنظومة الدفاع الجوي وتقنيات أخرى ذات صلة بالصناعات العسكرية. تحرص هذه الشعبة على زيارة المعارض الدولية الخاصة بالتكنولوجيا الحربية ومتابعة آخر الابتكارات، كما تسعى إلى سرقة التكنولوجيا وجمع الكرّاسات العلمية والنشرات التي تتضمن آخر الابتكارات في مختلف دول العالم للاستفادة منها محليًا.

المدراء العامون الذين أشرفوا على إدارة العمل الخارجي

1. كاظم مسلم، من الرعيل الأول في جهاز المخابرات، وهو من أهالي محافظة بابل أحيل على التقاعد في منتصف الثمانينات.

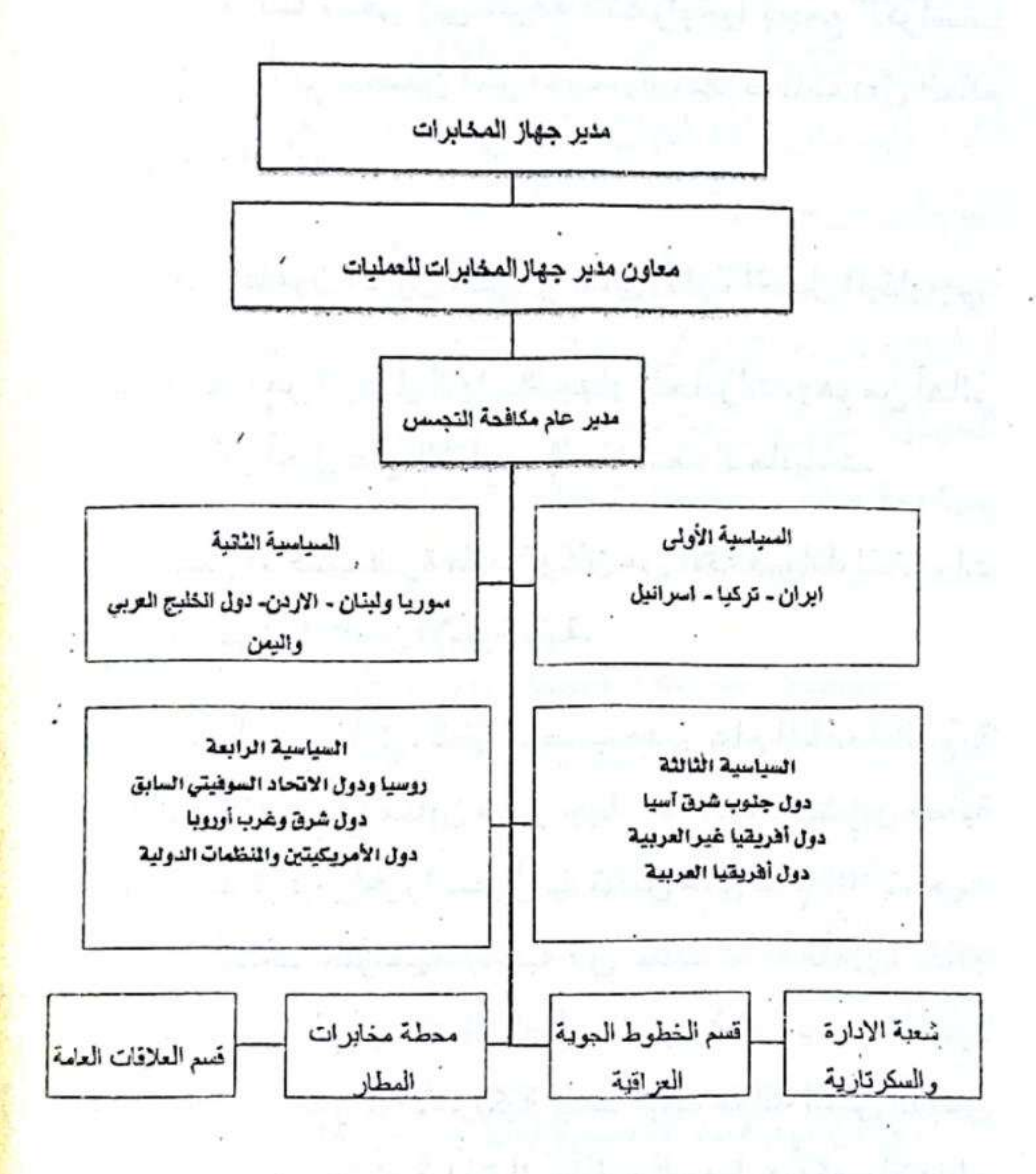
2. خ ش، شغل المنصب فترة طويلة وكان من أكفأ ضباط المخابرات ومن المختصين بالشؤون الإسرائيلية.

3. فاروق عبد الله حجازي، شغل منصب مدير عام الخدمة السرّية لفترة طويلة ثم أصبح معاون مدير جهاز المخابرات للشؤون الفنيّة ثم سفيرًا في تركيا وأخيرًا سفيرًا في تونس حتى عام 2003، حيث أبعدته السلطات التونسية بطلب من سلطات الاحتلال. غادر تونس إلى سوريا ثم أبعدته السلطات السورية إلى داخل الحدود العراقية وزودت القوات الأمريكية بإحداثيات مكانه لتلقي القبض عليه، وحققت معه بقضية اغتيال طالب السهيل وحُكم بالإعدام ونُفّذ فيه الحكم في مارس/ آذار عام 2014.

4. جبار مظلوم الزبيدي، من الرعيل الأول في جهاز المخابرات وهو من أهالي الكوفة، شغل عدّة مناصب في الخدمة الخارجية وكان يشرف على قضايا مهمة. توفي في مصر بعد الاحتلال.

5. الدكتور حسن العبيدي، من كركوك، قضى في سجون الاحتلال ثماني سنوات من دون إدانة في قضية محددة ولا حكم قضائي.

الهيكل الإداري والتنظيمي لمديرية مكافحة التجسس العامة م 5



مديرية مكافحة التجسس العامة يديرها ضابط مخابرات بدرجة مدير عام وتتولى المهام التالية:

1. كشف النشاطات التجسّسية وحالات التآمر المرتبطة بعناصر خارجية.

2. كشف عمليات التخريب الاقتصادي وقضايا الرشوة وكل ما يرتبط بعمل الشركات الأجنبية داخل العراق.

3. متابعة عمليات تهريب المخدرات والسلاح والإتجار بالبشر والآثار عبر الحدود وكشف شبكاتها.

4. متابعة نشاط المنظمات والحركات «الصهيونية» وواجهاتها والمنظمات التبشيرية.

5. كشف النشاطات الإرهابية التي تقوم بها المنظمات المتطرفة الإسلامية، وجماعات المعارضة العراقية التي تنفذ عمليات تخريبية داخل العراق.

6. رصد حالات التخريب الفكري والاجتماعي التي تستهدف الأمن القومي.

أهداف مكافحة التجسس:

المقصود بالأهداف هي المؤسسات الأجنبية العاملة في العراق والرعايا الأجانب.

1. السفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

2. الشركات الأجنبية العاملة في العراق.

3. مكاتب المنظمات والهيئات الدولية.

4. مكاتب الخطوط الجوية الأجنبية.

5. الرعايا الأجانب المقيمون داخل العراق لأغراض العمل أو الدراسة أو الزواج.

مهام الشعب والأقسام:

1. **شعبة الإدارة**: ومهامها إدارية وترتبط بالمدير العام مباشرة، وتتولى متابعة الأوامر الصادرة من المدير العام أو مدير الجهاز أو المعاون أو أوامر رئيس الجمهورية أو سكرتير رئيس الجمهورية فيما يتعلق بعمل المخابرات الداخلي.

2. **قسم العلاقات العامة**: ويضم مجموعة من ضباط المخابرات، تتركز مهامهم في التنسيق بين الجهاز والوزارات الحكومية ولا يجوز لمنتسبي الجهاز مراجعة الوزارات إلا من خلال هذا القسم.

3. **قسم الخطوط الجوية**: وتتضمن مهامّه متابعة طواقم الطائرات من الطيارين والمضيّفين والمهندسين الجوّيين، وتُعتبر طواقم الطائرات من الأهداف المهمة للمخابرات الأجنبية كما أن البعض منهم يعتبرون من مصادر جهاز المخابرات. وتمّ تشكيل قسم خاص للخطوط الجوية باعتبار طواقم الطائرات لا ينتمون جغرافيًا إلى ساحة معيّنة، وبسبب تواجدهم خارج العراق أكثر من

تواجدهم في الداخل وعلى تماس مباشر مع الأجانب والمطارات الدولية فقد أصبحت متابعتهم من اختصاص جهاز المخابرات.

4. **قسم المطار الدولي (محطة مخابرات مطار صدام الدولي):**
ويرتبط قسم المطار بمكتب مدير عام مكافحة التجسس ويتولى المهام التالية:

- تسهيل استقبال وسفر مصادر الجهاز والمتعاونين والأصدقاء من العراقيين والأجانب وضيوف الجهاز والتنسيق مع الهيئات المختصة في المطار والسماح للبعض منهم بالمرور دون عمليات تفتيش أو تأخير لأغراض العمل، وكذلك عدم ختم جوازات من يقتضي الأمر إدخالهم سرًّا إلى العراق، وهذه القاعدة لا تسري على جميع مصادر الجهاز إنما لبعض المصادر التي تقتضي الضرورة إخفاء دخولهم العراق وفقًا لمتطلبات العمل.

- تسهيل مغادرة أو عودة ضباط الجهاز أثناء سفرهم لتنفيذ واجبات الجهاز الاستخبارية في الخارج، ولا يُستثنى ضباط المخابرات من إجراءات التفتيش الجمركي إنما يخضعون لإجراءات المسافرين الاعتيادية إلا إذا طلبت قيادة الدائرة عدم تفتيشه لسبب معين يتعلق بحمل مواد أو وثائق لا ينبغي الاطلاع عليها من أطراف أخرى.

- الإشراف على عمليات اختراق البريد السياسي التابع للسفارات الأجنبية المعتمدة في العراق حيث تتم إجراءات

فتح البريد في مبنى الشحن الجوي في قسم البريد الدبلوماسي الذي يشرف عليه ضباط مخابرات محترفون ومتخصصون بعمليات الاختراق.

- التنسيق مع قسم الخطوط الجوية الخاصة بمتابعة الطيارين وطواقم الطائرات وهو قسم يرتبط بمدير مكافحة التجسس لأغراض متابعة حركة الأهداف.

- متابعة الأجانب الذين يتواجدون في صالة الترانزيت داخل المطار الدولي.

- إبلاغ الشُعَب المختصّة في حال وصول الأهداف المتُابَعة إلى المطار أو مغادرتهم وتنفيذ الإجراءات الاستخبارية المطلوب القيام بها من التفتيش الدقيق خارج نطاق التفتيش الجمركي أو الاستجواب، أو تعطّل الهدف لحين وصول طواقم المراقبة البشرية لمراقبته أو حالات سحب الجواز وتسهيل إجراءات إلقاء القبض على بعض المتهمين المطلوبين من قبل مديرية التحري والتحقيق (الحاكمية).

السياسية الأولى، وتتكون من ثلاث شعب:

1. الشعبة الأولى إيران، ورمزها م 5 / 1.
2. الشعبة الثانية تركيا، ورمزها م 5/ 2.
3. الشعبة الثالثة إسرائيل، ورمزها م5 / 3.

ونلاحظ هنا أن الدول المصنفة (عدوًا أو خصمًا) ذات التأثير المباشر على الأمن القومي تم تخصيص شعب مستقلة لها.

السياسية الثانية، وتتكون من ثلاث شعب:

1. الشعبة الأولى: سوريا ولبنان، ورمزها م5 / 4.
2. الشعبة الثانية: الأردن، ورمزها م 5 /5.
3. الشعبة الثالثة: دول الخليج العربي واليمن، ويرمز لها م 5 / 6.

نلاحظ هنا أن سوريا مصنّفة كدولة خصم وأسبقية أولى خصص لها شعبَة مستقلة بسبب حجم التهديد المباشر للأمن القومي الذي تمثله المخابرات السورية وأعضاء حزب البعث المنشقين المتواجدين في سوريا بصفة معارضين، وسياسات النظام السوري لمرحلة طويلة. أما الأردن فعلى الرغم من أنها دولة صديقة لكنها أخذت أسبقية أولى وأنشئت لها شعبة مستقلة لأن الساحة الأردنية كانت على الدوام ساحة مفتوحة لنشاط المخابرات الأجنبية والمعارضة العراقية الموجّه ضدنا، مضافًا إلى ذلك العلاقات الوثيقة المعروفة بين جهاز المخابرات الأردنية والمخابرات الأمريكية.

السياسية الثالثة، وتتكون من ثلاث شعب:

1. **الأولى**: شعبة جنوب شرق آسيا والصين واليابان والهند وباقي الدول الآسيوية، ورمزها م 5 /7.

2. **الثانية**: شعبة أفريقيا العربية وتشمل مصر وليبيا ودول المغرب العربي والسودان وموريتانيا، ورمزها م 5 / 8.

3. **الثالثة**: شعبة أفريقيا غير العربية: تشمل السنغال ومالي وتشاد وجنوب إفريقيا وإثيوبيا وباقي دول أفريقيا الوسطى والجنوبية. ورمزها م 5 / 9.

السياسية الرابعة، تتكون من أربعة شعب:

1. **الشعبة الأولى**: وتشمل روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق ورمزها م 5/ 10.

2. **الشعبة الثانية**: وتشمل دول شرق أوروبا التي تضمّ رومانيا وبلغاريا والتشيك وبولندا وصربيا وباقي الدول، ورمزها م 5/ 11.

3. **الشعبة الثالثة**: وتشمل دول غرب أوروبا مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وباقي دول أوربا الغربية، ورمزها م 5/ 12.

4. **شعبة المنظمات الدولية**: وتم استحداث هذه الشعبة في منتصف التسعينيات حيث تتولى مهام متابعة لجان التفتيش الدولية ولجان نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وتقوم بإجراءات المتابعة والمراقبة ومرافقة جميع أعمال اللجان وفعالياتها. ورمزها م 5/ 13.

تمكنت هذه الشعبة من اختراق لجان التفتيش من خلال تجنيد بعض أعضائها الذين أصبحوا مصادر موثوق بها، حيث قاموا بتزويد الجهاز بمعلومات عن نوايا اللجان ومحاولات تسييس عمليات التفتيش، وعن قيام أغلب أعضائها بنشاطات تجسّسية خارج اختصاصات اللجنة الأمميّة لصالح الموساد الإسرائيلي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية والمخابرات البريطانية والأسترالية. وفي ضوء تلك المعلومات تم طرد المشتبه بهم كما كان الجهاز على علم مسبق بالمواقع التي تتجه إليها فرق التفتيش في عملياتها المفاجئة.

المدراء العامون الذين شغلوا منصب مدير عام مكافحة التجسس

1. سبعاوي إبراهيم الحسن، حُكم بالإعدام بعد الاحتلال الأمريكي وتوفي في سجن الحوت في مدينة الناصرية.
2. اللواء الركن موفق مولود الناصري، «توفي».
3. اللواء الركن ح محسن.
4. اللواء خ. إ. المحمود.
5. اللواء م الدوري، سجن لمدة ثماني سنوات من قبل الاحتلال الأمريكي وأفرج عنه.
6. محمد الفدعم، توفي بعد الاحتلال في سوريا.
7. رافع دحام مجول، توفي عام 1999.

مديرية النشاط المعادي، م 40

وهي الجهة المعنية بمتابعة المعارضة العراقية في الخارج. في بداية تشكيلها في الثمانينيات، كانت شعبة مستقلة ضمن مديرية الخدمة السرية الخارجية ثم في بداية التسعينيات أصبحت تشكيلاً استخباريًا (دولية خامسة) ضمن الخدمة الخارجية، وفي عام ١٩٩٦، وعلى إثر انشقاق حسين كامل، تحولت إلى مديرية رأسية مستقلة مرتبطة بمعاون مدير الجهاز لشؤون العمليات يديرها ضابط مخابرات بدرجة مدير، تتولى متابعة شؤون النشاط المعادي الذي تمثله المعارضة العراقية في الخارج وامتداداتها في الداخل. وأهم ما يميّز هذه المديرية هي السرية التي تحيط بنشاطها وذلك لحساسية ملفاتها وأهميتها في ظل ظروف استثنائية، وحظيت بأسبقية مطلقة تتقدم على مديرية إيران وذلك بمنحها صلاحيات واسعة للعمليات الاستخبارية لترقى بمسؤولياتها في متابعة وتقويض نشاط المعارضة في الخارج الذي كان يحظى بدعم استخباراتي دولي غير محدود. ويتألف الهيكل التنظيمي للمديرية من الشعب التالية:

1. شعبة الأحزاب الدينية، وهي متخصصة بمتابعة الحزب الإسلامي وحزب الدعوة والمجلس الأعلى والإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي وجُند الإمام والحركات الدينية الأخرى التي تنضوي تحت عباءة الأديان سواء كانت إسلامية أو غير ذلك.

2. شعبة الأكراد، وهي شعبة مختصة بمتابعة الأحزاب والحركات الكردية مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني (جماعة البارزاني) وحزب الاتحاد الكردستاني (جماعة جلال طالباني) إضافة إلى

الحركات الكردية الأخرى بما فيها الحركة الإسلامية لجماعة الملا كريكار.

3. شعبة الأحزاب ذات الغطاء الوطني والقومي مثل حركة الوفاق الوطني بزعامة إياد علاوي والحزب الناصري القومي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي والمنشقّين من البعثيين، (جماعة عبد الغني الراوي، وجبار الكبيسي) وآخرين.

4. شعبة الأحزاب والشخصيات المستقلّة مثل المؤتمر الوطني بزعامة أحمد الجلبي وحسن النقيب، ومشعان الجبوري، ووفيق السامرائي، وصلاح عمر العلي، وأيهم السامرائي، وعبد الستار الجميلي، وكنعان مكية، وعبد المجيد الخوئي وكافة الشخصيات المستقلة التي ورد ذكرهم في مؤتمر لندن برعاية المخابرات الأميركية في كانون أول/ديسمبر عام 2002.

5. شعبة الأقليات العرقية والدينية على شاكلة الحركة الأشورية والإيزيدية والمندائية والبهائية والسريان والحركات الفيلية والتركمانية والكاكائية والكلدانية.

6. شعبة العمليات الخاصة، وهذه الشعبة لم يعلن عنها، كان يديرها ضابط المخابرات (برواري) وقد تسربت معلومات عن قيامها بتنفيذ عملية استهدفت حسينية الحكيم في السليمانية بقاذفة (أر بي جي 7)، أما عملياتها الأخرى فهي غير معروفة.

تسعى مديرية النشاط المعادي إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بالعمل على اختراق هذه التنظيمات من خلال تجنيد مصادر في

داخلها أو دفع مصادر للانتماء إليها والسعي إلى خلق حالة من عدم الانسجام بين أعضائها وتحديد ارتباطاتها مع أجهزة المخابرات الخارجية ومصادر تمويلها والدول الداعمة لها والاتفاقات التي تعقدها مع الدول، كما يتم جمع المعلومات الوافية عن مقرات الأحزاب وتحديد العناوين لمختلف أعضائها وتحديد نظام الحماية وكافة البيانات الضرورية للاستفادة منها في ظروف محددة. كما تسعى مديرية النشاط المعادي إلى إقناع البعض من قيادات المعارضة بالعودة إلى العراق مع تقديم ضمانات بعدم التعرض لحياتهم، ومن الوسائل التي تستخدمها في ذلك هو التحرك على أقرباء المعارضين الموجودين في الداخل بطريقة هادئة لا كما يصفها المدّعين أنها فوضوية باستخدام التهديد. ومن أهم أهدافها السعي لتحديد اتصالات المعارضين ومعارفهم وأصدقائهم والمتعاونين معهم وتنظيماتهم داخل العراق.

إن أي شخص كان في المعارضة العراقية وموجود حاليًا في الدولة ويدّعي أن المخابرات سجنت أو اعتقلت أحدًا من أقربائه أو أهانتهم أو أرغمتهم على فعل شيء فهو كذوب، الغاية منها تبرير تعاونه هو أو أحد من أقربائه مع جهاز المخابرات، وأن أكثر ما تقوم به المخابرات هو الاتصال بأقربائه لمحاولة إقناعه بالتعاون مع الجهاز أو تحييد نشاطه حتى لا ينغمس في أعمال تخريبية أو عدائية. إن جهاز المخابرات لم يعرْ اهتمامًا للمعارضة الموجودة في أوروبا وأمريكا والدول العربية لكونها معارضة ضعيفة لا تشكل أي خطر على النظام قبل أن تجمعهم المخابرات الأمريكية وتدعمهم بشكل غير مسبوق قبل الاحتلال.

كما تسعى مديرية النشاط المعادي لتهيئة بعض المصادر الموثوقة للوصول إلى مواقع متقدمة في هرم قيادات المعارضة واستخدامهم في

ظروف معينة لإفشال المؤامرات وخلق الانشقاقات أو إبقائهم في إطار مهمّة جمع المعلومات. كذلك تتخذ م40 الإجراءات التي تهدف إلى بثّ الرعب والخوف في صفوف المعارضة وزعزعة الثقة فيما بينهم من خلال تنفيذ بعض العمليات الخاصة التي استهدفت عددًا من معارضي النظام المهمين.

تأخذ عمليات النشاط المعادي الاستخبارية أسبقية أولى في تنفيذ مهامها، وتوضع كافة المحطات في خدمة أعمالها وتنفيذ خططها، وتتواصل بشكل لامركزي مع المحطات دون الرجوع إلى الأقسام المشرفة على إدارة المحطات ولها ميزانيتها المستقلة وخصوصيتها في العمل وتستجيب المحطات لطلباتها وتعمل على تقديم كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ مهامها.

وأشرف على إدارة عمليات النشاط المعادي، ضابط المخابرات المخضرم عصام خضر لفترة طويلة، وكان مقرّبًا من برزان التكريتي وسبعاوي إبراهيم وجميع مدراء الجهاز الآخرين ما عدا فاضل البراك. من صفاته أنه كان هادئ الطباع ومحبوبًا من كل الذين عملوا تحت إمرته، شديد القسوة مع العناصر التي ترتكب أعمالًا إرهابية، ويمتلك الفهم العميق لسلوكيات قيادات المعارضة وعندما يذكر أفعالهم يذكر أسماء البعض منهم مثل نوري المالكي، وجبر صولاغ، وحامد البياتي، ويصفهم بالسيئين.

المكتب السادس: مديرية أمن الدائرة، ورمزها م 6

ويديرها ضابط مخابرات بدرجة مدير يرتبط مباشرة بمدير جهاز المخابرات. بقدر خشية العراقيين من أجهزة المخابرات والأمن

فإن ضباط المخابرات وعموم منتسبي الجهاز يخشون هذه المديرية ومتابعتها لهم ومراقبة سلوكهم وسلوك عوائلهم.

وفي عام 2000، أمر الرئيس صدام حسين أن يشغل منصب مدير أمن الجهاز أحد الضباط المرافقين له من الخط الأول وتم تعيين العقيد خالد النجم مديرًا لأمن جهاز المخابرات وكان يرتبط إداريا بمدير جهاز المخابرات لكنه كان على اتصال مباشر مع الرئيس الذي كان على إطلاع تام بما يجري في الحياة الداخلية لجهاز المخابرات من خلال العقيد النجم.

الهيكل التنظيمي لمديرية أمن الجهاز

1. شعبة أمن الأفراد، وتتولى المهام التالية:

- المسؤولية عن إجراءات التحري وجمع المعلومات عن جميع المرشحين للتعيين في جهاز المخابرات وكذلك الطلبة المقبولين في كلية الأمن القومي.
- مراقبة منتسبي الدائرة وفحصهم باستمرار وفحص سلوك عوائلهم بواقع مرة واحدة في السنة على أقل تقدير.
- فتح ملفات متابعة لكل من ترد عنه معلومات سلبية تتعلق بممارسة أعمال مسيئة لسمعة الجهاز وإحالتهم إلى المحاكم أو نقلهم خارج الجهاز أو معاقبتهم بعقوبات تأديبية داخل سجن الجهاز، وتشكيل لجان تحقيقية للنظر في شكاوى المواطنين ضد منتسبي جهاز المخابرات.

- يؤخذ رأي مديرية أمن الجهاز في نقل الضباط للعمل في المحطات وأثناء الترشيح لشغل مناصب متقدمة.

- إصدار تحذيرات للمنتسبين في حال ورود معلومات عن عمليات استهداف ضباط المخابرات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين حياتهم.

- التحقيق في حالات اختفاء المنتسبين أو عمليات الاغتيال التي تطال ضباط المخابرات أو حالات قتلهم في ظروف غامضة وتحديد أسباب ذلك.

- منح موافقات الزواج لمنتسبي الجهاز سواء الضباط أو الإداريين حيث تقوم مديرية أمن الدائرة بالتحري وجمع المعلومات عن الفتاة المرشحة للزواج وعن عائلتها واتجاهاتهم السياسية ولا يجوز لضابط المخابرات إتمام إجراءات الزواج قبل صدور الموافقة، وفي حالة رفض الطلب وأصرّ الضابط على الزواج فإنه يخيّر بين أمرين إما إلغاء مشروع الزواج من تلك الفتاة أو النقل خارج الجهاز.

2. شعبة أمن المنشآت، وتتلخص واجباتها بالمهام التالية:

- الإشراف على مداخل الدائرة ومخارجها والاستعلامات والتدقيق في هويات المنتسبين قبل السماح لهم بالدخول إلى الجهاز.

- تحديد المناطق الأمنية لكل مبنى من أبنية الجهاز وإصدار

بطاقات التجوال وفق ألوان محدّدة تسمح لحاملها التحرك حسب المناطق المسموح لهم التجوال فيها.

- الإشراف على حراسة المباني بالتنسيق مع وحدة الحماية.

- القيام بإجراءات فحص السيارات عند دخولها تحسبًا من عمليات تستهدف وضع عبوات لاصقة في بدن السيارات ربما تنفجر داخل مقر الجهاز.

- متابعة الحضور والانصراف لمنتسبي الجهاز ومحاسبة من يتخلّف عن موعد الحضور في الوقت المحدد لبداية الدوام في الساعة الثامنة صباحًا.

3. شعبة أمن المعلومات والوثائق، وتتولى مسؤولية التزام التشكيلات الاستخبارية والمديريات الساندة بالضوابط والتعليمات الخاصة بآلية تداول الوثائق وحفظها وتحديد درجات الكتمان وكيفية انتقال الملفات من مفصل إلى آخر. إن جميع ملفات القضايا المهمة والحسّاسة التي ترفع إلى المفاصل العليا توضع في مظروف مغلق يؤشر عليه درجة الكتمان والأهمية والمفصل الذي يعنّون إليه، وتكتب عبارة (يفتح بالذات)، وهذا يعني أن السكرتارية الخاصة بالمفاصل أو ناقلي البريد أو موظفي الإدارة لا يعرفون محتويات الملف، كما أن جميع القضايا المهمة تُكتب بخط اليد من قبل ضابط مخابرات حصرًا. وقبل حرب الخليج الثانية عام 1991 تمّ إخلاء أرشيف الجهاز إلى مواقع بديلة في بيوت سرّية في بغداد وبعضها تمّ حفظه في مساكن الضباط وكانت تلك الإجراءات خارج سياقات العمل المتبعة للمحافظة على أمن المعلومات والوثائق وذلك

للضرورة الأمنية المرتبطة باحتمال تلفها نتيجة القصف المباشر بشكل دائم، وعلى الرغم من تلك الحالة الطارئة إلا أنه لم يؤشّر لدى أمن الجهاز أو الخدمة السرية تسّرب أية وثائق إلى جهات معادية قبل 2003، باستثناء أرشيف مخابرات التأميم وكربلاء الذي تسرب في أحداث عام 1991 والتي أعقبت الانسحاب من الكويت. ومن مهام الشعبة أيضًا تعقب ومتابعة حالات تسريب معلومات من ضباط مخابرات عن طريق الثرثرة ومنع حدوثها.

قسم الجوازات، وهذا القسم مسؤول عن إصدار الجوازات الدبلوماسية والاعتيادية عن طريق التنسيق المباشر مع مديرية الجوازات من دون ترك أية وثائق إثبات في مديرية الجوازات أن حامل الجواز هو ضابط مخابرات. كان يرأس هذا القسم لفترة طويلة ضابط اسمه (م هادي) وهو مخوّل بإصدار الجوازات بعد اطلاعه على موافقة مدير جهاز المخابرات حصرًا.

قسم الموقف، يقع الموقف في مبنى صغير منفصل داخل جهاز المخابرات مختص بتنفيذ العقوبات التأديبية لمنتسبي جهاز المخابرات أو عقوبات الحبس التي تقل عن سنتين، أما الأحكام التي تزيد عن سنتين فإن المتهمين يقضون مدّة سجنهم في سجن أبو غريب المركزي إذ يوجد قسم خاص بمنتسبي جهاز المخابرات.

المكتب السابع (الحاكمية) ورمزها م7

والاسم الرسمي لها (مديرية التحري والتحقيق). وترتبط بمدير جهاز المخابرات، يديرها ضابط بدرجة مدير، موقعها خارج الجهاز وتحديدًا في شارع 52 وسط بغداد، وتتكون من:

1. شعبة الإدارة، وهي المسؤولة عن توفير احتياجات السجناء من الطعام والملابس والمستلزمات الصحية والنظافة.

2. قسم التحري، ويتولى عمليات إلقاء القبض بالتنسيق مع جهة المتابعة والمراقبة، وليس لمدير الحاكمية صلاحية إلقاء القبض على أي عراقي ما لم يحرّر القاضي مذكرة بتوقيفه يبيّن فيه الأسباب الموجبة لذلك. ومن مسؤولية قسم التحري إجراء التحريات عن الأهداف الثانوية التي لها علاقة بالأهداف الرئيسة وخاصة العناوين الغامضة لبعض المساكن التي لا يعرف ساكنيها. غالبًا ما يأخذ التحرّي غطاء وزارة التخطيط أو عامل بريد أو عامل نظافة ويقوم بإجراء مسح ميداني للمناطق أو الأزقّة تحت ذريعة مناسبة تسنح له في بعض الأحيان دخول المنازل بموافقة ساكنيها إذا دعت الحاجة لذلك، بيد أن هذه الحالة انتهت بعد أن أصدرت وزارة التجارة البطاقة التموينية خلال فترة الحصار على العراق فأصبحت بياناتها أكثر دقة وأتاحت للجهاز سهولة معرفة ساكني الدور بالعودة إلى الحاسبة الإلكترونية، واعتبرت البطاقة أحد أهم المراجع الرئيسة في متابعتنا الاستخبارية.

3. التحقيق. ويشمل شعبتين إحداهما مختصّة بالتحقيق مع العرب والأخرى مختصّة بالتحقيق مع الأجانب. وتضم عددًا من المحققين الذين يتولون عمليات التحقيق مع المتهمين ويكونون على قدر عالٍ من المهنية والتدريب واجتازوا دورات خاصة في أساليب التحقيق.

4. شعبة الموقف، وهذه الشعبة مسؤولة عن غرف السجن المخصصة للمتهمين، حيث توجد زنزانات السجن الانفرادي أو غرف تجمع عددً ا من المساجين.

5. فصيل الحراسة، وتضم عددًا من المنتسبين من وحدة الحماية يقومون بمهام حماية وحراسة المبنى من الخارج والداخل.

6. القاضي، إذ يوجد في الحاكمية قاض أول يساعده موظفون، يتولى القاضي فحص الأدلة وترتيب ملف القضية لحين إحالتها للمحاكم حسب الاختصاص والمصادقة على إفادة المتهم والتأكد ما إذا كانت الأدلّة كافية لإدانته، كما أنه المسؤول عن إصدار أوامر القبض. في الفترات السابقة وبسبب تعدّد الاعتقالات والخلافات بين م 7 وم 5 حيث قرَّر مدير الجهاز ألا يصدر أمرًا قبل الاطلاع على رأي القاضي بشأن كفاية الأدلة للحكم على المتهم ما عدا الحالات الخاصة التي تأتي بأمر مباشر من الرئيس صدام حسين، أو في حالات وجود تهديد وشيك لأعمال إرهابية أو محاولة اغتيال تستهدف الرئيس ففي هذه الحالات لا تخضع إجراءات القبض لرأي القاضي لأن الحالة لا تسمح بالانتظار.

من مهام القاضي الرئيسة أيضًا الفرز بين الأدلَة التي تُعتبر كافية للبدء بإجراءات التحقيق وصولاً إلى اعتراف المتهم وبين الأدلة التي تعتبر كافية للإدانة أمام المحاكم. ومن الأشياء التي تؤخذ على الحاكمية في فترات سابقة هي اعتراض مكافحة التجسس على قرارات إخلاء سبيل العديد من المتهمين لعدم كفاية الأدلة، حيث تعمّق الخلاف بين م5، جهة المتابعة وم7، جهة التحقيق، والسبب يعود إلى أن أهم مفردات التقييم السنوي لأقسام مديرية مكافحة التجسس هو عدد القضايا المنجزة المحالة إلى الحاكمية، وكان ضباط المتابعة في م 5 يتعجّلون في عمليات القبض على الأهداف قبل توفر الأدلّة الكافية لإدانتهم خاصة في نهاية العام، وعندما تُحال القضايا إلى م7، يجري

التحقيق فيها وتعرض نتائج التحقيق أمام القاضي الذي يقرر الإفراج عن المتهم لعدم كفاية الأدلة، الأمر الذي دفع م5 إلى اتهام الحاكمية بممارسة عمليات الدفاع عن حقوق الإنسان، واستبدلوا اسم الحاكمية باسم (منظمة الصليب الأحمر) تهكمًا، وقد حسم هذا الخلاف مدير جهاز المخابرات عندما أمر بعدم إلقاء القبض على المتهم قبل عرض ملف الأدلة على قاضي الحاكمية للتأكد من كفاية الأدلة لإدانته والحكم عليه، وكانت أغلب إجراءات إطلاق السراح التي تمَّ الاعتراض عليها هي في نهاية التسعينيات.

لا توجد في مديرية التحري والتحقيق محاكم باستثناء تشكيل محاكم النظر بجرائم منتسبي جهاز المخابرات، أما قضايا التآمر والتجسس فكانت إما تُحال إلى المحاكم المدنية أو يتم تشكيل محاكم خاصة بها بموجب مرسوم جمهوري تتألف من مجموعة من القضاة المنتخبين أو المسؤولين في الدولة تتولى محاكمة المتهمين.

والجدير بالذكر أن القضاة لا يحكمون بناءً على رغبات الجهاز، ففي إحدى القضايا التي صادفت الجهاز، قضية أردني من أصل فلسطيني يدعى (خ ك ع) يقيم في دولة عربية، كان جاسوسًا لإسرائيل سعى إلى تجنيد أحد مصادر الجهاز المهمة وتسبّب في إرباك العلاقة مع المصدر، فتم جمع أدلة دامغة على علاقته بالموساد من خلال عملية التنصت على اتصالاته مع ضابط الموساد الإسرائيلي في قبرص الذي يشرف على إدارته وتوثيقها بشكل واضح، تمّ استدراجه إلى العراق وألقي القبض عليه وعندما أُحيل إلى المحكمة أصدر القاضي حكمًا بالإفراج عنه بدعوى أن الجريمة وقعت خارج العراق وليس من اختصاص القضاء العراقي النظر فيها. حاول الجهاز إقناع القاضي

بأن القضية تمس الأمن القومي العربي لكن القاضي رفض وقال لا توجد في القانون العراقي مادة قانونية تتحدث عن محاكمة شخص أجنبي في المحاكم العراقية ارتكب جريمة خارج العراق، الأمر الذي دعا الجهاز للاحتفاظ بالمتهم مدّة عشر سنوات ولغاية الاحتلال.

المكتب الثامن، مكتب حركات التحرر م 8

ويديره ضابط بدرجة مدير، ويقع في منطقة الكرّادة ببغداد بالقرب من الجسر المعلق. وهذا المكتب هو المسؤول عن إدامة العلاقة مع حركات التحرر العربية والأجنبية ومنظمة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية والفصائل الفلسطينية الأخرى، ويقوم بتقديم الدعم المالي واللوجستي لحركات التحرر في العالم ابتداءً من ثوار حركة ظفار في سلطنة عُمان إلى زنجبار وحركات التحرر في جنوب أفريقيا من نظام روديسيا، وحركات التحرر في الصومال وجيبوتي وأريتريا وتشاد وحركات التحرر في أمريكا اللاتينية وإيرلندا.

إن هذا الانتشار الواسع للتدخل السياسي والاستخباري في شتى دول العالم يرتبط بمفهوم الأمن القومي للعراق، حتى إن أحد المسؤولين الأمريكان قال: (نحن نفهم أن تدخل الدول خارج حدودها يهدف إلى حماية أمنها القومي ونحن نرى أن العراق يتدخل في ساحات ودول بعيدة جدًّا عن العراق ابتداءً من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأوروبا، ناهيك عن التدخلات في الدول العربية، إننا نفسر هذا التدخل الواسع أن العراق يسعى إلى تصدير ثورة البعث إلى العالم، هل لكم أن تخبرونا أين حدود أمنكم القومي؟). وكان المسؤول الأمريكي قد تجاهل أن مفهوم الأمن القومي يختلف عن المجال الحيوي الذي تنشط

فيه الدول لتعضيد أمنها القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما أنه تجاهل تدخلات أمريكا التي لا حدود لها في كل شبر من بقاع الأرض بدعوى حماية أمنها القومي أو حماية حلفائها.

مديرية الاتصالات م 9

وهي مديرية رأسية يديرها ضابط مخابرات فني متخصص بالاتصالات، وتُعتبر من المديريات الساندة للعمل الاستخباري، وجميع منتسبيها هم من اختصاصات هندسة الاتصالات والحواسيب والبرمجة. ومسؤولة عن تنظيم وتأمين الاتصالات وضمان سلامتها داخل الجهاز وخارجه سواء مع المحافظات أو مع محطات المخابرات في الخارج، وهي المسؤولة عن تصنيع أجهزة الشيفرة وإعداد وسائل وطرق التشفير، وكانت تجهّز المحطات بطريقتين للتشفير. شفرة آلية وأخرى يدوية تُستعمل في حال عطل أجهزة الشفرة الآلية.

مركز البحوث والدراسات م 10

يقوم بتقديم خلاصة يوميّة للسيد مدير جهاز المخابرات عن أهم تصريحات المسؤولين الدوليين وآرائهم وما تعرضه الصحافة العالمية حول القضايا التي تخص العراق والقضايا الدولية، كما يتولى إعداد البحوث والدراسات بناءً على طلب التشكيلات الاستخبارية أو بحسب تقديراته للقضايا المهمة، وكذلك يقيم ندوات فكرية ومحاضرات يستدعي فيها أساتذة ومفكرين من الجامعات العراقية لمناقشة مواضيع الساعة وتطورات الأحداث، ولمركز البحوث الحق بالطلب من التشكيلات الاستخبارية توفير معلومات أو كتب أو إصدارات يحتاجها في إعداد التقارير والدراسات المطلوبة.

يوجد في مركز البحوث قسم يختص بعلوم الباراسيكولوجي وقد أجرى هذا القسم اتصالات مع أشخاص موهوبين بالتخابر عن بعد والتواصل الذهني وقراءة المستقبل، كما أجرى المركز أبحاثًا وتجارب وحاول تطوير هذا العلم إلا إننا لم نسمع بحصول تقدّم يُذكر في هذا المجال. والجدير بالذكر أن لدى المركز علاقة مع عدد من المنجّمين وكان أحدهم يقرأ المستقبل بطريقة مدهشة، وعندما علم معاون مدير الجهاز لشؤون العمليات الفريق الركن حسيب الرفاعي بقدراته طلب من المركز إحضاره إليه قبل الحرب بفترة وجيزة، سأله المعاون عما إذا كانت ستقع الحرب أم لا وماذا سيحدث، فقال الرجل شيئًا مذهلاً، قال: (إنه يرى بغداد غارقة في الدماء وإن الدمار يحيط بها من كل جانب) وكان ذلك الوصف قد أثار غضب المعاون وأمره بالسكوت وطلب من السكرتارية إبعاده خارج المكتب معلقًا (كفانا الله شره)!

معهد الإعداد والتدريب م11

تمّت الإشارة إلى واجبات هذا المعهد في سياق المادة الخاصة بسبل تطوير قدرات الجهاز الاستخبارية. يحتوي المعهد على كادر تدريسي مكون من ضباط المخابرات الذين مارسوا العمل الاستخباري ميدانيًا لفترات طويلة واشتركوا في دورات استخبارية على أيدي خبراء من مخابرات دول صديقة، وكذلك الحال بالنسبة للضباط الفنيين المختصين بعلوم صناعة المتفجرات والأحبار السرّية والأدلّة الجنائية وفتح الأقفال وغيرها من علوم الاستخبار المختلفة.

الحسابات (الدائرة المالية) م12

ومهامها محدّدة في الجوانب المالية وتغطية نفقات الجهاز وصرف الرواتب والمكافآت وتكاليف الإيفادات ورواتب المصادر وتغطية نفقات العمليات الاستخبارية. وتتكون من ثلاث شعب: الأولى، مختصة بالصرف بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي) المخصّص لأغراض العمل الخارجي. والثانية، بالدينار العراقي لتغطية مصاريف العمليات الاستخبارية داخل العراق. والثالثة، شعبة التدقيق وهي مختصة بتدقيق الحسابات وخاضعة لمراجعة هيئة الرقابة والتدقيق المالي التابعة لديوان الرئاسة، تقدم تقريرها المالي السنوي ثم تأتي لجنة من هيئة الرقابة للتفتيش والتأكد من مطابقة الحسابات وسلامة الصرف.

العمليات السرية م 13

تُعتبر مديرية العمليات السرية من المديريات المهمة جدًا في العمل الاستخباري، فهي الجهة المنفذة لكافة الفعاليات الاستخبارية الفنية الخاصة بمتابعة حركة الأهداف وتوثيق نشاطاتهم أينما يكونوا. وفي حالات محدودة جدًا وصلت الإجراءات إلى زرع غرف النوم، ناهيك عن مراقبة الأهداف الأجنبية في مقار إقامتهم في فنادق الدرجة الأولى التي تخضع إلى إجراءات الزرع الفني حيث يوجد ما لا يقل عن 3-4 من غرف الإقامة (زرع فيديو صورة وصوت) إضافة إلى التنصّت على المكالمات الهاتفية للأهداف.

وتتكون م 13 من ثلاث شعب:

الأولى، شعبة الاختراق، ومهامها اختراق البريد الدبلوماسي وفتح الأقفال والتصوير السري واختراق محطات المخابرات والبعثات الأجنبية المستهدفة داخل العراق.

والشعبة **الثانية،** المراقبة والتنصت، ومن ضمن واجباتها المراقبة الهاتفية والمعلوماتية مثل التلكس والفاكس وهي الوسائل الأكثر استعمالا في قطاع الاتصالات قبل ظهور الإنترنت والوسائل الحديثة المتقدمة، ومن اختصاصها اختراق الحاسبات الإلكترونية.

والشعبة **الثالثة** شعبة التطوير والتمويه، وهي متخصصة في بحوث وتطوير قدرات الجهاز الاستخبارية في المجالات الفنية وكذلك تمويه الأجهزة الفنية داخل أشياء تُستخدم بشكل روتيني مثل الحقائب النسائية أو الراديو والتليفزيون، أو في اللوحات الفنية أو أجزاء التوصيلات الكهربائية داخل المنازل والمكاتب والساعات اليدوية والأقلام أو ربطات العنق، أو زرع الكاميرات في سيارات التاكسي أو زرع الهواتف وغيرها من وسائل التمويه العديدة.

تُشرف هذه المديرية على الغرف المزروعة في فنادق الدرجة الأولى، ويجري التنسيق معها عندما تدعو الضرورة لمتابعة هدف قادم من الخارج حيث يتم طلب من إدارة الفندق الحجز له في إحدى الغرف المزروعة، ويكون مكان أجهزة التحكم والسيطرة أما في الطابق الأعلى من غرفة الهدف أو في الطابق الأسفل منها. على سبيل المثال كانت الغرف المزروعة في فندق الرشيد في الطابقين العاشر والثاني عشر

في الجانب الخلفي للفندق وتكون السيطرة في الطابق الحادي عشر وهذه الغرفة محجوزة للمخابرات ولا يسمح بدخولها إلا للضابط الفني وضابط المتابعة فقط.

إن م 13 مسؤولة عن تجهيز الضباط بأنواع مختلفة من أدوات التسجيل المموّهة بهدف توثيق اللقاءات مع المصادر، أو تجهيز المصادر بأدوات تسجيل بهدف توثيق لقاءاتهم مع الأهداف المتابعة والهدف من كل ذلك هو الحصول على المعلومة أو إثبات دليل إدانة ضد من يعبث بأمن الدولة.

العمليات الخاصة م 14

وهي من التشكيلات الاستخبارية الغامضة المهمّة في جهاز المخابرات، موقعها في جنوب بغداد منطقة سلمان باك، وهي معزولة عن الدائرة وأفرادها غير معروفين باستثناء مدراء الشعب ولا يسمح لنا بزيارتها. ومنتسبوها غالبًا ما يكونون من الشباب غير المتزوجين الذين ليس لهم ارتباطات عائلية ويخضعون لتدريبات خاصة وعنيفة تتلاءم والمهام المكلفين بها لمكافحة الإرهاب بشتى أنواعه، وتحرير الرهائن ومعالجة حالات اختطاف الطائرات أو احتلال السفارات أو استهداف العناصر التي نفذت عمليات اغتيال لضباط المخابرات العاملين في محطاتنا بالخارج، والثأر من العناصر التي استهدفت منشآتنا في الخارج والداخل، كما أنها مختصّة بتنفيذ عمليات معالجة الأهداف التي تسعى إلى تهديد الأمن القومي أو قلب نظام الحكم بالوسائل العسكرية أو بالتعاون مع قوى خارجية أو ضد من أصدر القضاء العراقي بحقهم أحكامًا غيابية لاشتراكهم بجرائم تآمر ضد

الدولة أثناء وجودهم داخل العراق أو خارجه، كذلك مهاجمة أهداف أجنبية تابعة للعدو بدافع الانتقام أو الردع.

تتألف م 14 من أربع شعب، وهي: شعبة التدريب، وشعبة العمليات، وشعبة المتفجرات، وشعبة الإدارة، إضافة إلى قسم المتابعة الخاصة وسنتحدث عن أفعالها ومنجزاتها لاحقًا .

الدائرة القانونية م 15

يديرها قاضٍ بدرجة مدير يرتبط بمدير جهاز المخابرات، تضم مجموعة من القضاة، وجميع منتسبيها من خريجي كلية القانون. مهامها تقديم المشورة القانونية لمدير جهاز المخابرات كما ينسّب منها قاضي تحقيق الحاكمية، وهي مخولة بتشكيل محاكم بناءً على أمر مدير الجهاز للنظر في القضايا الخاصة بجرائم ومخالفات منتسبي جهاز المخابرات، ولها صلاحية إصدار الأحكام بموجب قانون العقوبات العراقي. كما أنها تتولى التنسيق مع المحاكم العادية التي تنظر في قضايا يكون أحد أطرافها منتسبًا في جهاز المخابرات ومعنية بفضّ نزاعات الجهاز مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى.

دائرة المستشار الفني م16

وهذه من أخطر مديريات الجهاز المعنية بتطوير صناعة المواد الخاصة والأبحاث البيولوجية والكيمياوية، متخصّصة بصناعة العبوات المتفجرة والألغام والمؤقتات. وتتكون من شعبتين رئيستين هما: الجنائيات، ومشروع النافقي المعني بصناعة المتفجرات والمواد الخاصة، ولها مهام دفاعية مرتبطة بكشف ومعالجة المتفجرات وتنفيذ

وسائل الحماية الإلكترونية والميكانيكية وتدريب ضباط والمصادر على استخدام المتفجرات وزرع العبوات.

لهذه الدائرة أربعة مواقع في كل من: مناطق الرشاد والوزيرية والكاظمية وأبو غريب. وبالنظر لحساسية عملها وارتباطها بأبحاث ذات صلة بصناعة مواد محظورة، وعلى الرغم من أن أبحاث هذا التشكيل لم تخرق قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية إلا أن الجهاز كان حريصًا على أن لا تنكشف أبحاثه أمام لجان التفتيش الدولي والتي كانت تتنقل بين هذه المواقع.

كان يترأس هذه المديرية الدكتور المصري محمود عبد المنعم منذ العام 1980 حتى أواخر التسعينات ثم اعتقلته القوات الأمريكية عام 2003 وتوفي في سجن الاحتلال كروبر، كان العديد من الكوادر المختصة بصناعة المتفجرات هم من الفلسطينيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية (حركة فتح) الذين دخلوا على خط التصنيع في العام 1986. ولا تعرف على وجه التحديد حيثيات انضمام كادر منظمة التحرير إلى أهم فروع جهاز المخابرات غير أن ذلك جاء بتوجيه مباشر من مدير جهاز المخابرات الدكتور فاضل البراك وموافقة الرئيس صدام حسين.

وعلى الرغم من توفر مؤشرات على تسريب معلومات فنية عن طرق صناعة العبوات ومواصفاتها إلى المخابرات المركزية الأمريكية إلا أنه لم يتخذ أي إجراء ضد الفلسطينيين العاملين في هذا المشروع إلا بعد العام 1991 حيث بدأت إجراءات إبعادهم .

مشروع 858 العملاق م 17

تشكيل استخباري (مديرية عامة) يديره ضابط مخابرات بدرجة مدير عام، شبيه بعمل وكالة الأمن القومي الأمريكية، متخصص باعتراض الاتصالات المحلية والدولية في المنطقة. وموقع المشروع الرئيس في منطقة الراشدية شمال بغداد، ويتكون من ثلاث مديريات هي:

1. **مديرية التشغيل**، وهي المسؤولة عن عمليات اعتراض الاتصالات بمختلف أنواعها، ويقع الموقع الفني الرئيس في الراشدية وله محطات فرعية في الكمالية شرق بغداد وموقع الموصل بالقرب من سد الموصل، وموقع البصرة جنوب العراق، وموقع الرطبة غرب العراق، ومجموعة من المراكز الصغيرة الموزعة في الأماكن المرتفعة في بغداد على أسطح المباني العالية مثل مدينة الطب ومستشفى عدنان العسكري وعلى أبراج الاتصالات في بدالات السنك والمأمون، وهي مستقبلات لتغطية مدينة بغداد بشكل تام. كما توجد للمشروع سيارات مغلقة تحتوي على أجهزة تنصت بإمكانها تحديد أماكن البث غير المسجلة وحصرها بمساحة 10 متر مربع.

2. **مديرية الإسناد والأقمار**، وهي المسؤولة عن تقديم الجهد الهندسي للتشغيل وإدارة منظومة الأقمار الصناعية وقد أنتج الجهد الوطني أجهزة اعتراض متقدّمة، ومن أبرز المهندسين الذين أشرفوا على تطوير المنظومة هما المهندسان البارعان ضياء خماس وثائر بيتر.

3. **مديرية التحليل**، ومهمتها تحليل محتويات الاتصالات التي تُحال إليها من مديرية التشغيل، وتقوم بفك الراسلات المشفرة واعتراض مراسلات السفارات وجميع الإشارات اللاسلكية السرية المستخدمة من طرف الجواسيس للاتصال مع أجهزة المخابرات التابعين لها. كما تقوم هذه المديرية بتوظيف المعلومات إلى الجهات ذات الاختصاص في مديريات الجهاز الرئيسة وهي الخدمة الخارجية ومكافحة التجسس ومديرية النشاط المعادي. وتحتوي هذه المديرية على حواسيب خاصة وبرامج متطورة مخصّصة لفك الشفرة، ومن أشهر الكوادر المختصّة بفك الشفرة هو العالم عقيل السامرائي، الذي قُتل في مكتبه من قبل أحد منتسبي المشروع وقيل في حينها إن القاتل كان معتوهًا.

تأسس هذا المشروع في نهاية السبعينيات بجهد مشترك من وزارة المواصلات والاستخبارات العسكرية وجهاز المخابرات، وتم استيراد الأجهزة من شركات يابانية، وارتبط إنشاؤه بجهود الدكتور القدير نعيم العضّاض، وعلي بركات، وأحمد مرتضى، الذين أشرفوا على مركز البحوث الفنية. كان يعمل في هذا المشروع بحدود 400 مترجم مختص في ترجمة أغلب لغات دول العالم، تم توزيعهم على كافة فروع المشروع.

واختصاص هذا المشروع هو التنصّت على كافة أشكال الاتصالات اللاسلكية واعتراض المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية، ويغطي أجزاء من الشرق الأوسط من إسرائيل إلى سوريا وتركيا وإيران ومنطقة الخليج العربي والسعودية. وبإمكانه الكشف عن أية إشارات

لاسلكية غير مسجّلة في العراق وتحديد مكان انطلاقها كما يقوم بمهام التشويش على الإذاعات المعادية.

بعد الاحتلال الإيراني المفاجئ للفاو في فبراير/ شباط من عام 1986 ركّز المختصون في مشروع 858 على ضرورة اختراق منظومة الاتصالات العسكرية الإيرانية، وتمّ شراء أجهزة كريبتو التي تستخدمها إيران في منظومتها العسكرية للاتصالات، وبعد أن تمكنت محطة المخابرات في باريس من تجنيدَ أحد منتسبي السفارة الإيرانية في فرنسا حصلت من خلاله على شريط الشفرة التي تستخدمها السفارة في اتصالاتها، وبعد عمل مضنٍ دام سنة ونصف في مختبر يسمى (الغرفة السوداء) تمكن الفنيون من كسر رموز الشفرة العسكرية للاتصالات الإيرانية بشكل تام، وساهم ذلك الإنجاز الكبير في قلب موازين الحرب العراقية الإيرانية بعد أن تمكن المشروع من التقاط كافة الاتصالات العسكرية بين القيادة العامة للقوات الإيرانية وكافة قطعات الجيش الإيراني على جبهات القتال إلى الحد الذي بات العراق على معرفة تامة بحركة القطعات العسكرية على مستوى الفصيل الواحد ومعرفة تكتيكاتها التي باتت مكشوفة تمامًا. وقد ساهم ذلك العمل في وضع خطط تضليل القيادة الإيرانية إلى الحد الذي لم يصدقوا خبر انهيار قطاعاتهم في الفاو وتدميرها بشكل تام وبالتالي تحريرها. ثم توالت انهيارات الجيش الإيراني على كافة الجبهات مما دفع إيران للقبول بوقف الحرب في 8 آب 1988.

وكان لمشروع 858 القدرة على التقاط اتصالات السفن الإيرانية في الخليج العربي وتثبيت إحداثيات مواقعها مما سهل على القوة الجوية استهدافها في عرض البحر فيما سمي بحرب السفن. من

بين القضايا التي التقطتها أجهزة المشروع رسالة مشفّرة صادرة من محطة مخابرات دولة عربية في سفارة ببغداد عام 1989، كان مضمون البرقية يشير إلى أن الفريق حسين كامل يعدّ نفسه لخلافة صدام حسين!.

كان المشروع في وقتها مرتبطًا بهيئة التصنيع العسكري، وكان لا بد أن يُرفع مضمون البرقية إلى حسين كامل الذي أمر على الفور بإتلاف الملف ومنع المعنيين من التعامل معه.

في عام 1991 تمكن المشروع من فك شفرة الاتصالات الخاصة بمحطات المخابرات الإيرانية في 41 دولة، وكان جهاز المخابرات يحصل على نسخة من جميع مراسلات المخابرات الإيرانية، وقد خصص المشروع 40 حاسوبًا متطورًا لمعالجة البيانات الخاصة بالسفارات الإيرانية ومحطات المخابرات.

وفي عام 1991 أيضًا وبعد أن احتلت القوات الكردية مدينة كركوك ثم أعاد الجيش العراقي تحريرها، التقط المشروع مكالمتين الأولى للسيد مسعود بارزاني الذي طلب من مقاتليه الانسحاب من كركوك لأن الدم الكردي غالٍ، بينما أمر جلال طالباني مقاتليه بالصمود والتصدي للجيش العراقي وفي النهاية قُتلوا جميعًا.

اعترض المشروع مكالمات حسين كامل بعد انشقاقه مع المعارض صباح بدن اللامي وحصل بينهما سب وشتم، وكان اللامي يلوم حسين كامل على هروبه حيث يعتقد أن بإمكان حسين كامل خلع صدام حسين بدلًا من الانشقاق والهرب خارج العراق. كما التقط مكالمة هاتفية

لحسين كامل مع مسعود بارزاني الذي استوضح الأخير منه عن طبيعة المعلومات التي أدلى بها إلى المفتشين الدوليين.

اعترض المشروع أيضًا مكالمات تمّت عبر الأقمار الصناعية ومنظومة الاتصالات إنمارسات التي يستخدمها قادة الكرد للتواصل مع الخارجية الأمريكية من مصيف صلاح الدين على الرقم 1447997، وكذلك اعتراض مكالمات حسن النقيب الذي كان يقيم في سوريا مع أحمد الجلبي الذي سعى منذ ذلك الوقت إلى تقسيم النفوذ في بغداد بينهما على أساس طائفي. وفيما يتعلق بفرق التفتيش كانت جميع اتصالاتها مراقبة بشكل دائم كما تم التشويش على فعاليات المفتشين الخاصة بتثبيت إحداثيات بعض الأماكن الحساسة.

مديرية الإقامة والحدود م 18

هي مديرية رأسيّة يديرها ضابط مخابرات بدرجة مدير، ويقع مقرها في منطقة الكرّادة، وهي المسؤولة عن شؤون الأجانب والعرب المقيمين في العراق، وكذلك مسؤولة عن دخول الأجانب ومغادرتهم وإصدار بطاقات الإقامة ومنح سمات الدخول للعراق، وهي على تماس مباشر مع جهاز المخابرات، وتعتبر إحدى واجهات العمل الاستخباري التي من خلالها تتمكن الشعب الاستخبارية من تحقيق التماس مع الأجانب وتقدير مدى الاستفادة منهم لصالح العمل الاستخباري واقتناص الفرص الاستخبارية المناسبة بهدف تجنيدهم للعمل كمصادر لجهاز المخابرات.

تتولى هذه المديرية مهمّة توثيق سجلات القيود وحفظها على الحاسوب، حيث يسجل فيها أسماء الأشخاص المشكوك في نشاطهم وتحركاتهم من قبل التشكيلات الاستخبارية في الخدمة الخارجية ومكافحة التجسس ومديرية النشاط المعادي الذين يتطلب اتخاذ إجراءات بحقهم عند الدخول والمغادرة، ومهمتها إعلام محطة المخابرات في المطار ومخابرات الحدود الأخرى فقط باسم الشخص القادم أو المغادر، وتكون المحطة هي مسؤولة عن اتخاذ الإجراءات المطلوب اتخاذها تجاه الهدف مثل الاستجواب أو التفتيش أو وضعه تحت المراقبة البشرية أو إعلام القسم المختص بحركة الهدف.

الدائرة التجارية (شعبة المشاريع) م19

مهمة هذه الشعبة إنشاء وإدارة المشاريع التجارية التابعة لجهاز المخابرات كواجهات استخبارية في داخل العراق وخارجه، مثل الفنادق والمطاعم والشركات التجارية وهي مسؤولة عن إدارة أموال جهاز المخابرات في البنوك الأجنبية واستثمارها لتعزيز الوضع المالي، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الأممية على العراق. مقر هذه الدائرة خارج الجهاز والعاملون فيها غير معروفين من قبل منتسبي الجهاز باستثناء المدير ومدراء الشعب.

تأسست شعبة المشاريع أواخر عام 1981، في زمن برزان التكريتي، وكان الهدف من تأسيسها فتح مجالات العمل الاستخباري تحت أغطية أو واجهات تجارية وصناعية وزراعية، ولأجل تحقيق هذا الهدف قام مدير جهاز المخابرات بتوجيه شعب الخدمة الخارجية ومكافحة التجسس بترشيح أسماء مدراء من مصرف الرافدين وآخرين

من وزارة الصناعة والتجارة والخطوط الجوية العراقية ممن عملوا في الخارج وأغلبهم من ذوي الخبرات العالية في إدارة المشاريع والتجارة، وأصدر أمرًا بنقلهم إلى جهاز المخابرات، كما طلب برزان التكريتي من الخدمة الخارجية التحرك على رجال الأعمال العراقيين المقيمين في الخارج ممن يمتلكون شركات وسمعة جيدة لغرض كسبهم، وكذلك الحال بالنسبة لرجال الأعمال المتواجدين داخل العراق ولهم صلات قوية خارج العراق، وكان الهدف هو إنشاء واجهات للعمل الاستخباري بمختلف الأغطية بعيدًا عن السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية ومكاتب العمل الرسمية التابعة للدولة في الخارج.

مديرية المراقبة البشرية م 20

هي مديرية ساندة للتشكيلات الاستخبارية، وتتكون من شعبتين رئيسيتين، الأولى مختصّة بمراقبة الأهداف من العراقيين، والثانية مختصّة بمراقبة الأهداف من الأجانب، أفرادها شديدو التركيز وأدخلوا دورات أكاديمية وتدريبات ميدانية على طرق المراقبة و التمويه والتخفي واستخدام الأغطية وأساليب الإفلات من المواقف الحرجة وعلى أساليب المراقبة للأهداف الثابتة والمتحركة، وعادة ما يستخدمون سيارات من الأنواع المتوفرة في السوق المحلي يصعب كشفها، كما أنهم مدرّبون على عمليات التصوير السري للقاءات الأهداف.

الدائرة الهندسية م 21

دائرة خدمية يديرها مهندس مختص بالأعمال الهندسية وتطوير مباني جهاز المخابرات وملحقاته وأعمال الصيانة والبناء.

وحدة الحماية م22

يرتدي منتسبوها الزي العسكري، وهي المسؤولة عن حماية كافة مقار الجهاز الرسمية، ولها مهام أخرى في حماية السفارات وفي بعض الأحيان تقتضي الحاجة أن يتخذ ضباط المتابعة غطاء جندي حارس للتواجد في بوابة البعثات بهدف مراقبة المراجعين للسفارة ومراقبة نشاطات أعضاء البعثات الدبلوماسية عن قرب.

منظومة أمن وحماية منشآت التصنيع العسكري م23

تتكون من ثلاث شعب مختصة بحماية وتأمين منشآت التصنيع العسكري، الأولى شعبة حماية المنشآت، والثانية معنية بأمن الأفراد والموظفين العاملين في التصنيع العسكري، والثالثة مهمّتها أمن الوثائق والمعلومات الخاصة بالتصنيع العسكري ولديها قاعدة معلومات وافية عن هيئة التصنيع والعاملين فيها، ولها الحق في فتح ملفات لمتابعة الأهداف المشكوك بها بالتنسيق مع التشكيلات الاستخبارية في مديرية مكافحة التجسس العامة.

الهيكل الإداري لمديريات مخابرات المناطق ومراكز المحافظات



م51 مديرية مخابرات المنطقة الشمالية ومقرها في مدينة الموصل، ساحة عملها محافظات نينوى وأربيل ودهوك.

م 52 مديرية مخابرات محافظة التأميم ومقرها في مدينة كركوك وتشمل محافظة السليمانية.

م 53 مديرية مخابرات الأنبار ومقرها مدينة الرمادي ولهذه المديرية أهمية خاصة لأن ساحة عملها هي مناطق غرب العراق على الحدود مع كل من سوريا والأردن والسعودية وتُعتبر مجالًا حيويًا مهمًّا لنشاط المخابرات الإسرائيلية (الموساد) التي ترصد تفاصيل التحركات العسكرية للقوات المسلحة العراقية في تلك المساحة بشكل دائم وحثيث، باعتبار أن أية تحركات عسكرية في تلك المنطقة تُعتبر تهديدًا مباشرًا لأمن إسرائيل القومي.

م54 مديرية مخابرات المنطقة الغربية وتشمل كربلاء والنجف والسماوة وبابل ومقرها في كربلاء.

م 55 مركز مخابرات محافظة المثنى ومقرها في مدينة الناصرية.

م 56 مديرية مخابرات المنطقة الجنوبية ومقرها في البصرة.

م 57 مركز مخابرات محافظة الديوانية.

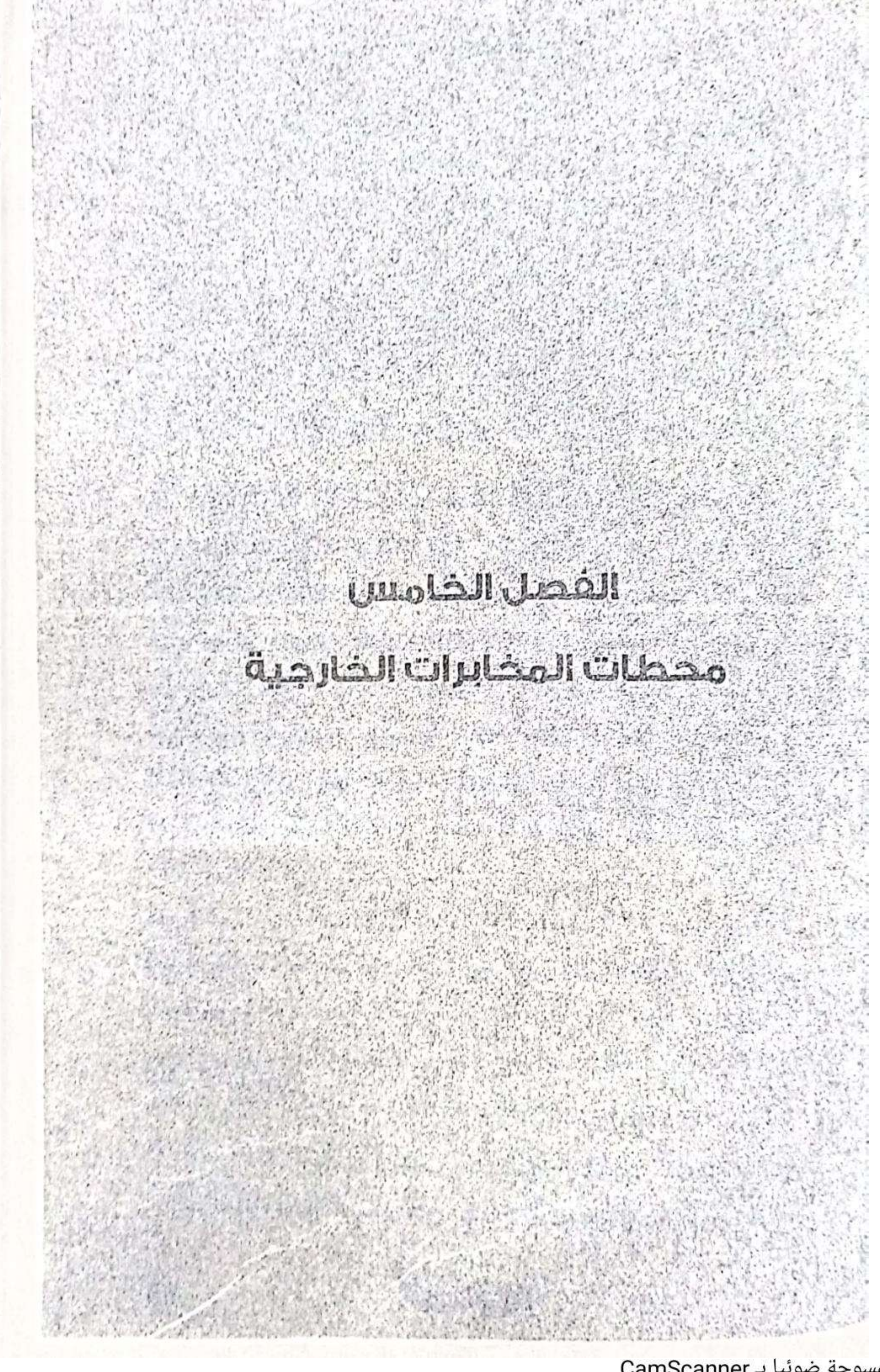
م 58 مركز مخابرات محافظة صلاح الدين ومقره مدينة تكريت.

م 59 مركز مخابرات محافظة واسط في مدينة الكوت.

م60 مديرية مخابرات محافظة ميسان في محافظة العمارة.

الجدير بالذكر أن مديريات مخابرات المناطق الحدودية حتى عام 1993، كانت مرتبطة بمديرية مكافحة التجسس، وفي زمن الفريق صابر عبد العزيز الدوري تم استحداث أقسام وشعب تابعة للخدمة السرية الخارجية تتولى عملية الإشراف على إدارة العمل الاستخباري الخارجي عبر الحدود خاصة مع الساحتين السورية والإيرانية، وهذه التشكيلات حقّقت نجاحات استخبارية جيدة على صعيد العمل الخارجي وارتبطت جميع مخابرات المناطق فيما بعد بمكتب معاون مدير جهاز المخابرات لشؤون العمليات.





الفصل الخامس

محطات المخابرات الخارجية

المحطة هي الموقع الذي ينطلق منه العمل الاستخباري السرّي المتقدم في الدولة الهدف، وتتكون من مجموعة ضباط مخابرات من ذوي الاختصاص، ويكون موقع المحطة داخل البعثات الدبلوماسية لكن يبقى نشاطها سريًا، وتُعتبر المحطات الركن الأهم في العمليات الاستخبارية الخارجية ومن أولوياتها عدم السماح للمكافحة المضادة من مسك الدليل على فعالياتها الاستخبارية التجسسية.

آليات اختيار الضباط للعمل في الخارج

بالنظر لأهمية وحساسية العمل في محطات المخابرات الخارجية، فقد وضعت الدائرة ضوابط شديدة لاختيار أعضاء المحطات، وعلى هذا الأساس تشكلت لجنة مركزية برئاسة مدير الجهاز، وعضوية معاون مدير الجهاز لشؤون العمليات، ومدير عام الخدمة السرّية، ومدير عام مكافحة التجسس، ومدير عام الشؤون الإدارية، ومدير أمن جهاز المخابرات، مهمتها اختيار الضباط المناسبين للعمل في المحطات. ويكون مدير الدولية المعني في متابعة الدولة التي ينتسب إليها الضابط حاضرًا في اجتماعات اللجنة، على سبيل المثال إذا كان الغاية من اجتماع اللجنة اختيار ضباط ينسبون للعمل في محطات دول غربية فإن مدير الدولية الأولى يكون حاضرًا في الاجتماع، وإذا كان الترشيح يخص تركيا أو إيران يكون مدير الدولية الثانية هو المعني بالحضور.

آلية الترشيح

1. يقوم مدير الشعبة المختص بالتنسيق مع مدير الدولية باختيار ثلاثة إلى أربعة ضباط من ذوي الاستحقاق، يقدمهم كمرشحين

للعمل في المحطة سواء كانوا من مديرية الخدمة السرية أو من ضباط مكافحة التجسس أو النشاط المعادي، وتُملأ لهم استمارات تحتوي على كافة المعلومات الشخصية والمهنية عن الضابط.

2. تُرسل أسماء المرشحين إلى مديرية أمن الدائرة لإبداء الرأي الأمني بالموافقة على الترشح أو رفضه بناء على ما متوفر لديها من مؤشرات على الضابط، لأن البعض لا يصلح للعمل في الخارج لأسباب مختلفة.

3. إذا كان المرشحون من مستوى مدير شعبة فما فوق لا تتم مقابلتهم من قبل اللجنة، ويجري الاختيار مباشرة من قبل اللجنة بناء على المعلومات الموجودة في استمارة الترشيح، ويكون معروفًا من قبل أعضاء اللجنة للمرشح باعتباره يشغل منصبًا مهمًّا ولا توجد ضرورة لمقابلته. أما إذا كان المرشح من مستوى رئيس قسم فما دون فلا بدَّ من مقابلتهم من قبل اللجنة، وفي ضوء ذلك يتم اختيار شخص من بين المرشحين. وبطبيعة الحال تلعب العلاقات الشخصية والتدخلات الخارجية دورًا بارزًا في بعض عمليات الترشيح والاختيار، ويُفرض على اللجنة أحيانًا أشخاص لا يستحقون العمل في الخارج. إن نسبة التدخلات من خارج الجهاز وداخله وصلت في فترة نهاية التسعينيات إلى 100٪، لكن تأثير ذلك على قرارات اللجنة ظلّت بحدود 33٪. وهناك وسيلة أخرى نلجأ إليها في بعض الأحيان عندما نريد اختيار ضابط بعينه نجد فيه الكفاءة والاستحقاق فإننا نختار المرشح المطلوب ونختار معه ضباطًا منافسين (ثانويين) أقل منه كفاءة ومقدرة كتمويه للجنة، وكنا نطلق على المرشحين الثاني والثالث تسمية (الحشوة

الدافعة). وفي أغلب الأحيان تسير الأمور إلى ما نريد وفي أحيان أخر تكتشف اللجنة الفارق الواضح بين كفاءة المرشحين وتطلب استبدالهم. وفي حالات أخرى يقع الاختيار على المرشحين الآخرين (الثانوي) لاعتبارات لا نعرفها.

4. بعد أن يقع الاختيار على أحد المرشحين تقوم مديرية الشؤون الإدارية بمفاتحة ديوان الرئاسة لنقل الضابط من جهاز المخابرات إلى وزارة المالية أو دائرة المنظمات الشعبية، ومن ثم تصدر رئاسة الديوان أمرًا بنقل الضابط من المالية أو من المنظمات الشعبية إلى وزارة الخارجية. يُترك للضابط في بعض الأحيان حرية اختيار اسم بديل أو الإبقاء على اسمه الحقيقي تبعًا لظروف الساحة المرشح لها ومسيرة الضابط السابقة فيما إذا شارك بعمليات استخبارية عرّضته للكشف. وبناءً على أمر الديوان تصدر وزارة الخارجية أمرًا بنقل الضابط إلى السفارة المعنية وتجرى الترتيبات الأخرى عن طريق التنسيق المباشر مع الخارجية ويسجل مباشرته للعمل في الخارجية. المهم في سلسلة هذه المخاطبات ألا يترك في وزارة الخارجية أي أثر أو وثيقة فيها إثبات أو إشارة إلى أن الضابط المنقول إلى الخارجية كان منتسبًا إلى جهاز المخابرات.

5. إذا كان الضابط المرشح للعمل في المحطة قد جاء من خارج التشكيل المعني، عليه أن يعمل في القسم المسؤول عن إدارة المحطة لمدة أسبوعين على الأقل للاطلاع على ساحة العمل والحياة الاجتماعية فيها ومعرفة طبيعة النظام السياسي والشخصيات المؤثرة فيه وإجراءات الأمن، والاطلاع على المعلومات الشخصية والملاحظات عن أعضاء البعثة ومصادر المحطة ودائرة علاقاتها

والملفّات الخاصة بالقضايا المتابعة والمشاكل التي تواجهها وأساليب عمل مكافحة التجسس المضاد، إلى غير ذلك من التفاصيل التي ينبغي على الضابط معرفتها مثل العادات والتقاليد الاجتماعية والأماكن الخطرة وما شابه ذلك.

6. إذا كان الضابط لا يجيد استخدام جهاز المراسلات الخاص بالمحطات وطريقة إعداد الرسائل المشفرة وفكّها، فينبغي عليه مراجعة قسم الجفرة للخضوع إلى دورة تدريبية حتى يتقن عملية التراسل المشفر.

7. بعد إتمام كل هذه الإجراءات وقبل سفر الضابط يحضر اجتماعًا مع مدير الشعبة المختص ومدير الدولية ويستمع إلى توجيهاتهم، ثم يُقابل مدير عام الخدمة السرية وأحيانًا يلتقي معاون مدير الجهاز لشؤون العمليات، ثم يغادر إلى حيث المحطة المنقول إليها.

8. عند وصول الضابط الجديد إلى المحطة يكون الضابط القديم قد جهز محضر استلام وتسليم يتم بموجبه تسليم موجودات المحطة من مبالغ مالية وأجهزة التشفير وملحقاتها والأجهزة الفنّية والأسلحة والعتاد بشكل تفصيلي، وفي حالة مغادرة مدير المحطة السابق قبل وصول مدير المحطة الجديد يقوم الضابط المنقول بإعداد محضر التسليم كاملًا ويضع توقيعه عليه، ثم يقوم الضابط الجديد بتدقيق محتوياته وتوقيعه وإرسال نسخة من محضر الاستلام إلى المركز في أول بريد دبلوماسي. أما بصدد آلية استلام المصادر يقوم الضابط المنقول بإبلاغ المصادر بأمر نقله ويتفق على خطة اتصال معهم وكلمة سر وتترك خطة

الاتصال في ملف كل مصدر، ويقوم الضابط الجديد بإجراءات التواصل وإدامة العلاقة مع المصادر.

العمل في المحطات

كان العمل في المحطات حلمًا يراود جميع ضباط المخابرات وطموحًا مشروعًا لترتيب أوضاعهم المادّية، كما أن العمل في السلك الدبلوماسي له آثار إيجابية على نفسية الضابط ومجالاً مناسبا للتحرر من ضغط العمل في المركز، وفرصة لعائلة الضابط للعيش خارج العراق تحت ظروف معيشية هادئة ومريحة تتجاوز الآثار السلبية الناتجة عن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق وتبعاته الكارثية خاصة في فترة التسعينيات.

إن مدة العمل في الخارج بالنسبة لضباط المخابرات العاملين في المحطات تتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات غير قابلة للتمديد، وتعتمد مدة العمل في الخارج على جملة عوامل أهمّها عدم كشف الضابط من خلال ارتكابه خطأ قد يجعل منه شخصًا غير مرغوب فيه، أو يرتكب مخالفات لقوانين وأنظمة الدولة، أو يعمل في المجال التجاري، أو يرتكب أعمالاً تسيء إلى سمعة العراق وجهاز المخابرات، أو قد يقع تحت تأثير المخابرات المعادية لأي سبب كان وبالخصوص العلاقات النسائية المشبوهة المدفوعة من قبل مكافحة التجسس المعادي. وتأتي بالدرجة الثانية القدرة على تأدية مهامه الوظيفية الرسمية والاستخبارية في آن واحد، فلا يجوز له تبرير قصوره الوظيفي بعمله الاستخباري كما لا يجوز تبرير فشله الاستخباري بانشغاله في تأدية مهامه الوظيفية.

إن أعضاء البعثة الدبلوماسية لديهم مهمّة واحدة تبدأ من الساعة الثامنة صباحًا وتنتهي في الساعة الثالثة ظهرًا. ومن النادر أن يتواجد دبلوماسي بعد نهاية الدوام.

موظفو الخارجية يؤدون أعمالهم الوظيفية الروتينية داخل السفارة فقط أو من خلال زيارة بعض الدوائر ذات الصلة مثل وزارة الخارجية في الدولة المضيفة وحضور بعض الفعاليات السياسية والمناسبات الدبلوماسية، على النقيض من ذلك فإن مهام أعضاء محطة المخابرات شاقة وحسّاسة وخاصة عندما يكون في المحطة ضابط مخابرات واحد.

لضباط المخابرات مهام مزدوجة استخبارية ووظيفية مرتبطة بتأدية مهام عمله الإداري المناطة به من قبل البعثة لتأمين الغطاء على وجه الخصوص، عندما يكون ضابط المخابرات هو القنصل عليه القيام بمهام القنصلية على أكمل وجه، كما أنه يخضع لتوجيهات السفير المرتبطة بآلية عمَل السفارة وإنجاز المعاملات القنصلية دون تأخير. وبسبب انشغال الضابط بتأدية مهامه الوظيفية أثناء الدوام الرسمي فإن مُعظم مهام العمل الاستخباري تكون خارج أوقات الدوام الرسمي، لذلك فإن أغلب الفعاليات الاستخبارية المتمثلة بإدارة العلاقة مع المصادر والمتعاونين والأصدقاء وترتيب اللقاءات تتم غالبًا في أوقات المساء أو ليلًا.

رحلة البحث عن الفرص الاستخبارية

إن الفرص الاستخبارية المميّزة لا تأتي إلى السفارة إنما ينبغي الذهاب إليها والبحث عنها في كل مكان، لذلك على ضابط المخابرات ألا

يترك فرصة أو مجالاً إلا ويتواجد فيه. كحضور المؤتمرات والنشاطات الثقافية والاجتماعية، ومناسبات الأعياد الوطنية للبعثات الدبلوماسية، وزيارة فنادق الدرجة الأولى والجلوس في صالاتها، أو الجلوس في المقاهي الفاخرة التي يتواجد فيها النخبة من الموظفين العموميين والتجار وإقامة الدعوات. جميع هذه الزوايا تمثل المجال الحيوي لنشاط محطة المخابرات في رحلتها للبحث عن الفرص الاستخبارية الجيدة لأغراض التجنيد أو التعاون والصداقة، والهدف الأساس هو الحصول على المعلومة المصنفة المهمة أو التأثير في الموقف السياسي للدولة لدعم قضايا العراق المصيرية وتنفيذ خطط العمل المكلّف بها. فكلما توسعت دائرة علاقات محطة المخابرات زادت احتمالية الوصول إلى عناصر مهمة لأغراض التجنيد وفي الوقت نفسه تساعد الفرشة الواسعة من العلاقات في تشتيت جهود مكافحة التجسس المضاد وتضليلها بهدف التغطية على النشاط السري للمحطة.

مع كل هذا الجهد فعلى ضابط المخابرات أن يتواجد على الأقل مرتين في الأسبوع ليلاً لإعداد البريد والإجابة على طلبات المركز وتنظيم الملفات وتحديث قاعدة بيانات المحطة، إضافة إلى مراجعة ما تمّ إنجازه وتقييم نسب التقدم في إجراءات تنفيذ خطط العمل الخاصة بدول الأسبقية المطلقة مثل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أو ملفات النشاط المعادي أو متطلبات خطط دول الأسبقية الأولى مثل إيران وسوريا.

إن إجراءات المتابعة الاعتيادية من قبل المخابرات المضادة كفيلة بتحديد من هو ضابط المخابرات في السفارة، فمن الصعب على عضو محطة المخابرات إخفاء حقيقته ولكن عليه العمل وفق القاعدة

الاستخبارية التالية: (ليس مهمًا أن تعرف مكافحة التجسس المضاد من هو ضابط المخابرات في السفارة، إنما المطلوب ألا تعرف ماذا يعمل).

إذًا تحديد من هو ضابط المخابرات من قبل أجهزة المكافحة المضادة أمر مقبول ولكن ما لا يُسمح به هو أن تكتشف الأجهزة المعادية مصادر المحطة وعلاقاتها الخاصة وأساليب وخطط عملها وأهدافها، فهذا يُعتبر فشلًا لا يمكن التسامح معه. لذلك ينبغي على ضابط المخابرات العمل بهدوء واستخدام أساليب الخداع والتضليل والتهرب من المراقبة المضادة والحفاظ على سرية اللقاءات مع المصادر بعيدًا عن أعين مكافحة التجسس.

إن ضابط المخابَرات الذي لا يعمل خارج أوقات الدوام الرسمي في السفارة لا يمكن أن يكون ضابطًا منتجًا، ويجب على عضو محطة المخابرات أو مديرها أن يسعى إلى إيجاد حالة من التوافق بين مهامه الإدارية (الغطاء) ومهامه الاستخبارية المكلف بها في إطار خطة عمل المحطة، كما عليه أن يحافظ على حالة من التوازن بين الحذر الشديد من إجراءات مكافحة التجسس المضاد والاندفاع الزائد في العمليات، فالحذر الذي يرقى إلى حدّ الخوف يؤدي حتمًا إلى توقف عجلة العمل الاستخباري، لذلك على ضابط المخابرات أن يتقدم بخطى ثابتة متوازنة نحو أهدافه وأن يتغلب على إجراءات المكافحة المضادة بالطرق الاستخبارية التي تدرّب عليها، وفي حال عدم قدرة محطة المخابرات على تنفيذ خطط العمل المكلفة بها يُعتبر ذلك فشلًا ويُعاد الضابط إلى المركز بصفته فاشلًا.

إن ضابط المخابرات الذي ينشط أكثر من القدر المطلوب يعرض نفسه للكشف وربما يتعرض للطرد أو تطلب وزارة الخارجية من المخابرات سحبه بشكل هادئ، وهذه الحالة تحصل إذا كانت علاقات الدولة مع العراق ودّية لا تسعى لإثارة مشكلة سياسية، وفي كل الأحوال فإن الضابط الذي يتم إبعاده بسبب نشاطه الاستخباري المرتبط بخطط العمل لا يُعتبر فاشلًا وأحيانًا يُكرّم.

علاقة المحطة مع السفراء وأعضاء البعثة

إن أغلب سفراء العراق كانوا يتوجّسون من مدير محطة المخابرات ويعتقدون أن مهمة وجوده في السفارة محددة بمراقبة السفير وأعضاء البعثة الدبلوماسية، والحقيقة أن هذه ليست من أولويات المخابرات أبدًا ولا تندرج ضمن خطط العمل لأن جميع الدبلوماسيين العراقيين لا يرشحون للعمل الخارجي إذا كانت عليهم مؤشرات أمنية، ولا يجوز فتح ملف لأي من أعضاء البعثة ما لم تتوافر مؤشرات سلبية عن أحدهم عندها يخضع لإجراءات المتابعة في الخارج، وبرغم كل هذا الحذر فإن الكثير من محطاتنا دخلت في خلافات مع السفير أدّت في النهاية إلى مشاكل وأزمات لم تنته إلا بنقل أحد الطرفين إلى المركز.

وحرصًا من جهاز المخابرات على دفع ضابط المخابرات لإقامة علاقات جيدة مع أعضاء البعثة فقد وضعت فقرة في التقييم السنوي يمنح الضابط بموجبها عشر درجات إذا كانت علاقته بأعضاء البعثة ودّية. إن علاقة ضابط المخابرات مع أعضاء السلك الدبلوماسي غالبًا ما تكون علاقة ودّية قائمة على التعاون، وقد تستعين المحطة ببعض أعضاء السفارة لتنفيذ مهام استخبارية سواء لأغراض التضليل أو التغطية أو لإيجاد فرص استخبارية منتقاة من دائرة علاقاتهم، وفي

الغالب لا يترددون بالقيام بذلك، إذ إن أعضاء السلك الدبلوماسي يحرصون على أن تكون علاقاتهم مع المخابرات جيدة بدافع وطني، وهم يعرفون أن استياء المخابرات منهم سيكون له تأثير سلبي على مستقبلهم الوظيفي وترقيتهم أو عامل عرقلة في حال الترشح للعمل في الخارج مرة أخرى.

إن أغلب المشاكل التي تقع بين ضباط المخابرات وأعضاء البعثة تحصل لأسباب عائلية خاصةً بين زوجات وأبناء الدبلوماسيين، مما يترتب عليه كشف ضابط المخابرات من خلال المكالمات الهاتفية التي تجري بين العوائل والإشارة إلى جهاز المخابرات في سياق الحوار من دون تحفظ مما يؤدي إلى تحديد من هو ضابط المخابرات، وهذه الحالات ليست خاصة بالعراقيين إنما أيضًا تحصل بين أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين في العراق، لذلك فهي ليست حالة عراقية خالصة إنما شائعة بين بعثات دول العالم الثالث.

في بعض الأحيان عندما يتعرض ضابط المخابرات للإبعاد من قبل الدولة المضيّفة فإننا نضطر إلى تكليف السفير أو أحد أعضاء البعثة الموثوقين لإدارة عمل المحطة بشكل جزئي أو كلي، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، دون أن يستخدم شِفرة الاتصالات الخاصة بالجهاز.

موقع المحطة

تُعتبر البعثات الدبلوماسية العراقية في العديد من دول العالم أفضل غطاء للعمل الاستخباري ويوفّر الشرعية للوجود المخابراتي ولنشاط ضباط المخابرات، وذلك لامتلاك الضباط حصانة

دبلوماسية توفر لهم الحماية عندما تحصل فعاليات تتجاوز حدود عمله الدبلوماسي أو يرتكب جريمة غير مقصودة. في الغالب تكون الدائرة القنصلية في السفارة هي مركز عمل محطة المخابرات ويكون إما القنصل أو مساعده هو مدير المحطة.

يُخصص في مبنى السفارة على الأقل غرفتان للمحطة؛ واحدة منها لإدارة عمل المحطة والثانية تُخصص لقاعدة المعلومات وأجهزة الاتصال المشفّرة، وتوضع فيها خزانة حديدية كبيرة نحفظ بها التخصيصات المالية وأسلحة المحطة والأجهزة التقنية الاستخبارية مثل مسجلات الصوت واللاقطات والكاميرات وحقائب مختلفة مزروع بداخلها أجهزة مخصصة لأغراض توثيق اللقاءات. وتكون هذه الغرفة محصّنة خالية من الشبابيك أو أية فتحات أخرى.

1. انتشار المحطات، ووفقًا لمنهجية عمل جهاز المخابرات يجب أن تنشأ محطة للمخابرات في جميع بعثاتنا في الخارج، إلا أن هذا الإجراء لم يتحقق على وجه الخصوص بعد غزو الكويت وفرض الحصار الاقتصادي والسياسي على العراق مما تسبّب في تقليص عدد البعثات من 110 بعثة إلى 76 بعثة. نتج عن تلك العقوبات قطع العلاقات الدبلوماسية مع العديد من دول العالم إضافة إلى نقص التخصيصات المالية لتغطية رواتب البعثات وكلف تأجير دور السكن. ومن إجمالي عدد أعضاء هذه البعثات خصص لجهاز المخابرات 58 درجة دبلوماسية فقط خلال فترة التسعينيات وهي نسبة ضئيلة جدًّا.

2. ملاك المحطات. إن الملاك المقرّر لمحطات دول الأسبقية الأولى

لا يقل عن أربعة ضباط في مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والعسكرية الاستخبارية والاجتماعية، كما يجب أن يكون أحد أعضاء المحطة يختص بالاتصالات المشفرة.

في ظروف الحصار تم تقليص عدد أعضاء المحطات حتى وصل العدد إلى ضابط مخابرات واحد يساعده حارس السفارة إذا كان الحارس بدرجة ضابط، بالنسبة للمحطات المهمّة مثل (الأردن) كان ملاكها سبعة ضباط وذلك لخصوصية الساحة الأردنية، حيث اتخذت المعارضة العراقية من العاصمة الأردنية عمان ملاذاً آمناً للعمل المباشر ضد العراق، كما أن معظم أجهزة المخابرات المعادية مثل الموساد الإسرائيلي والمخابرات المركزية الأمريكية عملت بقوة من الأراضي الأردنية لتقويض النظام في بغداد.

وعلى هذا النسق كان لنا في طهران أربعة ضباط مخابرات وفي نيويورك اثنان، وكان آخر مراسل صحفي لوكالة الأنباء العراقية في هيئة الأمم المتحدة قبل الغزو الأمريكي هو ضابط مخابرات كان قد نُقل إلى وزارة الإعلام منذ وقت بعيد ولم يكن معروفاً من قبل منتسبي جهاز المخابرات حتى على مستوى المدراء.

3. التخصيصات المالية للمحطات. عند بداية كل سنة تضع الشعب خطط عملها للمحطات وتحدّد التخصيصات المالية حسب أبواب الصرف المقرّرة من قبل الحسابات وهي:

أ- باب المساعدات المالية للمصادر.

ب- باب الرواتب للمصادر.

جـ- باب الهدايا للأصدقاء والمتعاونين والمصادر.

د- باب الضيافة والدعوات.

هـ- المصروفات الإدارية للمحطة.

تحدّد الشعب ذات العلاقة تخصيصاتها السنوية للمحطات وترسل المبالغ على شكل دفعات بواقع أربعة آلاف إلى خمسة آلاف دولار في كل دفعة، كان ذلك خلال فترة الحصار الاقتصادي حيث لا يسمح بالاحتفاظ بكميات عالية من الأموال في المحطات، وهذه الحالة هي إجراء احترازي بعد هروب عدد من ضباط المخابرات، علمًا أنه لم يحصل أن استولى أي من الضباط المنشقين على تخصيصات المحطة إلا أن هذا الإجراء اتخذ من باب الاحتياط. عندما تنفذ التخصيصات يطلب مدير المحطة دفعة مالية جديدة بعد أن يجري تسوية حساب المصروفات السابقة، ولا يتم تنزيل المبلغ من ذمة المحطة إلا بعد أن يقرّر القسم المختص أن الجدوى من الصرف موازية للناتج الاستخباري.

كانت تخصيصات الجهاز في التسعينيات تتقلص سنويًا بواقع 25٪ ويجري الخصم بعد أن تُقدّم الشعب المختصة الأرقام الواقعية لتغطية خطط العمل، وعندما تكرّر الحال لثلاث سنوات اضطررنا إلى رفع سقف التخصيصات للحصول على الحد الأدنى من احتياجاتنا المالية الأساسية.

في فترة الثمانينيات كانت صلاحية مدير المحطة تصل إلى صرف أربعة آلاف دولار للحالة الواحدة، وفي فترة التسعينيات تقلصت الصلاحيات حتى وصلت إلى مئتي دولار فقط للحالة الواحدة، وهو

مبلغ قليل جدًا، مما دفعنا للبحث عن طريقة لتجاوز هذا القيد وهو تجزئة المبلغ على دفعات وكانت شعبة التدقيق في الحسابات على علم بما نفعله لكنها لا تعترض على ذلك لأن إجراءات الصرف قانونية. أما إذا أردنا صرف مبلغ مالي كبير دفعة واحدة فينبغي استحصال موافقة مدير الجهاز على صرف المبلغ دفعة واحدة بموجب إيصال واحد مهما علا سقف المبلغ.

لا يجوز تنزيل المبلغ من ذمة الضابط أو المحطة ما لم تُحدد الجدوى الاستخبارية من الصرف ويصادق المركز على عملية الصرف بتوقيع كل من رئيس القسم ومدير الشعبة ومدير الدولية. وكان نظام الصرف المالي صارمًا جدًّا، وكان العنصر المادي من أهم التحديات التي تواجه عملنا في الخارج.

العمل الخارجي والعلاقة مع مؤسسات الدولة

يتخذ جهاز المخابرات من مؤسسات الدولة وفروعها في الخارج أغطية للعمل الاستخباري، وتمّ التركيز على هذا الجانب إثر العزلة الدبلوماسية وتقليص أعضاء البعثات الدبلوماسية وزيادة النشاط المعادي بشكل غير مسبوق على وجه الخصوص بعد إصدار واشنطن قانون تحرير العراق في العام 1998، وتخصيص مبلغ سنوي قدره 98 مليون دولار لأغراض دعم المعارضة العراقية التي وجدت ضالتها في هذا المبلغ. لذلك كان لا بدّ من البحث عن نوافذ جديدة والتشعب في مفاصل الدولة ومؤسساتها ذات الصلة بالعمل الخارجي، وهذه النوافذ هي:

1. وزارة الخارجية، ولعل من ضرورات الأمن القومي للدول أن تكون العلاقة وثيقة ذات طابع خاص بين وزارة الخارجية وجهاز المخابرات، ذلك لأن الخارجية توفّر الغطاء الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملياتنا الاستخبارية في الخارج، لذلك فإن أربع دوائر في الخارجية في الواقع كانت تابعة لجهاز المخابرات، وهي:

- دائرة البحوث وتحليل المعلومات /2. تبعًا لنظام عمل الجهاز ومتطلبات السرية. فإنه لا يجوز تضمين المخاطبات بين المركز والمحطات الخارجية أيّة إشارة إلى جهاز المخابرات أو تشكيلاته إنما نتخذ من دائرة البحوث وتحليل المعلومات في وزارة الخارجية الغطاء لتوجيه مراسلاتنا إلى محطاتنا في الخارج، وتكون نماذج الخطابات الورقية مع محطاتنا مكتوب عليها وزارة الخارجية/دائرة البحوث وتحليل المعلومات، والسبب أن منهجية وسرية العمل تتطلب ألا نترك أي أثر في مراسلاتنا مع محطاتنا الخارجية يشير إلى أنها تابعة لجهاز المخابرات. على سبيل المثال عندما يُرسل كتابٌ إلى محطتنا في نيويورك يعنوَن إلى دائرة البحوث وتحليل المعلومات/نيويورك ويثبت رمز التشكيل الاستخباري (م4 د4 /2) إلى جانب رقم الصادر ويكون الكتاب موقعًا من قبل مدير الشعبة بالرمز (م د ب ت م/2)، وعندما ترسل المحطة جوابًا فإنها تعنون الكتاب إلى الدائرة نفسها (د ب ت م /2) وتشير إلى رمز التشكيل الاستخباري في مقدمة الكتاب الذي هو م4/ د4/ 2 وهو رمز شعبة أمريكا في الخدمة الخارجية.

- دائرة البريد السياسي المسؤولة عن نقل البريد الدبلوماسي بين الخارجية والبعثات الدبلوماسية في الخارج. فالعراق من بين الدول التي لا ترسل بريدها السياسي بواسطة البريد الجوي إنما باليد ويكون فريق نقل البريد جميعهم من ضباط المخابرات.

- دائرة المغتربين ويديرها ضابط مخابرات من الخدمة الخارجية وهي المسؤولة عن الجاليات العراقية في الخارج، وتقوم بتنظيم المؤتمرات السنوية للمغتربين وتسهيل إجراءات دخولهم إلى العراق، وبغطاء هذه الدائرة يتمكن الجهاز من التعرف على الجالية بشكل واسع أثناء المؤتمرات والعمل على إيجاد فرص استخبارية لأغراض العمل الاستخباري.

- قسم حماية السفارات في الخارج يرتبط بجهاز المخابرات بعد أن أصبحت حماية البعثات العراقية من مسؤولية الجهاز حصريًا، وتم تنسيب حرّاس أغلبهم كان بدرجة ضباط مخابرات والبعض الآخر من منتسبي وحدة الحماية أو من التشكيلات الاستخبارية الساندة.

2. وزارة التجارة، وترتبط بهذه الوزارة الملحقيات التجارية في الخارج، وهي مجال حيوي لنشاط الخدمة الخارجية لذلك يوفد الجهاز ضباط مخابرات للعمل في الملحقيات التجارية تحت هذا الغطاء لتأدية مهامهم الاستخبارية على أن يتحمل جهاز المخابرات نفقاتهم.

3. وزارة التربية، وترتبط بهذه الوزارة المدارس العراقية في الخارج، ويقوم جهاز المخابرات بتنسيب ضباط مخابرات بصفة مدرسين أو مدراء مدارس بهدف الاستفادة من الوسط التعليمي لإيجاد مصادر أو الحصول على المعلومات ذات الصلة بأهدافنا.

4. وزارة الثقافة والإعلام، ولهذه الوزارة مُلحقون إعلاميون في السفارات ومراسلون صحفيون لوكالة الأنباء العراقية، ويعتبر الميدان الإعلامي غطاءً مناسبًا للعمل الاستخباري، لذلك استحوذ الجهاز على عدد من حصص الوزارة وأرسل ضباط مخابرات مختصين بالإعلام في بعض الساحات المهمة.

5. وزارة النقل والمواصلات، وترتبط مكاتب الخطوط الجوية العراقية في الخارج بهذه الوزارة وتعتبر غطاءً مناسبًا ومهمًا لنشاط المخابرات، لهذا سعى الجهاز إلى استثمار هذا الغطاء لتنسيب ضباط مخابرات في مكاتب الخطوط في المطارات الدولية، حيث تُعتبر المطارات من الأهداف المهمّة لجهاز المخابرات لكشف حركة الوفود السرية والشحنات التي تحمل مواد حسّاسة أو شحنات أسلحة للدول المعادية وتسهيل إجراءات تهريب بعض المواد غير المسموح توريدها للعراق، كما أن العمل في الخطوط الجوية فرصة للتواصل المباشر بين ضباط المخابرات والعديد من الشخصيات من مختلف الجنسيات والمستويات. ولا يجوز لضباط المخابرات العاملين تحت أغطية الوزارات الاحتفاظ بالمعلومات أو الوثائق أو إعداد التقارير في مكاتبهم، إنما يتواجدون في محطة المخابرات الرئيسة في السفارة مرتين في الأسبوع لإعداد البريد وتنظيم

التقارير وعرض المعلومات التي يحصلون عليها خلال أدائهم لعملهم المهني ويحرصون على إجادة الغطاء، وهذا عنصر هام لتجنّب الشبهات والكشف. وتجدر الإشارة إلى أن ضباط المخابرات الذين يُنسبون تحت هذه الأغطية لا بدَّ لهم من العمل في مقر الوزارة فترة من الزمن قبل مغادرة العراق لأغراض التدريب واكتساب الخبرة العملية على إجادة العمل المهني (الغطاء) لضمان عدم كشفه. إن ضباط المخابرات الذين لا يجيدون الغطاء معرضون للكشف باحتمالية كبيرة عن سواهم. إضافةً إلى ما تقدم فإن جميع الوفود الحكومية التي توفد إلى الخارج سواء كانت سياسية أو فنية يجب أن يرافقهم ضابط مخابرات ويكون عضوًا في الوفد ويدرج اسمه في الأمر الإداري الخاص بالوفد، تكون مهمته أمن الوفد ومراقبة أداء وسلوك الأعضاء وفي الوقت نفسه يُعتبر وجود ضابط مخابرات في الوفد عامل ردع لمنع أعضاء الوفد من التصرف بشكل سلبي أو الوقوع في شرك المخابرات الأجنبية أو الدخول في اتفاقات جانبية مرتبطة بحالات الفساد الإداري والمالي والتخريب الاقتصادي، كما يُعتبر ذلك فرصة مناسبة للمركز لزيارة المحطة والاطلاع ميدانيًا على عملها وتحقيق لقاءات مع المصادر.

وسائل العمل التجسسي الخارجي

1. محطة المخابرات الشرعية: هي الوسيلة الرئيسية لعمليات جمع المعلومات، ويجب أن يكون موقعها داخل السفارة العراقية ويكون مديرها أحد أعضاء البعثة من ضباط المخابرات المنسّب بغطاء دبلوماسي، سكرتير أول-سكرتير ثانٍ-سكرتير ثالث-مستشار أو

وزير مفوض، وهي مسؤولة عن عمليات التجنيد وإدارة العلاقة بالمصادر لرفد المركز بالمعلومات الاستخبارية المطلوبة ومتابعة مواقف الدولة في ساحة عملها (تنفيذ خطط العمل).

2. ضباط المخابرات المنتسبون في مكاتب الخطوط الجوية العراقية والملحقات الثقافية والتجارية والمدارس العراقية في الخارج، هؤلاء يكون ارتباطهم مباشرة مع مدير محطة المخابرات في السفارة.

3. ضباط المخابرات المزروعون في الدولة الهدف عن طريق الزرع الاستراتيجي، وهؤلاء تدار العلاقة بهم من المركز أو عن طريق إحدى محطات المخابرات المجاورة للدولة التي يتواجد فيها الضابط المزروع، ولا يجوز لمحطة المخابرات في دولته تحقيق أي لقاء معه كما لا يجوز له مراجعة السفارة مطلقًا تحت أي ظرف، وذلك حفاظًا على أمنه وسريته لأنه لا يتمتع بأية حصانة قانونية. وفي الغالب فإن محطة المخابرات لا تعلم بوجود ضابط مزروع في ساحة عملها إلا إذا كان مدير المحطة أحد أعضاء لجنة الزرع الاستراتيجي.

4. المحطات غير الشرعية: وهي الواجهات الاستخبارية التي تم إنشاؤها في الدولة الهدف وليس لها صلة أو ارتباط بالدولة العراقية كالشركات التجارية والمكاتب العلمية ومراكز الأبحاث أو الفنادق والمطاعم. هذه الواجهات لا تكلّف بالغالب بعمليات التجنيد إنما لها أهداف محددة غير محسوسة لأجهزة مكافحة التجسس. وتشرف على إدارة الواجهات الاستخبارية الدائرة التجارية في الجهاز ومن قبل ضباط يجيدون العمل التجاري

والاستخباري معًا، كما يتم تنسيب ضباط مخابرات من الشعب المختصة للعمل في تلك المشاريع. في الغالب تكون هذه الواجهات مملوكة من قبل المصادر الموثوقة جدًا بموجب ضمانات مالية وقانونية ويتولى ضباط مخابرات مراقبة أداء الواجهة وفي الوقت ذاته يقومون بتنفيذ المهام الاستخبارية الاعتيادية.

5. المصادر السرية المهمة والحسّاسة مثل الوزراء وكبار الضباط أو صنّاع القرار، وهذه الفئة من المصادر يجب أن تكون إدارتها من قبل المركز ومن مستوى عالٍ من الضباط مثل مدراء الشعب أو مدراء الدوليات أو المدير العام، وأحيانًا يكون المصدر مرتبطًا مباشرة بمدير جهاز المخابرات.

آلية تقييم أعضاء المحطة

حدّدت منهجية عمل جهاز المخابرات وثيقة (نموذج) خاصة بتقييم أعضاء المحطة، تحتوي على فقرات واضحة ومحددة، يبدأ التقييم الأولي بعد ستة أشهر من التحاق الضابط بالمحطة ومن ثم يأتي التقييم السنوي، ويهدف التقييم إلى قياس أداء ضابط المخابرات بوقت مبكر وبشكل دوري متلازم مع وجوده في الخارج حيث لا يجوز الانتظار فترة طويلة لتقييم الضابط، الأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت، إنما يبدأ التقييم منذ الأشهر الستة الأولى وتتضمن وثيقة التقييم الفقرات التالية:

1. حالات التجنيد، 25 درجة.

2. الفرص الاستخبارية المهمة، 25 درجة.

3. المعلومات المصنفة المرسلة إلى المركز، 20 درجة.

4. إدارة العلاقة بالمصادر، 15 درجة.

5. العلاقة مع أعضاء البعثة، 10 درجات.

6. علاقة المحطة بالمركز، 5 درجات.

المجموع 100 درجة، وتعتبر درجة الحد الأدنى للنجاح 65٪، إذا حصل عليها الضابط يستمر في موقعه وإذا حصل على 50-64 يمكن أن يُمنح فرصة أخرى، أما إذا كان تقييمه أقل من 50٪ فيعتبر فاشلاً وينقل إلى المركز. تجدر الملاحظة هنا أن منهجية التقييم أعطت حالات التجنيد 25 درجة وكذلك الفرص الاستخبارية، والسبب هو أن هاتين الفعاليتين هما من أصعب فعاليات العمل الاستخباري وأهمها. بالأخص التجنيد لأنها ركيزة العمل الاستخباري في الحصول على المعلومات المصنّفة التي تعتمد على وجود مصادر مجندين للمحطة.

أما المقصود بالفرص الاستخبارية فهي إحكام العلاقة مع شخصيات تقع ضمن خارطة الأهداف أو في موقع وظيفي مهم في الدولة الهدف، وتُعتبر هذه الخطوة الأولى نحو التجنيد. طبقًا لما تقدم فإن ضابط المحطة الذي لا يتمكن من التجنيد أو إيجاد فرص استخبارية فإنه لن يصل إلى درجة النجاح لأن الفقرات الأخرى الخاصة بخطط العمل والمعلومات المصنّفة تعتمد بالأساس على عمليات التجنيد والفرص الاستخبارية.

الأسلحة في المحطات

تختلف كمية الأسلحة الموجودة لدى محطة المخابرات من دولة إلى أخرى حسب أهمية الساحة والتهديدات الأمنية الصادرة من المعارضة العراقية أو عصابات السطو المسلح والجرائم المنظمة في الساحة. إن حماية البعثات الدبلوماسية العراقية هي من صلب مسؤولية جهاز المخابرات، ولا تعتمد إجراءات الحماية على ما تقدّمه الدول المضيفة من إجراءات روتينية لأننا إن فعلنا ذلك نكون قد وضعنا كل شيء تحت رحمة أجهزة مكافحة التجسس المضاد، لذلك فإن عنصر الحماية الرئيس يجب أن يكون عراقيًا كأن يكون ضابط مخابرات أو من منتسبي وحدة الحماية ويتواجد في السفارة بشكل دائم ليلًا ونهارًا، ولا يجوز ترك السفارة من دون تواجد عنصر أمن واحد في داخلها على الأقل. ومن مهام الحراس أيضًا القيام بوظيفة الاستعلامات لاستقبال المراجعين والضيوف.

يوجد في جميع محطاتنا العاملة في الخارج عدد من قطع الأسلحة بعضها يحمل أرقامًا مصرّحًا بها لجهة السلطات الرسمية للدولة المضيّفة، وخاصة السلاح الشخصي للسفير والرجل الثاني في البعثة ويكون مسدس عيار 7 ملم، أما السلاح الخاص بمحطة المخابرات ففي الغالب يكون من قطعتين كلاشنكوف وقطعتين من مسدس براوننج عيار 9 ملم، كاتمًا للصوت لا يحمل رقم التسلسل وذلك لتفادي إجراءات التتبع لمعرفة عائديتها في حال استُخدمت في تنفيذ عملية خاصة أو الدفاع عن السفارة أو غير ذلك.

أساليب عمل مكافحة التجسس والتخريب

إن طبيعة عمل مكافحة التجسس تنحصر داخل العراق، لذلك غالبًا ما تكون الأخطاء مسيطرًا عليها ولا تحمل مخاطر سياسية أو أمنية كبيرة كما هو الحال في العمل الخارجي، وأدناه موجز عن أساليب عمل المكافحة:

1. تخضع جميع التعيينات في المؤسسات الأجنبية العاملة داخل العراق إلى موافقة جهاز المخابرات، ولا تصدر الموافقة ما لم يبدِ العراقي استعدادًا للتعاون مع المخابرات، هذا الإجراء يتيح للجهاز الحصول على مصادر معلومات داخل السفارات والشركات والهيئات الدولية. كان ذلك الإجراء هو السائد خلال حقبة الثمانينيات غير أن ذلك لم يستمر إثر تقديم شكاوى أمام الرئيس من مواطنين اتهموا المخابرات بممارسة الضغط وإجبارهم على التعاون، الأمر الذي أجبر المخابرات على إجراء متغيّرات في سياقات العمل في فترة التسعينيات حيث منحت موافقات في حالات محدّدة لبعض العراقيين بالرغم من عدم رغبتهم في التعاون. كانت القناعة أن الشخص الذي يرفض التعاون أفضل من الشخص الذي يتظاهر بالتعاون بينما هو في الواقع غير متعاون. كانت حالات رفض التعاون مع المخابرات قليلة وفي الغالب معظم العراقيين يبدون استعدادهم للتعاون لجملة أسباب أهمها دوافع وطنية والتخلص من مسؤولية التورط في عمل تجسسي أو تخريبي قد يحصل عن عمد أو من دون إدراك، إذ إن العلاقة مع الجهاز تمنح صاحبها نوعًا من الحصانة من خلال التوعية وإدراك المخاطر عن طبيعة التوجهات التي يبديها ضابط المتابعة للمصدر، ومن المهم في هذه الحالات قياس

مدى إخلاص المصادر وقدرتهم على تغطية نشاطات الأهداف وتزويد المخابرات بكل ما تسمعه الأذن وتراه العين وما يقع بين اليد من وثائق، وفي ذات الوقت لا يغادر ذهن الضابط أن يكون المصدر تحت التأثير المباشر من طرف محطة المخابرات المعادية بحكم التماس أو من خلال الاهتمام به وتقديم الهدايا، لذلك لا بد من إخضاع المصادر لعمليات الفحص والتدقيق بين فترة وأخرى كي لا يستخدم قناة لتمرير المعلومات المضلّلة. وفي المحصلة على ضابط المكافحة أن يحدِّد بالضبط من هو ضابط المخابرات في السفارة الأجنبية، وذلك من خلال إجراءات الرصد والمتابعة والمراقبة الفنية والبشرية، كما يسعى إلى تحديد أهداف واهتمامات محطة المخابرات ومجال نشاطاتها ووسائل جمع المعلومات التي تتبعها، وحصر دائرة علاقات المحطة والأماكن التي يتردد إليها ضابط المخابرات الأجنبية لأي غرض كان.

2. من أهم الأساليب التي تتبعها مكافحة التجسس هو زرع ضباط مخابرات للعمل في الشركات أو السفارات، وأذكر أن أحد ضباط المخابرات (م ج م) وهو من خريجي الدورة الأولى في كلية الأمن القومي قد عمل سائقًا في شركة مندس جونيور البرازيلية التي نفَّذت مشروع الطريق الدولي الذي يربط العراق بالأردن وسوريا، وبالنظر لأهمية هذا المشروع وتأثيره على الأمن القومي الإسرائيلي فقد كان جهاز الموساد يتابع تفاصيل التنفيذ والمواصفات الفنية بكل دقة حيث تم تصميمه لنقل القوات العراقية بسرعة إلى الغرب في حال نشبت حرب عربية إسرائيلية. وتمكن ضابط المخابرات من كشف الكثير من نشاطات الموساد الإسرائيلي في هذا المشروع واحباطها.

3. العمل الحثيث على اختراق السفارات الأجنبية والبعثات المشكوك في ارتباطاتها وممارستها أعمال خارج المهام العادية، وذلك عن طريق الدخول في وقت مناسب إلى داخل مكاتب السفراء ومحطات المخابرات الأجنبية وتصوير كافة الوثائق، ويتولى هذه المهام ضباط من مديرية العمليات السرية المختصين بفتح الأقفال والخزانات وخبراء التصوير الذين يؤدون واجباتهم من دون ترك أية آثار يمكن أن تؤدي إلى كشف عمليات الاختراق. إن التخطيط لعمليات الاختراق عمل معقد يتطلب جهودًا كبيرة وتوفير مستلزمات حسّاسة مثل بصمة المفاتيح أو استنساخها وتحديد المكاتب التي ينبغي الوصول إليها، وإجراءات سحب الحارس خارج السفارة وتوزيع طواقم الطوارئ التي تعترض أعضاء البعثة في حال مجيئهم للسفارة بصورة مفاجئة في وقت متأخر من الليل، وفي بعض الأحيان تتطلب الظروف افتعال حادث سير يمنع الدبلوماسي من الوصول إلى مبنى السفارة طالما يتواجد فيها طاقم الاختراق.

4. اختراق البريد السياسي، من الأهداف المهمّة التي يسعى ضابط المتابعة إليها، هو اختراق البريد الدبلوماسي للسفارات والبعثات وخاصة البريد المنقول عبر الشحن الجوي، حيث يتم فتح شحنات البريد وتصوير محتوياته ومن ثم إعادة غلق كيس البريد بالطريقة ذاتها وذلك من خلال تجهيز الأختام المماثلة تمامًا للختم الأصلي والخيط القطني والشمع الأحمر والرصاص المدوّر، وجميع هذه المواد تشكل العناصر الأساسية لغلق البريد السياسي فنيًّا بطريقة يفترض أنه لا يمكن تقليدها.

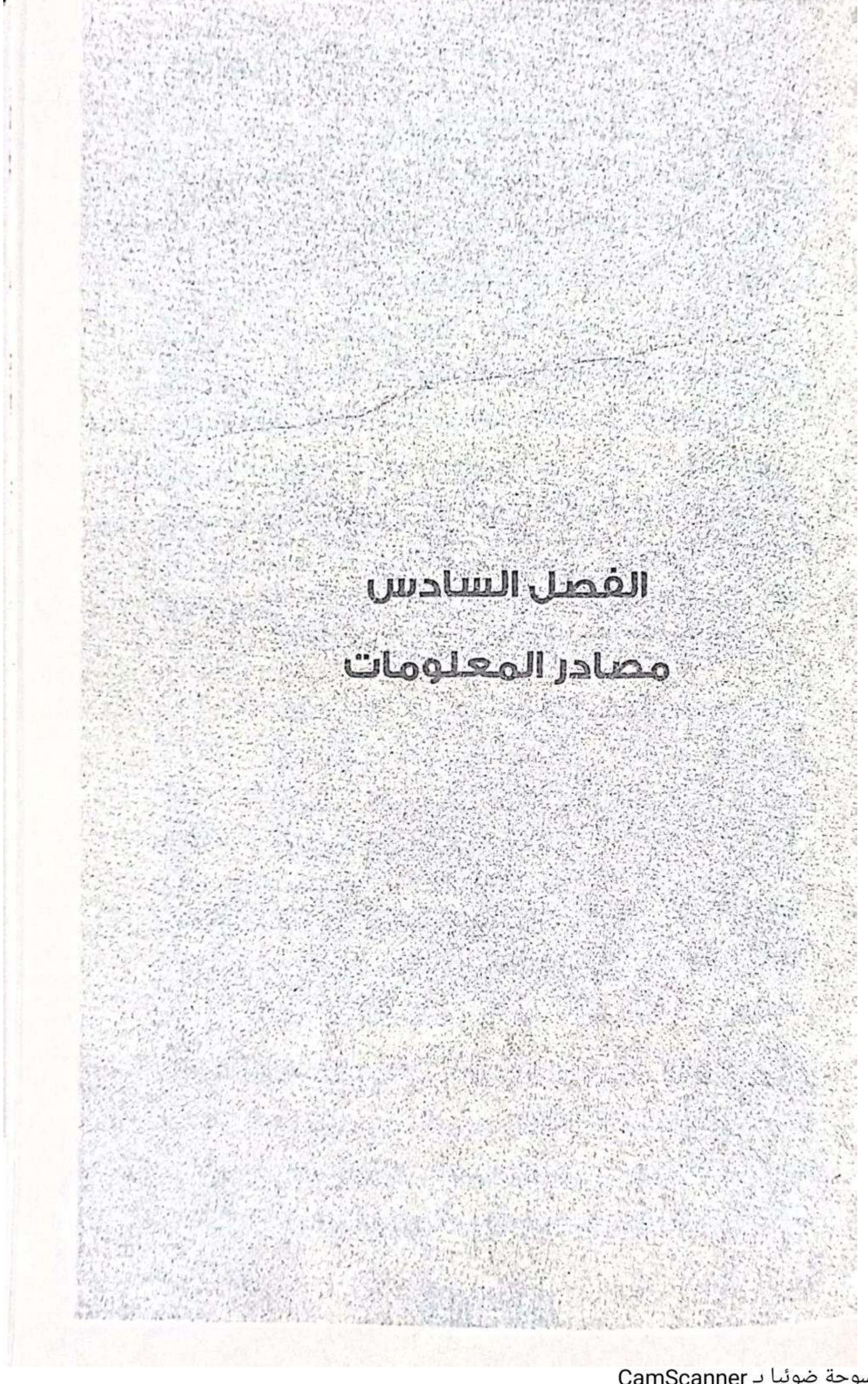
5. إجراء عمليات الزرع الفني لمكاتب الأهداف إما من خلال المصادر أو من خلال اختراق السفارات والمكاتب وزرع لاقطات سلكية أو لاسلكية للاستماع إلى ما يدور في المكاتب وتوثيق الأحاديث. كانت إجراءات مكافحة التجسس تصل إلى إحصاء أنفاس ضباط الخابرات الأجنبية وغالبا ما تسعى المكافحة إلى زرع سيارات الأهداف للتنصت على ما يدور من أحاديث داخل السيارة.

6. من الأساليب المتبعة أيضًا دفع مصادر للتقرب من ضباط المخابرات وإقامة علاقات معهم لمعرفة اهتماماتهم الاستخبارية وأهدافهم. إن عمليات التجسس والمتابعة للبعثات الدبلوماسية لا تقتصر على معرفة نشاطاتهم وكشف مصادر معلوماتهم، إنما هدفها الحصول على المعلومات المهمة عن مواقف الدولة والتعرف على أفكار السفير ومواقفه وآرائه ومواقف دولته من قضايانا، وهذه كلها عوامل مهمة لرسم سياستنا الخارجية تجاه تلك الدولة.

7. من مهام مكافحة التجسس البحث عن فرص استخبارية في أوساط السلك الدبلوماسي أو العاملين في الشركات الأجنبية بهدف تجنيدهم ومن ثم تسليمهم إلى الخدمة السرّية لإدامة العلاقة بهم بعد انتهاء مهام عملهم في العراق، سواء نُقلوا إلى دولتهم أو إلى بعثات دبلوماسية أخرى، وقد تحققت الكثير من الفرص الاستخبارية المهمة حتى على مستوى السفراء.

في بداية الثمانينيات استخدمت المخابرات أسلوب التوريط الجنسي لتجنيد بعض الدبلوماسيين ونجحت في ذلك الكثير من عمليات التوريط، إلا أن هذا الأسلوب توقف في التسعينيات واعتُبر من

الأساليب غير الأخلاقية إلا في نطاق ضيق. كذلك ركَّزت المكافحة في عملياتها على تجنيد بعض الطلبة الأجانب الذين درسوا في الجامعات العراقية على نطاق محدود وحسب الحاجة والأهمية.



الفصل السادس

مصادر المعلومات

المصادر، هي الوسيلة التي نحصل من خلالها على المعلومات المطلوبة حول حدث أو هدف محدد وتقسم مصادر المعلومات إلى نوعين.

المصادر العلنية للمعلومات

توفر المصادر العلنية 75٪ من قاعدة معلومات الأجهزة الاستخبارية وتشمل:

- المصادر الرسمية مثل المتحدثين الرسميين باسم الحكومة أو البيانات والتصريحات الصادرة من الشخصيات السياسية والقيادية والعسكرية الذين يشغلون مناصب في الدولة، أو وزارة الخارجية والمؤتمرات الصحافية.
- المصادر غير الرسمية على شاكلة وسائل الإعلام المختلفة التلفزيونية والصحف ومراكز الأبحاث والصحفيين والمحللين السياسيين والأمنيين والعسكريين والتقارير الوثائقية الاستقصائية.

المصادر السرية للمعلومات

وتقسّم إلى نوعين:

1. **المصادر البشرية** وهم الركيزة الأساسية والعنصر المهم في عمل أجهزة المخابرات التي تسعى بشكل دائم للبحث عن المصادر النوعية للحصول على المعلومات المصنّفة بدرجة عالية من السرية الخاصة بنوايا الأعداء والأصدقاء. ويجب أن يكون المصدر البشري

متجردًا من جميع العوامل التي تؤثر على نقل المعلومة كالعوامل الشخصية مثل: الكراهية والمنافسة أو تلفيق معلومات بهدف الحصول على المال، ويجب على المصدر أن يعرف أن إلحاق الضرر بالآخرين ظلمًا يعرّضه للمسائلة بتهمة الكذب أو التضليل، وعلى هذا الأساس فإن عددًا من مصادر الجهاز أُحيلوا إلى محاكم، وكثيرًا منهم قُطعت العلاقة بهم لأن المعلومات الكاذبة والملفّقة أو المُبالغ فيها تؤدي إلى تشتيت الجُهد الاستخباري وإشاعة البغضاء عند ذوي المظلوم. وتصدر قيادة الجهاز باستمرار توجيهات باتخاذ أقصى درجات الحذر قبل توظيف المعلومة أو حفظها في الملف الشخصي للهدف، لأن أية معلومة سلبية ستكون نقطة سوداء في الملف لا يمكن شطبها حتى وإن ثبت عدم صحتها لاحقًا. وتنقسم المصادر البشرية إلى أربعة أنواع:

أولًا: المؤتمن أو الوكيل أو العميل، ففي جهاز المخابرات العراقي يطلق على المصدر البشري المجنّد اسم (المؤتمن)، وهو الشخص الموثوق المؤتمن على نقل المعلومة الصحيحة. ويُعرّف المؤتمن وفقًا لنظام إدارة المؤتمنين بأنه الأجنبي الذي يعمل بعلمه لصالح المخابرات مقابل أجر أو بدونه. وللحفاظ على أمن المصدر وسرّيته لا بدَّ أن يُعطى له رمزٌ، إما اسم رمزي أو رقم، وتكون علاقته بالجهاز ذات بعد استراتيجي ويكون قد قدم معلومات استخبارية مهمّة ذات مصداقية عالية، كما أنه يخضع لإجراءات الفحص والتدقيق ولا بدّ أن يكون موثوقًا به بدرجة عالية.

بعد أن تكتمل العناصر المطلوبة بالشخص المجند من حيث الأهمية والمقدرة على الحصول على المعلومات المصنفة أو الوثائق مع

توافر شرط المصداقية والولاء ويكتسب الثقة العالية، تقوم الشعبة المعنية باستحصال موافقة مدير جهاز المخابرات على منحه صفة المؤتمن، ويصدر أمر إداري بتوقيع مدير الجهاز يحدّد مقدار الراتب الشهري الذي يتقاضاه. كما أن المؤتمن يُشمل بقانون التقاعد إذا عمل فترة طويلة وأمضى الكثير من حياته في خدمة الجهاز. وفي العموم فإننا وبسبب الظروف المالية الصعبة في فترة التسعينيات فقد أوقفنا العمل بالرواتب الشهرية وكانت تقدم للمصادر المساعدات المالية على أساس القطعة أي بحسب ما يقدمه من معلومات. لا بدَّ من الإشارة هنا إلى الفرق بين العميل والجاسوس، والعميل هو المواطن الذي يعمل لصالح مخابرات دولة أجنبية ضد بلده أو البلد الذي يقيم فيه، بينما الجاسوس هو الأجنبي الذي يتواجد على أرض دولة أخرى ويعمل لصالح دولته أو لصالح دولة ثالثة.

ثانيًا: المتعاون الأجنبي، وهو الشخص الذي يتعاون مع جهاز المخابرات من دون علمه وتكون العلاقة معه محدّدة بقضية معينة بوقت زمني محدّد تنتهي العلاقة بانتهاء المهمة، وفي بعض الأحيان يكون المتعاون على دراية بعمله لصالح المخابرات لكننا لا نبلغه بأننا جهة مخابراتية، والهدف من ذلك هو عدم تقديم التزامات مادية، ومن جانب آخر فإن عدم علمه صراحة بالعمل لصالحنا يؤمّن له الحماية من التبعات القانونية. إن البعض من المتعاونين والأصدقاء يتمنّون لو أننا لا نخبرهم بعملهم مع المخابرات ويفضّلون العمل تحت اسم مركز أبحاث أو مؤسسات مجتمعية أو هيئات مدنية، وذلك لأن غالبية دول العالم لا توجه تهمة العمالة والتجسس من دون علم المتهم بعمله لصالح جهة استخبارية وتقديمه معلومات ذات تأثير على أمنها القومي، سواء كان ذلك طواعية أم مقابل مادي.

ثالثًا: المتعاون العراقي، وهو العراقي الذي يعمل بعلمه أو من دون علمه لصالح المخابرات، وقد اعتبر نظام إدارة المصادر أن تعاون العراقي مع المخابرات واجب وطني يحتم عليه التعاون وهذا هو النمط المعمول به في زمن الاتحاد السوفييتي سابقًا، ولم يُجز النظام منح العراقي صفة المؤتمن لكننا في التطبيقات العملية واجهنا مشاكل في ذلك وتجاوزنا النظام فأصبح بالإمكان أن يكون العراقي مؤتمنًا ويُمنح حقوق المؤتمنين كاملة إذا رغب في ذلك.

رابعًا: الأصدقاء، وهم الطيف الاجتماعي الذي يرتبط بعلاقات صداقة أو قربى أو جيرة مع ضباط المخابرات وقيادات الجهاز، ويمكن الحصول منهم على المعلومات سواء تم ذلك بدافع وطني أو من خلال الاستماع إليهم. وعلى العموم فإن جهاز المخابرات كان يرتبط بعلاقات عامة مع شريحة واسعة من موظفي الدولة والطبقة المثقّفة من أساتذة الجامعات أو رجال الأعمال والساسة والدبلوماسيين وكبار الضباط، وهؤلاء لا يعتبرون مصادر مهمة للمعلومات فحسب إنما للاستفادة من علاقاتهم وآرائهم الشخصية في القضايا الاستراتيجية والسياسات الخارجية والداخلية والاجتماعية وتهديدات الأمن القومي.

وهناك نوع آخر من المصادر تسمى المصادر المجندة، وهي التي تقوم بعمليات تجنيد العملاء لصالحنا، ويجري استبعادها في أغلب الأحيان لاحقًا بعد إتمام عملية التجنيد بنجاح حيث تستمر العلاقة بالعملاء من قبل ضباط المخابرات مباشرة .

2. **المصادر الفنية**، وهي مجموعة من الوسائل التقنية التي نحصل من خلالها على المعلومات الاستخبارية ذات الصلة بأهدافنا،

ومن هذه الوسائل هي عمليات الزرع الفني التي تقوم بها مديرية العمليات السرية لمكاتب ومنازل الأهداف حيث توضع أجهزة التنصّت أو الكاميرات، وفي بعض القضايا وصلت الاختراقات إلى زرع غرف النوم وطاولات المطاعم ومراقبة خطوط الهاتف الأرضي للأهداف. كذلك عمليات التنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية والدولية من خلال مشروع 858 الذي يغطي أجواء دول المنطقة ومراقبة الفاكس والتلكس والبريد الشخصي وصناديق البريد والمراقبة البشرية التي تنفذها طواقم المراقبة لجمع المعلومات عن الأهداف لتوفير الأدلة من خلال المشاهدة المباشرة، إضافة إلى عمليات الاختراق للبريد السياسي والسفارات والمكاتب إلى غير ذلك من الوسائل، ثم جاءت مؤخرًا وسائل مراقبة البريد الإلكتروني ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي. إن الوسائل التي اتخذتها مكافحة التجسس ضد البعثات الدبلوماسية وضعت محطات المخابرات الأجنبية العاملة في بغداد في قفص حدوده السفارة ومنعتها من ممارسة العمليات الاستخبارية خارج حدودها، وأفضت تلك الإجراءات إلى اعتماد المخابرات الأجنبية على المصادر العلنية أو ما يتداوله الوسط الدبلوماسي في إعداد تقاريرها. لقد حصلت حالات تجنيد بسيطة من قبل السفارات سرعان ما تمَّ كشفها، ولكن في الإجمال جميع حالات التجنيد الحسّاسة لعراقيين تمت خارج العراق أو من إقليم كردستان وليس في داخل العراق.

نظام معاملة المعلومات

للمعلومة مفاهيم عديدة، وما يهمنا هي المعلومة الاستخبارية التي تمثل الحقيقة الكاملة عن حدث معين وهي محور العمل

الاستخباري وأساسه وأهم مفردة فيه، لأنها الهدف الأساس الذي تسعى إليه المخابرات بشكل دائم، ويمكن التأكيد على أن الواجبات والمهام المناطة لغالبية التشكيلات الاستخبارية هي مهمة الحصول على المعلومة (جمع المعلومات) بينما تنحصر مهام 10٪ من الهيئات الاستخبارية في معالجة المعلومة في مجالين هما التحليل والتوظيف.

تُعتبر المعلومة عنصرًا أساسًا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية الصحيحة إذ إن نقص المعلومة يقود إلى الاجتهاد والتحليل، وبالتالي اتخاذ قرارات ربما تكون خاطئة، كما لا يمكن تقدير الموقف الصحيح أو التخطيط الناجح لأي عمل من دون معلومات وافية.

تتألف المعلومة من خمسة عناصر أساسية ترتبط بتاريخ وزمن وقوع الحدث ومكانه وجوهره والطرف الفاعل في الحدث وكيفية وقوع الحدث، وهذه العناصر تُختصر بالكلمات التالية (متى، كيف، أين، من، ماذا)، إن فقدان أي من هذه العناصر يجعل المعلومة في إطار (الخبر) أو(إشارة) بالمفهوم الاستخباري، لذلك ينبغي التعامل معها لاستكمال الجزء الناقص في المعلومة كي تكون جاهزة للتوظيف.

آلية التعامل مع المعلومة

القاعدة العامة في العمل الاستخباري هي أن المعلومة لا تُهمل، فعندما تصل المعلومة من مصادرها سواء من المحطات أو من المصادر الأخرى إلى مركز جهاز المخابرات، تحال إلى الضابط المختص (ضابط المتابعة) في القسم المعني، بحسب أهمية المعلومة أو القضية، وقد يكون ضابط القضية مدير أو مدير شعبة أو رئيس قسم أو ضابط فإن أول ما يقوم به الضابط هو:

1. إلقاء نظرة أولية فاحصة على المعلومة ليتأكد فيما إذا كانت المعلومة واقعية مرتبطة بحدث يمكن أن يقع، أو أنها وصف خيالي لحدث لم يقع أصلاً، أو أن المعلومة عبارة عن وصف مبالغ فيه لحدث ما.

2. تحديد أهمية المعلومة ودرجة الأسبقية وما إذا كان ثمّة حاجة للتعامل معها على نحو عاجل أو بشكل روتيني.

3. تحديد ما إذا كانت المعلومة ضمن خارطة أهداف الشعبة ومدرجة في خطة العمل أو تمثل اهتمامًا للمخابرات أم إنها تقع خارج الخطة والاهتمام، فإذا كانت خارج الخطة والاهتمام فإنها تُهمل لعدم الحاجة لها.

4. مراجعة درجة الثقة بمصدر المعلومة (موثوق أو ضعيف) ومدى قدرته على الوصول إلى المعلومة. إذا كانت المعلومة وثيقة رسمية أو آتية من فعاليات استخبارية، مثل الزرع الفني أو المراقبة البريدية أو الهاتفية أو عمليات التنصّت أو من مصدر رسمي فهذه جميعًا تُعتبر مصادر موثوقة ينبغي توظيف المعلومة مباشرة بإضافتها إلى قاعدة المعلومات أو رفعها إلى المراجع العليا، مع الأخذ بنظر الاعتبار احتمالات التضليل.

5. تحديد ما إذا كانت المعلومة كلها موجودة في قاعدة المعلومات أو جزء منها أم إنها غير موجودة أساسًا في قاعدة البيانات. فإذا كانت موجودة في قاعدة المعلومات تُعتبر تأكيدًا للمعلومات السابقة وتُحفظ في الملف ذاته، وإذا كان جزء من المعلومة موجودًا في

قاعدة المعلومات فإنها تُعتبر مكملة للمعلومة، أما إذا لم نجد لها أساسًا فيجب على ضابط المتابعة الذهاب إلى خيار فتح ملف ثم المتابعة والتدقيق إذ لا بدَّ من تدقيق المعلومة من مصادر أخرى قبل توظيفها ما لم يكن مصدرها موثوق 100٪ أو أن المعلومة جاءت بوثيقة رسمية إذ إن الوثيقة توظّف دون الحاجة إلى تدقيق إلا إذا وجدت شكوك في كونها معبّرة لأغراض التضليل.

6. إذا كانت المعلومة ذات أهمية استراتيجية تُرفع إلى رئاسة الجمهورية بعد عرضها على المفاصل المختصّة ابتداءً من مدير الشعبة ومدير الدولية ثم المدير العام والمعاون ومدير جهاز المخابرات، وفي بعض الأحيان تُتخذ إجراءات داخل الجهاز في ضوء متطلبات توظيف المعلومة وأهميتها.

كان لدى جهاز المخابرات وفرة من المعلومات لكن المشكلة التي كانت تواجهنا تتعلق بكيفية توظيف المعلومات واستثمارها من قبل متخذي القرار. كانت تعليمات الرئاسة تقضي بعدم السماح للجهاز بتقديم مقترحات إنما تقديم رأي بالمعلومة فقط. إن أغلب معلومات الجهاز ذات البعد الاستراتيجي ترفع إلى مكتب السكرتارية في رئاسة الجمهورية ويتعامل معها اثنان من ضباط المخابرات السابقين وهما: جاسم المعماري ومظهر التكريتي، الأول خريج كلية الأمن القومي والآخر كلية مدنية لكنهما لم يعملا طويلًا في جهاز المخابرات ولم يكتسبا خبرات سياسية أو استخبارية عالية في التحليل والتعامل مع المعلومات، ولا أعتقد إن السكرتير عبد حمود، يمتلك الوقت الكافي للتفكير في إعداد رأي يحمل مقترحات ذات أهمية تقدَّم للرئيس إلى جانب معلوماتنا إنما يترك كل شيء لتقديرات الرئيس شخصيًا. كان عمل السكرتارية

بالنسبة للتعامل مع المعلومات أشبه بعمل مكتبي موزّع ومتابع للبريد، وكان الأجدر أن يكون التعامل مع معلومات الجهاز من قبل مستشارين سياسيين ودبلوماسيين وضباط كبار سواء من الخارجية أو المخابرات أو هيئة أركان الجيش أو الاستخبارات العسكرية ممن لديهم خبرات كبيرة في العمل الميداني والاطلاع الواسع والوقت الكافي للتفكير والتأمّل وإنتاج أفكار جديدة لمواجهة تطورات الموقف الدولي. وبلا شك كان هناك خلل واضحٌ في آلية توظيف المعلومات، على سبيل المثال عندما وردتنا معلومات عن خطة الغزو الأمريكي وتوقيتاتها ومراحلها ومحاور الهجوم والأماكن والقواعد العسكرية التي تم اختيارها للإنزال الجوي موثقة على ثلاثة أقراص CD مع وثائق ورقية لم يجر التعامل معها من قبل هيئة الأركان المختصّة، إنما عُرضت على قائد الحرس المرحوم قصي صدام حسين الذي اطلع على خلاصتها المكونة من 13 صفحة دون مراجعة محتويات المرفقات وقال إنها معلومات مهمة ووضعها في درج مكتبه بشهادة أحد كبار ضباط الحرس الجمهوري الذي كان حاضرًا، ولكن حسب علم الضابط فان المعلومات لم تعرض على هيئة أركان الحرس الجمهوري. وعلى صعيد جهاز المخابرات لم يتم التعامل معها بما يكفي إنما جرى إطلاع القيادات المعنية في الجهاز عليها قبل رفعها إلى الرئاسة ولم يجرِ مناقشتها وتحليلها. وخلال فترة الحرب وأثناء تقدم القوات الأمريكية من الجنوب ووصولها إلى النجف استدعاني مدير الجهاز والمعاون وطلبا عرض المعلومات لمراجعتها، وكان الهدف إيجاد خيارات لعرقلة تقدم القوات الغازية المضطرد التي وصلت طلائعها مدينة كربلاء من خلال عملية سُمِّيت داخل الجهاز بعملية (قطع ذيل الأفعى). كان المخطط لهذه العملية، مهاجمة رتل القوات الأمريكية من قبل إحدى فرق الحرس الجمهوري في منطقة

النجف، لكن الهدف من العملية لم يتحقق بسبب التفوق الجوي الهائل للعدو الذي نتج عنه تدمير الفرقة بشكل كامل في محافظة بابل عندما تحركت من محيط بغداد في طريقها إلى النجف.

خطط العمل

الخطة هي وسيلة لبلوغ الهدف بأقل الخسائر وأقصر الطرق وفق جدول زمني محدّد، تحتوي خطة العمل على أهداف واقعية قابلة للتحقق، يأخذ واضعو الخطط بنظر الاعتبار الموارد البشرية والمادية والفنية المتمثلة بضباط المخابرات والمصادر والأجهزة الفنية والتخصيصات المالية، وفي بداية كل سنة تضع الأقسام المختصة خططًا لعملها تحدِّد فيها الأهداف في مجال التجنيد وجمع المعلومات المطلوبة وفقًا لحاجة قاعدة المعلومات، وعادة ما تكون المعلومات إما ثابتة أو متحركة.

تتمثل المعلومات الثابتة بالأهداف الثابتة مثل السفارات والوزارات والمؤسسات الاستخبارية والعسكرية والمنشآت الخاصة بالتصنيع الحربي والشخصيات العاملة في تلك المنشآت المصنّفة كأهداف ذات أهمية خاصة، وهذه يمكن إحصاءها وقياس حاجة الجهاز للمعلومات عنها سنويًا، عندما نقول (أهدافًا) لا يعني ذلك أننا ننوي استهدافها بعمليات خاصة إنما استهدافها بعمليات استخبارية مثل الاختراق أو متابعة نشاط وتحركات واتصالات ومواقف المسؤولين المهمين في المنشأة. إضافة إلى خطة العمل الشاملة للمديريات الاستخبارية، وتضع الأقسام المختصّة خططًا فرعية لكل محطّة من محطات المخابرات في الخارج كما توجد خطّة لكل قضية وهي خطط آنية نضعها في أي وقت من السنة طبقًا للمستجدات الحاصلة.

أما المعلومات المتحركة بنوعيها السري والعلني فهي تأخذ الاهتمام الرئيس في خطط العمل، والمقصود بها البيانات المطلوب جمعها تحت عناوين شاملة مثلًا متابعة نشاطات وزارة الخارجية في الدولة الهدف أو نشاطات المخابرات المعادية السرية أو وزارة الدفاع وكل ما يرتبط بخطط عمل جمع المعلومات الأخرى، أما التفاصيل فهي كثيرة لا يمكن التكهّن بعددها ونوعها وشكلها. على سبيل المثال عندما نتابع نشاط وزير خارجية أو وزير دفاع فإننا لا يمكن التكهّن بعدد نشاطاتهم السنوية الداخلية والخارجية واللقاءات والاجتماعات التي تجري وما هي المواقف والنتائج التي تتمخض عنها، ومن أجل عدم تشتيت جهود المتابعة فإن التركيز يستهدف رصد نشاطات الدولة الهدف في المجال الحيوي للعراق أو الدول ذات التأثير المباشر على أمننا القومي، وتختلف الأهداف والاهتمامات من دولة إلى أخرى، فمثلًا تتابع شعبة إيران جميع نشاطات وزارة الخارجية الإيرانية باعتبارها دولة مصنّفة خصمًا، العلاقة معها مرشحة للعداء أكثر منها للسلم ولها تأثير مباشر على أمننا القومي، لذلك يهتم جهاز المخابرات بمعرفة كافة التفاصيل الخاصة بنشاطاتها الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية وعلاقاتها الدولية العلنية والسرية، بينما لا يهتم الجهاز بنشاطات وزارة الخارجية الباكستانية جميعها إلا بقدر ما يتعلق بأمننا القومي ومجالنا الحيوي، لذلك يجري التركيز على مواقف باكستان تجاه قضايانا المهمة والعلاقات الباكستانية مع إيران وتركيا وإسرائيل وأمريكا والسعودية والكويت ومصر وسوريا ولا نهتم بعلاقتها مع دول العالم الأخرى.

أهداف المخابرات واهتماماتها

تختلف أهداف المخابرات واهتماماتها من دولة إلى أخرى حسب تصنيف الدولة وتأثيرها على أمننا القومي أو اعتبارها ضمن المجال الحيوي كما أشرنا سابقًا، وتشمل تأثيرات التوتر في علاقات الدول فيما بينها ومدى تأثير ذلك على أمننا القومي. على سبيل المثال إذا حصلت حرب بين اليونان وتركيا فإن صادرات النفط العراقي قد تتوقف عبر موانئ تركيا، كذلك تتوقف عمليات الشحن البري للسلع الغذائية، ويمكن أن تكون السدود المقامة على نهر الفرات أهدافًا مهمة إذا تعرضت للاستهداف فإنها ستحدث كارثة ودمار كبير في العراق. وبما أن جهاز المخابرات واحد من أهم أدوات تنفيذ استراتيجية الدولة فإن خطط العمل والأهداف توضع على أساس الإطار العام لسياسة النظام، وبناءً على ذلك يتم تحديد ميادين المعلومات الاستخبارية المطلوب متابعتها لكل دولة من الدول المصنفة سواء كانت (عدوًا أو خصمًا أو صديقًا أو دولة الاهتمام) مضافًا إلى ذلك أسبقيتها. وسنعرض على سبيل المثال بعضًا من أهداف واهتمامات العراق في كل من الجزائر باعتبارها دولة أفريقية بعيدة عن العراق جغرافيًا والمملكة العربية السعودية باعتبارها دولة مهمة جارة للعراق في الشرق الأوسط.

اهتمامات المخابرات في الجزائر

قد يتساءل القارئ عن سبب اهتمام العراق بدولة مثل الجزائر، ذلك البلد البعيد جغرافيًا عن العراق حيث توجد سفارة عراقية بطاقم دبلوماسي كامل وسفير دائم وملحقية إعلامية ومحطة مخابرات

وتمثيل مخابراتي رسمي (وجود ممثل لجهاز المخابرات العراقي في الجزائر مع وجود ممثل للمخابرات الجزائرية في بغداد)، ولكي يكون القارئ على بيِّنة من هذا الأمر يمكن أن نحدِّد أسباب الاهتمام بالنقاط التالية:

1. تحظى الجزائر باحترام دولي كبير بسبب إرثها الثوري خلال حقبة التحرر من الاستعمار الفرنسي الذي كلّف شعبها مليون ونصف المليون شهيد دفعته ثمنًا للتخلص من الاستعمار الفرنسي، كذلك تتمتع الجزائر بعلاقات دولية واسعة على صعيد العالم جعلها ذات تأثير واسع في أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي. وتمتلك الجزائر دبلوماسية عالية المستوى ولها حضور كبير في المحافل الدولية، لذلك كان على العراق إقامة علاقة جيدة معها باعتبار الجزائر بلدًا صديقًا موثوقًا يمكن الاستفادة من دبلوماسيتها وقدرتها على حل المشاكل في المنطقة والعالم، وقد لعبت دورًا كبيرًا في اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975 وفي تعضيد جهود العراق الرامية لمواجهة العقوبات الأمريكية والحصار الجائر المفروض على العراق، هذا وتُعتبر الجزائر عاملًا مهمًّا في استقرار سوق النفط باعتبارها عضوًا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).

2. إن السمة الغالبة للشعب الجزائري وهويته هي إسلامية، فالثورة الجزائرية كان دافعها الروحي إسلاميًّا لذلك تأثرت بشعارات الثورة الإسلامية في إيران وأقامت الجزائر علاقات سياسية وثقافية جيدة مع طهران وتنامى التعاطف الشعبي معها خلال الفترة الأولى من الحرب العراقية الإيرانية، وكان لا بدَّ للعراق

أن يواجه النفوذ الإيراني ويكشف زيف شعارات الثورة الإيرانية وأطماعها التوسعية ومشروعها الطائفي سيما وأن إيران اعتبرت الجزائر ضمن مجالها الحيوي ومارست نشاطات استخبارية وطائفية بدأته في ولاية غرداية ذات المذهب (الإباضي) الذين ترجع أصول عقيدتهم الدينية إلى معتزلة العراق، وهم من قبائل الأمازيغ من غير العرب حيث يتواجدون وسط الصحراء جنوب الجزائر، وكانت السلطات الجزائرية شديدة الحذر من تحركات إيران في تلك الساحة ووضعت حدًّا لها. قبل انتهاء الحرب مع إيران انقلب المزاج الشعبي والحراك الجزائري وتعاطف مع العراق بشكل كبير خلال حرب الخليج الثانية (غزو الكويت)، من هنا انطلقت الحركات الإسلامية الراديكالية ودخلت إيران على خط الأزمة واستثمرت ذلك الحراك وظهرت بدايات تأسيس مشروعها الإسلامي في شمال أفريقيا الذي سرعان ما تحوّل إلى مشروع شامل وخطير، ومن هنا برزت حاجة العراق للتعاون الاستخباري في مواجهة الحركات الإسلامية المتطرّفة والنشاط الإرهابي العنيف الذي ضرب الجزائر في التسعينيات، ولولا إرادة الشعب الجزائري وتماسك قواته الأمنية والعسكرية لدخلت الجزائر في نفق مظلم.

3. كان العراق والجزائر دولتين حليفتين للاتحاد السوفييتي، ومع انهيار المعسكر السوفييتي عام 1990 بدأت المساعي الأميركية بهدف التسلل إلى الساحة الجزائرية للهيمنة على دول أفريقيا حيث شهدت الساحة الأفريقية صراعًا فرنسيًا أميركيًا لبسط النفوذ، ولأن سياسة العراق ظلّت على الدوام مناهضة للتواجد

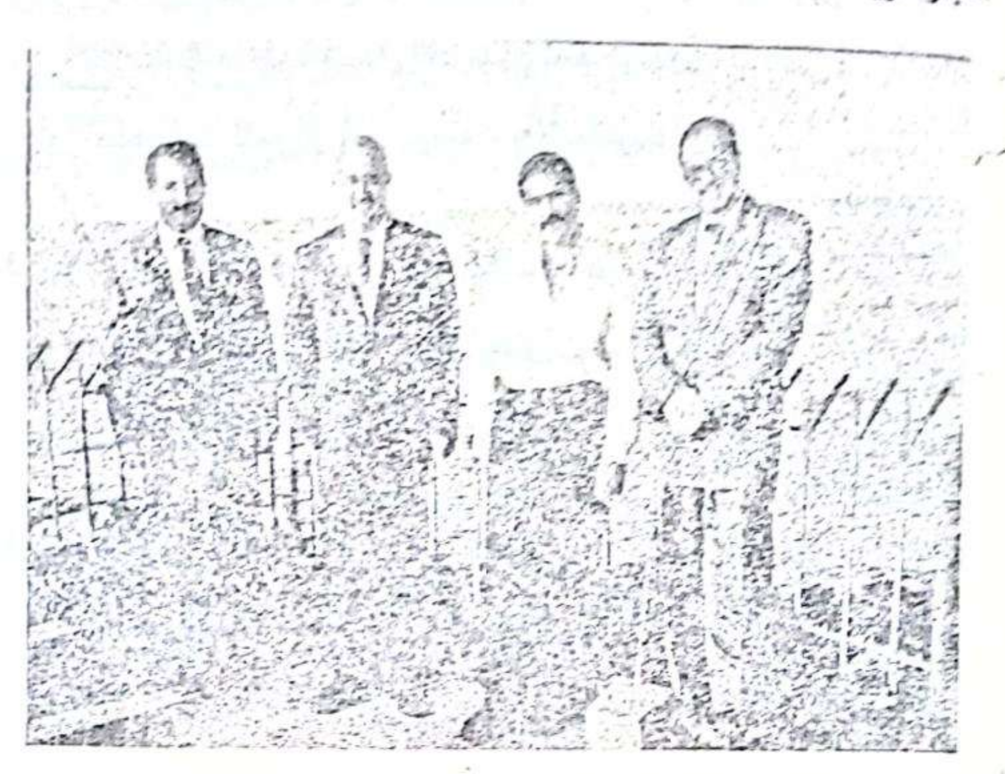
الأمريكي أينما حل. كان لا بدَّ للعراق من دعم جهود الجزائر وعدد من الأنظمة الأفريقية وفرنسا سياسيًا واستخباريًا للتصدي للنفوذ الأمريكي ومنعها من فرض هيمنتها على شمال أفريقيا. كما سعى العراق لدعم الاقتصاد الجزائري من خلال تنفيذ عقود تجهيز مواد بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء بعد العام 1996.

4. نشطت عناصر محلية ودولية تهدف إلى طمس هوية الجزائر العربية باعتبار غالبية سكانها هم من الأمازيغ. وقد لعب العراق جهودًا إيجابية لمواجهة تلك النشاطات للحفاظ على هوية الجزائر العربية وكان لا بدَّ للعراق من معرفة الخارطة السياسية للأحزاب وسياساتها ومواقفها من القضايا العربية وشعبيتها وحظوظها في الانتخابات النيابية.

5. للجزائر مواقف متشدِّدة من إسرائيل ورؤية مشتركة مع العراق تجاه القضية الفلسطينية وتنسيق مشترك بين الدولتين لبلورة المواقف العربية والدولية إزاء المشاريع الاستسلامية الداعية إلى طمس حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المنشودة.

تجدر الإشارة إلى حدث تاريخي حصل في العام 1961، يعبِّر عن موقف العراق من الثورة الجزائرية حين أرسل قادة الثورة مبعوثًا إلى العراق بهدف الحصول على الدعم المالي، وأثناء لقاء المبعوث الجزائري الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، استدعى الزعيم وزير المالية لحضور الاجتماع وسأله عما موجود في خزينة الدولة، فأجاب وزير المالية لدينا بحدود 200 مليون دولار. فقال الزعيم قاسم: (اقسمها نصفين، نصف لنا ونصف للثورة الجزائرية). وكان ذلك

الموقف مثار تقدير وإعجاب الجزائريين عن سخاء العراق لدعم الثورة الجزائرية ماليًا.



وزير التجارة الدكتور محمد مهدي صالح (الثاني من اليسار) خلال زيارته للجزائر عام 98 لعقد اتفاقيات تجهيز العراق بالغذاء خلال فترة الحصار الاقتصادي على العراق.

أهداف واهتمامات المخابرات تجاه السعودية

تُعتبر المملكة العربية السعودية دولة محورية في المنطقة وذات تأثير مباشر على الأمن القومي للعراق للأسباب التالية:

1. للسعودية تأثير استراتيجي على العالم الإسلامي كونها مركزًا دينيًا مهمًا لوجود الحرمين الشريفين؛ مكة المكرمة والمسجد النبوي الشريف على أراضيها.

2. المملكة من أكبر الدول المصدرة للبترول وتحتوي على احتياطيات

ضخمة ولها تأثير مباشر وفعّال على استقرار أسعار النفط بحكم قدرتها على الإنتاج والتصدير العالية، إضافة إلى عضويتها الفاعلة في منظمة الدول المصدرة للنفط، وهذا ينعكس على الوضع الاقتصادي للعراق الذي يعتمد بالأساس على عائدات النفط.

3. وجود نشاط إرهابي لتنظيم القاعدة على أراضي المملكة يستهدف نظامها الملكي و يمكن أن يتجاوز حدودها إلى الدول المجاورة ومنها العراق.

4. للسعودية حدود مشتركة مع العراق تزيد عن 800 كم ويوجد تداخل عشائري ومذهبي بين البلدين، ولهذه العوامل تأثيرات مباشرة على الأمن القومي للعراق.

5. تُعتبر المملكة من الدول المؤثّرة في اتجاهات السياسة العامة والقرارات العربية والدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

6. تتمتع السعودية بدبلوماسية عالية مدعومة ماديًا ولها تأثير في صياغة سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الخارجية وعددًا من الدول العربية والإسلامية الأخرى.

7. العلاقات الاستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة على مختلف الأصعدة العسكرية والأمنية مع وجود قواعد عسكرية أمريكية تُعتبر عاملَ تهديدٍ مباشرًا للعراق.

8. السعودية من دول المواجهة ضد النفوذ الإيراني في المنطقة وتشترك مع العراق في هذا التوجه.

9. على أثر حرب تحرير الكويت عام 1991، اتجهت المملكة إلى دعم المعارضة العراقية سياسيًا وإعلاميًا وسعت إلى توحيد صفوفها وقدّمت الاستخبارات السعودية مساعدات مالية سخية ووفرت لها المكان الآمن لتنفيذ مخططاتها الهادفة إلى تقويض نظام الحكم في بغداد وإسقاطه.

10. توجد داخل السعودية اختلافات في وجهات النظر بشأن سياسة المملكة تجاه القضايا العربية، وخلاف بشأن علاقة المملكة وتحالفها الاستراتيجي مع أمريكا والدول العربية، على وجه الخصوص العلاقة مع العراق، وكانت هذه الخلافات من اهتمامات المخابرات لكن العراق لم يتدخل في شؤونها الخاصة.

إن مجمل هذه العوامل تشكل خارطة الأهداف واهتمامات المخابرات العراقية في المملكة العربية السعودية، وبناء على ذلك فإن المخابرات تسعى للتوصل إلى طبيعة الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقات المملكة مع الولايات المتحدة والعناصر المؤثرة فيها وأثر العلاقات الشخصية لبعض الأمراء مع المسؤولين الأمريكان، كانت تقديرات المخابرات أن مواقف الملك عبد الله بن عبد العزيز (عروبية) متوازنة، ولم يكن مرتاحًا ولا مطمئنًا للنوايا الأمريكية ومخططاتها في المنطقة ولا يحمل ضغائن أو كراهية ضد الرئيس صدام حسين رغم كل ما حصل من تداعيات في العلاقات السعودية العراقية بعد غزو الكويت، وكان ميّالًا إلى تحقيق المصالحة مع العراق، على النقيض من ذلك كانت مواقف الأمير سلطان بن عبد العزيز ونجله الأمير بندر فقد كانت تتصف بالتشدد والعداء لشخص صدام حسين.

في نهاية التسعينيات اخترقت المجال الجوي السعودي لمرتين طائرات إسرائيلية كانت في مهمة استطلاع الساحل الشرقي للبحر الأحمر وخليج العقبة. كانت الأجواء السعودية مراقبة من طائرات الأواكس الأمريكية التي تجاهلت تلك الاختراقات عن عمد، لكن الرادارات المصرية رصدت الاختراقات الإسرائيلية وأبلغت القيادة السعودية بالمعلومات التفصيلية عن توقيتات الاختراق ومسار الطائرات. استفسرت القيادة السعودية من القيادة الأمريكية عن سبب تجاهل الاختراقات الإسرائيلية لكن الأمريكان أدعوا أن الأواكس لم ترصد الطيران الإسرائيلي. توترت العلاقات بين الطرفين ووصف الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الأمريكان بأنهم كاذبون. وتساءل كيف يمكن لطائرات الأواكس أن ترصد الطير في سماء بغداد ولا ترصد طائرات إسرائيلية في أجواء المملكة...؟

مصير الاتفاقية العراقية السعودية

سبق للرئيس صدام حسين أن وقَّع اتفاقية حسن نوايا مع الملك فهد بن عبد العزيز عام 1989، تضمنت محتوياتها عدم التدخل بالشؤون الداخلية لكلا البلدين وإيقاف العمل الاستخباري التجسّسي بينهما، ولم تُلغ هذه الاتفاقية من طرف العراق حتى مع حرب تحرير الكويت، ولم نُبلغ من الجانب السعودي بإلغائها. لكن بعد أن وضعت حرب تحرير الكويت أوزارها في مارس/ آذار من عام 1991، اتضح لجهاز المخابرات وجود نشاط استخباري سعودي مكثف ضد العراق، وبناء على ذلك طلب جهاز المخابرات من الرئيس صدام حسين الموافقة على إلغاء الاتفاقية بما يسمح باستعادة الجهاز نشاطاته الاستخبارية ضد السعودية على أساس المعاملة بالمثل. لم يوافق الرئيس على

مقترح الجهاز وطلب تزويده بالأدلة على خرق الاستخبارات السعودية للاتفاقية، فقدم الجهاز تقريرًا مفصلًا عن نشاطات السعودية ضد العراق، ومع ذلك لم يوافق وطلب تزويده بموقف شهري عن جميع الخروقات. بعد ثلاثة تقارير وافق على إلغاء الاتفاقية وأمر الجهاز العمل بكل حزم لتقويض نظام الحكم في المملكة وكان من بين مساعينا الاتصال بالمعارض السعودي أسامة بن لادن المقيم في السودان، وإعادة العلاقات مع مصادرنا التي جمّدت العلاقة بها أثر تلك الاتفاقية.

عمليات التجنيد

التجنيد عمل استخباري محوري وركيزة أساسية في عمليات التجسس يعتمد على المعرفة الوافية ويهدف لإحكام العلاقة مع المصادر البشرية من صنف المؤتمنين والمتعاونين للحصول منها على المعلومات الاستخبارية الشاملة ومعرفة أسرار الأعداء والخصوم في مختلف المجالات السياسية والتقنية والتسليح والبرامج النووية والبيولوجية والحصول على المعرفة الكاملة عن البنية العملياتية في كافة ميادين الاستخبار وإنجاز فعاليات التضليل وتخريب إمكانيات العدو، وترقى عمليات التجنيد النوعي إلى الفعل الاستراتيجي في تغيير قرارات العدو السياسية والعسكرية للدول المستهدفة بما يخدم مصالحنا الخاصة بأمننا القومي كما أن من المستحيل على العنصر الاستخباري التعامل مع شعب يجهل ثقافته.

لقد تغيّرت أساليب تجنيد المصادر نظريًا وميدانيًا بعد أن أصبح العامل التقني والتكنولوجي أحد الوسائل الأساسية في عمليات التجنيد والتجسس التي ازدادت تطورًا بعد ظهور تكنولوجيا المعلومات، لذلك

فإن أجهزة المخابرات تستغل منصّات التواصل الاجتماعي لاصطياد المصادر البشرية والتواصل معها من دون مخاطر بطريقه أصبح من الصعب الاستغناء عنها. لكننا سنتناول في بحثنا هنا طريقة العمل وأنماط التجنيد التقليدي في فترة ما قبل الثورة الإلكترونية.

توجد مدرستان لنظريات التجنيد هما المدرسة الأمريكية التي تعتمد على المتبرعين أو التجنيد المباشر من دون الحاجة إلى اتباع النفس الطويل إنما تأخذ بالاعتبار المصالح الشخصية أو المادية في تجنيد عملائها. بينما المدرسة الروسية تعتمد سياسة النفس الطويل واتباع مراحل وأسس التجنيد الفكرية والمادية والقسرية. كما أنها تستخدم الأساليب غير الأخلاقية بشكل واسع. وهي تتعامل مع المتبرعين بحذر، خاصة مع ضباط المخابرات الأمريكيين والغربيين.

حتى نهاية التسعينيات كان جهاز المخابرات العراقي يعتمد المدرسة الروسية في عمليات التجنيد. إلا أن هذا الأسلوب لم يعد يتناسب وحجم التهديدات التي تواجه العراق خاصة في نهاية التسعينات والسنوات التي سبقت غزو العراق عام 2003. لذلك لجأنا إلى أسلوب المفاتحة المباشرة والتجنيد السريع وقد حققنا نجاحات جيدة في هذا المجال خاصة على صعيد ساحة عمل الدولية الرابعة (أمريكا وأوروبا).

إن فعاليات التجنيد يجب أن تكون مقنّنة ومدروسة بشكل دقيق بعيدة عن العشوائية، ويجب تحديد الأهداف التي ينبغي تجنيدها بناء على الحاجة الفعلية لوجود مصدر داخل المنشآت الحكومية أو المدنية المستهدفة المدرجة في قائمة الأهداف في الخطط السنوية، ولكل عملية

تجنيد جدوى وتحقيق إنجاز يهدف إلى اختراق المنشآت للحصول على المعلومات الاستخبارية المصنفة.

ليس من المهم تجنيد المصادر كيفما اتفق لأن كثرتها تشكل عبئًا على الجهاز وتسبِّب حالة من الإرباك وزيادة في المشاكل وتشتيت الجهود وإضاعة للوقت وهدر للمال، فالمصدر النوعي الموجود في قلب الهدف الذي يتيح لنا الوصول إلى الوثائق السرية هو الذي ينبغي التركيز عليه، فهو فرصة استخبارية ليس من السهل الحصول عليها ومن الصعب تعويضها في حال فقدانها.

إن عمليات التجنيد داخل العراق تنحصر في الوسط الدبلوماسي أو من الأجانب العاملين في الشركات الأجنبية أو الرعايا الأجانب المقيمين في العراق لأغراض الزواج أو العمل أو من الطلبة الأجانب، وتعتبر من العمليات المسيّطر عليها، ففي حالات الفشل فإن أسوأ ما يحصل هو احتجاج تقدمه السفارة يتبعه إيقاف عملية التجنيد، على العكس من ذلك في حالة القيام بعمليات التجنيد خارج العراق فهي غالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر السياسية الاستخبارية ما لم تكن محكمة ومحسوبة بشكل دقيق.

أما بالنسبة للعراقيين فإن النظام يلزم العراقي بالتعاون مع المخابرات إذا تطلب الأمر مفاتحته لهدف أمني أو إذا تقدّم بطلب العمل في السفارات أو الشركات والهيئات الدولية، أو إذا أقام علاقة مع طرف أجنبي وإذا رفض التعاون ففي أغلب الأحيان لا يمنح موافقة الاشتغال أو يتحمل المسؤولية في حال تم استخدامه لأغراض تجسّسية، سواء كان بعلمه أو من دون علمه. ومن مصلحة العراقي الذي يعمل

في منشأة أجنبية أن يتعاون مع المخابرات لأن في ذلك حصانة له من المسؤولية الناتجة عن ممارسة الأجنبي نشاطًا تجسّسيًا إلا إذا اختار هو بإرادته الدخول في لعبة مزدوجة أو أبدى نوايا مسبقة للتعاون مع طرف استخباري أجنبي.

لن نبحث هنا قضية التجنيد في إطار فعاليات أجهزة المخابرات فقط، إنما هناك عمليات تجنيد خطيرة للغاية كتلك التي تقوم بها المنظمات الإرهابية والأحزاب الثورية والأيدلوجية التي تسبب عمليات كبرى، على غرار ما قامت به القاعدة (جماعة أسامة بن لادن) من عمليات استراتيجية غيَّرت مجرى التاريخ أهمها هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، عندما استهدفت مركز التجارة العالمي في نيويورك ومقار حكومية أمريكية أخرى في واشنطن من خلال مجموعة من المجندين الانتحاريين، كما تمكنت لاحقًا (دولة الخلافة) في العراق والشام كما رأينا من تجنيد طيف واسع من المواطنين الأجانب والعرب والعراقيين وصلوا إلى أكثر من مئة ألف مجنّد بينهم 31 ألف عربي وأجنبي و50 ألف سوري و30 ألف عراقي، سبق ذلك أكبر عملية تجنيد لما أطلق عليهم (الأفغان العرب) قامت بها القاعدة عندما تحالف ابن لادن مع حركة طالبان لمقاومة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان ومخلفاته.

أسس التجنيد

لكل إنسان حاجات فطرية أولها الفيزيولوجية المتعلّقة بحاجته إلى الأكل والملبس والجنس ثم الأمان والعلاقات الاجتماعية مع المجتمع والعقائد الفكرية وتحقيق الذات والرغبة في الخلود، وهذه بمجملها تشكل دوافع قوية للبشر، فعندما يفقد الإنسان قدرته على إشباع ذاته

من تلك الحاجات يتولد في داخله دافع يحثّه على السعي للحصول على ما يُشبع تلك الحاجة.

هنا تأتي أهمية الحافز الذي يؤدي بالإنسان إلى تلبية حاجاته الفطرية من المال والحياة الاجتماعية وتحقيق الأيدلوجيا والشهرة والمال والوظيفة والجنس، ومن هنا يأتي دور المخابرات ليستغل الدافع لتقديم الحوافز بهدف التجنيد والوصول إلى تحقيق الهدف الأساس، سواء في مجال الحصول على المعلومات أو التخريب أو أية أهداف أخرى قتالية، من هذه الرؤية البسيطة في سيكولوجية الإنسان يمكن تحديد الأسس التي تُبنى عليها خطط التجنيد وفق العناصر التالية:

1. **الدافع الفكري (الأيديولوجي)**: تعتبر العوامل الفكرية السياسية والعرقية والقومية والعقيدة الدينية والطائفية واحدة من أهم دوافع التجنيد التي تعتمدها أجهزة المخابرات في خططها لتجنيد المصادر. إن شعور الإنسان بالانتماء إلى أمّة كالأمة العربية أو الفارسية أو التركية أو انتمائه إلى فكر سياسي قومي أو شوفيني أو شيوعي أو دين أو طائفة، يُعتبر رابطًا وعاملًا يدفع الإنسان بقوة إلى الموالاة لتلك الأيديولوجيا ويشعر العميل بتحقيق ذاته، لذلك فهو يتحدى الصعاب عن طيب خاطر ويقدم المعلومات طواعية وبإخلاص. إن اعتقاد البعض بأن الأنظمة كافرة أو خارجة عن الملّة من وجهة نظر دينية قد يكون ذلك عاملًا مهمًا لتجنيد الكثير من الأفراد لصالح فئات ثورية أو إرهابية خاصة في المجتمعات القبلية والعشائرية.

تُعتبر ممارسة السلطة سياسات قمعية أو ظالمة تجاه بعض العشائر أو الشخصيات الفكرية والعسكرية والسياسية أو العوائل أو التمييز العنصري وحالات الاغتصاب والخطف القسري والتغييب أهم العوامل الجامحة لتوليد الرغبة في الانتقام والانتصار للذات، وربما يكون تشريد مواطنين من مناطقهم أو إعدام فرد مهم في عشيرة قد يدفع العشيرة بأكملها للارتماء في حضن الأعداء بهدف الانتقام لابنها أو ممن تسبّب في التشريد. لذلك فإن العدل والتصرف الحكيم مع المواطنين هو صمام الأمان الرئيس للسلطة الذي يحول دون قدرة الخصوم أو الأعداء على اختراقها. لا يختلف في ذلك شيء عندما تكون الحكومات عميلة لأطراف أجنبية فإن الدافع الوطني ينمو عند الإنسان للتخلص من نظام الحكم العميل حتى لو اضطر للتعاون مع مخابرات دول أجنبية.

لقد أدركت الشعوب على مدى التاريخ أن المتغيرات السياسية تؤسس مناخًا مناسبًا لظهور المنافسات القبلية والعشائرية أو السياسية للسيطرة على كرسي الحكم أو المشيخة على العشيرة، وهذا ما يدفع الطامحين للسلطة إلى التحالف مع الأقوياء ليكونوا عونًا لهم لبلوغ هدف الاستحواذ على السلطة، أو المنزلة الرفيعة في المجتمع والعشيرة مهما كلفهم ذلك من وصف العمالة، أو تمكين الخصم من الهيمنة على مقدرات الدولة، أو تبديد أموال الشعب لمصلحة الطرف القوي سواء كان الطرف داخليًا أو خارجيًا.

ويدخل في هذا الإطار تحالف البعض من قوى المعارضة مع الجمهورية الإسلامية في إيران بعد مجيء الخميني للسلطة عام 1979، ووقوفهم إلى جانب إيران في الحرب ضد العراق، كما تحالف شيوخ

قبائل سنية مع قوات الاحتلال الأمريكي في أفغانستان عام 2001، من أجل استعادة نفوذهم من حكم طالبان.

إن التمييز بين من تلقّى الدعم من طرف أجنبي لهدف يعتبره نبيلًا أو أن يكون عميلًا له أمرًا صعبًا، وفي الإجمال فإن المخابرات الأجنبية خاصة في الأنظمة الشمولية مثل إيران وسوريا لا تكتفي بمجرد تقديم الدعم إنما لا بدَّ من جعل الطرف المتحالف معها عميلًا مقادًا بشكل أعمى، وهذا ما حصل للمعارضة العراقية التي تواجدت في إيران على وجه التحديد. أما المخابرات المركزية فقد جنّدت العديد من المعارضة لأجل تحقيق هدف محدّد هو تغيير نظام صدام حسين، وعندما تحقق الهدف أنهت علاقتها بهم إلا في نطاق محدود.

إذا كانت العقيدة الدينية هي الدافع الحقيقي للتجنيد فإن من الصعب التشكيك بولاء المجندين على هذا الأساس، ولكن لا بدَّ للأطراف المجندة أن تفهم أن المساعدات التي تقدمها المخابرات الأجنبية ليست لمصلحة العميل أو دولته إنما لمصلحتها بالدرجة الأولى، وتكاد أن تكون طالبان كما نرى هي الحركة الوحيدة التي لم ترتم في حضن العمالة لباكستان أو أمريكا عندما تلقّت منها الدعم إبّان مقاومتها الاحتلال السوفييتي.

بعد أن يتحقق هدف الوصول إلى السلطة يبرز دافع المحافظة عليها والخوف من فقدانها حيث تبدأ مرحلة مراقبة الصراع بين الأطراف والتحالفات لتحديد من هو الطرف الذي يفوز فتُقدم له الخدمات ليكون عميلًا لصالح الطرف الذي سيبقيه في السلطة. ومن أجل البقاء في السلطة فإن البعض قد يتعاون مع الشيطان عدا عن

عدو الأمس ما دام هذا الأخير يمكن أن يقدّم لهم وعودًا للبقاء في مناصبهم، وهذا ما حصل لبعض الأفراد من مفاصل الدولة في نظام صدام حسين عندما نسجت خيوط من العلاقة الحذرة مع أطراف في المعارضة العراقية لغرض الحفاظ على مصالحهم حال تغيير النظام.

2. **الدافع المادي**: يعتبر الدافع المادي المتمثل بالحصول على المال والمصالح التجارية من أهم دوافع التجنيد في العصر الحديث، والأكثر شيوعًا في عمليات التجنيد وما يزيد من قوة هذا الدافع هو الفقر وضعف الرواتب وعدم قدرة موظف الدولة أو المواطن على توفير احتياجاته الشخصية لعائلته بسبب الظروف الاقتصادية الناتجة عن الحروب وسياسات الأنظمة والتفاوت الطبقي التي تؤدي بالمواطن إلى عدم القدرة على التحمل، وبالتالي المجازفة والبحث عن أي سبيل للحصول على المال حتى لو كانت العواقب وخيمة، وبسبب هذا العامل تمكنت أجهزة المخابرات الأجنبية من تجنيد بعض العناصر الذين يعملون في مواقع حساسة في جهاز الأمن الخاص، على سبيل المثال تجنيد السائق الشخصي لعائلة الرئيس الراحل صدام حسين، وكذلك تجنيد اثنين من عناصر جهاز الأمن الخاص الفنيين العاملين في حقل الاتصالات، كانت مواقعهم تتيح لهم معرفة كافة عقد الاتصالات الخاصة بالمواقع البديلة التي اتخذها جهاز الأمن الخاص مقرات سرية للرئيس وكبار قادة الدولة، وكان الهدف من تجنيد هذه العناصر التي تبدو لا قيمة لها هو الوصول إلى أماكن تواجد رأس النظام صدام حسين.

ومن الجدير بالذكر أن دوافع التجنيد العقائدية لم تعد سوى غطاء أو وسيلة لإحكام العلاقة، لكنها لن تكون مثمرة ما لم تعزز بالدافع المالي، ويبدو ذلك واضحًا في علاقة الإخوان المسلمين والسلفيين في العراق الذين كانوا يتلقون أموالًا من إيران بواقع 12 مليون دولار سنويًا خلال فترة التسعينيات، وكذلك علاقة حركة حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين مع جمهورية إيران الإسلامية، فبالرغم من الخلاف الفكري والعقائدي الديني بين الطرفين إلا أن المساعدات الإيرانية السخية سواء بالمال أو السلاح أو بالجوانب الفنية والتقنية هي الأساس في إقامة جسور العلاقة على ذلك النحو من المتانة والصلابة.

3. **الدوافع الجنسية**: يُعتبر الجنس أحد أبواب التجنيد سواء بالعلاقات العاطفية من أجل الإدلاء بالمعلومات عن قصد أو جهل، ويمكن تجنيد العشيقة قبل تجنيد الهدف العشيق في مرحلة أولى كما يمكن تجنيد العشيق ودفعه على العشيقة إذا كانت هي المستهدفة بالتجنيد. إن وقوع الشخص المستهدف في حب امرأة معيّنة لها علاقة مع أجهزة استخبارات معادية يجعل منه هدفًا سهلًا للتجنيد. كما يُستخدم الابتزاز الجنسي في توريط الخصوم والأعداء بعدما يتم تصويرهم بصورة فاضحة مع النساء ثم تهديدهم أما بالفضيحة أو التعاون، وعلى هذا الأساس فقد وضع الجهاز خططًا لسحب عدد من ضباط المخابرات الذين دخلوا في علاقات خاصة مع نساء مرتبطات بأجهزة المخابرات الأجنبية.

4. **دوافع الغل والحقد والثأر**: هذه الدوافع كانت السبب الرئيس لارتباط العديد من الشخصيات العراقية ذات النفوذ والمال للتحالف مع أجهزة المخابرات الأجنبية، ليس بدافع التجسّس

أو لتحقيق مصلحة ذاتية إنما كان هدفها التخلص من الرئيس صدام حسين شخصيًا بدوافع مختَلف على تقييمها يراها البعض مسؤولية وطنية كما هو الحال في قضية اللواء الطبيب الدكتور راجي التكريتي، واللواء الطيار محمد مظلوم الدليمي، وجاسم أمين مخلص، والشيخ طالب السهيل التميمي وآخرين.

5. **الابتزاز**: يدخل هذا العامل في الظروف التي يمرّ بها الشخص ويقع في نقطة ضعف تجعله منقادًا إلى طرف استخباري مثل الشخص المدين الذي لا يقوى على تسديد دينه أو تصويره في وضع فاضح مخل، أو السجين الذي يرجو العفو عنه، أو الحاجة إلى إقامة في دولة معينة يتعرض للابتزاز والتجنيد مقابل هذه الإقامة، وعمليات التجنيد من خلال الاغتصاب والتهديد بالفضيحة. هذا ويعتبر الشذوذ الجنسي ثغرة تَنفذ من خلالها مخابرات العدو، كما أن الإنفاق الزائد الذي يفوق دخل الفرد وحياة الترف تتسبب في وقوع الشخص في شراك المخابرات.

6. **حالة اليأس**: يأتي اليأس نتيجة القرارات السيّئة التي تؤدي إلى الكوارث الكبرى أو الحصار الاقتصادي الذي يتبعه حالة من التضخّم وعدم قدرة المواطن على تلبية احتياجاته، وقد يأتي اليأس بسبب المبدئية العالية للقيادة والسير في طريق المواجهة والشهادة التي لا يريدها المواطن العادي، والثراء الفاحش الناتج عن عمليات الفساد، أو عندما يُقدّم المواطن البسيط دمه من أجل الوطن ليكتشف أن الفاسدين قطفوا ثمار تضحياته، كل هذه العوامل تقود إلى حالة من الضعف والتخلي عن الحصانة الذاتية

التي تدفع المواطن للتعاون مع أطراف خارجية للتخلص من الوضع القائم.

مراحل عمليات التجنيد

في بداية كل عملية تجنيد ينبغي تحديد الحاجة إلى إيجاد مصدر في المنشأة الموصوفة في خارطة الأهداف وخطة العمل التي ينبغي اختراقها من خلال عنصر بشري يعمل داخل المنشأة، سواء كانت مؤسسات حكومية مثل وزارة الخارجية أو الدفاع أو الرئاسة أو أجهزة المخابرات أو المعارضة العراقية والبعثات الأجنبية وغير ذلك، فإذا كان لدى القسم أو المحطة رؤية واضحة لعملية الاختراق يجب أن يوضح ذلك في خطة العمل السنوية وبعكسه، ينبغي أن يوضع إطار محدّد لخطة عمل المحطة يشير بوضوح إلى ضرورة البحث عن سبيل لإيجاد فرصة استخبارية داخل المنشآت المستهدفة.

المرحلة الأولى: هي عملية تحديد الهدف المطلوب تجنيده في المنشأة، وفي أغلب الأحيان يمكن العثور على الفرصة الاستخبارية من خلال الاجتماعات الرسمية والنوادي الدبلوماسية والاجتماعية وزيارة المؤسسات المستهدفة تحت أغطية مقبولة، ومناسبات الأعياد الوطنية التي تقيمها السفارات والمؤتمرات الدولية والفعاليات الاجتماعية وصالات فنادق الدرجة الأولى أو المقاهي المعروفة التي يتردد عليها مستويات معيّنة من الشخصيات، أو أثناء السفر، ومن خلال دائرة علاقات الأصدقاء أو المصادر أو الجيران وغير ذلك من الأماكن التي يحتمل أن تتواجد فيها الشخصيات المستهدفة. عندما تعثر المحطة على الشخص الذي تنطبق عليه المواصفات المطلوبة تبدأ عملية جمع المعلومات التفصيلية ثم تنتقل إلى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: مرحلة تحقيق التماس وهي أهم مرحلة من مراحل إجراءات التجنيد، والمقصود بالتماس هو التعرف على الشخص المطلوب تجنيده وإقامة علاقة معه والعمل على دراسة نفسيّته وتحديد ملامح شخصيته لمعرفة نقاط الضعف والقوة عنده وتحديد أساس التجنيد الذي يعتمد في خطة التجنيد، وتحديد المسارات الفكرية أو القسرية أو المادية، وفي الغالب أن الأساس المادي أو المصلحة الشخصية هو الأساس الأكثر شيوعًا الذي يجري اعتماده في عمليات التجنيد. ومن النادر بل من المستحيل أن يفلت الهدف من عملية التجنيد إذا تمّت دراسته بشكل جيد وتمّ إدارة الملف بصورة ناجحة إلا إذا كان ضابط المخابرات غير مؤهل وهو أمر نادر الحدوث لكنه يحصل.

إن تحقق حالة التماس هي النقطة التي تنطلق منها إجراءات توثيق العلاقة بالهدف بشكل مدروس من خلال إقامة الدعوات واستغلال المناسبات لتقديم الهدايا له ولزوجته، وربما يتطلب الأمر إقامة علاقات عائلية معه لأغراض التغطية وتبرير العلاقة وتقويتها.

المرحلة الثالثة: إزالة حاجز الخوف والتردد لدى الهدف من خلال الاهتمام به وخلق نوع من الثقة بينه وبين ضابط المخابرات. والتمهيد لنقل العلاقة من إطار الصداقة إلى مرحلة قياس ردود الفعل وذلك عن طريق الدخول معه في نقاشات سياسية ثم طرح مواضيع استخبارية لتهيئته ذهنيًا لقبول فكرة العمل مع المخابرات والامتيازات، وألا يتردّد الشخص القائم بالتجنيد في الإشارة إلى جهاز المخابرات وأهميته وقدراته واهتمامه في البعثات الدبلوماسية إلى غير ذلك، دون طلب أية معلومات استخبارية منه قد تثير حالة من التحسس والخوف.

إن إجراءات إحكام العلاقة تتم بشكل تدريجي وتأخذ وقتًا طويلًا وعندما تصل المحطة في علاقتها مع الهدف إلى هذه المرحلة تكون قد أحكمت العلاقة به بما لا تدع له مجالًا للتراجع.

المرحلة الرابعة: البدء بطلب معلومات بسيطة من الهدف، كأن يُطلب منه على سبيل المثال إعداد تقارير بسيطة لصالح مركز أبحاث أو لأغراض صحفية كمعلومات سياسية علنية لا تثير الشك، والهدف من ذلك هو ترويض الشخص وإيجاد مبرّر لتقديم أموال مقابل هذه التقارير البسيطة، ثم ننتقل به إلى مرحلة طلب معلومات عن المنشأة التي يعمل بها بغطاء إعداد تقارير ودراسات لصالح مركز الأبحاث في الخارجية، وهكذا تستمر العملية بتوسيع دائرة الطلبات منه بشكل تدريجي.

كما يمكن في هذه المرحلة الطلب من الهدف التوقيع على وصولات استلام المبالغ بحجة تسوية حسابات الصرف ولا مانع من عدم ذكر اسم الشخص، إنما فقط يكتب إيصال استلام بخط يده مع التوقيع وتثبيت التاريخ، ويمكن له أن يختار اسمًا آخرَ يستخدمه بالتوقيع على استلام المبالغ، علمًا أن صيغة وصل استلام المبالغ بسيطة كأن تكون استلمت من السيد فلان (الاسم الحقيقي أو المستعار لضابط المخابرات أو اسم السفارة) مبلغًا قدره كذا ولأجله وقّعت.

لا بد أن ترافق مراحل التجنيد إجراءات الفحص والتدقيق سواء فحص المعلومات التي قدّمها أو مراقبته واتخاذ إجراءات فنية أو دفع مصادر أخرى عليه، وتعتمد خطة الفحص على وضع الساحة وقدرات المحطة.

إن خطة وأسلوب التحرك على الهدف المرشح للتجنيد تعتمد على أساس التجنيد كيف يكون، فلكل دافع طريقة خاصة بالحديث عن الشخص لذلك الأمر مختلف تمامًا عندما يكون أساس التجنيد مبنيًا على الدافع الفكري الأيديولوجي أو الوطني أو الطائفي أو القومي والعرقي أو المادي.

المرحلة الأخيرة: وهي مرحلة المفاتحة، ولا توجد صيغ محددة تُستخدم في مفاتحة الهدف في جميع الحالات إنما لكل حالة خصوصيتها. فبعد أن قطعنا شوطًا طويلًا في إجراءات إحكام العلاقة وإزالة حواجز التردد وتقديم المساعدات المالية لا بدّ أن نكون قد ضمنا موافقة الشخص على العمل معنا وإن التراجع من طرفه أصبح أمرًا صعبًا خاصةً بعد أن أعتاد على كتابة التقارير واستلام مبالغ مالية، لذلك يمكن على سبيل المثال إبلاغ الهدف أن مركز الأبحاث الذي رفعنا له التقارير التابعة له (المجنّد) في الواقع هي مؤسسة تابعة لجهاز المخابرات وليس للخارجية، وإن الجهاز اطلع على جميع المعلومات التي قدمتها وكان مسرورًا بما تمّ تقديمه وأهميته، وأننا نطمح أن تكون العلاقة معك مفتوحة واضحة مبنية على الصراحة والإخلاص والمصداقية دون أي خداع أو تضليل، وأن الجهاز على استعداد لتلبية احتياجاتك المادية وفقًا لمستوى التعاون معنا، ويمكن أن نعرض عليه نموذج التعهد بالعمل لصالح المخابرات الذي ينص (أنا الموقع أدناه... أتعهد بالعمل لصالح المخابرات العراقية وأن أكون مخلصًا وأمينًا على العلاقة وأن أقدّم المعلومات الصحيحة التي أحصل عليها وعليه وقّعت) ونترك للمجنّد اختيار الاسم المستعار الذي يريده.

توقيع المصدر على التعهد ليس إلزاميًا، فإذا تردد في ذلك يمكن تجاوزه والتفكير بطريقة أخرى لإثبات العلاقة مع المخابرات بعلمه. كما أن التعهد ليس صيغة مثالية في جميع عمليات التجنيد إنما بالنسبة للشخصيات المهمة على مستوى الوزراء أو كبار المسؤولين لا نطلب منهم ذلك إنما نتبع أساليب أخرى للحصول على إقرار التعاون من خلال الطلب منه إرسال تهنئة خطّية إلى مدير الجهاز لمناسبة العيد الوطني أو أي مناسبة وطنية أو دينية أخرى لإثبات تعاونه مع جهاز المخابرات بعلمه. نلاحظ في التعهد كيف يركز على المصداقية في تقديم المعلومات إذ إن الهدف من التجنيد هو الحصول على المعلومات الصحيحة المصنّفة بدرجة عالية من السرية والأهمية.

في حالات معينة من عمليات التجنيد تقوم المحطة بتنفيذ المراحل الأولى ويقوم ضابط مخابرات من المركز بعملية المفاتحة النهائية، وغالبًا ما تكون في دولة ثالثة أو من خلال استضافة الشخص في العراق وذلك بهدف حماية المحطة وضمان سلامة عملية التجنيد من فعاليات مكافحة التجسس المضاد وتجنب احتمالات ردود الفعل السلبية، ويكون بإمكان المحطة نفي ممارستها عملية التجنيد طالما أنها لم تقع على أرض الدولة.

المتبرعون

المتبرعون هم الفئة التي تزور السفارات أو تتصل بمحطاتنا في الخارج وتعرض خدماتها في مجال التعاون الاستخباري، وفي الغالب يكون وضعهم مشكوكًا فيه لذلك فإن منهجية عمل جهاز المخابرات لا تسمح بالتعامل مع المتبرعين ولا تستقبل محطاتنا مكالماتهم ولا

تقابلهم، إنما نطلب من أحد أعضاء البعثة القيام بتلك المهمة لاستطلاع ما لديهم من معلومات أو ما يمكن أن يقدمه المتبرع مع الحذر الشديد في التعاطي معه وذلك لتلافي حالات كشف ضباط المخابرات. ربما يهمل الجهاز بعض الحالات المفيدة إلا أن فرز المتبرعين المدفوعين لغايات استخبارية عن سواهم يتطلب قدرات استخبارية وتقنية عالية وأن التعامل معهم خارج العراق يعتبر مغامرة غير محسوبة النتائج. أما المتبرعون داخل العراق فإن التعامل معهم يجري بشكل طبيعي وفق السياقات حيث تجري عمليات المتابعة والتدقيق والسيطرة على المتبرع والتعامل مع معلوماته من دون مخاوف.

إن أغلب عمليات الاختراق المتبادل بين المخابرات الروسية والأمريكية تمت من خلال المتبرعين على الأساس المادي، على سبيل المثال في منتصف الثمانينيات فوجئت المخابرات الأمريكية بقيام السلطات الروسية بإعدام أربعة من مصادرها المهمين العاملين في مراكز حسّاسة في المؤسسات الروسية دفعة واحدة. واستنفر مكتب التحقيق الفيدرالي قدراته لمعرفة مكمن الخرق، وتوالت عمليات الإعدام بين عملاء أمريكا في روسيا حتى بلغ عشرة مصادر، واستمرت المتابعة لأحد ضباط المخابرات المركزية المدعو روبرت أميس الذي كانت تحوم حوله الشبهات لمدة عشر سنوات، ولم يتمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي من إثبات العلاقة وكشف العميل إلا بعد أن جنّدت المخابرات الأمريكية ضابطًا رفيعًا في المخابرات الروسية ودفعت له تسعة ملايين دولار ونصف مع منحه حق اللجوء ليكشف لهم من هو الضابط الأمريكي الذي زوّد الروس بالمعلومات، وفعلًا تمّ القبض عليه واتضح أنه الضابط المشكوك به ذاته (روبرت أميس)

كان هو عميل المخابرات الروسية، وعرض خدماته عليهم وزوّدهم بأسماء أربعة من أهم مصادر المخابرات الأمريكية في روسيا دفعة واحدة، وكذلك كشف عن أدلة كافية لإدانتهم من دون أن يطلب من الروس شيئًا إنما كان هدفه تعزيز ثقتهم به، وكان قد اتفق مع ضابط محطة المخابرات الروسية العقيد فيكتور تشيركاشين على التواصل معه من خلال مخبأ سري في إحدى غابات فرجينيا، كان يضع المعلومات فيه ثم يأتي ضابط المخابرات الروسي يأخذ البريد ويترك له التوصيات والأموال التي بلغت ثلاثة ملايين دولار في المخبأ نفسه، ولم يلتق الروس بالمصدر أبدًا ولم يحصل أي تواصل إلا عن طريق المخبأ السري، وكان هذا الأسلوب في الاتصال هو الذي حال دون كشف العميل من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي رغم مرور عشر سنوات من المتابعة المستمرة للقضية، لكنه في النهاية وقع في القبضة وحكم بالمؤبد ومازال في السجن منذ العام 1994. إن الغاية من عرض هذه القصة لبيان كيف يمكن تعزيز الثقة بين المتبرع والمخابرات من خلال تبادل معلومات غاية في الحساسية لا تحتاج إلى تدقيق، ومن دون المرور بمراحل التجنيد أو سواها من الفعاليات الأخرى، كما تبين هذه القضية أن أفضل وسيلة للقبض على الجواسيس والعملاء وأقصرها هو اختراق أجهزة مخابرات الدول المعادية.

التعاون الاستخباري الدولي

تسعى أجهزة المخابرات الدولية إلى إيجاد صيغ للتعاون فيما بينها لتبادل المعلومات بما يضمن مصالحها الأمنية، وخاصة بكل ما يتعلق بالشبكات الإرهابية والمنظمات المتطرفة وشبكات غسيل الأموال وتجارة المخدرات والجرائم المنظمة.

كانت شعبة العلاقات العامة في المكتب الخاص هي المسؤولة عن التعاون الدولي وهي الجهة التي يرتبط بها ممثلو مدير جهاز المخابرات المبتعثين لدى أجهزة المخابرات الصديقة. كما أنها هي الجهة المسؤولة عن إدارة العلاقة مع ممثلي أجهزة المخابرات الصديقة المبتعثين في بغداد.

عادة ما يكون ممثل مدير جهاز المخابرات عضوًا في السلك الدبلوماسي في السفارة ويقوم بعملية نقل المعلومات والرسائل بين الطرفين بشكل مباشر، سواء كانت المعلومات أو الرسائل مكتوبة أو شفوية، ويحضر إلى مقر الجهاز ويقابل رئيس الجهاز في مكتبه. كما أن لممثلي مدير الجهاز نظام شفرة خاصة بهم يختلف عن شفرة المحطة.

كان لجهاز المخابرات علاقات تعاون استخباري مع عدد من الأجهزة الاستخبارية وهي:

1. المخابرات الروسية.
2. المخابرات الأردنية.
3. المخابرات الفرنسية.
4. المخابرات الإسبانية.
5. المخابرات اليونانية.
6. المخابرات المصرية.

7. المخابرات الجزائرية.

8. المخابرات الهندية: العلاقة معها بدأت متأخرة في سنة 2001.

إن أغلب المعلومات التي ترد عن طريق القنوات الاستخبارية الرسمية بواسطة (ممثلي جهاز المخابرات) ويتم توظيفها مباشرة إلى الرئاسة من دون علم الأقسام المختصّة إلا في بعض الحالات التي ربما تكون المعلومات الواردة فيها غير واقعية أو غير مقنعة، وفي هذه الحالة يطلب مدير الجهاز إحالة المعلومات إلى الشعب أو الأقسام المختصة لبيان مدى صحتها تفاديًا للتضليل أو الخطأ غير المقصود أو ربما يكون مقصودًا لهدف معين.

كانت المعلومات التي يتم تمريرها للأجهزة الصديقة تخضع لموافقة الرئيس صدام حسين شخصيًا وقد لاحظ الرئيس في فترة التسعينيات اهتمامًا متزايدًا من قبل المخابرات الغربية وخاصة الفرنسية والإسبانية بطلب معلوماتنا عن المنظمات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة على السواء، فأصدر الرئيس أمرًا بعدم تزويد أجهزة المخابرات الصديقة بأيّة معلومات عن المنظمات الإسلامية المعتدلة ماعدا الإرهابية منها، وأشار في أمره إلى أن الاهتمام المتزايد من قبل مخابرات الدول الغربية بالمنظمات الإسلامية ليس له تفسير سوى استهداف واضح للإسلام، وينبغي أن نكون حذرين في الاستجابة لطلبات الأجهزة الاستخبارية فيما يتعلق بالمعلومات عن المنظمات والحركات والجمعيات الإسلامية المعتدلة، مشدّدًا على وجود ازدواجية غريبة في التعاطي مع الحركات الإسلامية فهي تستخدمها ورقة للضغط على الأنظمة العربية، ومن جانب آخر تسعى للحد من تأثيرها على شريحة المسلمين في الدول الغربية وأمريكا.

كانت أجهزة المخابرات الصديقة تطلب معلومات عن الجمعيات الإسلامية وطرق تمويلها وعلاقاتها بالمنظمات المتطرفة ومدى التعاطف الشعبي معها وحقيقة أفكارهم ونواياهم. وفي الواقع أن أغلب قيادات التيارات الإسلامية المعارضة لأنظمة الحكم في الشرق الأوسط تتواجد في أوروبا وعلى وجه الخصوص فرنسا وألمانيا وإسبانيا وبريطانيا وأمريكا، ويتم استخدمها لمعارضة الأنظمة العربية لكنهم لا يثقون بهم ويعتقدون أنهم يساهمون بطريقة ما في إذكاء التطرف الإسلامي في أوروبا وأمريكا.

إن أحد أكبر قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وهو علي بلحاج، يقيم في أمريكا كما أن السوري عصام العطار، زعيم الإخوان المسلمين وعددًا من قادة الإخوان من أمثال إبراهيم الزيات، ومحمد طه صبري، كانوا من حملة الجنسية الألمانية إضافة إلى القيادات المقيمة في فرنسا عبد الحكيم صفريوي، ومحمد حنيش، وصافي رمضان البنا، حفيد مؤسس الجماعة حسن البنا.

أما علاقة بريطانيا بالإخوان المسلمين فهي قديمة جدًا تعود إلى زمن جمال عبد الناصر، إذ حظي الإخوان بدعم المخابرات البريطانية ومنحتهم اللجوء السياسي، ووفرت لهم الحماية والدعم المالي، واستخدمتهم في محاولات تقويض نظام عبد الناصر الذي هدّد المصالح البريطانية في المنطقة.

كما أن أغلب قيادات الإسلام السياسي التي أصبحت مصدر إلهام الأيديولوجيات المتطرفة يتواجدون في بريطانيا وفرنسا وسويسرا وألمانيا ويتوزعون على مختلف دول غرب أوروبا منذ عقود وما زالوا

ومن بينهم راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة الإسلامية في تونس وأبو حمزة المصري.

إن أبا حمزة المصري (مصطفى كامل مصطفى) المصنّف أخطر شخصية إسلامية متطرفة كان مقيمًا في بريطانيا ويحمل جنسيتها، ساهم أتباعه في اختطاف السياح البريطانيين في اليمن عام 1998، وقتل ثلاثة منهم واتُّهم فيما بعد بصلاته بمنفذي هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، أو ما تسمى (غزوة نيويورك). تم ترحيله إلى أمريكا وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد ومع كل هذا الانحراف في قيادات الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية التي اتخذت من بريطانيا ساحة لاستقبال وتمكين التنظيمات الإرهابية، مازالت الساحة البريطانية تعتبر الركيزة الأساس لنشاطاتها السياسية والدينية المتطرفة.

وفي إطار التعاون الاستخباري كانت المخابرات الروسية تزودنا بمعلومات عن تحركات القوات الأمريكية التي تستهدف العراق خلال فترة التسعينيات ومناطق حظر الطيران في الشمال والجنوب وكانت بعضها غير دقيقة.

كان الروس يعتمدون في معلوماتهم على رصد اتصالات الأسطول الأمريكي في منطقة الخليج، ويحلّلون المعلومات ويعتقدون بوجود نوايا لشنّ هجمات وشيكة لكنها في الغالب لم تقع، والسبب يعود إلى أن القوات الأمريكية تُحدّد الأهداف الخاصة بالدفاعات الجوية وتتأهب لمهاجمتها، لكن الاستراتيجية العسكرية العراقية الخاصة بالتعاطي مع الطلعات الجوية الأمريكية في مناطق حظر الطيران تقتضي إغلاق

الرادارات بعد فتحها لفترات قصيرة ومن ثم تغيير مواقعها الأمر الذي يمنع القوات الجوية الأمريكية من ضربها أو مهاجمة مواقع خالية.

الزرع الاستراتيجي لضباط المخابرات

تتصف هيئة الزرع الاستراتيجي بالسرية العالية في عملها ولا يتسرب منها إلا ما هو شحيح جدًا، وغالبًا ما تكون المعلومات المتسربة منها مضلّلة لمنتسبي جهاز المخابرات. والهدف من عمليات الزرع الاستراتيجي هو دعم العمليات الخارجية بأساليب وطرق جديدة تتطلب تحمل مخاطر عالية والصبر والنفس الطويل، كان الجهاز يطلق على هكذا عمليات بـ (زرع النخيل) فالنخلة لا تأتي ثمارها إلا بعد ست أو سبع سنوات.

يعتمد نجاح الزرع الاستراتيجي على جملة عوامل أهمها السرية المطلقة، والسيناريو المعد لكل عملية وفق خطة متكاملة لغلق كافة الثغرات، ودقّة اختيار ضابط المخابرات من حيث الثقة وقدراته الشخصية في العمل منفردًا وإقامة العلاقات ومواجهة أصعب الظروف.

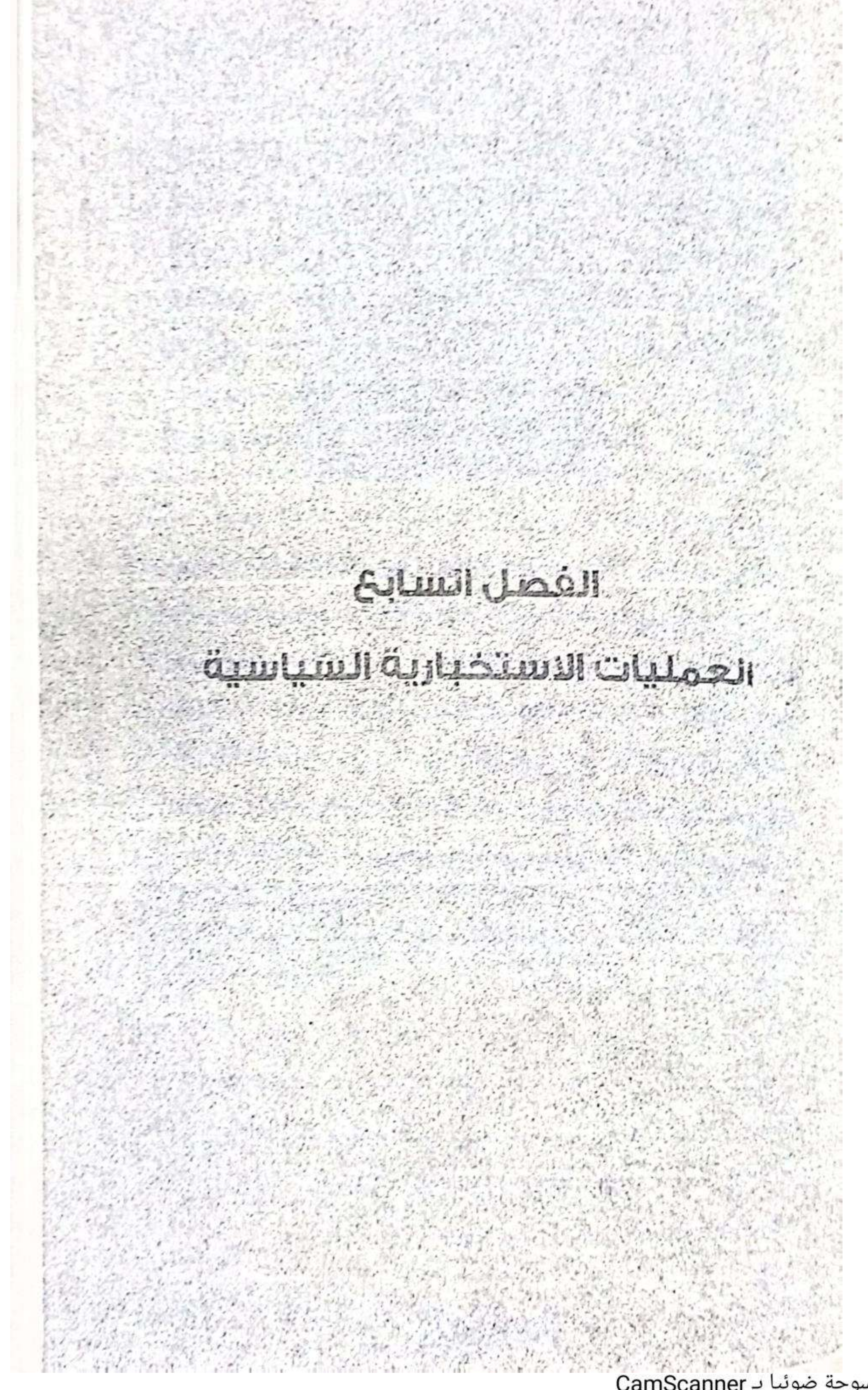
في العادة يتم اختيار الضابط بطريقتين، الأولى الاختيار من خارج الجهاز، ثم تقوم اللجنة باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لغرض إعداد المرشح إعدادًا دقيقًا. إن اختيار مرشح من خارج الجهاز لا يحتاج إلى إعداد رواية معقّدة تسبق سفره، إنما يمكن أن تعدَّ له خطة مناسبة طالما هو ليس من منتسبي الجهاز فهو غير معروف، سواء كان ذلك في أروقة الجهاز أو خارجه عند معارفه

وأصدقائه وجيرانه. والحالة الثانية أن يقع الاختيار من بين ضباط الجهاز الذين تتوافق ظروفهم الشخصية والاجتماعية مع الساحة التي يُرشح للزرع فيها. وتشمل إجراءات إعداد الضباط إتقان لغة البلد ودراسة واقعه الاجتماعي ومكان استقراره والإجراءات التي يتبعها للحصول على اللجوء حتى تحقيق الهدف المهم وهو اكتساب الجنسية. يجهّز الضابط المرشح لعملية الزرع بمبلغ من المال يكفيه ما لا يقل عن ثلاث سنوات لحين استقرار وضعه والحصول على فرصة عمل مناسبة. وبالرغم من وجود خطة اتصال للحالات القصوى إلا أنه لا يجوز تحقيق أي اتصال بين الضابط والمركز طيلة الثلاث أو الأربع سنوات الأولى، كما لا يجوز للضابط المزروع الاتصال بالسفارة العراقية أو محطة المخابرات تحت أي ظرف كان. لا بدَّ للضابط أن يعتمد على قدراته الذاتية في الحصول على جنسية الدولة لتبدأ المرحلة الثانية التي تؤهله للحصول على فرصة عمل في مكان مهم.

قبل أن نتحدث عن قصة زرع أحد ضباط جهاز المخابرات العراقي السابق في أمريكا لا بدَّ من الإشارة إلى أخطر عملية زرع استراتيجي وأكثرها تعقيدًا قام بها الموساد الإسرائيلي في الستينيات عندما زرع الجاسوس إيلي كوهين في دمشق بغطاء رجل أعمال وتمكن من إقامة علاقات واسعة مع الوسط السياسي والعسكري لمدة خمس سنوات قدّم فيها معلومات في غاية الأهمية إلى إسرائيل حتى تم كشفه بطريق الصدفة بعد أن أحدثت اتصالاته المشفرة مع الموساد تشويشًا على السفارة الهندية، الأمر الذي أثار استغراب الاستخبارات العسكرية التي راقبت الاتصال حتى تمكنت منه وأمسكت بجهاز الاتصال بين يديه، ثم أُعدم في عام 1965.

قضية ضابط المخابرات العراقي المزروع في أمريكا

من بين القضايا التي جرى التحقيق بها معي من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي في سجن كروبر في العام 2003، قضية ضابط مخابرات مسيحي من أهالي الموصل، كنا قد عملنا سويًا في الجهاز في الثمانينيات، خريج كلية مدنية اسمه (س خ ي)، عندما سألني المحقق عن مدى صلتي به أجبت المحقق الأمريكي أن معرفتي به تعود إلى كوننا زملاء في الجهاز في فترة الثمانينيات ثم نُقل إلى خارج الجهاز وعلمت فيما بعد أنه هاجر إلى أستراليا. قال المحقق: كيف لا تعلم بوجود ضابط مخابرات عراقي «مزروع» في ساحة أنت مسؤول عنها؟ دهشت من الخبر وأكدت له أني لست على علم بوجود أي ضابط مخابرات في أمريكا عدا ضباط المخابرات الذين يعملون تحت الغطاء الدبلوماسي في البعثة العراقية في نيويورك وواشنطن، وشرحت لهم أن المكتب الخاص هو المسؤول عن إدارة عمليات الزرع ولا علاقة للشُّعَب المختصة بذلك، وعلى الرغم من عدم عرضهم أيّه وثائق أمامي إلا أن من الواضح أنهم قد وضعوا أيديهم على ملف قضية الزرع الخاص بالضابط. بعد أن أكملوا التحقيقات مع أطراف أخرى اقتنعوا أن شعبة أمريكا ليس لها علم بالقضية، وعلمت منهم أن الضابط المزروع كان قد غادر العراق في أوائل التسعينيات إلى الأردن ومن ثم سافر إلى اليونان ومن هناك سافر إلى أمريكا وحصل على اللجوء السياسي واكتسب الجنسية الأمريكية وعمل في أحد الأقسام المهمة التي تخوله التجول بحرية في أحد المطارات الأميركية الدولية المهمة، كما علمت أيضًا أنه أحيل إلى محكمة أمريكية بتهمة الكذب على دائرة الهجرة والحنث بالقسم. حُكم عليه بالحبس البسيط سنتين وربما سُحبت منه الجنسية الأمريكية لكنه ما زال في أمريكا.



الفصل السابع

العمليات الاستخبارية السياسية

يرتبط مفهوم العمليات السياسية بالأفعال الاستخبارية ذات التأثير السياسي وتأتي من خلال التدخل بهدف التأثير على صنّاع القرار في الدول ذات التأثير المباشر على أمننا القومي أو دول المجال الحيوي، ويلعب المال السياسي الدور الرئيس في تحقيق النتائج المطلوبة خاصة وقت الانتخابات حيث حاجة الأحزاب أو الشخصيات السياسية إلى دعم حملاتهم الانتخابية، أما في الصراعات العسكرية بين قوى المعارضة الثورية وأنظمة الحكم أو النزاعات المسلحة بين الدول فإن الدعم العسكري يأتي بالمرتبة الأولى يليه الدعم المالي والسياسي.

سبق أن أشرت في المقدمة إلى أنني لم أطلع إلا على الجزء اليسير من عمليات جهاز المخابرات النوعية، ورغم علمي اليقين بعناوين قضايا مهمة ترتبط بالعلاقة مع قادة سياسيين كبار أو رؤساء جمهوريات ووزراء خارجية ما زالوا في الحكم فإن غالبية ضباط المخابرات الذين أشرفوا على تلك العمليات امتنعوا عن إبداء التعاون معي والكشف عن جوانب من تلك المهام في آسيا وأوروبا وأفريقيا والمحيط الإقليمي للعراق، لجملة أسباب بعضها موضوعية وأخرى غير مبرّرة، لذلك فإن ما سنذكره هنا هو مجرد جزء بسيط من عمليات المخابرات الخارجية.

عملية ضد القذافي



في عام 1985، وفي أوج العمليات العسكرية في الحرب العراقية الإيرانية فوجئت بغداد بسقوط أول صاروخ إيراني على مبنى البنك المركزي وسط بغداد، تفحّص المختصون أجزاء الصاروخ واتضح أنه صاروخ روسي نوع سكود لم يكن في قائمة سلاح الجيش الإيراني، ومن خلال المتابعة والتدقيق اتضح أن مصدره ليبيا وأن العقيد القذافي كان قد زوّد إيران بتلك الصواريخ.

كان لا بدّ من ردٍّ رادع يوقف هذا العمل الطائش الذي أقدم عليه القذافي الذي لا يمكن تبريره إلا بدوافع شخصية ناتجة عن كراهيته لصدام حسين، وعلى الفور أصدر الرئيس صدام حسين أمرًا بالتواجد الاستخباري والعسكري على حدود ليبيا. كانت المعارضة الليبية تتواجد على الحدود الليبية مع تشاد، وفي الوقت الذي كانت علاقتنا مع الرئيس التشادي حسين حبري جيدة ويتلقّى الدعم من طرفنا كانت العلاقات التشادية الليبية متدهورة وتقوم قوات القذافي بدعم الجماعات المناوئة لنظام حسين حبري.

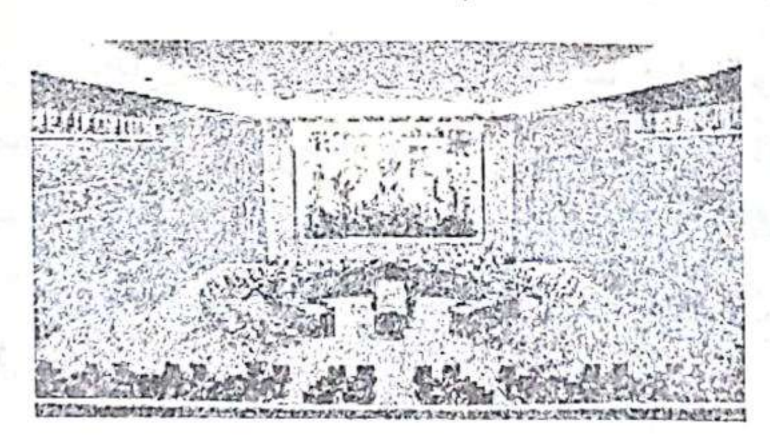
تم إنشاء معسكر للمعارضة الليبية على الحدود الليبية التشادية، نُقل إليه جميع عناصر المعارضة الليبية الموجودون في بغداد وتشاد لغرض التدريب العسكري، وتم إقامة جسر جوي من قاعدة الرشيد العسكرية في بغداد إلى مطار نجامينا عاصمة تشاد، انتقل كل ما تحتاجه المعارضة الليبية من أسلحة خفيفة ومتوسطة وهاونات ومضادات الدروع، وكانت العمليات بإشراف ضباط المخابرات وهم كل من: (خ ش) (خ الونداوي) (خ حماد) (ع الجبوري)، وفي الجانب السياسي كان طارق عزيز هو المسؤول عن الملف.

بعد أن أكملت قوات المعارضة الليبية تدريباتها شنَّت هجومًا مباغتًا على قوات القذافي التي كانت تحت قيادة الرائد خليفة حفتر وكبّدتها خسائر فادحة، مما دفع حفتر للانسحاب من ساحة المعركة. لم تمضِ أيام حتى أوفد العقيد معمر القذافي مدير مخابراته قذاف الدم إلى بغداد، وكان في استقباله في المطار مدير جهاز المخابرات الدكتور فاضل البراك والفريق حسين كامل، وكنت أنا المشرف على ترتيبات الاستقبال والمغادرة للوفد الليبي حيث اتفق الطرفان على وقف دعم العراق للمعارضة الليبية مقابل وقف ليبيا دعمها لإيران.

التحرك على الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي

منذ سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1990، فرضت أمريكا هيمنتها على العالم باعتبارها القطب الأوحد. أذعنت دول العالم جميعًا من دون أن تتمكن أية دولة من مواجهة إرادتها فعليًا باستثناء العراق وكوريا الشمالية. في عام 1997، كان العراق يرزح تحت وطأة

العقوبات الدولية وإجراءات التفتيش الدولي التي كان يجري تقييمها بشكل دوري بقرار من مجلس الأمن الدولي دون معارضة دولية، وكان من بين الأعضاء غير الدائمين دولة أفريقية كان لنا خط اتصال مع وزير خارجيتها عن طريق رجل أعمال صومالي اسمه (عثمان) الذي أخبرنا بإمكانية التأثير على سياسة تلك الدولة واتخاذ موقف معارض في مجلس الأمن الدولي. تم استدعاء الصومالي عثمان إلى بغداد وتم الاتفاق معه على استعداد العراق تقديم مكافأة مالية زادت عن مليوني دولار مقابل أن تتخذ تلك الدولة موقفاً يعارض مشروع القرار 1134 لسنة 1997 الذي شدّد على رفض السلطات العراقية السماح للمفتشين بالوصول إلى المنشآت والأشخاص، واتهم العراق بإتلاف وثائق خاصة بأسلحة الدمار الشامل وتعريض حياة أعضاء البعثة الأممية للخطر. كما تمَّ الاتفاق على آلية لتبرير قرار وزير الخارجية اتخاذ موقفٍ معارض، وكان لا بد أن يكون رئيس الدولة على علم بتلك الترتيبات وأن يكون لدى الوزير وممثلهم في مجلس الأمن مبررٌ لهذا الفعل.



قبل يوم من جلسة مجلس الأمن استدعى وزير الخارجية القائم بأعمال السفارة العراقية (ف ح م) إلى مقر وزارة الخارجية، وطلب الوزير منه تقديم عرض أمام المسؤولين عن الدائرة العربية في الوزارة

عن الأوضاع في العراق وتأثير العقوبات والعلاقة مع مفتشي الأمم المتحدة. كان القائم بالأعمال العراقي على علم بجوانب من مفردات الخطة، وكان مستعدًا لتقديم عرض واف عن الحصار الاقتصادي وتأثيراته والتزام العراق بعمليات نزع أسلحة الدمار الشامل وإيفاء العراق بمتطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي، وفي نهاية الاجتماع علّق الوزير قائلًا: إننا أمام موقف تاريخي وإنساني صعب وعلينا اتخاذ موقف يعارض مشروع القرار.

أيّد مسؤولو وزارة الخارجية رغبة الوزير وأُرسلت التعليمات إلى مندوب الدولة في نيويورك الذي أبدى اعتراضًا شديدًا على قرار الوزير قائلًا: إن ذلك سيسبب لهم مشكلة كبيرة مع الإدارة الأمريكية وطلب موافقة رئيس الدولة حصرًا، وكان رئيس الدولة على علم بالصفقة ومشاركًا فيها وأبلغ المندوب الالتزام بتوجيهات الوزير.

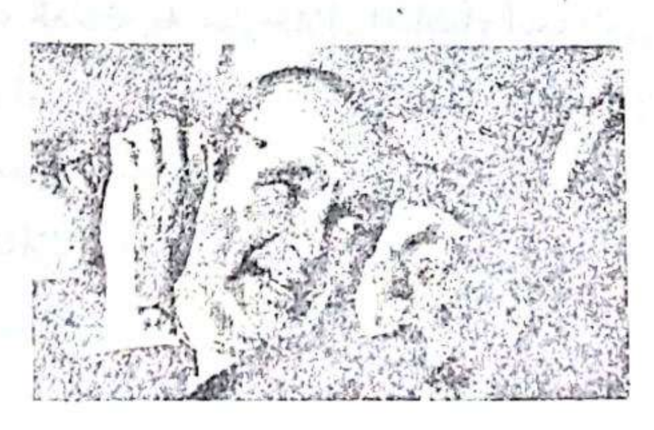
فوجئ مجلس الأمن الدولي بمعارضة خمس دول لمشروع القرار هي الصين، وفرنسا، وروسيا، وكينيا ومصر، مما شكّل صدمة للمندوب الأميركي ونجاح كبير للدبلوماسية العراقية في كسر جدار الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي بهذا الحجم من المعارضة للسياسة الأمريكية تجاه العراق.

بنازير بوتو



بدأ تحرك جهاز المخابرات على بنازير عن طريق زميل دراسة لها (ابن وزير عراقي سابق) كان يدرس معها في الجامعة نفسها في بريطانيا في فترة السبعينيات. ثم تحولت العلاقة إلى علاقة مباشرة، وقدَّم لها الجهاز دعمًا ماليًّا كبيرًا مكّنتها من الفوز في فترتين انتخابيتين.

جاك شيراك



في عام 1974 أقام صدام حسين علاقة ودّية مع جاك شيراك، رئيس وزراء فرنسا خلال زيارته للعراق، كان شيراك معجبًا جدًّا

بشخصية صدام حسين. أوعز الرئيس إلى جهاز المخابرات لدعم شيراك في الانتخابات الفرنسية وفعلًا تم دعم جاك شيراك ماليًا في بداية الثمانينيات حيث تم تسليم دفعتين من الأموال الكاش إلى أحد المقرّبين منه في مترو باريس تحسبًا من كشف مصادر تمويل حملته الانتخابية.

أسياس أفورقي رئيس إرتيريا



بدأت العلاقة به من خلال المناضل الجزائري بركة تفريج عندما كان أفورقي أمينًا عامًّا للجبهة الشعبية لتحرير إريتريا التي كانت مستعمرة تابعة إلى إثيوبيا، واستمر دعم الحركة حتى نالت إريتريا استقلالها وأصبح أفورقي رئيسًا لها.

العلاقات مع سوريا



على الرغم من التدهور المستمر في العلاقات بين العراق وسوريا على مدى عقدين من الزمن وأكثر، فإن العلاقات بين شعبي البلدين لم تحمل أية ضغائن ولم ينسحب الخلاف المرير بين القيادتين على ثقافة الشعبين، فكان الدبلوماسيون السوريون خاصة من الطائفة العلوية الموثوقين من النظام يتواصلون مع الدبلوماسيين العراقيين ويعربون عن أسفهم لتدهور العلاقات وينتقدون موقف سوريا من الحرب العراقية الإيرانية ومشاركة القوات السورية في حرب الكويت عام 1991. في اجتماع خاص للرئيس حافظ الأسد عام 1991 مع عدد من أعضاء الجبهة الوطنية السورية لتبرير مشاركة سوريا، توجه أحد الحضور بسؤال عن سبب مشاركة (الجيش العربي السوري حامل راية القومية العربية) قوات التحالف الدولي ضد العراق لتحرير الكويت وكان جواب الرئيس: (مشاركتنا في التحالف العسكري أنقذت دمشق من القصف الذي دمر بغداد).

في نهاية العام 1991 أثناء مشاركة سوريا في مفاوضات السلام مع إسرائيل التي جرت في إسبانيا حصلت توترات داخل سوريا وخاصة من طرف تنظيم الإخوان المسلمين الذين عقدوا العزم على القيام بثورة مسلحة ثانية ضد نظام حافظ الأسد، مستغلين السخط الشعبي على مشاركة سوريا في الحرب ضد العراق ومشاركتها في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل برعاية أمريكا. طلبت قيادات الإخوان المسلمين المتواجدة في العراق آنذاك على رأسهم علي صدر الدين البيانوني إضافة إلى ما يقرب من 300 مقاتل كانوا يتدربون في معسكر قرب مدينة الرمادي، طلبوا تجهيزهم بالسلاح والسماح لهم بالتسلل إلى تركيا ومن ثم الدخول إلى سوريا لإعلان الثورة والعصيان المسلح، وقد بحثنا معهم المخاطر الناتجة عن هذه المغامرة وأعربنا عن تخوفنا من تكرار سيناريو ثورة الإخوان عام 1982، التي أدّت إلى مقتل ما لا يقل عن 30 ألف سوري، لكن قيادة الإخوان شددوا على أن الظرف مختلف ولن يتكرر ما حصل في السابق. في ضوء تلك النقاشات أبلغنا رئاسة الجمهورية بخطة الإخوان المسلمين واقترحنا الموافقة على طلباتهم ،إلا أن رد الرئيس جاء مختلفًا حيث كتب الرئيس قائلًا: (لا أوافق... الظرف غير مناسب . . . النظام السوري دخل في مفاوضات مع إسرائيل وإذا ما شعر بالضعف أمام خطر داخلي يهدد كيانه فإنه سيطلب الحماية من أمريكا والغرب وسيقدم تنازلات لصالح إسرائيل لا يريد تقديمها في الوقت الراهن).

في إطار مساعي جهاز المخابرات لفك عزلة العراق الاقتصادية والسياسية وفتح منفذ جديد إلى جانب منفذ طريبيل الوحيد مع الأردن ولكسر الحصار الاقتصادي، فقد أجرت شعبة سوريا مسحًا

لتحديد المسؤولين العراقيين الذين ارتبطوا بعلاقات صداقة وعمل مع المسؤولين السوريين العاملين في منظمات جامعة الدول العربية، وجدنا أن المهندس محمد طاهر الحيالي نقيب المهندسين الزراعيين العراقيين يرتبط بعلاقة جيدة مع السوري (يحيى بكور) رئيس اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، ثم أصبح رئيسًا لمنظمة الأغذية والزراعة العربية التابعة لجامعة الدول العربية ومقرها الخرطوم. كان يحيى بكور من الشخصيات السورية العلوية المقربة جدًا من الرئيس السوري حافظ الأسد.

في عام 1993 طلبنا من المهندس محمد الحيالي الاتصال بزميله يحيى بكّور لاستطلاع رأيه بشأن فتح صفحة جديدة من العلاقة بين البلدين، وفعلًا قام بدوره في إبلاغ حافظ الأسد برغبة العراق بتطبيع العلاقات. كانت رؤية الرئيس الأسد أن سوريا تتعرض إلى ضغوط من دول الخليج والغرب وأن عودة العلاقات مع العراق تتطلب الصبر، فإذا تقدم العراق نحونا عشر خطوات فإننا لن نستطيع التقدم أكثر من خطوة واحدة.

بالنظر لكون يحيى بكور في الخرطوم فقد وجدنا من المناسب أن يتواصل معه سفير العراق في الخرطوم آنذاك عبد الصمد القيسي، واستمر الوضع على هذا الحال حتى عام 1996 عندما صدر توجيه من الرئيس صدام حسين بتشكيل وفد مصغّر مكوّن من أحد ضباط جهاز المخابرات مع سفير من الخارجية للسفر برًا عبر منفذ الوليد إلى سوريا. كان ممثل الجهاز السيد أياد العكّاش وممثل الخارجية السفير أنور صبري، وما إن وصلا الحدود حتى تم استقبالهما من قبل المخابرات السورية ونقلوا إلى دمشق حيث التقى الوفد الرئيس

حافظ الأسد شخصيًا ونقلا رسالة شفهية من الرئيس صدام حسين تحمل مضمونين، الأول: أن سوريا والعراق على قائمة الدول المستهدفة أمريكا، وأن من مصلحة الأمن القومي العربي العمل على إعادة العلاقات وفتح الحدود، والموضوع الثاني: كان الطلب من الرئيس حافظ الأسد التدخل لدى السلطات اللبنانية لإطلاق سراح ضباط المخابرات المحكومين بجريمة اغتيال الشيخ طالب السهيل وهما (م. ج) وهادي حسوني، وكان ذلك اختبارًا لمدى جدّية حافظ الأسد. وافق الرئيس الأسد على إطلاق سراح السجينين وتم إخلاء سبيلهما من طرف لبنان ودخلا العراق عبر منفذ الوليد البري وحظيا بحفاوة بالغة من طرف المخابرات السورية التي نقلتهم إلى الحدود. أما بصدد العلاقات السياسية فقد قال الأسد: (إن أبا عدي عندما يحب يحب وعندما يكره يكره). وشدّد على أن عودة العلاقات تتطلب مزيدًا من الوقت وأن سوريا ما زالت تتعرض للضغوط، وأضاف الأسد: (حتى لو فتحنا سفارة في البلدين فإن العراق سيبعث ضباط مخابرات وستفعل سوريا الشيء ذاته وبالتالي تنتكس العلاقة). مشيرًا إلى أن الأولوية الآن هي تعزيز الثقة بين قيادة البلدين. كان الرأي عندنا أن الرئيس الأسد بهذه الرؤية يريد ابتزاز دول الخليج العربي إلى أقصى حدٍّ ممكن للحصول على مساعدات مالية واقتصادية.

في عام 1998، كان يتواجد عبد الله أوجلان في سوريا حيث كان حزبه (حزب العمال الكردستاني التركي) يخوض حربًا شرسة ضد الحكومة التركية، خلفت حوالي 40 ألف قتيل، الأمر الذي دفع تركيا للطلب من سوريا إخراجه من أراضيها أو تسليمه إلى تركيا. لم تستجب سوريا في البداية للطلب التركي، لذلك حشدت تركيا قواتها على الحدود

السورية مهدّدة باجتياح الأراضي السورية، وإزاء هذه التطورات طلب الرئيس صدام حسين من جهاز المخابرات الاتصال بالجانب السوري وابلاغهم أن العراق يضع كل وحدات الحرس الجمهوري تحت تصرف سوريا وما على الرئيس الأسد سوى فتح الحدود ويتركنا نواجه تركيا عسكريًا. استلمت المخابرات السورية الرسالة وأوفدت على الفور اللواء محمد منصورة مدير المخابرات العسكرية السورية في المنطقة الشمالية إلى مقر مخابرات ربيعة حيث كان بانتظاره مدير مكتب مدير جهاز المخابرات الدكتور (م. ح)، وأبلغه بطلب الرئيس صدام حسين مع شيء من التفصيل، ثم غادر منصورة الأراضي العراقية على أمل أن يرفع تقريرًا إلى الرئيس حافظ الأسد ليحصل على الرد. وفي اليوم التالي عادَ محمد منصورة إلى ربيعة حيث ما زال مدير المكتب الخاص بانتظاره وأبلغنا أن الرئيس حافظ الأسد يشكر القيادة العراقية على موقفها، وأن سوريا غير مستعدّة لخوض حرب مع تركيا حتى لو احتلت أجزاء من أراضينا فإن سوريا ستتقدم بشكوى لدى الأمم المتحدة.

بعد ذلك طلبت السلطات السورية من عبد الله أوجلان غلق مكاتب حزبه في سوريا ومغادرة الأراضي السورية حيث غادر إلى اليونان، وقامت المخابرات السورية بتزويد المخابرات التركية بالمعلومات عن وجهة سفره والجواز الذي يستخدمه، ثم غادر اليونان إلى كينيا بجواز سفر قبرصي، وهناك حصل تعاون استخباري بين المخابرات المركزية الأمريكية والتركية والكينية للقبض عليه، وتم تسليمه للسلطات التركية حيث حُكم بالإعدام ثم خُفِّف الحكم إلى المؤبد.

في يونيو/ حزيران من عام 1998، وافقت سوريا على فتح مشروط للحدود بين البلدين وذلك في الإطار التجاري فقط، حيث لا يُسمح بدخول العراقيين إلا من كان يحمل تأييدًا من اتحاد الغرف التجارية العراقية. كان رأي جهاز المخابرات أن تكون المعاملة بالمثل. لكن الرئيس صدام حسين كتب تعليقًا على رأينا: (موافق على دخول كافة السوريين بدون شروط أسوةً بالأردنيين لأن الشر الذي يأتينا من الأردن أكثر من الشر المتوقع من سوريا) ...! هنا يشير الرئيس إلى حجم الجهد الاستخباري المعادي الذي ينطلق من الأردن ولا يقصد بذلك منهج الدولة في المملكة الأردنية الهاشمية.

كانت سفارة الجزائر في دمشق ترعى مصالح العراق وسوريا في كلا البلدين، ولم تصل العلاقات الدبلوماسية مع سوريا إلى مستوى التطبيع إلا بعد وفاة حافظ الأسد في يونيو/ حزيران من عام 2000، حيث أمر الرئيس بشار الأسد بفتح سفارة سورية في بغداد وفتحت السفارة العراقية في دمشق.

عندما توفي الرئيس الأسد قدمنا مقترحًا لرئاسة الجمهورية لإرسال وفد عالي المستوى للتعزية وحضور مراسم التشييع لاستغلال الفرصة لتحسين العلاقات مع سوريا، إلا أن الرئيس أوفد نائبه طه محي الدين معروف مع رئيس شعبة رعاية المصالح العراقية في دمشق السفير محمد رفعت العاني. وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت للغرض ذاته.

سعى الجهاز إلى تمتين أواصر العلاقة مع كبار الضباط المؤثرين في سوريا، ومنهم ذو الهمّة شاليش (أبو علي)، وهو أحد أبرز المرافقين

للرئيس الراحل حافظ الأسد ومن بعده الرئيس بشار الأسد، واتضح لنا أنه يرتبط بعلاقة صداقة قديمة مع سكرتير رئيس الجمهورية الفريق عبد حمود تعود إلى حضورهما رفقة الرئيسين الأسد وصدام حسين في اجتماعات سابقة للزعماء العرب. وكان المذكور قد قدّم للعراق شركات تجارية سورية تم منحها عقود بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء، كما تمّ تسمية منسق سري من هيئة التصنيع العسكري للتنسيق معه في كل ما يتعلق بعمليات شراء مواد كان محظورًا على العراق استيرادها. وفي عام 2002، أبلغنا السيد ذو الهمّة أن رجل أعمال أمريكيًا من أصل عراقي عضوًا في المعارضة العراقية دخل العراق عن طريق مطار صدام الدولي والتقى بوزير النفط الفريق عامر رشيد. كان يعتقد أن الزيارة فيها شبهات أمنية، وعندما عرضنا المعلومات على الرئاسة طلبت من الجهاز إبلاغه بعدم توفر معلومات عن الموضوع...!

كما جرى التحرّك على اللواء مصطفى التاجر مدير المخابرات العسكرية السورية من خلال ابنه عمر الذي يعمل في مجال التجارة، حيث زار (عمر) بغداد وقدّمنا له التسهيلات لعقد صفقات تجارية، وكان مدعومًا بشكل خاص من مكتب مدير الجهاز الفريق طاهر جليل الحبوش.

كذلك الحال بالنسبة إلى اللواء آصف شوكت زوج السيدة بشرى الأسد ابنة الرئيس الراحل حافظ الأسد، الذي كان يشغل منصب مسؤول أمن القوات السورية، ويُعتبر الرجل الثاني بعد الأسد حيث منحنا الشركة التابعة لأحد أشقائه عقودًا تجارية بأمر من السيد مدير جهاز المخابرات.

هذه العلاقات المتكافئة التي بناها جهاز المخابرات مع كبار المسؤولين الأمنيين السوريين ربما تفسّر جانبًا من موقف السلطات السورية من استضافة عددٍ كبيرٍ من كبار ضباط المخابرات العراقية ووفرت لهم الحماية وهو موقف يحظى بتقديرٍ عالٍ من منتسبي الجهاز، وفي الوقت ذاته قامت سوريا بإبعاد كبار المسؤولين المطلوبين الآخرين وتسليمهم للقوات الأمريكية ابتداء من فاروق حجازي مدير عام الخدمة السرية الخارجية السابق، ووزير التصنيع العسكري عبد التواب الملا حويش، ومدير جهاز المخابرات الأسبق سبعاوي إبراهيم الحسن، ووزير التجارة الدكتور محمد مهدي صالح، والفريق الركن كمال مصطفى، وجمال مصطفى صهر الرئيس صدام حسين، ومدير أمن الجهاز خالد النجم.

أما عن المعارضة العراقية المتواجدة على الساحة السورية فكان الشخص البارز الذي يهاجم نظام صدام حسين هو المعارض مشعان الجبوري، وكان يستهدف شخصيًّا عدي صدام حسين من خلال صحيفته (الاتجاه). طلبنا بشكل رسمي من السلطات السورية إيقاف عمل الجريدة وطرده من سوريا إلا أنهم أجابوا بأن الصحيفة تصدر في بيروت ولا نستطيع إيقاف عملها، واتضح أن مشعان الجبوري يرتبط بعلاقات شخصية ومصالح مادّية متينة مع أغلب المسؤولين الأمنيين في سوريا وأنهم غير مستعدين لمضايقته أو إبعاده خارج سوريا.

لبنان صراع النفوذ وساحة الانتقام

منذ العام 1975 دخلت لبنان في الحرب الأهلية وأصبحت ساحة نفوذ كاملة لسوريا، يعتبر التواجد الدبلوماسي والاستخباري العراقي

على الساحة اللبنانية مزعجًا ومنافسًا لسوريا، لكن العراق لم يكن قادرًا على مواجهة سوريا بسبب انشغاله في الحرب مع إيران. في العام 1981 شاركت المخابرات السورية بشكل فعلي في عملية تفجير مبنى السفارة العراقية في بيروت بعد أن قامت قوات التدخل السوري باعتقال الحارس الرئيس لبوابة السفارة وعطلت عمل العارضة (الحاجز الحديدي) مما سهل مرور الانتحاري إلى أسفل المبنى الرئيس للسفارة وتم تدميره بالكامل. تلا ذلك عمليات خاصة متبادلة بين المخابرات العراقية وحلفاء سوريا من حركة أمل وحزب الله. زادت سوريا من ضغوطها على العراق بالوقوف إلى جانب إيران ومنعت تصدير النفط العراقي عبر أراضيها في العام 1982.

تزامن انتهاء الحرب العراقية الإيرانية مع الفوضى التي عمّت لبنان بسبب الفراغ الدستوري لمنصب رئيس الجمهورية بعد أن قام الرئيس أمين الجميل بتعيين وزير الدفاع ميشال عون رئيسًا للوزراء الذي بدأ في مارس/ آذار عام 1989 حربًا ضد الوجود السوري سُمّيت حرب التحرير والاستقلال، رفض عون اتفاق الطائف الذي نصّ على السماح بالوجود السوري العسكري في لبنان ولم يعترف بالرئيس رينيه معوض الذي قتل بعد 16 يومًا من انتخابه، ولم يعترف بخلفه الياس الهراوي. كان جهاز المخابرات على علاقة وثيقة بالجنرال عون والأطراف التي وقفت إلى جانبه من طرف سمير جعجع وكريم بقرادوني، وكان يشرف على الملف اللبناني كل من مدير عام الخدمة الخارجية فاروق حجازي ومدير الدولية الأولى جبار الزبيدي.

في تلك الأثناء وبعد أن انتهى العراق من حربه مع إيران كان لا بدّ من الانتقام من حافظ الأسد، لذلك أصدر الرئيس صدام حسين

أمرًا إلى جهاز المخابرات للتدخل بكل قوة في لبنان ودعم العماد ميشال عون في حربه ضد الوجود السوري ماديًا وعسكريًا. كان لا بدّ لجهاز المخابرات من وضع الخطط لتنفيذ أمر الرئيس من دون تأخير. وكان من بين مصادر الجهاز المهمة من ذوي القدرة الفائقة والخبير بعمليات الشحن البحري وتهريب الأسلحة والمتفجرات هو الفلسطيني (ر ح ر) الذي تم تكليفه بمهمة إيصال تلك الأسلحة عن طريق ميناء العقبة ووضعت الخطة بالاتفاق معه. تولى التنسيق مع وزارة النقل والمواصلات ضابط المخابرات المختص (ح. ر. ظ) لاستئجار باخرة مدنية من الوزارة تحمل اسم الزوراء، توجهت الباخرة إلى اليونان لتغيير جنسيتها إلى الجنسية القبرصية وباسم جديد (اسكربيون).

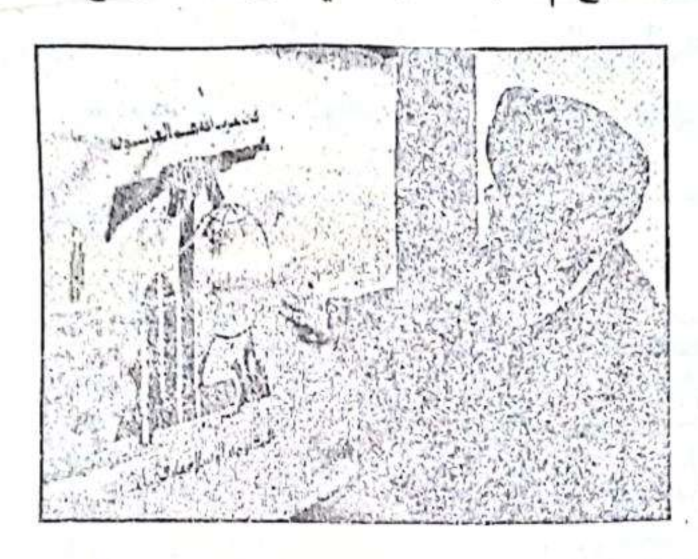
تولت وزارة الدفاع العراقية نقل الآليات والأسلحة إلى ميناء العقبة بالتنسيق مع السلطات الأردنية السياسية والعسكرية، وتوجهت أرتال الشاحنات إلى ميناء العقبة وتم تحميلها على متن الباخرة القبرصية اسكوربيون مع وضع مادة الاسمنت فوق شحنات السلاح للتمويه. كان لدى الجهاز قلق من اعتراض إسرائيل الشحنة في عرض البحر، لذلك وضع على متن الباخرة عناصر انتحارية من العمليات الخاصة مهمتهم الدفاع عنها أو تفجيرها بمن فيها في حال اعترضتها إسرائيل. في الوقت ذاته تم نقل شحنات أخرى إلى لبنان عبر ميناء الحديدة اليمني، وكانت المملكة العربية السعودية قد وافقت على مرور الشاحنات الناقلة للأسلحة عبرَ أراضيها إلى اليمن، وتم نقل كميات الأسلحة إلى لبنان بنجاح تام واستلامها من طرف الجنرال عون وحلفائه. أما بالنسبة للدعم المالي فقد قدم العراق معونات مالية نقدية بقيمة 11 مليون دولار. ساهم ذلك الدعم في تقويض الوجود

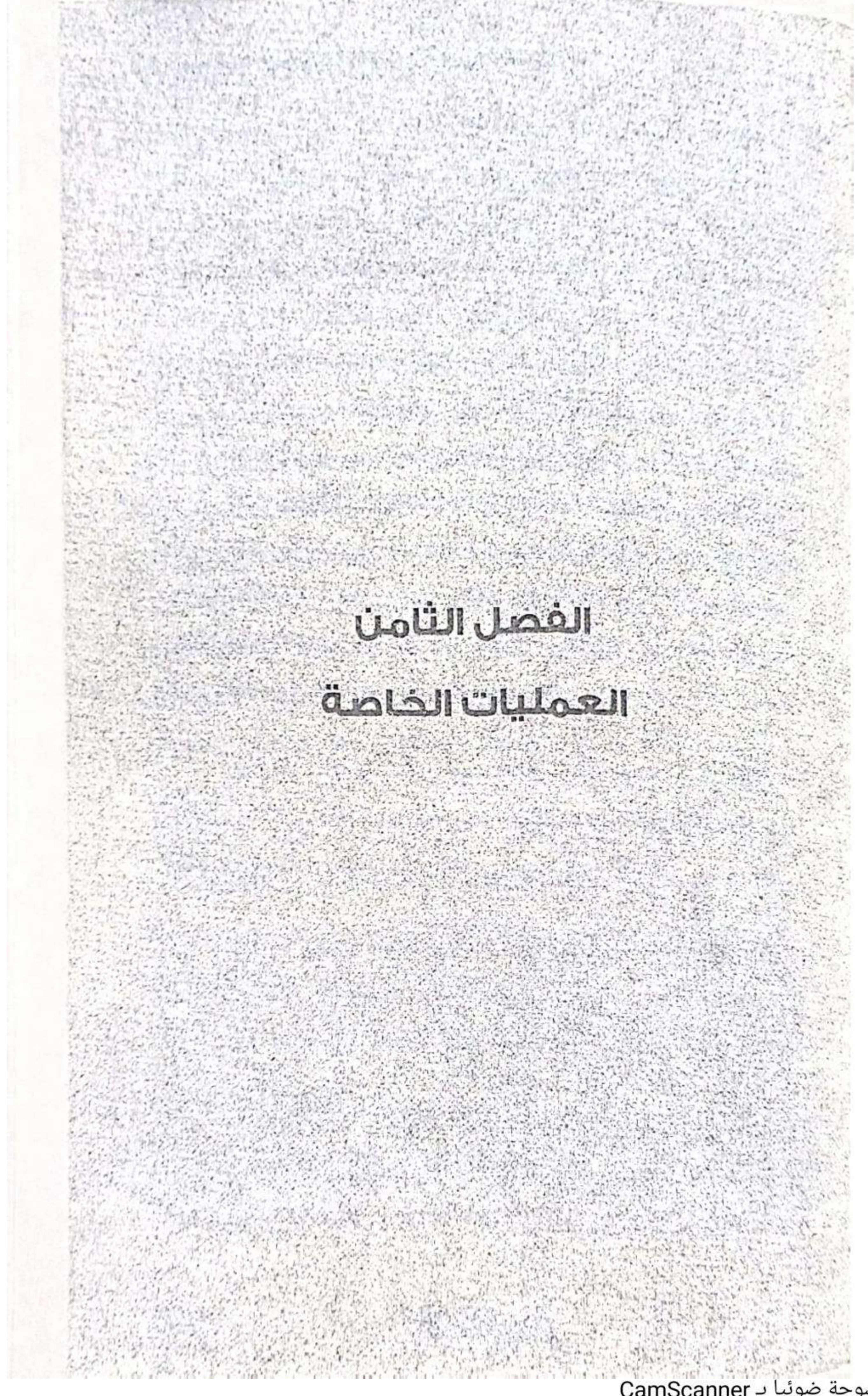
العسكري السوري في لبنان وتكبدها خسائر كبيرة إلا أن موازين القوى تغيّرت على نحو مفاجئ بعد غزو العراق للكويت ومحاصرة العراق سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا فتوقف الدعم المالي والعسكري، وتمكنت القوات السورية من دحر قوات الجنرال عون ومحاصرته، فلجأ إلى السفارة الفرنسية ثم غادر إلى منفاه في فرنسا. في العام 2002 تم إيفاد ضابط الاتصال الذي كان في سفارتنا في بيروت (أ. س) إلى باريس والتقى الجنرال عون في مقر إقامته ونقل إليه تحيات القيادة واستعرض مسيرة الدعم العراقي له، وأعرب الجنرال عن امتنانه وشكره للرئيس صدام حسين لمواقفه حيال استقلال لبنان.

العلاقة مع حزب الله

منذ تأسيس حزب الله اللبناني في العام 1982 بدعم من إيران وسوريا كان الحزب في حالة عداء مع الوجود العراقي في لبنان، واستمر الوضع على هذا الحال حتى عام 2000 الذي تم فيه جلاء القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان بعد أن شنّ حزب الله حرب عصابات أنهكت الجيش الإسرائيلي. أعجب الرئيس صدام حسين ببسالة مقاتلي الحزب وكان يقارن بين قدرات مجموعة من الشباب اللبناني الذين حرروا أرضهم بأسلحة بسيطة وبين جيوش الأنظمة العربية التي لم تتمكن من فعل شيء ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. في العام 2000 كانت علاقة العراق قد تحسنت مع طهران ودمشق وأصبح كل شيء من الماضي، طلب الرئيس صدام حسين من جهاز المخابرات الاتصال بحزب الله والوقوف على احتياجاتهم، وأوفد أحد كبار ضباط الخدمة الخارجية إلى لبنان مرتين حيث التقى مع ممثل من حزب الله من عائلة الأمين، طلب الحزب دعمًا ماليًا، لم يكن

للعراق القدرة المالية على تقديم المساعدات المالية غير كوبونات النفط وعلى الأرجح لم يستفد منها لأن قيمتها هبطت إلى مستويات قياسية. زار العراق ممثل عن الحزب مرتين في العام 2001 و2002، كما أرسل حزب الله مجموعة من مقاتليه (ليس باسم الحزب) إنما كانوا مع المقاتلين السوريين الذين دخلوا العراق قبيل الغزو وشاركوا في القتال إلى جانب المجاهدين العرب حيث اعتقلت القوات الأمريكية رئيس المجموعة (الحاج م العبد الله) الذي سبق له العمل مع عماد مُغنيّة.





الفصل الثامن

العمليات الخاصة

المقصود بالعمليات الخاصة مجموعة الإجراءات والأفعال غير التقليدية التي تستخدم لتدمير هدف معين أو شلّ قدراته أو تحييده أو التخلّص منه لتحقيق غايات سياسية أو أمنية أو عسكرية ضمن إطار استراتيجية شاملة، وعادة ما يتم تنفيذ العمليات الخاصة بشكل مستقل عندما لا يوجد سبيل لتحقيق ذلك الهدف من خلال القوة التقليدية. تتم العمليات الخاصة بطريقة سرّية جدًا بهدف الاستفادة من عنصر السرعة والمفاجأة واستخدام العنف المفرط وغيرها من الإجراءات المتخذة ضد الهدف في وقت قد لا يساوره الشك في حدوث هجوم عليه، وفي الغالب يتم تنفيذ العمليات الخارجية بعدد محدود من الأفراد المدربين تدريبًا عاليًا والقادرين على العمل في جميع البيئات والاستفادة من الاعتماد على الذات والقدرة على التكيف بسهولة والتغلب على العقبات واستخدام المهارات العالية، إلى جانب المعدات اللازمة لتحقيق أهداف العملية كاملة.

في الوقت الذي تتفق جميع الدول على وصف هذه العمليات بالإرهابية إلا أن تلك الدول تمارسها بشكل سري وتنظر إليها على أنها أفعال مشروعة لحماية أمنها القومي من وجهة نظرها.

نادرًا ما يمكن إخفاء هوية الجهة المستفيدة منها، لكن الشيء المهم الذي ينبغي الأخذ به بدرجة عالية من الاهتمام هو عدم ترك أي أثر أو دليل على هوية الجهة المنفّذة لأن عواقب الكشف تكون وخيمة على كافة الأصعدة.

يمكن لأجهزة المخابرات أن تُحقق الهدف من العملية وذلك بالتخلص من الخصم، ولكن إذا لم تتم العملية بشكل سري ومدروس

فإن العواقب السياسية والبشرية ستكون وخيمة كما هو الحال في قضية اغتيال طالب السهيل التي أعدم بسببها ثلاثة من كبار ضباط المخابرات، وآخر توفي في السجن إضافة إلى الكلف السياسية.

نشأة العمليات الخاصة

قبل عام 1980 لم يكن لجهاز المخابرات العراقي نشاطًا واضحًا في العمليات الخاصة خارج العراق باستثناء استهداف شخصيات فلسطينية سارت على المنهج الاستسلامي مع إسرائيل وشخصيات عراقية من (أعداء الحزب والثورة) كانوا من الأطراف الرئيسية المشاركة في ثورة 17 يوليو/تموز 1968 الذين أبعدهم صدام حسين بعد 30 يوليو/ تموز واستقروا خارج العراق، منهم: حردان عبد الغفار التكريتي، الذي اغتيل في الكويت عام 1971، وعبد الرزاق النايف الذي اغتيل عام 1978 في لندن، كذلك محاولة اغتيال الدكتور إياد علاوي عام 1978 من قبل ضابط العمليات (م الجبوري). وفي الواقع ربما كانت العملية (تهشيم رأس) بأمر من الرئيس صدام حسين شخصيًا وليست عملية اغتيال، لأن المهاجم استخدم الفأس ولم يستخدم السلاح بالرغم من توفّره في محطة المخابرات في لندن، كما أن (الجبوري) يمتلك من الشجاعة والقدرة على تنفيذ مهامه بكل دقّة إذ لم يسجل عليه أي حالة من الفشل خلال مسيرته العملياتية ،ولم يكلّف بمهمة ويغادر المكان دون أن يسلب روح الضحية.

التحول الكبير الذي طرأ على عمل المخابرات في مجال العمليات الخاصة بدأ منذ اندلاع الأزمة مع إيران بعد مجيء الخميني إلى السلطة عام 1979، حيث سعى الجهاز بمرور الوقت إلى تطوير قدراته

الدفاعية في مجال مكافحة العمليات والتخريب أولًا ثم توفرت خبرات ممتازة في مجال الهجوم سواء في عمليات الاغتيال أو استخدام المتفجرات أو المواد السمية.

في عام 1980 انتهجت الثورة الإسلامية في إيران سياسة تصدير الثورة وأعلنت حالة العداء على العراق، صاحب سلوكها العدائي جملة من العمليات الإرهابية داخل الأراضي العراقية وعلى الحدود بهدف تقويض وإسقاط نظام الحكم في العراق. استشعر جهاز المخابرات الخطر القادم من إيران لذلك سعى بسرعة إلى تطوير قدرات شعبة المتفجرات في مديرية العمليات الخاصة للبدء بإنتاج العبوات المتفجرة، وطلب من مركز البحوث الفنية الذي أشرف على تأسيسه الدكتور نعيم العضّاض العمل على توفير المعدات الفنية الخاصة بالمتفجرات، سواء كانت أجهزة المؤقتات أو أجهزة التفجير اللاسلكي التي استوردها من الخارج، وأصبح الجهاز في وضع الاستعداد التام للرد على إيران خلال فترة قياسية جدًّا.

في عام 1980 كان مدير جهاز المخابرات برزان التكريتي، قد عقد اجتماعًا موسعًا مع كادر الجهاز لمناقشة سبل النهوض بالعمل ومواجهة التحديات والاستماع مباشرة من كادر الجهاز إلى المشاكل والمعوّقات وسبل تجاوزها. فوجئنا أثناء الاجتماع بوجود شخص مصري يتحدث اللهجة المصرية داخل القاعة وكان مدير الجهاز ينصت إليه. أصابتنا الدهشة من وجود مصري بيننا فالتفت الجميع إلى الخلف لنرى من المتحدث حيث كان يجلس في الصفوف الخلفية، وعلمنا فيما بعد أن هذا الشخص هو الدكتور عبد المنعم محمود أحمد، الخبير في مجال

البحوث الكيميائية والبيولوجية، ويشغل منصب المستشار الفني لمدير جهاز المخابرات، وهو المسؤول عن تطوير الأبحاث في عدة مجالات منها المواد السمّية و الكيماوية، إضافة إلى إشرافه على كادر التصنيع الخاص بالعبوات المتفجّرة. واتضح أن انضمامه إلى جهاز المخابرات لم يكن في إطار التعاون الاستخباري المصري العراقي إنما تم ذلك خلال زيارة وفد من وزارة الدفاع إلى مصر كان من بين أعضائه معاون مدير الجهاز اللواء الركن (ن أ خ) للاستعانة بخبراء مصريين لتطوير قدرات الجيش في مجال السلاح الكيمياوي، وأرسل المصريون مجموعة من الخبراء المختصين في مجال تطوير الأسلحة الكيماوية.

أثناء المباحثات لفت المصريون انتباه الوفد العراقي إلى وجود مجموعة من الأساتذة الجامعيين من مصر يعملون في الجامعات العراقية يمكن الاستفادة من خبراتهم، وأشاروا إلى اسم الدكتور عبد المنعم. وبعد عودة الوفد من مصر وعلى وجه السرعة اتصل معاون مدير الجهاز بالدكتور منعم حيث التقاه وعرض عليه العمل في جهاز المخابرات، وعلى الفور تم تعيينه في الجهاز وأنيطت إليه مهام تطوير الجانب العلمي. كان الدكتور عبد المنعم ذا خيال واسع ومتمكنًا في مجال البحوث العملياتية ويمتلك خبرات فذّة، وسبق له العمل في الجيش المصري حتى وصل إلى رتبة لواء، كما شغل منصب مدير مصنع كيماوي في مصر قبل أن تتعاقد معه وزارة التعليم العالي للتدريس في الجامعات العراقية.

قام الدكتور عبد المنعم بتأسيس المختبرات الخاصة بجهاز المخابرات في منطقة سلمان باك بالتعاقد مع شركات أجنبية سويسرية

وألمانية، كما أسَّس مديرية البحوث الجنائية التي كان لها دورٌ بارزٌ في حسم معارك شرق البصرة عام 1981، وحظي بتكريم الرئيس صدام حسين (سيارة مرسيدس).

في عام 1986 تمّ تأسيس مشروع الغافقي الذي انتقلت إليه مهام تصنيع العبوات المتفجّرة والمواد السُمّية تحت إشراف دائرة المستشار الفني الدكتور عبد المنعم محمود وبمشاركة فنيين فلسطينيين. ساهم المستشار الفني في تطوير قدرات الجهاز في مجال الأحبار السرية وطرق كشفها وهي الوسيلة الأكثر شيوعًا للاستخدام الاستخباري للتواصل مع المصادر في ذلك الوقت كما كانت إحدى الوسائل المهمّة لجهاز الموساد الإسرائيلي للتواصل مع مصادره داخل العراق، استمر الدكتور عبد المنعم العمل في جهاز المخابرات إلى فترة متأخرة إلى أن اعتقلته القوات الأمريكية وتوفي في السجن.

الصراع العملياتي مع إيران

منذ مجيء الخميني إلى السلطة عام 1979 اتضحت بوادر العداء، وكانت الأحزاب الإسلامية الموالية لجمهورية إيران الإسلامية قد بدأت تنفيذ عمليات الاغتيال والتفجيرات. ففي أبريل/ نيسان عام 1980 استهدفت إيران شخصيات قيادية في الدولة من بينهم طارق عزيز وزير الخارجية، أسفرت عن جرحه واستشهاد عدد من طلبة الجامعة المستنصرية، وفي اليوم التالي هاجم عملاؤها مرة أخرى موكب تشييع هؤلاء الطلبة بثلاث قنابل يدوية ألقيت من شرفة المدرسة الإيرانية في الوزيرية، أدّت إلى المزيد من الضحايا الأبرياء. ثم توالت التحرشات العسكرية على الحدود وازدادت العمليات الإرهابية الممّولة

من إيران داخل الأراضي العراقية وخارجها، حيث هاجموا سينما النصر، وهاجم الانتحاري (أبو مريم الكرادي) التابع لحزب الدعوة الإسلامي الذي كان يقود سيارة مفخخة مبنى السفارة العراقية في بيروت بالتعاون والتنسيق بين المخابرات الإيرانية والمخابرات السورية عام 1981 مخلفاً 62 قتيلاً مدنياً من بينهم بلقيس الراوي زوجة الشاعر نزار قباني، إضافة إلى العشرات من الجرحى والموقين. تلا ذلك استهداف مبنى وزارة التخطيط في عام 1982 بسيارة مفخخة يقودها انتحاري، ثم في عام 1983 تم تفجير مبنى الإذاعة والتلفزيون، كذلك استهداف وكالة الأنباء العراقية ومحاولة اغتيال وزير الثقافة لطيف نصيف جاسم، واغتيال الملحق الثقافي العراقي في الكويت مع ابنه عام 1985، وتفجير سيارة مفخخة عند مستشفى ابن البيطار في بغداد. كما قاد عدد من رجال الدين العراقيين حملات سياسية وإعلامية واسعة لدعم الثورة الإسلامية في حربها ضد العراق. والجدير بالذكر أن سابقة (الانتحاري) لم تكن موجودة في ذلك الوقت وأول من بدأها في العصر الحديث هم تنظيمات حزب الدعوة وتلاها تنظيم القاعدة في سلوكه الإرهابي فيما بعد.

استهداف مجلس الشورى الإيراني

إزاء هذه التطورات الخطيرة التي رافقت نشوب الحرب العراقية الإيرانية كان لا بدّ لجهاز المخابرات من الرد بقوة وعنف على أهداف داخل إيران وخارجها تصل إلى كل من وقف خلفها وخطط ونفّذ، وبدأ الرد العراقي في بيروت باغتيال رجل الدين حسن الشيرازي، وفشلت محاولة أخرى هي اغتيال القائم بالأعمال الإيراني في لبنان، وتم اغتيال مسؤول اتحاد الطلبة الإيراني ومعاونه بداية عام 1981، رداً

على هجوم الجامعة المستنصرية، وجاء الرد الإيراني باغتيال إبراهيم خزعل أحد أعضاء محطة المخابرات في بيروت وجرح اثنين من رفاقه وهما محمود المعيني ومحمد ضايع.


محمد بهشتي

مع كل هذه العمليات التي سبقت الحرب وفي أثناءها أصبح كل شيء مباحًا، وكانت المخابرات العراقية تخطّط للرد بقوة داخل إيران وفي عقر دارهم العاصمة طهران. كانت الثورة الإسلامية مازالت هشّة أمنيًّا، وهنا توافقت المصالح بين المخابرات العراقية والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني ومجاهدي خلق المعارض الشرس لنهج الخميني الذين هربوا من بطش نظامه وطلبوا اللجوء إلى العراق وكانوا جاهزين للتنسيق معنا.

قدّم جهاز المخابرات كافة سبل الدعم الإعلامي والفني والمادي والعسكري للديمقراطي الكردستاني ومجاهدي خلق، الذين كانوا على قدر كبير من القوة والحماس والمقدرة على التخطيط والتنفيذ، ولهم قواعدهم الشعبية في إيران وتوافرت فرصة عظيمة للقصاص من رأس هرم السلطة في إيران، فكانت أول الأهداف الحساسة مجلس الشورى الإيراني في طهران وبإشراف مباشر من برزان التكريتي، حيث وضعت

خطة تفخيخ مقر اجتماع ضمّ كبار المسؤولين في الثورة الإسلامية كان ذلك في 28 يونيو/حزيران 1981، حيث حلّت الواقعة، فقتل آية الله محمد حسين بهشتي رئيس السلطة القضائية و 72 شخصية قيادية إثر التفجير، وكان من بين القتلى وزراء الصحة، والنقل، والاتصالات، والطاقة بالإضافة إلى سبعة عشر نائبًا في مجلس الشورى، والعديد من المسؤولين الحكوميين الآخرين وفي حادثة أخرى تم استهداف علي خامنئي بعبوة مزروعة في جهاز تسجيل انفجرت أثناء إلقائه خطبة أحدثت به إصابات بالغة أدت إلى شلل تام في يده اليمنى، وكان من المقرر أن يحضر الخميني ذلك الاجتماع إلا أنه تأخر ونجا من الواقعة.

استهداف الخميني



كان إصرار برزان التكريتي على قتل الخميني لا يهدأ وحانت فرصة جديدة في عام 1981، وذلك من خلال رجل دين كان مقربًا من الخميني، حيث أعدَّ فريق العمل المكون من أحد اختصاصيّ المتفجرات واثنين من العمليات الخاصة، عبوة صغيرة زُرعت في وسادة الخميني

التي كانت مصنوعة من الوبر (صوف خاص) وقد انفجرت الوسادة في وقت كان الخميني خارج المنزل. وعلى الرغم من فشل العملية إلا أنها أدخلت في قلوب قيادات الثورة الإسلامية رعبًا كبيرًا.

وفي 30 أغسطس/ آب 1981 تمّ تنفيذ عمل هجومي آخر أدى إلى مقتل رئيس الجمهورية محمد علي رجائي بعد أقل من شهر من توليه منصبه، وقُتل معه محمد جواد باهنر، رئيس الوزراء إثر انفجار قنبلة زُرعت في مكتب رئيس الوزراء أثناء اجتماع مع أعضاء مجلس الدفاع الأعلى.

الكويت ساحة صراع مرير مع إيران



عندما بدأت الحرب العراقية الإيرانية أدركت دولة الكويت حسّاسية الموقف، فهي تتمتع بعلاقات جيدة ومتوازنة على الصعيد الدبلوماسي مع الجارين الصعبين العراق وإيران. سعت الكويت إلى النأي بنفسها عن الانحياز إلى أحد الطرفين، لكن الوضع كان مختلفًا

على الصعيد الشعبي فهناك انقسام بين من يؤيد إيران وبين من يؤيد العراق وحاولت الكويت النأي بنفسها من الانجرار نحو ساحة صراع مفتوح وتسوية حسابات بين البلدين، ومع كل محاولاتها إلا أن الكويت أصبحت ساحة حرب بين البلدين، كان للعراق اليد العليا فيها الأمر الذي دفع إيران إلى محاولة اغتيال أمير الكويت جابر الأحمد الصباح عام 1985. كانت الكويت ساحة مفتوحة لاستضافة العديد من الشخصيات والأحزاب المعارضة للنظام العراقي وعلى رأسها حزب الدعوة الذي ما لبث أن تحالف مع إيران واتخذ من الكويت منطلقًا لدعم إيران في حربها ضد العراق، كما أن الكثير من المواطنين الكويتيين من أصول إيرانية بعضهم كان يدعم الثورة الإسلامية بقوة.

عندما قامت مجموعة من عناصر حزب الدعوة بتوجيه من إيران بتنفيذ عملية الجامعة المستنصرية التي استهدفت طارق عزيز في أبريل/ نيسان عام 1980 سارع جهاز المخابرات إلى الرد بعملية تمت يوم 29 أبريل/ نيسان 1980 استهدفت اغتيال وزير خارجية إيران صادق قطب زاده في الكويت، وهو في طريقه للقاء أمير الكويت جابر الأحمد الصباح من خلال أربعة أشخاص من ضباط المخابرات، لكنه نجا من الحادث بعد إصابته بجروح بسيطة، وعندما نشبت الحرب وردت معلومات إلى محطتنا في الكويت تشير إلى نيّة الجالية الإيرانية والمتعاطفين مع الخميني وجماعة حزب الدعوة اقتحام السفارة العراقية في الكويت. اتصل برزان التكريتي بمدير محطتنا (ح ع) وأبلغه أن لا يسمحوا لهم بدخول السفارة إلا على جثث مدير المحطة وأعضائها، وقد سارعت محطتنا إلى إدخال رشاشة رباعية جلبتها من البصرة بالسيارة الدبلوماسية وتمّ نصبها على سطح السفارة.

أقيمت التظاهرة لكن السلطات الأمنية الكويتية منعت اقتراب المتظاهرين من مدخل السفارة واستخدمت الغاز المسيل للدموع، ثم قام بعض ضباط المحطة بخطف عدد من المتظاهرين من الجالية الإيرانية بعد تحديد هوياتهم وجلبهم إلى قبو السفارة وإساءة معاملتهم، وبعد تمزيق ملابسهم تم نقلهم معصوبي الأعين مكبلي اليدين ونقلوهم ليلا إلى منطقة نائية خارج مدينة الكويت، وتم فك قيد أحدهم وطلب منه أن يفك قيد زملائه بعد ربع ساعة من مغادرة الضباط المكان، فعاد المتظاهرين الإيرانيين المخطوفين مشيًا على الأقدام وكانوا في وضع بائس.

في عام 1982 تم استهداف السفارة الإيرانية في الكويت بقاذفات أر بي جي 7 أدى إلى احتراق السفارة، وكان ذلك العمل قد نفذته المحطة من دون موافقة المركز بتصرف شخصي من مديرها. كما تم استهداف معظم الشركات التي كانت تقدم الدعم لإيران، وتم استهداف أحد أكبر رموز حزب الدعوة الداعمين لإيران، وذلك بواسطة زرع حقيبة ملغومة في محل عمله وأدت العملية إلى بتر ساقه. كذلك جرت محاولة استهداف رجل الدين العراقي المعارض المقيم في الكويت سابقًا هادي المدرسي لكنه نجا بأعجوبة. في الإجمال تم شلّ كافة نشاطات إيران على الساحة الكويتية.

لم تكتف المحطة بهذه العمليات فقط، فقد تم استهداف مكاتب الصحف الداعمة لإيران، وكذلك استهداف الزوارق البحرية الصغيرة (اللنجات) التي كانت تنقل الآليات من ميناء الشويخ إلى إيران وإغراقها مع حمولتها.

استهداف شحنة معدات نوويّة إسرائيلية

كان لجهاز المخابرات مصدر برتبة نقيب طيار يعمل في قاعدة همدان الجوية في إيران على صلة قوية مع أحد الأكراد الإيرانيين من جماعة عبد الرحمن قاسملو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني. كان الاسم الحركي للطيار في ملفات الجهاز (داريوش). قدم لنا داريوش معلومات مهمة عن لقاءات سرية جرت بين مختصين من الموساد الإسرائيلي والقوة الجوية الإسرائيلية مع ضباط من القوة الجوية الإيرانية و جهاز الاطلاعات (المخابرات الإيرانية) في فرنسا، حيث طلبت الموساد من إيران الحصول على صور جوية بزوايا محددة عن مفاعل تموز النووي الواقع جنوب بغداد، ومعلومات عن طبيعة الدفاعات الجوية المحيطة بالمفاعل، وذلك بهدف وضع خطة هجوم جوي لتدميره. في الوقت ذاته وصلت إلى الجهاز أيضًا معلومات أخرى تؤكد وجود خطة إسرائيلية لشنّ هجوم جوي على مفاعل تموز كان مصدرها أحد أجهزة المخابرات الصديقة التي لدينا علاقة تعاون استخباري معها.



تم توظيف المعلومات إلى الرئاسة مع مقترحات بشأن الإجراءات المطلوب اتخاذها لحماية المفاعل، منها ضرورة نشر صواريخ متطورة

حوله وتأمين مظلة جوية، ولكن القدرات الجوية العراقية لم تكن ملائمة لتوفير تلك الإجراءات بسبب انشغالها بالحرب مع إيران حتى اختارت إسرائيل التوقيت المناسب ودمرته في السابع من يونيو/حزيران 1981.

في نهاية عام 1982 وصلت إلى محطتنا في لندن معلومات من مصدر بريطاني من أصل لبناني يعمل في ميناء لندن، عن وجود شحنة معدات نووية في أحد مخازن ميناء لندن بانتظار شحنها إلى إسرائيل، ونظرًا لرغبة المخابرات الجامحة بالثأر من الهجوم الإسرائيلي على مفاعل تموز النووي، فقد اتخذ القرار على الفور لوضع خطة لتدمير الشحنة، وتمّ إيفاد اثنين من ضباط المخابرات إلى لندن أحدهم متخصص بصناعة المتفجرات (خ أ ف) والآخر متخصص في الاتصالات، وتم تصنيع عبوة حارقة تعمل عن بعد، لم تكن العبوة متفجرة تحسبًا من كشف العملية.

تسلل الضابطان ليلًا إلى الميناء بمساعدة المصدر اللبناني وتوجهوا إلى موقع الشحنة وتمّ زرع العبوة الحارقة التي فجرت عن بعد وأدى ذلك إلى احتراق الشحنة والمخزن بالكامل. كان في انتظار المنفذين سيارة مع سائق توجه بها الضابطان إلى المطار لمغادرة لندن إلا أنهما فوجئا بإلقاء القبض عليهما قبل المغادرة بوقت قصير، واتضح أن سائق السيارة قد ارتكب خطأ، عندما كان متواجدًا في زاوية ميّتة، ولدى فتح باب السيارة أدىّ إلى انعكاس الضوء على مرآة عاكسة عند الحارس الذي ساوره الشك وأخذ رقم السيارة مما سهّل تعقب المنفذين، وبالتالي القبض عليهما والحكم عليهما بالسجن ثلاث سنوات.

اغتيال مهدي الحكيم



إن دوافع عملية اغتيال مهدي الحكيم التي تمت في عام 1988 مرتبطة بموقفه الداعم لإيران في حربها ضد العراق، وكان يقوم بدور إعلامي وسياسي في تأليب الرأي العام الدولي والمحلي ضد النظام في بغداد لإسقاط الحكم وإقامة نظام إسلامي حتى ولو تم على أيادي إيرانية خارجية، لذلك وجدت القيادة ضرورة لإسكات ذلك الصوت سيما وأنه عراقي الجنسية. تفاصيل العملية معروفة حيث تمت في الفندق الذي يقيم فيه وكان القائمون بالعملية يستخدمون سيارتين تابعتين للسفارة العراقية ذات اللوحات الدبلوماسية. أما الجانب السري في تلك العملية هو كيف تمّ إخلاء أحد ضباط المخابرات الذي نفّذ العملية من دون أن تتمكن السلطات السودانية من القبض عليه.

بعد إتمام تنفيذ العملية تمكن أحد المنفذين من التوجه إلى مطار الخرطوم حيث وصلت للتو طائرة الخطوط الجوية العراقية

وتمكن في اللحظات الأخيرة من الصعود على متنها وعاد إلى بغداد، بينما توجه الضابط الثاني إلى مبنى السفارة بهدف اصطحاب جواز سفره الذي تركه في السفارة، وفي تلك الأثناء كانت القوات الأمنية السودانية قد أحاطت بالسفارة وبدأت تتأكد من هويات الدبلوماسيين الذين يغادرون المبنى، وكان لا بدّ من وضع خطة الإجلاء من السفارة أولًا ومن ثم تهريبه إلى العراق على متن طائرة الخطوط الجوية العراقية عبر رحلتها الأسبوعية. تمت المرحلة الأولى من الخطة بتهريب الضابط من مبنى السفارة في سيارة السفير لضمان عدم التعرض لها كما تمت المرحلة الثانية الخاصة بنقل الضابط إلى داخل محيط مطار الخرطوم دون المرور بالإجراءات الروتينية للسفر، وفعلًا تم نقله إلى داخل المطار في الساعة التاسعة ليلًا عبر سياج المطار الخارجي عن طريق ضابط أمن سوداني كبير، سبق ذلك عقد اجتماع في مطار صدام الدولي بين ضباط من العمليات الخاصة وقائد الطائرة العراقية المتجهة إلى الخرطوم الذي لا يعرف شيئًا عن المهمة. طُلب من الطيار أن يجري حركة في إضاءة الطائرة عندما يتوجه إلى المدرج (إطفاء وإشعال الإضاءة بشكل متناوب ثلاث مرات) وهي إشارة إلى الضابط والشخص القائم بتهريبه للتأكد من أن تلك الطائرة تابعة للخطوط العراقية ومهيأة للصعود فيها، كما طلب من الطيار أن يتوقف عند بداية مدرج الإقلاع لبضع دقائق وأن يسمح بفتح الباب الخلفي (باب الطوارئ) للطائرة بوينغ 727 ذات الثلاثة محركات وألا يتحرك حتى يغلق الباب الخلفي ويستلم إشارة الإقلاع. وكان قد ضمّ طاقم الطائرة اثنين من ضباط المخابرات بغطاء مضيفين أشرفا على عملية صعود الضابط على متن الطائرة.

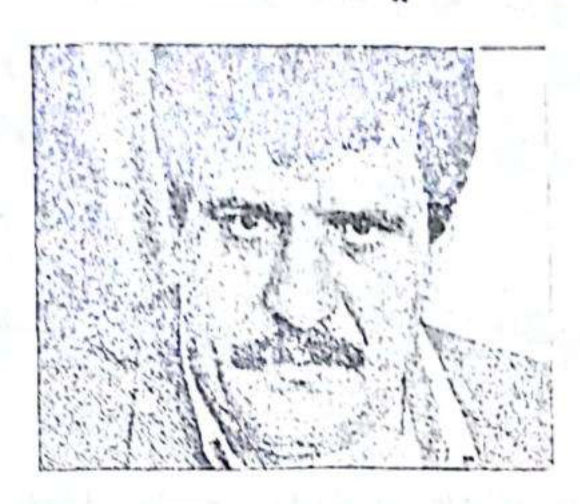
وفقًا للخطة توقفت الطائرة عند بداية المدرج ليلًا وتم فتح الباب الخلفي وتمكن الضابط المطلوب تهريبه من الصعود على متن الطائرة، ثم أقلعت باتجاه بغداد دون مشاكل ومن دون أن يعرف الطيار أو ركاب الطائرة ماذا حصل.

الرد على اغتيال ضابط المخابرات العراقي (ن . عبد السلام)

في عام 1986 استهدفت المخابرات الإيرانية مدير محطة المخابرات في باكستان عندما كان يسير بسيارته في سوق مزدحم تاركًا نافذة السيارة مفتوحًا، فقام العملاء بإلقاء قنبلة يدوية داخل سيارته، لم يتمكن من مغادرة السيارة فانفجرت القنبلة داخل المركبة وتوفي في الحال. كان مدير الجهاز قد أعطى وعدًا إلى والدة الشهيد أن يجلب رؤوس القتلة إلى بغداد، وبعد متابعة حثيثة من قبل محطة المخابرات في كراتشي توصلت مصادر الجهاز إلى تحديد هوية الفاعلين وكانوا أربعة.

توجه إلى كراتشي فريق العمليات الخاصة المكوّن من ضابط المخابرات (ك. ب) واثنان من العمليات على رأسهم الضابط (م. ج) وبخطة محكمة تم استدراج القتلة إلى شقة تمَّ استئجارها من طرف الجهاز وتم تجهيزها مسبقًا لغرض القصاص، وما إن دخل القتلة حتى وجدوا أنفسهم في كمين محكم فكان الموت مصيرهم المحتوم، وقيل إن رؤوسهم نقلت إلى بغداد في حقيبة البريد الدبلوماسي...!

لجنة العمل الفدائي



عندما بدأت قوات التحالف الدولي عام 1991، تحضيراتها لشن هجوم على العراق وعلى القوات العراقية في الكويت، تم تشكيل لجنة العمل الفدائي الخارجي على أمل استخدامها في تدمير أهداف معادية في مناطق مختلفة من العالم. قامت م 16 دائرة المستشار الفني ومشروع الغافقي بتصنيع 193 عبوة متفجرة تعمل بالتوقيت، صرفت منها 75 عبوة إلى مديرية العمليات الخاصة و31 عبوة إلى مصادر تابعة للخدمة السرية الخارجية وكمية أخرى تم توزيعها بالشكل التالي:

- خمس عشرة عبوة إلى مجموعة الفلسطيني أبو العباس (محمد عباس) مؤسس جبهة التحرير الفلسطينية، اتضح أنها لم تُستخدم. وفي عام 2003 ألقي القبض على أبي العباس من قبل القوات الأمريكية وتوفي في مارس/ آذار 2004 داخل سجن كروبر قرب مطار بغداد الدولي.

- خمس عبوات إلى جبهة التحرير العربية الفلسطينية ولم تُستخدم أيضًا.

- سبع عبوات لخمسة فدائيين من الجنسية المصرية كان مُخطط لهم أن يهاجموا أهدافًا أمريكية في مصر إلا أنهم جميعًا ألقي القبض عليهم حال وصولهم مطار القاهرة الدولي، واتضح أنهم أبلغوا المخابرات المصرية بالعملية.

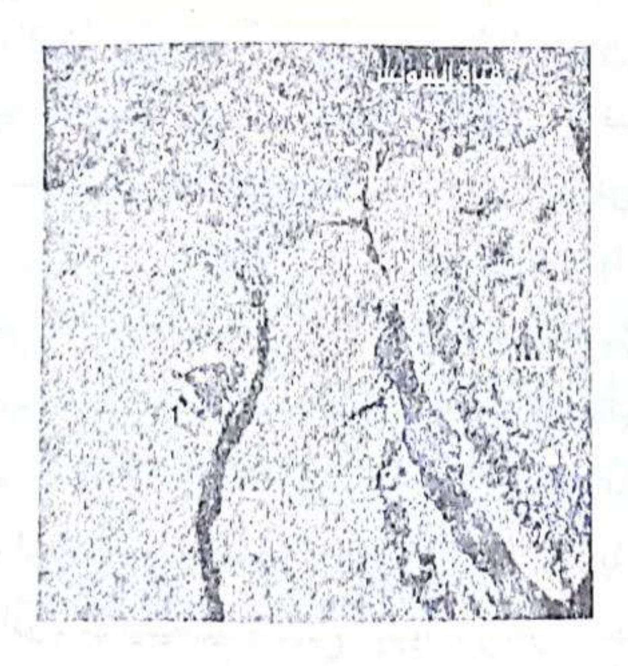
- .خمس عشرة عبوة إلى مجموعة الفلسطيني أبي داود وأربع عبوات لجماعة الفلسطيني أبي الطيّب لم تُستخدم أيضًا.

تبين فيما بعد أن جميع الفصائل الفلسطينية التي تعهدت بضرب المصالح الأمريكية في العالم لم تنفذ التزاماتها لأسباب لوجستية وسياسية وأمنية أهمها التحوطات الامريكية التي اتخذتها بالتعاون مع دول العالم للتصدي لتلك النشاطات . كما لاحظ الجهاز وجود تسريب معلومات عن صناعة العبوات حيث حصلت المخابرات العراقية على تقرير استخباراتي أعدّته المخابرات المركزية الأمريكية عن العبوات المستخدمة، وصفها التقرير وصفًا فنيًا دقيقًا من حيث أوزانها وتراكيبها ومكوناتها الداخلية، وقد عزا المختصون في الجهاز حالة تسرب المعلومات هذه إلى اتساع دائرة الاطلاع بعد تسليم كميات منها إلى الفصائل الفلسطينية، كما أن وجود مجموعة من المهندسين الفلسطينيين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية كانوا يعملون في مجال تصنيع العبوات داخل مشروع الغافقي الخاص بجهاز المخابرات ربما ساهم في تسريب تلك المعلومات ويعود تاريخ مشاركتهم إلى عام 1986، بناء على مقترح تقدّم به الدكتور فاضل البراك مدير الجهاز ووافق عليه الرئيس صدام حسين والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لمشاركة كوادر فلسطينية في تصنيع العبوات وإجراء بحوث بغرض تطوير قدرات الجانبين العراقي والفلسطيني في هذا المضمار.

كان وجود المجموعة الفلسطينية في أحد الدوائر الفنية (دائرة المستشار الفني) التابعة لجهاز المخابرات مثار تساؤل واعتراض من طرف كوادر الجهاز، ذلك لأن الفلسطينيين كثيرو السفر ولا يمكن السيطرة على اتصالاتهم الخارجية وأنهم يشكّلون ثغرة استخبارية في خاصرة الجهاز بالأخص في أخطر جزء في تشكيلات الجهاز وهو مشروع الغافقي ذو الأهمية الاستراتيجية.

أما العمليات التي نفّذتها الخدمة الخارجية عام 1991 فكانت ثلاثة أهداف؛ وهي تدمير مكتب الخطوط الجوية الأمريكية في الفلبين، وزرع قنبلة انفجرت عند مسكن السفير الأمريكي في جاكارتا، وأيضًا تم استهداف السفارة اليابانية في مانيلا، وكان سبب استهدافها هو قيام اليابان بقيادة حملة دبلوماسية شديدة ومؤذية ضد العراق إثر غزو الكويت، ولأول مرة ترسل اليابان قوات خارج حدودها منذ الحرب العالمية الثانية لذلك وجد الرئيس ضرورة لتوجيه صدمة لها.

محاولة استهداف قناة السويس



تُعتبر قناة السويس الممر الرئيس لمرور قوات التحالف الدولي إلى منطقة الخليج العربي، لذلك تمّ إعداد مخطّط لغلق القناة من خلال تفجير باخرة محملة بالحديد السكراب والاسمنت في منتصف قناة السويس لمنع مرور القوات الأمريكية إلى الخليج ، وقد تم شراء الباخرة من ميناء مومباي في الهند من قبل دائرة المشاريع في جهاز المخابرات بإشراف مدير الشعبة (س. ع. ت). كان من المقرر أن يتم تحميلها بالاسمنت من ميناء عدن في اليمن حيث تواجد الفريق المخابراتي المكون من 14 ضابط مخابرات بينهم ضابط انتحاري من دائرة العمليات الخاصة، وكانت الخطة تقضي بوضع 100 كغم من المتفجرات شديدة الانفجار وضعت داخل السفينة في مكان يؤدي انفجارها إلى غرق السفينة فورًا وسط القناة. وبالفعل استكملت كافة مراحل التخطيط في ميناء عدن بإشراف ضابط المخابرات (ح ك ح) كان يحمل اسمًا مستعارًا (سعد عبد العزيز).

والجدير بالذكر أن الضابط الانتحاري كان قد ترك وصية تخص الاهتمام بعائلته المكونة من ابنته وزوجته في حال استشهاده إلا أن مدير جهاز المخابرات أذن له القفز في مياه قناة السويس لحظة تفجير الباخرة والتوجه إلى السفارة العراقية في القاهرة التي استلمت أمرًا باستقباله وتسفيره إلى بغداد فورًا. وقد وضعت خطة للضابط ليكون في مكان آمن من السفينة تتيح الفرصة له النجاة من الانفجار والقفز في القناة.

لم يكن الاسمنت متوافرًا في اليمن، لذلك جرى تحميلها بكميات كبيرة من الحديد السكراب وكان ذلك سببًا في تأخير حركة السفينة بالموعد المحدّد، لأن عملية جمع السكراب أخذت وقتًا أكثر من الوقت

المخطط لها. قبل يوم من تحرك السفينة من ميناء عدن باتجاه قناة السويس أمر الرئيس صدام حسين بإيقاف تنفيذ العملية، ونظرًا لعدم وجود اتصالات بين بغداد والخارج فقد اضطر أحد ضباط المخابرات (خ ش) السفر من بغداد إلى عمان لتأمين الاتصال بالمسؤول عن العملية في عدن وإبلاغه بأمر الرئيس وقف العملية وإعادة الباخرة إلى الميناء حتى لو كانت في عرض البحر لأسباب مرتبطة بقرار مجلس الأمن الدولي القاضي بوقف إطلاق النار والتزام العراق بإيقاف كافة الأعمال العدائية والإرهابية في الخارج. ولحسن الحظ كانت السفينة مازالت في ميناء عدن، ولو أن العملية نفذت كان على العراق أن يدفع مليارات الدولارات تعويضًا عن الأضرار.

بعد أن صدر أمر إيقاف العملية كانت المهمة الأصعب هي نزع المتفجرات من الباخرة والتخلص منها في البحر وإفراغها من الحمولة، واستغرقت عملية التخلص من المتفجرات والحمولة وتغيير اسم الباخرة وبيعها ما يقارب الستة أشهر. كان قبطان السفينة يوناني الجنسية بينما كان طاقم الباخرة جميعًا من الهند لا يعرفون ماذا كان يجري لتلك السفينة.

العودة لتنفيذ العمليات الخاصة ضد إيران

بعد ثبوت ضلوع إيران في أحداث الشغب والغوغاء (صفحة الغدر والخيانة) أو (الانتفاضة الشعبانية) التي حدثت إثر انسحاب الجيش العراقي غير المنظم من الكويت نهاية مارس/ آذار عام 1991، أمر الرئيس صدام حسين جهاز المخابرات بتنفيذ عمليات انتقامية ضد إيران. لا توجد لدينا إحصائية للعمليات الخاصة الناجحة التي

تمّ تنفيذها ضد إيران لكنها تجاوزت 190 عملية، كانت نسبة نجاح العمليات الخاصة قبل عام 1990 تصل إلى 98٪، بينما لوحظ أن الفشل في التنفيذ بعد عام 1991 وصل إلى نسب غير مقبولة وتراجع أداء مشروع الغافقي على الصعيد الفني وإجراءات تدريب المصادر على كيفية الاستعمال الدقيق للقنابل الموقوتة التي أدّت إلى مقتل عدد من المنفذين خلال الأعوام 1991 و1992 و1993.

وبتاريخ 1993/1/14 انفجرت عبوة موقوتة أدت إلى مقتل اثنين من مصادر جهاز المخابرات من الأحوازيين، وكان الجهاز قد طلب من رئاسة الجمهورية اعتبار المصدرين شهداء ومنحهم حقوق الشهيد. وعليه أصدر الرئيس بتاريخ 1993/3/23 أمرًا بتكريم الشهيدين مذكّرًا الجهاز (إن اعتبارهما شهداء يكشف صلتنا بهم ولكن هل خطر لجهاز المخابرات بوجود احتمالية التلاعب بالمتفجرات من قبل الجهة التي سلمتهم إياها لتنفجر عليهم أثناء التنفيذ...؟).

بتاريخ 1993/3/16 انفجرت عبوة لحظة تركيبها دون عمل جهاز التوقيت على أحد مصادر الجهاز العاملة داخل إيران أدت إلى مقتله.

بتاريخ 1993/7/18 انفجرت حقيبة ملغومة على أحد مصادر الجهاز العاملة داخل إيران واتضح أن سبب الانفجار يعود إلى العبث بالحقيبة من طرف المصدر.

بتاريخ 1993/12/27 انفجرت عبوة موقوتة على أحد عناصر مجاهدي خلق الإيرانية لحظة توقيتها أدّت إلى مقتله.

تشخيص 13 حالة إخفاق بعدم انجار العبوات نهائيًا بالإضافة إلى سيارة ملغومة وكان السبب وجود عطل في الصاعق.

بتاريخ 1993/7/12 تم تزويد الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بـ 30 مؤقتًا مختلفة التوقيتات لتنفيذ عمليات ضد منشآت إيرانية، وفي بداية العام 1994 أعلمنا الحزب الديمقراطي بوجود إخفاقات في عمل المؤقّتات أدت إلى مقتل أحد عناصرهم ،إذ انفجرت العبوة دون عمل المؤقت، كما انفجرت عبوة أخرى أدت إلى بتر يد أحد العناصر، إذ كان من المفترض أن تنفجر بعد أربع ساعات، وفشل آخر هو عدم انفجار عبوة وضعت على خزان وقود في كرمنشاه دون أن يعمل المؤقت وتم كشفها من قبل السلطات الإيرانية وتمّ تفكيكها.

تلك الهجمات العنيفة دفعت السلطات الإيرانية إلى الطلب من الجانب العراقي عقد اجتماع أمني للاحتجاج، وعندما عرض الجانب العراقي أدلة على تدخل إيران السافر في أحداث 1991 وتنفيذ عمليات إرهابية داخل العراق أنكر الإيرانيون كعادتهم كل شيء، مما دفع جهاز المخابرات إلى زيادة العمليات التخريبية داخل إيران، وفي النهاية استسلم الإيرانيون وطلبوا عقد اجتماع آخر اعترفوا فيه بأفعالهم واقترحوا إيقاف العمليات التخريبية بين الجانبين، ووافق العراق على طلبهم وانتهت حرب العمليات الخاصة بين البلدين.

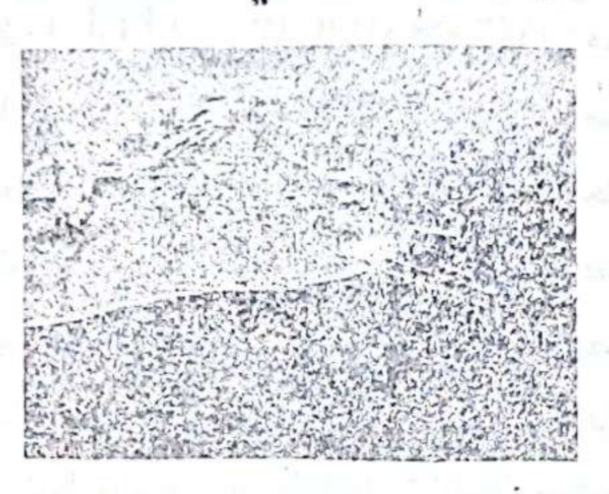
وبعد انتهاء حرب العمليات تقدمت المخابرات الايرانية بطلب إلى جهاز المخابرات عرضت فيه صفقة يتم فيها تسليم أعضاء منظمة مجاهدي خلق إلى إيران مقابل أن تقوم إيران بتسليم العراق جميع أعضاء المعارضة العراقية المتواجدين على أراضيها، مثل حزب الدعوة

والمجلس الأعلى الإسلامي ومنظمة بدر وتنظيمات أخرى، عرض المقترح على الرئيس لكن الرئيس كعادته لا يقبل تسليم الضيف حيث علق قائلاً: (هؤلاء ضيوفنا فكيف نسلمهم لإيران).

لم يكن الإخفاق في بعض العمليات الخاصة يقتصر على المتفجرات إنما على استخدام المواد السمّية أيضًا، في واحدة من عمليات الاستهداف خارج العراق لم تؤدِ إلى وفاة هدفين بقيا على قيد الحياة رغم مرور سنتين على تناولهما الجرعة السمية كاملة، كما أن بعض حالات استخدام حبوب الهلوسة أدّت إلى ظهور أعراض شديدة مثل فقدان الوعي الأمر الذي تسبب في كشف أساليب عمل الجهاز والمصادر، علمًا أن الهدف من استخدام هذا العقار هو السيطرة على عقل متناوله وفصله عن الواقع الذي يعيش فيه، وبالتالي التحكم به في سبيل الوصول إلى أسراره وعقله الباطن، وهذه تُستخدم في عمليات التحقيق أو أثناء جلسات تناول المشروبات الكحولية، ونتائجها تعتمد على كمية الجرعة وطبيعة جسم الإنسان وردود فعله، لذلك هناك حالات تُحقق أهدافها وحالات أخرى تكون محكومة بالفشل. إزاء هذه الإخفاقات تشكلت لجنة مركزية ضمّت ممثلين عن العمليات الخاصة والخدمة الخارجية والمكتب الخاص ومشروع الفافقي المرتبط بدائرة المستشار الفني المصري الدكتور عبد المنعم محمود أحمد، وكان اللوم يقع على عاتق مشروع الغافقي إذ إن جميع العمليات الفاشلة كانت أسبابها فنية، بينما يقول فنيون في الغافقي أن العناصر المنفذة يرتكبون أخطاء إجرائية وفنية أثناء تركيب العبوات وربطها على البطاريات، مما يسبّب الانفجار غير المسيطر عليه وأحيانًا لا تنفجر. درست اللجنة جميع العمليات الفاشلة وأجرت تجارب على الصواعق

والمؤقتات بحضور ممثلين من مجاهدي خلق والحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، وتوصلت اللجنة إلى جملة من الأسباب والعوامل أهمها أن الأجهزة والمؤقتات كانت موجودة قبل عام 1990 ولم تحفظ في ظروف جيدة مما أثر على جودتها، كما أن الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية لا تسمح بشراء مواد من مناشئ رصينة مما دفع المختصين لشراء المواد من السوق المحلي وهي رديئة لا تصلح لمثل تلك العمليات، وكان التصنيع رديئًا بشكل يفقد جزءًا من خواصه لأبسط المؤثرات مثل الحرارة والرطوبة والاهتزاز والشدة الخارجية وضعف البطاريات، لأن التعامل مع العبوات المتنجرة والمواد المصنعة تحتاج إلى دقة عالية ورعاية فائقة على صعيد النقل والخزن والتركيب والتشغيل، وأن يتمتع المنفذون سواء كانوا ضباطًا أو مصادر بمؤهلات ومواصفات عالية من الإعداد والتدريب. كما وجهت اتهامات ضد المستشار الفني لقيامه بإجراء تجارب خارج إطار الخطط المطلوبة وكذلك الحال بالنسبة للفنيين الفلسطينيين.

استهداف ميناء خرج الإيراني



بعد أن ضيّقت إيران الخناق على صادرات النفط العراقي عبر الخليج العربي وميناء بانياس السوري، كان لا بد للعراق من استهداف موانئ تصدير النفط الإيرانية، وأكبرها ميناء خَرج الذي يقع على مسافة بعيدة من الحدود البحرية والجوية للعراق.

إن عملية الاستهداف التي جرى التخطيط لها في عام 1984 والتي استغرقت ستة أشهر، استدعت جمع معلومات دقيقة عن الميناء من خلال الاستطلاع الجوي والبحري المباشر لتحديد النقاط الحسّاسة وخطوط الأنابيب المخصصة لتعبئة السفن، كان العمل باتجاهين، الأول عن طريق الجوية وتم تصويرها بدقة متناهية عن طريق طائرتين، الأولى عراقية تم زرعها بكاميرات متطوّرة، والثانية تابعة لدولة حليفة اقتربت من الميناء بحجة الخطأ حيث تم تغيير مسارها بزاوية تسمح بالتقاط صور وتصوير فيديو بكاميرا خاصة من قبل ضباط مخابرات من العمليات السرية، كما ساهمت طائرة حربية صنف ميغ 25 في عمليات الاستطلاع، حيث أعطت الصور تفاصيل الجزيرة من الجو مُضافًا إلى ذلك تجنيد ضابط كبير يعمل في قاعدة

خرج الجوية قدّم معلومات وافية عن جغرافية الجزيرة والأهداف الحسّاسة فيها. أما أنابيب نقل الخام فتم تحديد مواقعها بواسطة ضباط مخابرات اقتربوا من الهدف ومعهم معدّات رصد متطورة على متن سفن نقل صغيرة (عبّارات) انطلقت من سواحل دول الخليج. بعد أن اكتملت كافة البيانات المطلوبة تم نقل مجموعة الغواصين الذين تدربوا في مصر مع الألغام الخاصة التي تم تصنيعها من قبل مختصين في الجهاز بإشراف الخبير محمد الحمداني، وتم لصق الألغام التي تعمل بالتوقيت وربطها على الأنابيب حيث وزعت بمسافات مختلفة وبشكل هندسي متعاكس مع حسابات هندسية لسمك الأنبوب وقوة دفع المياه.

تزامن تفجير الأنابيب مع الهجوم الجوي الذي نفذته القوة الجوية بفارق زمني بسيط أدى إلى تدمير أرصفة تصدير النفط بالكامل وإخراجها من الخدمة، وبات من الصعب إعادتها إلا بتأسيس خطوط أنابيب جديدة تحتاج إلى وقت طويل. كان تدمير الجزيرة عملًا فنيًا جبارًا ساهمت فيه الاستخبارات العسكرية ، كما ساهمت به مصر دون علمها من خلال تدريب الضفادع البشرية ودولتين خليجيتين حليفتين دون علمها بالأهداف والتوقيتات.

محاولة اغتيال زوجة الرئيس الفرنسي ميتران



كان لدانيال ميتران زوجة الرئيس الفرنسي، اهتمامات ونشاطات واسعة في مجال حقوق الإنسان والحريات المدنية والأقليات العرقية والدينية من خلال (جمعية حريات فرنسا) وكانت ترتبط بعلاقة طيبة مع الزعيم جلال طالباني ولها اهتمام خاص بالقضية الكردية. وبعد انفصال كردستان عن العراق في عام 1991 تعدّدت زياراتها إلى السليمانية وأخذت تقوم بنشاطات إعلامية وسياسية مؤذية، منها دعم فرنسا مشروع قرار مجلس الأمن الدولي 688 الخاص بفرض مناطق حظر الطيران، وتركزت جهودها على قضية حلبجة واستخدام العراق للأسلحة الكيماوية لذلك تقرر وضع حد لسلوكها. في يوليو/ تموز 1992 كانت المذكورة في زيارة لمحافظة السليمانية ثم ذهبت لزيارة نصب شهداء حلبجة، فزرعت في طريقها عبوة ناسفة لكنها نجت بأعجوبة من الحادث بسبب مرور شاحنة بالصدفة بينها وبين القنبلة حالت دون مقتلها ثم غادرت السليمانية إلى فرنسا دون عودة.

استهداف عالم نووي عراقي منشق

في العام 1994 استهدفت العمليات الخاصة العالم في مجال الطاقة النووية المهندس العراقي (مؤيد الجنابي) الذي انشق بترتيب من طرف استخباري أجنبي أثناء عمليات التفتيش الدولي الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل والبرامج النووية والبيولوجية، وبالنظر لحساسية الموقف والنتائج المترتبة على هروبه وما يشكله من خطر على الأمن القومي فقد جرى التعامل معه في الأردن. تمكن منفذا العملية من الهرب إلى العراق بينما ألقت السلطات الأمنية على شخص ثالث ثم أخلت سبيله لاحقًا بتدخل من القيادة وعدم وجود دليل يثبت اشتراكه الفعلي في تنفيذ العملية.

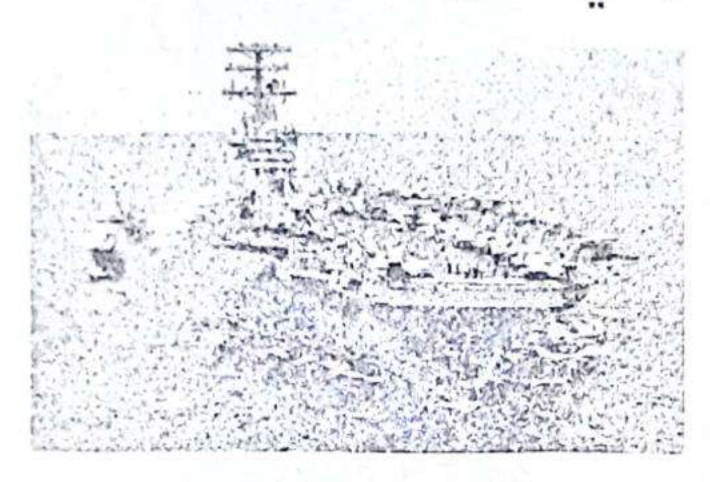
كانت تلك آخر عملية نفذتها المخابرات العراقية، وعلى إثرها أصدر الرئيس صدام حسين أمرًا بإيقاف كافة العمليات، ولم تنفذ أية عملية خاصة منذ ذلك الوقت وحتى احتلال العراق في العام 2003. وعلى الرغم من أن الجهاز وضع خططًا لمهاجمة أهداف أمريكية أثناء الغزو إلا أنها كانت مجرد إجراءات ردع فقط ولم ينفَّذ منها شيء حسب المعلومات المتوفرة.

التخطيط لاغتيال الفريق المنشق حسين كامل



على الرغم من وقف تنفيذ العمليات الخاصة عام 1994، إلا أن الرئيس صدام حسين وافق على إرسال فريق من العمليات الخاصة إلى الأردن بهدف تصفية صهره (حسين كامل) إثر انشقاقه في العام 1995 وهروبه إلى عمان. كان الفريق مكوّنًا من خمسة عناصر، اثنان منهم نساء وثلاث ضباط عمليات مكثوا في الأردن شهرًا كاملًا لكنهم لم يتمكنوا من الاقتراب من الهدف وذلك لوجود إجراءات أمنية مشدّدة فرضتها السلطات الأردنية على تحركاته ولقاءاته ومكان سكنه.

محاولة استهداف حاملة الطائرات نيميتز (USS Nimitz) في الخليج



في عام 2003 وقُبيل الغزو الأمريكي على العراق، وضع جهاز المخابرات بالتنسيق مع الاستخبارات العسكرية خطة للهجوم على حاملة الطائرات الأمريكية في مياه الخليج باستخدام طيار انتحاري يقود طائرة ميغ 25. وبسبب قدرة القوات الأمريكية على تعطيل كافة القواعد الجوية فقد تم نقل الطائرة الانتحارية من القاعدة إلى مكان خارج القاعدة ووضعها على شارع عام مخصص للسيارات قرب قاعدة بلد الجوية، وتم التأكد نظريًا من قدرة الطائرة على الإقلاع منه، وأثناء محاولة الطيار الانتحاري الإقلاع انحرفت الطائرة ولامس إطارها الخلفي حافة الشارع قبل ثانيتين من إقلاعها مما أدى إلى انحرافها بالكامل واحتراقها واستشهاد الطيار (الجبوري)، وبالتالي فشل العملية.

التخطيط لاغتيال الأمين العام للأمم المتحدة دي كويلار



عندما استلمت مهام عملي مديرًا لشعبة أمريكا في منتصف عام 1999، وجدت في درج المكتب ملفًا سميكًا مؤشرًا عليه درجة كتمان عالية، عند تصفحه وجدت أن محتوياته عبارة عن معلومات تفصيلية عن مقر إقامة الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كويلار، حيث يتضمن الملف خرائط وصور ومخططات موضحًا فيها مدخل المسكن والطرق المؤدية إليه، مع وصف كامل لموقع الدار والمنطقة المحيطة به والإجراءات الأمنية حوله، إضافة إلى معلومات شخصية تفصيلية عن حياته وأصدقائه وتحركاته والمناسبات التي يحتفل بها والأماكن التي يتردد عليها. استفسرت من مدير الشعبة السابق عن سبب وجود الملف في درج مدير الشعبة، أجابني إن دي كويلار لعب دورًا خبيثًا جدًا بإعلانه أن العراق يتحمل مسؤولية نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وطالب العراق دفع تعويضات الحرب للطرف الإيراني، وأوضح أن دي كويلار دخل في صفقة تفاوض مع

إيران قادها مساعده الدبلوماسي الإيطالي جيا دومينيكو لإطلاق سراح المحتجزين الغربيين لدى حزب الله مقابل أن ترفع أمريكا حظر توريد السلاح والمعدات الخاصة بالطائرات الحربية، وبالفعل أطلق سراح المحتجزين وكان إعلان دي كويلار تحميل العراق مسؤولية الحرب جزء من الصفقة، مخالفًا بذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 589 القاضي بوقف العمليات الحربية، وكانت الصفقة قد تمّت مع كل من عماد مغنية ومصطفى بدر الدين ورفسنجاني، حيث كان الرئيس صدام حسين منزعجًا جدًّا من انحياز دي كويلار الغريب لإيران لذلك أمر بتصفيته، وأن محتويات هذا الملف تم جمعها بناء على طلب مديرية العمليات الخاصة، إلا أن العملية توقفت على أثر أمر الرئيس بإيقاف جميع العمليات الخاصة في عام 1994. وتجدر الإشارة إلى عدم وجود أية إشارة إلى أمر الرئيس صدام باغتيال دي كويلار لأن مثل هذه الأوامر لا تُكتب على ورق، ومن المفارقة أن دي كويلار عاش عن عمرٍ ناهز المائة عام.

انشقاق ضباط مخابرات

على الرغم من كل إجراءات التدقيق والفحص التي تجري على الأشخاص الذين ينتسبون إلى جهاز المخابرات، العائلية والعشائرية والسياسية والشخصية، إلا أن جهاز المخابرات لم يكن منعزلاً عن واقع العراق من حيث حالات الانشقاق لشخصيات قيادية بعثية أو عسكرية أو عشائرية، فقد حصلت حالات الانشقاق لضباط مخابرات بعضهم في مواقع متقدمة لأسباب مختلفة، منها وقوعهم تحت تأثير الفعل الاستخباري المعادي أو بسبب ضغوط نفسية أو عوامل شخصية أو بسبب علاقات عاطفية وأحيانًا لأسباب غير معروفة، وكان جهاز

المخابرات شديد الحذر من عمليات الانشقاق ولا يتهاون مطلقًا مع الذين حنثوا بالقسم وخانوا الوطن، لذلك فإن جميع الضباط الذين انشقوا كانوا أهدافًا للتصفية ومن هؤلاء الضباط:

- الضابط (و. مجيد)، وهو من خريجي الدورة الأولى كلية الأمن القومي الذين نسبوا للعمل في الخدمة السرية عام 1979، وفي عام 1982 اختفى المذكور في تركيا لأسباب غير معروفة عندما كان عضو محطة المخابرات في أنقرة. قبل سفره للالتحاق بعمله في السفارة العراقية في تركيا التقاه رئيس الجهاز برزان التكريتي مع مجموعة من الضباط المنسّبين للعمل في الخارج كان أحدهم (مجيد). خلال الاجتماع الذي عادة ما يدلي به مدير الجهاز بتوجيهاته لضباط المحطات قبل سفرهم، وجه إليه برزان كلامًا محدّدًا قائلًا له، إنك ذاهب إلى بلد كله نساء جميلات فانتبه إلى نفسك وكن حذرًا من أن تقع ضحية استخبارية بسبب علاقة مع امرأة تركية. لم يمض وقتٌ طويلٌ حتى سمعنا أن (مجيد) اختفى من تركيا وغادر إلى ألمانيا مع حسناء تركية ثم عاد إلى تركيا. علمنا فيما بعد باستدراج الضابط المنشق إلى مكان خاص وتم تصفيته بطريقة غامضة، كانت المخابرات تسمح بتسريب هذه الأحداث بين منتسبي الجهاز كإجراء رادع لكل من تسول له نفسه القيام بفعل مماثل.

- الضابط م كريم، الذي اختفى من محطتنا في فيينا عام 1989. في اليوم التالي أبلغت المحطة مركز المخابرات

في بغداد بخبر اختفائه. بعد يومين أخبر محطتنا في يوغسلافيا أحد مصادرنا العاملة في السفارة السورية في بلغراد بأن شخصًا عراقيًا ادّعى أنه دبلوماسي وضابط مخابرات زار السفارة طالبًا اللجوء إلى سوريا، وقال المصدر إن محطة المخابرات السورية التقته واستمعت إليه وبعثت ببرقية تطلب من دمشق التوجيه بشأنه. لم يكن الموضوع قابلًا للتصديق من طرف محطة بلغراد لذلك لم يتم التعامل مع المعلومة كأسبقية مطلقة، الأمر الذي دفع مدير محطتنا إلى التعامل مع المعلومة بطريقة تقليدية ولم يبلغ المركز برقيًا بهذه الحدث، إنما أرسله بكتاب في البريد الدبلوماسي حيث استغرق وصولها إلى مقر المخابرات في بغداد أسبوعًا كاملًا.

على الفور أصدر مدير جهاز المخابرات سبعاوي إبراهيم أمرًا بإرسال اثنين من ضباط العمليات الخاصة إلى مطار بلغراد برفقة ضابط من الخدمة السرية على معرفة شخصية بالضابط المنشق (م. كريم) بهدف تشخيصه، وأمرهم بقتله حتى لو تمّ ذلك أمام باب الطائرة. أمضى ضباط العمليات ثلاثة أيام في مطار بلغراد إلا أن الوقت كان قد فات واتضح أن (م. كريم) قد وصل إلى دمشق.

حال وصوله إلى دمشق بدأت المخابرات السورية تحقيقاتها معه، وطلبوا منه الاتصال هاتفيًا بمدير محطتنا في فيينا والتحدث معه. كان هدفهم معرفة ردة فعل مدير المحطة الذي أبدى ليونة في الحديث معه لإقناعه بالعودة إلى جنيف، وأثناء الحديث بينهما مسك أحد ضباط المخابرات السورية (غازي كنعان) سماعة الهاتف من يد

كريم وتحدث مع مدير محطتنا قائلاً بلهجة سورية (نحن المخابرات السورية، قل لفاروق حجازي و جبار مظلوم وعصام خضر سنقطع أيديهم وأرجلهم في بيروت). وكان هؤلاء الضباط الثلاثة هم المشرفون على الملف اللبناني لدعم موقف العماد عون ضد الوجود السوري.

لم تقتنع المخابرات السورية بأسباب لجوء (م) إليهم وظنوا أنه مدفوع من طرفنا سيما وأنه لم يحصل على أية تزكية من أحزاب المعارضة العراقية، سواء من البعثيين المنشقين أو من الأحزاب الدينية الأخرى وأودعوه السجن. كان معه في الحبس سجين سياسي لبناني مناضل من حزب البعث التابع للعراق من عائلة بيضون، كانت ابنته تزوره في السجن بين حين وآخر، ويبدو أن المخابرات السورية أرادت تدقيق وضع (م. كريم) مرةً أخرى، فسمحت له بإرسال رساله مع ابنة بيضون بهدف إيصالها إلينا يعبّر فيها عن رغبته بالعودة إلى العراق والعفو عنه، كنا على دراية أن (م) لن يعود إلى العراق لأنه يعرف مصيره، وأن الرسالة التي أرسلها كانت من طرف المخابرات، لذلك أرسلنا له ردًا من ثلاث كلمات (ابقَ على الرواية) كنا نريد من ذلك تعزيز قناعة المخابرات السورية بأن كريم مدفوع من طرفنا، وهذا ما عزّز اعتقاد السوريين بأنه مدفوع فعلاً وبقي في السجن حتى عام 1995 حينما طلب من المخابرات السورية إرساله إلى أربيل حيث تتجمع المعارضة العراقية في شمال العراق.

في عام 1996 عندما قامت قوات جلال طالباني بالهجوم على أربيل استعان مسعود بارزاني بالقوات العراقية لدحر قوات الاتحاد الوطني وحماية أربيل من السقوط. تمكنت المخابرات من إلقاء القبض على كريم وأحيل إلى محكمة المخابرات الخاصة ولم يعرف مصيره.

كان (م. كريم) ضابطًا هادئًا انطوائيًا وهو من الضباط المتميّزين في عملهم الاستخباري، عمل في المكتب الخاص ونال بجدارة ثقة مدرائه، ولم تؤشّر ضده أيّة ملاحظات سلبية باستثناء ضعف شخصيته. أثناء فترة هروبه كان يتواجد في السفارة فريق فني من العمليات السرية متخصص بفحص مبنى السفارة ومكاتب الدبلوماسيين للتأكد من خلو السفارة من عمليات الاختراق، وقد استنتجت اللجنة التحقيقية رأيًا لسبب هروبه أنه ربما خطر في باله هواجس وتفاعلات نفسية أدّت به إلى اتخاذ ذلك القرار البائس.

- الضابط (م. ع. د)، وكان هذا الضابط من بين أفضل ضباط الخدمة الخارجية. خريج لغة إنجليزية، وتدرّج في المناصب حتى وصل في عام 1995 إلى منصب مدير شعبة أمريكا في الخدمة السرية، ويُعتبر من الضباط الموثوق بهم. بحكم اشتغاله في هذا المنصب تكوّنت للمذكور علاقات مع شخصيات أمريكية من أصل عراقي من بينهم رجل أعمال كان صديق الفريق حسين كامل اسمه رعد الناصر. في عام 1996 نُسب الضابط (م.ع) للعمل كمدير محطة في نيودلهي، وفي عام 1998 كانت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قد مرّرت مشروع قرار تحرير العراق من خلال مجلسي النواب والشيوخ الأمريكي، وخصصت له مبلغًا قدره 98 مليون دولار، وأنشأت قناة تلفزيونية خاصة بالعراق ثم شنّت هجومًا جويًا عسكريًا على مواقع حكومية في بغداد منها مقر جهاز المخابرات أواخر عام 1998. وفي تلك الأثناء تغيَّب مدير محطتنا في الهند عن الدوام لثلاثة

أيام، وبعد التعقب اتضح أنه غادر دلهي مع عائلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يوصف انشقاق هذا الضابط بالنكبة في جهاز المخابرات، فهو من المطلعين على تفاصيل آليات عمل الجهاز والمصادر وأسماء ضباط الخدمة السرية والمناصب وتشكيلات الجهاز ورموزها، كذلك معرفته بأشكال تواقيع جميع مفاصل الجهاز المهمة، لذلك كان على الجهاز اتخاذ جملة من الإجراءات تتعلق بتغيير الرموز وأسماء بعض الدوائر خاصة شعبة العلاقات العامة في وزارة الخارجية التي نتخذ من اسمها غطاء لمراسلاتنا مع محطاتنا، حيث تمَّ تغيير اسمها إلى دائرة البحوث وتحليل المعلومات /2، وعلى الرغم من عدم قيام مكتب التحقيقات الفيدرالي باعتقال أي من مصادر الجهاز إلا أنه تم تجميد العلاقة مع كافة المصادر العاملة على الساحة الأمريكية لفترة استمرت سنتين والبعض تم قطع العلاقة بهم نهائيًّا.

كان لا بدّ للجهاز من معرفة الآلية التي كانت وراء انشقاق الضابط، هل كانت بفعل استخباري مسبق أم إنه حدث جديد إثر تطورات الموقف الأمريكي من العراق، واتضح لاحقًا من خلال التحقيقات أن رجل الأعمال الأمريكي من أصل عراقي يرتبط بعلاقة صداقة مع الضابط المنشق وهو الذي سهل عملية الانشقاق، وكان وسيطًا بينه وبين السلطات الأمريكية التي رحَّبت بقرار انشقاقه وسهلت مغادرته إلى الولايات المتحدة، وكان الملف الموجود في مكتب مدير شعبة أمريكا الخاص برجل الأعمال مدار البحث يثبت بلا شك أنه من قام بترتيب الانشقاق. كان الملف يحتوي على آراء وخطة أولية لمحاولة استدراج رجل الأعمال إلى السفارة العراقية في الأردن، ومن

ثم خطفه وتهريبه إلى العراق بسيارة البريد الدبلوماسي عبر الطريق البري إلا أن المذكور كان حذرًا ولم يدخل مبنى السفارة.

- هروب الضابط ماجد عبد الكريم حسين، الذي كان يعمل في الخدمة السرية. كانت تبدو عليه تصرفات غير مريحة في العمل وأصبح يرتبط بعلاقات مشبوهة من وجهة نظر المخابرات. كُتبت عنه تقارير إلى أمن الدائرة حيث أصدرت أمرًا بنقله إلى خارج الجهاز، كان ذلك في عام 1978. هرب المذكور عبر الحدود إلى سوريا وتم التحقيق معه من طرف المخابرات السورية، وبعد أن استنفدت منه المعلومات سهلت عملية تسفيره إلى السويد، وهناك بدأ يجري اتصالات مع الصحافة ويتحدث عن أسرار عمل المخابرات، الأمر الذي دفع الجهاز إلى اتخاذ قرار التخلص منه، فطلبت من محطتنا في ستوكهولم متابعته ولم يكن المذكور حذرًا وكانت الأماكن التي يتردد إليها معروفة.

كان لجهاز المخابرات مصادر نسويه صائدة للأهداف من ضمنها (جميلة الشايع) التي سافرت بصحبة ضابط العمليات (م.ع. ج)، وهناك وضعت جميلة في طريق ماجد، وسرعان ما ابتلع الطعم حيث اصطحبته معها إلى الشقة التي كان فيها زميلها الضابط بانتظاره. وما إن دخل الشقة حتى فوجئ بوجود ضابط العمليات الذي يعرفه شخصيًّا فأدرك أنه وقع في الفخ فقال: (ها أبو «س» جاي هنا حتى تصفيني...؟) تمّ تنفيذ عملية تصفيته.

- مدير الدار العربية للطباعة والنشر: كانت الدار العربية للطباعة والنشر إحدى واجهات المخابرات العراقية

في لندن، أنشئت في زمن برزان التكريتي وكان يديرها العراقي (ع. ر. ش.) الذي نقل إلى الجهاز ضمن مجموعة اختارهم برزان التكريتي من دوائر الدولة ممن يمتلكون قدرات إدارية ومصرفية عالية، لم يكن ذلك الشخص على معرفة تامة بسياقات وضوابط ومسؤوليات العمل في جهاز المخابرات. طابت له الحياة في لندن وعندما صدر أمر نقله إلى بغداد في العام 1986 رفض العودة. حاول مدير المشاريع إقناعه بوجوب الالتزام بأوامر الدائرة لكنه أصرَّ على عدم العودة دون حساب للعواقب.

إن انشقاق المذكور يُعتبر جريمة في مفهوم جهاز المخابرات لما يترتب على ذلك من تسريب معلومات وكشف أساليب عمل الجهاز وواجهاته. بعد إحالة الدائرة ملف انشقاقه إلى محكمة خاصة سرّية جدًا داخل الجهاز تقرّر التخلص منه وهو سياق متبع، سافر فريق العملية المكون من ثلاثة أشخاص اثنان منهم كانا من معارف الضحية الذي لم يشك في أنهم جاؤوا لتصفيته وهم (خ. ج) (خ. د)، اقترحوا عليه أن يكون اللقاء في أحد مطاعم لندن، كانت المادة السمّية المخصصة لقتله موضوعه في (خاتم) أحد الأشخاص وفي غفلة تمكن من إفراغ السم في المشروب الخاص بالضحية.

غادر الفريق إلى العراق وبعد أسبوعين توفي متأثرًا بالمادة السمّية التي سرعان ما اكتشفتها السلطات البريطانية وحدّدت هوية أحد المنفذين وطالبت به عبر الإنتربول الدولي، لكن العراق نفى معرفته به لأن المنفذين كانوا يستخدمون جوازات بأسماء وهمية. وفي الوقت الذي تمّ فيه إفراغ المادة السمية في فنجان الضحية لامست

المادة بيد الضابط حاملها ومات بعد فترة قصيرة أيضًا في العراق، أما الشخص الثاني فقد اختفى في الكويت أثناء الغزو واتضح أن المقاومة الكويتية قامت بتصفيته، بينما الثالث توفي خارج العراق عام 2020.

- إعدام ضابط المخابرات هوشنك سيد أحمد: ينتمي هوشنك سيد أحمد إلى قبيلة الهركي الكردية التي لها امتدادات داخل إيران، وكان هوشنك شابًا نشطًا معارضًا لنظام شاه إيران ويحرّض الكرد الإيرانيين على المطالبة بحقوقهم القومية حتى اعتقلته المخابرات الإيرانية (السافاك) منتصف السبعينيات.

على إثر اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران تدخل الجانب العراقي لإطلاق سراحه باعتباره مواطنًا عراقيًا من عائلة وطنية معروفة. استجابت إيران لذلك الطلب وأخلت سبيله، تمّ تعيين هوشنك مترجمًا في جهاز المخابرات في زمن برزان التكريتي. في تلك الفترة وردت إلى مديرية أمن الجهاز مؤشرات عن لقاء غير مفهوم تمّ بين هوشنك والقنصل الأمريكي في بغداد ولقاء آخر مع قنصل دولة غربية يعتقد أنها ألمانيا الغربية دون أن يخبر الجهاز بتلك اللقاءات وفق السياقات. أحاطت أمن الدائرة مدير الجهاز علمًا بنشاط هوشنك غير المقبول. كتب برزان التكريتي على تقرير أمن الجهاز ملاحظة: (احذروا هوشنك لاحتمال أن يكون جاسوسًا أمر وارد) ووجه بأن لا يستلم منصبًا استخباريًا مهمًّا. كان هوشنك ضابطًا لامعًا ومجتهدًا وتم اختياره مدرسًا يشرف على تدريس الرئيس صدام حسين اللغة الكردية وأصبح موثوقًا بدرجة عالية، وأقام علاقة مع الدائرة المقربة من الرئيس تحديدًا مع كل من عدي وقصي صدام حسين.

في بداية العام 1983 كلّف برزان التكريتي أحد كبار الضباط في مديرية مكافحة التجسس بمتابعة هوشنك بهدف حصر دائرة علاقاته واتصالاته، كان ذلك الأمر خارج السياقات التي تقضي بمتابعة منتسبي الجهاز حصريًا من قبل مديرية أمن الدائرة وليس من اختصاص مكافحة التجسس، لكن برزان برّر ذلك بأن أمن الدائرة لا يفهمون بالمتابعات الدقيقة، استمرت المتابعة ستة أشهر وأظهرت النتائج وجود علاقات متشعبة عالية المستوى مع كبار المسؤولين بالدولة، لكن المتابعة لم تظهر أية مؤشرات سلبية عن وجود اتصالات حساسة أو ارتباطات خارجية له.

بتوجيه من جهات عليا تمّ نقل هوشنك إلى مديرية الخدمة الخارجية في عهد فاضل البراك وأصبح مديرًا لشعبة إيران في وقت كانت فيه الحرب العراقية الإيرانية في أوج نشاطها ثم أصبح مدير الدولية الثانية إيران وتركيا.

في العام 1988 تمّ تنسيب هوشنك مديرًا لمحطة المخابرات العراقية في بون في ألمانيا الغربية بتدخل من عدي صدام حسين (الصديق الشخصي لهوشنك)، لم يكن مدير عام الخدمة الخارجية مرتاحًا لذلك الأمر، فكتب تقريرًا إلى مدير الجهاز عرض فيه تفاصيل شخصية هوشنك بوجْهيها السلبي والإيجابي لكنه ترك قرار التنسيب لمدير الجهاز. وفي الوقت ذاته اعترضت مديرية أمن الدائرة على ترشيحه إلى ألمانيا لوجود أكراد كثر واقترحت تنسيبه إلى دولة أخرى، لكن ذلك لم يؤخذ بنظر الاعتبار بسبب رغبة عدي صدام تنسيبه إلى محطة المخابرات في بون.

خلال وجود هوشنك في ألمانيا وردت إلى جهاز المخابرات إشارة من أحد المسؤولين في الاتحاد الوطني الكردستاني (جماعة جلال طالباني) عندما قال أمام أحد ضباط المخابرات (لماذا تتهمنا المخابرات العراقية بالعمالة والتجسس... أليس مدير محطة المخابرات في ألمانيا جاسوسًا لإيران...؟). في مثل هذه الحالات فإن المعلومة تأخذ وجهين، إما صحيحة أو إن الهدف من تعبيرها حرق هوشنك سيد أحمد، وفي كلا الحالتين لا يمكن إهمال تلك الإشارة ولا بدّ من تدقيقها. وبناء على ذلك بدأت إجراءات المتابعة المكثّفة على هوشنك وهي زرع مكتبه ومراقبة اتصالاته وتحركاته في ألمانيا. لم يتسرب شيء من نتائج المتابعة عن وجود مؤشرات سلبية، تم استدعاء هوشنك من ألمانيا وعاد على الفور.

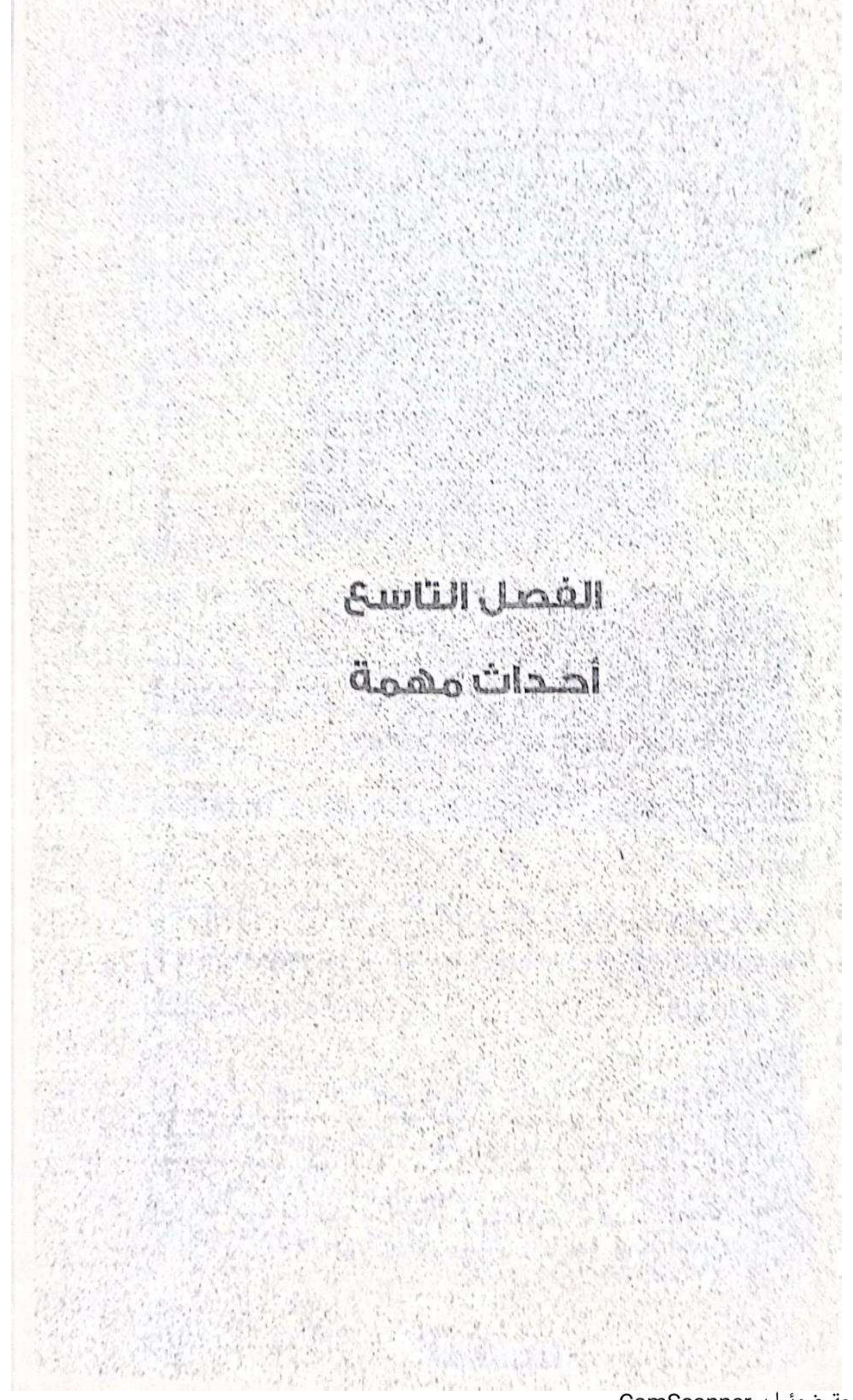
لم يحاكم هوشنك وفق السياقات المتبعة للمتهمين من منتسبي الجهاز أمام محكمة تتشكل داخل المخابرات يحضرها كادر الجهاز المتقدم تعرض فيها التهمة وأدلة الإدانة، لكن مدير جهاز المخابرات سبعاوي إبراهيم الحسن قال أمامنا في اجتماع لكادر الجهاز إن هوشنك كان عميلًا للمخابرات الإيرانية وأنه قدم معلومات حسّاسة للعدو وقت الحرب و(وسنهشّم رأسه)، ثم ما لبث أن نفذ حكم الإعدام به في منطقة السلمان.

غير أن برزان التكريتي يروي في مذكراته قصة أخرى ويبرئ هوشنك من تهمة التجسس ويقول: إن سبب الإعدام يعود إلى الاتهام الذي وجّهه هوشنك لصديق قصي صدام المدعو حسام الرسام الذي طلب توفير نوع من المخدرات أثناء زيارته مع قصي إلى ألمانيا، وهذا ما أثار استغراب هوشنك الذي سافر من بون إلى جنيف طالبًا من برزان

إبلاغ الرئيس صدام حسين بموضوع المخدّرات لحسّاسية الحالة. انتهز برزان هذه المعلومة ليبلغ الرئيس برسالة خطية اتهم فيها عدوه اللدود الفريق حسين كامل بالوقوف وراء دفع حسام الرسام لتوريط قصي بمحاولة تناول المخدرات. غضب الرئيس من تلك المعلومات واستدعى جميع الأطراف إلى جلسة في القصر الجمهوري، استمع فيها إلى كافة الشهادات عن ملابسات القضية، انتهت بإعدام هوشنك .

أثناء تنفيذ الإعدام وقع ما لم يكن في حسبان عصام شريف (مدير في جهاز المخابرات الذي أتى للجهاز من خلفية مدنية) والذي اختاره سبعاوي لتنفيذ حكم الإعدام فسقط المسدس من يده وتم محاسبته ونقله إلى وزارة الخارجية وأصبح فيما بعد سفيرًا في تونس.





الفصل التاسع

أحداث مهمة

غزو الكويت



بعد تولي حزب البعث مقاليد الحكم في العراق عام 1968، صدرت من السلطات العراقية آنذاك شعارات ثورية اتهمت غالبية الأنظمة العربية بالعمالة للإمبريالية (أمريكا والدول الغربية). كانت الاتهامات موجهة بالخصوص ضد دول الخليج العربي والأردن التي اعتقد قادتها أن نظام الحكم في بغداد سخّر إمكانات الدولة السياسية والإعلامية والاستخبارية والمالية في خدمة أهداف حزب البعث الداعية إلى إسقاط تلك الأنظمة وإقامة الوحدة العربية، التي كانت أولى أهداف البعث وكانت تلك الدول محقّة في ذلك الاعتقاد وتعاملت مع العراق على أساسه.

بعد مجيء الخميني للسلطة عام 1979، ووصول صدام حسين إلى سدّة الحكم برزت الحاجة إلى تغيير سياسة العراق تجاه الدول العربية بما في ذلك فصل نشاط حزب البعث التنظيمي عن أجهزة الدولة، وصدرت من العراق رسائل واضحة بهذا المضمون لتطمين

دول الخليج والأردن والمغرب من أن نظام الحكم في بغداد لن يسعى إلى تغيير تلك الأنظمة باعتبارها مسألة تخص الشعوب، وبالفعل التزم العراق بهذا النهج وأجرى تغييرات كبيرة على الثقافة العامة وفي الإعلام حتى على صعيد التنظيم الحزبي حيث اختفت الشعارات الثورية من مناهج الحزب التثقيفية، مع كل ما رافق ذلك من تطبيع العلاقات بين العراق ودول الخليج وخاصة السعودية والدعم المالي الذي قدمته للعراق في حربه مع إيران إلا أن دول الخليج بقيت متوجّسة من نوايا العراق وأهدافه وطموحاته.

بعد إن انتهت الحرب بنصر ساحق على إيران أصبح العراق أمام مواجهة مهمّتين: الأولى إعادة بناء الدولة التي أنهكتها الحرب اقتصاديًا، وذلك بالاعتماد على عائدات النفط ومساعدات الدول الغنية كالسعودية والكويت والإمارات، والثانية تبديد مخاوف دول الخليج وهواجسهم من تبعات النصر على إيران.

ومن أجل إزالة تلك الهواجس، سارع الرئيس صدام حسين إلى تقليد الملك فهد بن عبد العزيز وأمير الكويت جابر الأحمد الصباح وسام الرافدين من الدرجة الأولى خلال زيارتهما للعراق في مارس/ آذار و سبتمبر/ أيلول عام 1989. كما تقدّم العراق بمبادرة تدعو إلى توقيع اتفاقيات حُسن الجوار واحترام سيادة البلدين وحدودهما الإقليمية وعدم التدخل في شؤون الدول والتعاون لضمان أمن المنطقة. وقّعت الاتفاقية حال عرضها أمام الملك فهد بن عبد العزيز من دون تردد، وفي ضوء تلك الاتفاقية صدرت أوامر من الرئيس صدام حسين إلى جهاز المخابرات بوقف كافة النشاطات الاستخبارية ضد السعودية والتزمت المخابرات بهذا الأمر حرفيًا.

أما على صعيد العلاقة مع دولة الكويت فالذي حصل هو أن الأمير جابر الصباح رفض استلام الاتفاقية من يد الرئيس صدام حسين عندما همَّ بتقديمها له قبل أن يطّلع على محتوياتها، الأمر الذي أزعج الرئيس بشكل غير مسبوق. فسّر هذا الموقف الرافض لتوقيع الاتفاقية بأنه ناتج عن اعتقاد أمير الكويت أن الاتفاقية ستجعل من الحدود الكويتية العراقية آنذاك أمرًا واقعًا لا تعترف به بينما في الواقع ربما كان الأمر مختلفًا، لكنه من الواضح كان موقفًا نابعًا من عدم ثقة أمير الكويت بنوايا صدام حسين.

رفضت الكويت تقليص إنتاجها من النفط وكذلك رفضت التنازل عن ديونها، رافق تلك المواقف تسريبات مقصودة من أطراف كويتية وتصريحات منسوبة إلى الشيخ سعد الصباح ولي العهد نالت من المرأة العراقية، والأكثر من ذلك تسريب شريط فيديو يُظهر إحدى العراقيات مع شخص كويتي بوضع فاحش استخدمت العلم العراقي فِراشًا لها ومسحت به قذارتها.

لم يصدر من الكويت موقفا واضحًا عن هاتين الحادثتين، ومَن يعرف طبيعة صدام حسين القبلية يدرك أن لا بدَّ له أن يرتكب عملًا لا يمكن تصوّره. رأى جهاز المخابرات تلك الأحداث على أنها استفزاز مقصود ربما كانت تقف وراءه أطراف دولية إسرائيلية وأمريكية أو أطراف معارضة للأسرة الحاكمة الكويتية، سواء كانت معارضة داخلية أو خصوم من بين أعضاء الأسرة الحاكمة ذاتها، كانت تدفع الرئيس صدام حسين بمكيدة إلى ارتكاب عمل ما.

إن الإشارة إلى تلك الأحداث الحقيقية لا يعني تبرير الغزو أو مسوّغًا له تحت أية ذريعة، إنما من أجل تبيان كيف تُحاك المؤامرات وكيف يمكن أن يكون سوء الفهم أو تجاهل أحداث صغيرة أو تجاوز خلافات معيّنة سببًا في إشعال أزمة كبيرة أدّت إلى عمل كارثي غيّر مجرى التاريخ تمامًا وتسبب في تداعيات ما زالت آثارها قائمة بعد ثلاثة عقود من تاريخها.

دور جهاز المخابرات في غزو الكويت

لم يكن لجهاز المخابرات دور واضح في عملية التمهيد لاحتلال الكويت، فقد سمع الكادر المتقدم بخبر الاجتياح من الأخبار، ولكن سرعان ما برز دور الجهاز خلال عملية الاجتياح بعد أن رافقت طلائع قوات الحرس مجموعة من ضباط المخابرات ممن عملوا في الكويت سابقًا ولهم معرفة تامة بعناوين الأماكن الحسّاسة مثل الوزارات والمواقع الأمنية والعسكرية ومقرّات القيادة. وفي اليوم التالي استدعى الجهاز عددًا كبيرًا من الضباط تمّ تقسيمهم على شكل مجاميع مكونة من 18 فردًا مع سلاح بندقية كلاشنكوف. أرسلت الوجبة الأولى بواسطة الباصات، أما الوجبة الثانية فقد نُقلت إلى قاعدة الرشيد جنوب شرق بغداد، ثم نقلوا جوًّا إلى قاعدة الشعيبة جنوب البصرة بطائرات عسكرية، ثم تحركوا بواسطة باصات إلى منطقة المطلاع بالقرب من المنفذ الحدودي. استقرت القوة هناك ليوم واحد، حيث صدرت أوامر بالعودة إلى بغداد لعدم الحاجة للقوة بعد أن فرض الحرس الجمهوري سيطرته على الكويت بشكل تام . عادت القوة الى بغداد باستثناء خمسين ضابطًا اتخذوا من السفارة العراقية مقرًّا لهم كانت مهمتهم تفتيش الأماكن الحسّاسة والسيطرة عليها، ثم تأسست

مديرية مخابرات الخليج بإشراف مدير الجهاز سبعاوي إبراهيم الحسن.

في شهرنوفمبر/ تشرين الثاني 1990 أي بعد غزو الكويت بثلاثة أشهر تمكّنت المخابرات من أسر عدد من قيادات المقاومة الذين تمّ نقلهم إلى بغداد واحتجازهم في مديرية التحقيق والتحري (الحاكمية) وكان من بينهم أشخاص من عائلة البهبهاني والمعتوك والشيخ خالد الفهد الصباح الذي فاجأ أحد ضباط المخابرات(ف. ز) عندما أراد توثيق المعلومات الشخصية عنه برد فعل غير متوقع عندما سأله عن اسمه وعمله، قائلًا: (ألا تعرفني؟ أنا خالد الفهد ابن فهد الأحمد الذي قتلتموه...! إنني غير آسف لوجودي هنا في هذا السجن لكني متأسف لأنكم ألقيتم القبض عليَّ قبل أن أتمكن من الأخذ بثأر أبي وأقتل منكم 100 عراقي). ومع كل هذا الاستفزاز كان الشيخ الشاب خالد الفهد مثار إعجاب الضابط. كذلك كان الجهاز مسؤولًا عن المعتقلين الآخرين الذين تمّ احتجازهم في مدينة الموصل من بينهم ضابط من عائلة دشتي. كان الرئيس صدام يفرح عندما تصله أخبار المقاومة الكويتية، فهو بطبيعته يحب الشجعان العرب حتى وإن كانوا أعداءه وله في ذلك سابقة عندما وصف قوات بدر الايرانية المؤلفة من معارضين عراقيين بالأسود في معرض تعليقه على وصف القائد الميداني للمعركة التي وقعت بين الجيش العراقي وقوات بدر في الحرب العراقية الايرانية بالصعبة حيث قال الرئيس: (وكيف لا تكون المعركة صعبة إذا الاسود قابلت الأسود).

كانت عمليات الإعدام تنفذ بأمر من علي حسن المجيد بحق عدد محدود من عناصر المقاومة المسلحين الذين نفذوا عمليات عسكرية

وقتلوا أفرادًا من الجيش العراقي، كان أحد ضباط المخابرات قد قدّم مقترحًا لوقف تنفيذ الإعدام وتساءل: (لماذا نعدمهم؟ إذا بقيت الكويت عراقية فهم مواطنون عراقيون ،وإذا خسرنا الكويت يمكن أن نستخدمهم ورقة مساومة مقابل شيء معين). وعندما وصل المقترح إلى علي حسن المجيد طلب مقابلة الضابط وأهانه متسائلًا كيف لك أن تفكر أننا سنخسر الكويت؟ وكاد أن يُعدم الضابط لولا تزكية مديره باعتباره من الضباط الكفوئين، حسن النية والسلوك.

وأثناء حرب الكويت عام 1991 اقتصرت مهام الجهاز على ضبط الوضع الأمني الداخلي في المدن الرئيسة على وجه الخصوص بغداد، وتزويد القيادة بالمعلومات عن واقع الحرب والتحركات العسكرية المعادية. بلغت خسائر المخابرات البشرية أثناء الغزو والانسحاب بحدود 58 ضابطًا أغلبهم لم يعثر على جثثهم من بينهم ضابط كبير من العمليات الخاصة.

لم أسمع داخل أروقة الجهاز عن وجود حالات إعدام أسرى كويتيين داخل الأراضي العراقية إنما جميع الأسرى الذين نقلوا إلى العراق حظوا بمعاملة اعتيادية رغم ظروف الاحتجاز القاسية على حد علمي.

عندما بدأت (صفحة الغدر) إثر انسحاب الجيش العراقي من الكويت والإعلان عن وقف إطلاق النار كانت سماء بغداد محترقة بالرمي العشوائي من كل جانب، وبدأت تحركات مريبة لعناصر مناوئة في أطراف بغداد للإطاحة بالنظام بعد سقوط أغلب محافظات الجنوب حيث هوجمت مقرات حزب البعث في مناطق شمال بغداد ومدينة الثورة.

في يوم 30 مارس/ آذار طلب مدير الجهاز سبعاوي إبراهيم الحسن عقد اجتماع عاجل مع الكادر المتقدّم في قاعة كلية الأمن القومي، وطلب تنفيذ خطة الانتشار في بغداد فورًا وقال: (من الآن إلى ساعتين لا أريد أن أسمع طلقة واحدة في سماء بغداد). وقال: (اطلبوا من المواطنين وقف إطلاق العيارات النارية فورًا، ومن لم يلتزم ويطلق إطلاقة واحدة «حطوا» الطلقة الثانية برأسه، ومن يطلق عشرة إطلاقات «حطوا» الإطلاقة الحادية عشرة في رأسه، وإذا أطلق 30 طلقة قولوا له هذه الإطلاقة الواحدة والثلاثين برأسك). في الواقع لم يجرِ العمل بهذه النظرية لأن معظم سكان بغداد سرعان ما التزموا بيوتهم عندما شاهدوا سيارات جهاز المخابرات قد انتشرت في المدينة وبقي نفر قليل من الذين تحدّوا السلطة تم القبض عليهم لحاجة الجهاز الحصول على معلومات عن خلفيات التحرك المعادي خاصة من مدينة صدام (الصدر حاليًا) حيث تم القبض على مجموعة ممّن يسمّون أنفسهم الأشقياء (الخوشية)، وكان عددهم بحدود سبعين شخصًا من مثيري الشغب كانوا قد أطلقوا النار على دوريات المخابرات ومقرات تابعة للحزب في مناطق شمال شرق بغداد، وفي النهاية أدّت إجراءات المخابرات إلى استقرار العاصمة من دون تخريب أو دمار كما أجريت عمليات ليلية لنزع السلاح المنفلت من المدينة.

روح الشر صبري البنا (أبو نضال)



الفلسطيني الملقب بأبي نضال أو صبري خليل البنا أو كما يسمي نفسه (روح الشر) الذي يتحرك في ظلمات الليل، كان ممثلًا لمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد في السبعينيات، وفي عام 1974 انشق عن فتح، ورفض فكرة التطبيع مع إسرائيل التي آمن بها ياسر عرفات وعدد كبير من قيادات المنظمة، وأسّس مجلس فتح الثوري، وسار على منهج التصفية الجسدية لخصومه السياسيين.

بدعم من جهاز المخابرات العراقي أسس أبو نضال معسكرًا للتدريب في بغداد ضمَّ الكثير ممن رفضوا فكرة التطبيع مع إسرائيل، ثم أخذت عناصره تجوب العالم مستهدفة أكثر من 900 شخصية فلسطينية ممن ساروا على نهج التطبيع، وأرعب أعضاء منظمة فتح وقادتها. كما نفّذ أبو نضال عمليات ضد أهداف إسرائيلية منها اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن الذي أصيب بالشلل التام، كذلك

الاستهداف المتزامن على مسافري رحلة الخطوط الجوية الإسرائيلية (العال) في مطاري روما وفيينا، وأسفرت العملية عن مقتل 18 شخصًا وإصابة أكثر من 120 جريحًا.

على أثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية كان العراق بحاجة إلى دعم دولي وعربي، وكان لا بدّ من تهدئة الوضع فطلبت المخابرات من أبي نضال عدم تنفيذ أية عمليات خاصة إلا أنه لم يلتزم، الأمر الذي دعا السلطات العراقية إلى إبعاده فغادر متوجهًا إلى سوريا.

شارك أبو نضال في عدة عمليات ضد المصالح الأمريكية والإسرائيلية والعربية، منها محاولة تفجير طائرة العال الإسرائيلية عن طريق وضع قنبلة داخل حقيبة امرأة أيرلندية دون علمها، وكانت ترتبط بعلاقة صداقة مع نزار الهنداوي (صديق أبي نضال) حيث كانت على وشك الصعود على متن الطائرة الإسرائيلية، كذلك محاولة اغتيال رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر عام 1984، واستهداف ركاب طائرة (بان أمريكان) في مطار كراتشي، وتفجير طائرة لوكربي، كما استهدف أبو نضال ثلاثة أعضاء بارزين من قيادات فتح بينهم صلاح خلف أبو إياد في تونس وقتلهم جميعًا. في نهاية هذه العمليات استقر أبو نضال في طرابلس بليبيا وكان على علاقة وثيقة مع القذافي حيث حظي بدعم غير محدود.

في عام 1991 وقُبيل حرب الكويت كان العراق يخطط لتنفيذ عمليات خاصة ضد أهداف أمريكية، واستدعت الحاجة إعادة الاتصال بأبي نضال وتم استقدامه إلى بغداد، إلا أنه استغل الوضع السائد والخلافات العربية وأجرى اتصالات مع دولة الكويت والمملكة

العربية السعودية كاشفًا نوايا العراق، وكانت لديه القدرة على ابتزاز دول الخليج فحصل على مبالغ مالية طائلة ولم يعد إلى العراق حيث توجه إلى ليبيا مرة أخرى. في أواخر التسعينيات ضاقت به الأحوال بعد الضغوط الغربية على العقيد القذافي حيث طلبت منه ليبيا مغادرة أراضيها وأغلقت مكاتبه فتوجّه إلى مصر، وعندما علمت المخابرات المصرية بوجوده طلبت إليه مغادرة الأراضي المصرية، فتوجه إلى إيران بداية عام 2002، ولم يمكث طويلًا حتى دخل العراق بجواز سفر يمني مزور قادمًا من الأراضي الإيرانية حيث سمحت له سلطات الحدود العراقية الدخول باعتباره يمنياً معفيًا من شرط الحصول على الفيزا دون أن تعلم هويته الحقيقة.

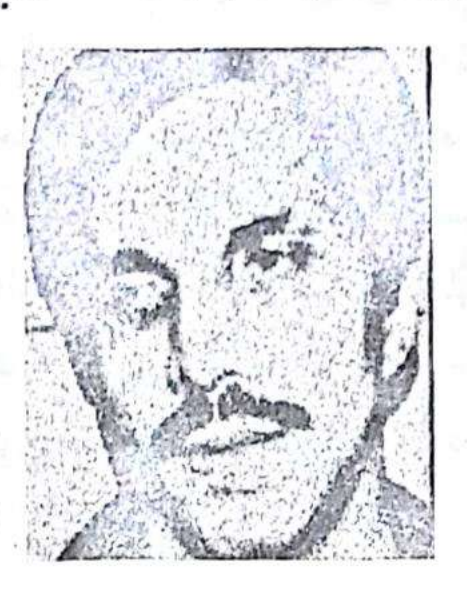
استأجر أبو نضال بيتًا صغيرًا في شارع فلسطين، وبعد فترة قصيرة وردت معلومات من مخابرات دولة صديقة أكدّت وجود أبي نضال في بغداد في مكان غير معلوم، وبناء على ذلك كثّفت المخابرات العراقية جهودها للبحث عنه وبدأت إجراءات المتابعة من معارفه القدامى، ولوحظ أن أحد أصدقائه السابقين يتردد إلى بيت صغير في شارع فلسطين ووضعت الدار تحت المراقبة وكان أبو نضال يخرج للتسوق من مكان قريب فتمكن طاقم المراقبة من التقاط صور له وتأكد لجهاز المخابرات وجوده وعنوانه.

كان أبو نضال شديد الذكاء والحذر ومن الصعب السيطرة على تحركاته من دون مواجهته وإشعاره أننا نعلم بوجوده والاستيضاح منه عن دوافع دخوله العراق وعلاقاته الاستخبارية مع مخابرات معادية قبل وضعه تحت الإقامة الجبرية ومراقبته من طرف الجهاز. فالتعامل مع شخصية خطيرة وحساسة مثل أبي نضال تتطلب إطلاع رئاسة

الجمهورية، لذلك قدم الجهاز مقترحًا إلى الرئاسة للسماح له بالبقاء في العراق تحت أعين المخابرات، وحصلت الموافقة على ذلك. إلا أن أجهزة المخابرات الأميركية والبريطانية سرّبت أخبارًا عن وجود أبي نضال في بغداد في إطار سعي دول العدوان للبحث عن ذرائع لإلصاق تهمة الإرهاب بالعراق.

كان العراق يسعى بكل السبل إلى الابتعاد عن شبهة الإرهاب وغلق أية ثغرة يمكن للغرب أن يجعل منها حجّة تدعم مزاعمهم في دعم العراق للإرهاب، لذلك كان لا بد من احتجاز أبي نضال والسيطرة عليه وعلى اتصالاته بشكل تام، فتقرر نقله إلى إحدى الدور المعدّة من قبل المخابرات للإقامة الجبرية وتم إبلاغه بذلك، وفي يوم 16 أغسطس/ آب 2002 توجَّه إليه ضابطان أحدهما (ط. س. ك) وجلسا معه، ثم طلبا منه مرافقتهما، فأستأذن منهما لتغيير ملابسه وعندما دخل غرفة النوم أقفل الباب خلفه ثم سُمع صوت طلق ناري مما استدعى الضابطين كسر الباب، فوجداه قد أطلق النار في سقف فمه وتوفي على الفور، وهكذا طويت صفحة أبي نضال المثيرة.

المتهم بتفجير مركز التجارة العالمي عام 1993



لم يكن الهجوم على مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر/ أيلول 2001 هو أول هجوم إرهابي، إنما سبق ذلك هجوم تم قبل ثماني سنوات، ففي يوم 26 فبراير/ شباط 1993، وفي الساعة الثانية عشرة وثلث اهتزت مدينة نيويورك على وقع انفجار استهدف برجي مركز التجارة العالمي في حي مانهاتن أسفر عن سقوط ستة قتلى وإصابة أكثر من ألف آخرين. حاول الإرهابيون نسف البرجين بشكل فني عن طريق محاولة تفجير البرج الشمالي بطريقة تؤدي إلى انهياره على البرج الجنوبي وبالتالي إسقاط البرجين.

استخدم الإرهابيون قنبلة محلية الصنع بلغ وزنها أكثر من 680 كغم صنعت من نترات اليوريا وأسطوانات غاز الهيدروجين، تسببت في حفرة كبيرة بمكان الانفجار الذي دمّر العديد من الطوابق الأرضية مخلفًا أضرارًا مادية جسيمة، إلا أن العملية لم تحقق هدفها في انهيار البرج الشمالي.

كان الهجوم مخططًا له من قبل كل من رمزي يوسف، وعمر عبد الرحمن، ومحمود أبو حليمة، ومحمد سلامة، ونضال عيّاد، وأحمد عجاج، وعبد الرحمن ياسين. ما يهمنا من هذه الأسماء هو الأخير (عبد الرحمن ياسين السامرائي) أمريكي الجنسية من أصل عراقي، شارك في إعداد القنبلة باعتباره مهندسًا كيميائيًا، وكانت المجموعة الصغيرة قد تلقّت تمويلًا من تنظيم القاعدة، خاصة من قبل خالد شيخ محمد ورمزي يوسف اللذين خططا فيما بعد لتنفيذ هجمات 11 سبتمبر/ أيلول وذلك باعترافهم في وقت لاحق.

قبل أن يتأكد مكتب التحقيقات الفيدرالي من صلة عبد الرحمن ياسين بالهجوم تمكن من الهرب خارج أمريكا ودخل العراق عن طريق الأردن، ثم أعلنت السلطات الأميركية فيما بعد أن عبد الرحمن دخل الأراضي العراقية واتهمت السلطات العراقية بالتستّر عليه.

شرع جهاز المخابرات في البحث عنه، وبعد فترة متابعة استمرت ستة أشهر تمكنت من التعرف على مكان وجوده في ورشة لصيانة السيارات في منطقة البياع ببغداد، فتمّ اعتقاله على الفور وتمّ التحقيق معه حيث نفى علمه بأن الهجوم كان من تدبير عناصر إرهابية تابعة للقاعدة، إنما عزا مشاركته في ذلك الهجوم بدافع الانتقام من أمريكا جرّاء حربها على العراق عام 1991. تم حجز المذكور في الطابق الثاني من بيت تابع للمخابرات في منطقة الكاظمية تحت حراسة مشددة وتم فتح ملف له تحت اسم (عبود)، وكان المسؤول عنه ضابط في شعبة أمريكا يزوره باستمرار للوقوف على احتياجاته. وكان يشغل الطابق السفلي من الدار أول طيار إيراني سقطت طائرته الحربية في الأراضي

العراقية قبل بداية الحرب مع إيران عام 1980، باعتبار ذلك دليلًا على من بدء الحرب.

ولكون عبد الرحمن ياسين أمريكي الجنسية لم يكن بالإمكان محاكمته عن جريمة ارتكبها على أرض دولة أخرى.

كان الرئيس صدام حسين قد دعا الكادر المتقدم في جهاز المخابرات للاستماع إلى آرائهم في كيفية التعامل مع قضيته، وكان الرئيس يعتقد أن هروبه للعراق من تدبير المخابرات الأمريكية بهدف إيجاد صلة للعراق بالإرهاب، لذلك تقرّر أن يتم إخبار الجانب الأمريكي بوجود معلومات لدينا عن تفجير مركز التجارة العالمي. تم تكليف مدير محطتنا في نيويورك الاتصال بالطرف الأمريكي مباشرة من دون الاستعانة بوساطة دولة صديقة للاجتماع بهم وعرض معلوماتنا شفهيًا. رفض الطرف الأمريكي الاجتماع معنا وطلبوا أن نكتب المعلومات على شكل تقرير ونرسله إليهم. رفض الرئيس صدام حسين الطلب الأمريكي وأمر بالاحتفاظ به.

بعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001، بدأت الأجهزة الإعلامية الأمريكية إثارة قضية عبد الرحمن ياسين ووجوده في العراق، وأصبح من اللازم العودة إلى قرار تسليمه للسلطات الأمريكية، تقدّمت المخابرات المصرية بمبادرة وساطة لتسليمه إلى الجانب الأمريكي، وجرت عدّة اجتماعات مع الطرف المصري الذين تواصلوا من جانبهم مع الجهات المختصة في أمريكا. كنّا على استعداد لتسليمه باعتباره أمريكيًا ولا يجوز لنا الاحتفاظ به إذا طلبته السلطات الأمريكية ولكننا نريد ضمان تسليمه إلى الجانب الأمريكي في إطار رسمي. أراد

الأمريكيون أن يأتوا لاستلامه بطائرة أمريكية خاصة إلا أن الرئيس لم يوافق لاعتبارات سيادية: (لا يمكن أن تأتي طائرة أمريكية وتأخذ شخصًا من عندنا، نحن لدينا طائراتٍ ويمكن نقله بطائرة عراقية). لم يوافق الأمريكيون على نقله بطائرة عراقية، بعد هذا الشد اقترح جهاز المخابرات على الرئيس نقله بطائرة مصرية فوافق على ذلك.

إن عملية استلام وتسليم شخص بهذا المستوى من الأهمية والخطورة، يجب أن تتم بمحضر استلام يتم التوقيع عليه من الطرفين بإشراف الوسيط، لذلك قمنا بإعداد محضر استلام بسيط جدًا مكون من نصف صفحة. المفاجأة كانت رفض الأمريكيين التوقيع على محضر الاستلام وطلبوا ترحيله من دون اتفاقات. رفض الرئيس هذا الموقف للشكوك الحاصلة في نوايا الطرف الأمريكي الذي من الممكن أن ينسج رواية لإدانة العراق وتغيير مجرى القضية من تعاون عراقي في مجال مكافحة الإرهاب إلى دليل إدانة وإثبات ضد العراق.

استمر احتجاز المتهم عبد الرحمن ياسين في الكاظمية حتى الغزو حيث نقل مع باقي السجناء إلى سجن في الفلوجة وبعد انهيار النظام تحرّر السجناء ومن ضمنهم عبد الرحمن وتوارى عن الأنظار، وهو الشخص الوحيد من بين الذين شاركوا في الهجوم مازال طليقًا.

مع كل ذلك فإن محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي سألوني عن مصيره أثناء اعتقالي في سجن كروبر واتهمونا بأننا وضعنا شروطًا صعبة لعملية تسليمه لا يمكن للإدارة الأمريكية القبول بها وكانوا يقصدون بالشروط الصعبة (محضر الاستلام) ...!

المتابعات الخاصة

في عام 1991، أصدر الرئيس صدام حسين أمرًا خاصًا بمراقبة هواتف كل من الدكتور فاضل البراك المستشار في رئاسة الجمهورية، والفريق الركن نزار الخزرجي الذي شغل منصب رئيس أركان الجيش قبل أن يكون مستشارًا في الرئاسة، والفريق نعمة فارس المحياوي عضو القيادة العامة للقوات المسلحة قبل أن يكون مستشارًا في الرئاسة أيضا. وضعت الهواتف تحت المراقبة في يوم واحد دون أن يحدّد للمراقبة مدة زمنية لنهايتها، اتخذ القسم المعني إجراءات المراقبة بسرية تامة سيما أن صهر الخزرجي يشغل منصب مدير شعبة في جهاز المخابرات تحسبًا من تسرب أيّة معلومات.

في العام 1992، أُعدم البراك وفي عام 1993، تم تعيين نعمة فارس سفيرًا في الفلبين، واستمرت المراقبة على هاتف الخزرجي لفترة طويلة دون أن تظهر مؤشرات سلبية ضده. بالنظر للزخم الحاصل على أجهزة المراقبة الهاتفية ولكثرة الأهداف وأهميتها وبعد أن أظهرت نتائج المراقبة عدم وجود مؤشرات سلبية ونوايا انشقاق على الخزرجي، ولحاجة الجهاز إلى مراقبة أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الخزرجي، أتفق مدير قسم المراقبة الهاتفية مع مدير شعبة المتابعة الخاصة على اعتماد المراقبة المتقطعة لهاتف الخزرجي دون موافقة الرئاسة، استمرت المراقبة المتقطعة حتى عام 1995.

بعد رفع المراقبة بأسبوعين، اختفى الفريق نزار الخزرجي وغادر العراق خلسة، ذلك الحدث أغضب الرئيس الذي طلب من جهاز المخابرات أن ترسل إلى مكتبه أشرطة المراقبة الهاتفية لهاتف

الخزرجي في اليومين اللذين سبقا اختفائه. وقع الضابطان المسؤولان عن المتابعة في حرج شديد لأن هاتف الخزرجي لم يكن مراقبًا في تلك الفترة، إلا أن مدير شعبة المتابعة الخاصة (م . خ . ص) اهتدى إلى حيلة للتخلص من الموقف المحرج وتلافي العواقب الوخيمة، فطلب أن ترسل إلى مكتب الرئيس أشرطة المراقبة الهاتفية لآخر يومين من أيام المراقبة التي مضى عليها 14 يومًا وأن يكتب عليها تاريخ اليومين الذين سبقا اختفاء الخزرجي لتبدو متوافقة مع طلب الرئيس. تردد مدير قسم المراقبة (ف. ز. ف) من فعل ذلك مشيرًا إلى أنهما ارتكبا خطأ جسيمًا برفع المراقبة ولا يتعين عليهما ارتكاب خطأ متعمدًا هذه المرة يضعهم في تهمة الكذب على الرئيس، إن اكتشفه سيكون مصيرهما ربما الإعدام. كان مدير شعبة المتابعة مُصرًا على رأيه مشيرًا إلى يقينه التام أن الرئيس لن يستمع إلى التسجيلات بنفسه وإنما يطلب من الحماية سماعها وتفريغ محتواها وهؤلاء لن يكتشفوا الحيلة. أرسلت الأشرطة إلى مكتب الرئيس من دون علم مدير جهاز المخابرات بالمشكلة، وبينما كان مدير قسم المراقبة الهاتفية مذعورًا كان مدير شعبة المتابعة مطمئنًا للنتائج ومضت الأمور بسلام.

كان تقدير المخابرات أن توقيت الهروب بعد رفع المراقبة قد حصل مصادفة، وأن الخزرجي كان على يقين بأنه تحت المراقبة المشدّدة، لذلك لم يستخدم الهاتف بإجراء أي اتصالات سرية أو خاصة يمكن من خلالها كشف نواياه بل استخدم الهاتف لتضليل الجهاز كما حصل مع انشقاق الفريق الركن وفيق السامرائي مدير الاستخبارات العسكرية الذي استخدم الهاتف بطريقة ذكية أوحت إلى ضابط المتابعة عدم وجود أي نيّة لانشقاقه والسفر خارج العراق،

وكان الخلل في تركيز ضابط المتابعة أثناء الاستماع إلى التسجيلات الصوتية للمكالمات الهاتفية لأنه لم يأخذ بنظر الاعتبار خبرات شخصيات متمرسة مثل الخزرجي والسامرائي وقدرتهما على تضليل المتابعة. كانت متابعة الفريق الركن وفيق السامرائي قد أوكلت بأمر من الرئيس إلى جهاز المخابرات وليس إلى الاستخبارات تحسبًا من أن تتسرب معلومات من الاستخبارات بواسطة ضباط موالين للسامرائي، الذي عمل فترة طويلة في أروقة الاستخبارات العسكرية.

نستنتج من ذلك أن على ضباط المخابرات الذين يتابعون أهداف مهمّة أن يكونوا حذرين من عمليات التضليل التي تُمارسها الأهداف الذكية ورجال المخابرات الأجنبية، وأن يتعلموا كيف يمكن استخدام الاتصالات الهاتفية لأغراض تضليل أجهزة المكافحة المضادة أثناء تنفيذ مهماتهم الاستخبارية.

متابعة الفريق الركن صابر الدوري

في عام 1998 أصدر الرئيس صدام حسين أمرًا بمتابعة الفريق الركن صابر عبد العزيز الدوري ومراقبة هاتفه الخاص المربوط على بدالة السنك عندما كان محافظًا لمحافظة كربلاء، وذلك لوجود علاقات وثيقة له مع رجال الدين والمؤسسة الدينية في كربلاء. بدأت المراقبة قبل ثلاثة أشهر من قرار نقله إلى بغداد، واستمرت بشكل متواصل لمدة ستة أشهر. لم تفض المتابعة إلى وجود مؤشرات سلبية ضده.

متابعة نجلي الرئيس قصي وعدي

في عام 1998 أمر الرئيس بمراقبة هواتف ابنيه عدي وقصي. استمرت مراقبة هواتف عدي لمدة شهرين وهاتف قصي لمدة شهر. كان عدي متحفظًا ومتزنًا في مكالماته، لكن قصي لم يكن كذلك وكان يتحدث بكثير من القضايا حتى العائلية منها. كان هدف الرئيس من ذلك حصر دائرة علاقاتهما وطبيعتها ومعرفة سلوكهم.

مسعود بارزاني



على الرغم من أن علاقة الزعيم مسعود البارزاني مع أمريكا كانت متينة إثر غزو العراق للكويت إلا أنه أبقى الباب مفتوحًا مع بغداد. كان الرئيس صدام حسين يرى أن بارزاني وطني، وعلى الرغم من لجوء عائلة بارزاني إلى إيران إثر اتفاقية الجزائر عام 1975، لكن البارزاني أبقى نفسه بعيدًا عن إيران ومتوجسًا من نواياها، وكان دائم الإحساس بأن إيران تعاملت معهم بطريقة غير لائقة لا تتواءم وقدر آل البارزاني في فترة اللجوء تلك.

يوصف البارزاني بأنه رجل متديّن من أهل السُّنَّة والجماعة، وهذه الصفة ورثها من والده الملا مصطفى البارزاني. يتجنب

المواجهة مع الدولة لحقن الدماء، وحاولت السلطة في بغداد ترميم العلاقة معه بوقت متأخر لكنها لم تتمكن، لوجود تأثير أميركي كبير في شمال العراق. وكان مسعود يتواصل مع بغداد ويقابل الرئيس ويبحث معه قضايا تتعلق بترحيل الكرد والاستيلاء على أراضيهم وتجاوزات الجيش واعتداءات الاستخبارات، وكان الرئيس يستجيب لأغلب طلباته. لم يبحث الرئيس أو مدير جهاز المخابرات مع البارزاني علاقته مع الأمريكان لأن الوجود الأمريكي أصبح أمرًا واقعًا فرضته ظروف غزو الكويت وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كان الرئيس صدام حسين معجبًا بالشاب نيجيرفان بارزاني، وكان نيجيرفان يعرف ذلك وسعى إلى استغلال هذه الحالة بممارسة ضغوط على مخابرات المنطقة الشمالية عندما لا تستجيب لطلباته.

في فترة التسعينيات كانت تتواجد في دهوك منظمة أجنبية مارست عملًا تجسّسيًا على القطعات العسكرية، لذلك وضع الجهاز خطة لاستهدافها لكن الرئيس لم يوافق على تنفيذها.

في عام 1996 اندلعت حرب أهلية بين أربيل والسليمانية، بين قوات الاتحاد الكردستاني بزعامة جلال طالباني والحزب الديمقراطي بزعامة مسعود بارزاني، حيث تمكنت قوات طالباني من الوصول إلى مشارف أربيل بدعم من الحرس الثوري الإيراني.

لم يكن للبارزاني سبيل للحفاظ على أربيل سوى طلب الدعم العسكري من بغداد، لم تمض ساعات حتى تمكنت إحدى فرق الحرس الجمهوري من دحر قوات الاتحاد الوطني وإعادة السلطة إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل.

في ذلك الوقت كانت أربيل تحتوي على بؤر للمعارضة العراقية ومركز دعم أمريكي، وقبل أن تشرع قوات الحرس بالتحرك كان الحزب الديمقراطي قد سرّب معلومات للطرف الأمريكي عن نية القوات العراقية التدخل لحماية أربيل مما سمح للجانب الأمريكي إجلاء عناصره وتهريب عملائه من أربيل بطائرات خاصة على عجل.

في عام 2001 عندما دعمنا جهود مقاتلي الاتحاد الكردستاني في السليمانية بطلب من جلال طالباني للتصدي لهجوم العناصر الإرهابية التابعة لجُند الإسلام قدمنا لهم ألف قطعة سلاح وعتاد وتم توثيق الاستلام فيديويًا، وأردنا أن يصل ذلك الفيديو إلى الطرف الأمريكي حيث ساعدت أربيل في عملية تمرير الفيديو إلى الطرف الأمريكي، وكانت الغاية منه إيصال رسالة للأمريكان أن النظام في بغداد يقف بوجه الإرهاب حتى مع طرف معارض لبغداد مثل جلال طالباني، أي إن جلال طالباني بكل مساوئه من وجهة نظر بغداد هو بالنسبة لنا أفضل من سواه من المتطرّفين الإسلاميين.

في عام 2003 وأثناء الغزو الأمريكي للعراق وردت معلومات من طرف في الحزب الديمقراطي الكردستاني تشير إلى قيام القوات الأمريكية بإنزال 30 عجلة مدرعة مع 800 جندي في منطقة دهوك شمال مدينة الموصل، مع تحديد موقعها بالإحداثيات وتم مهاجمتها بقصف مدفعي وراجمات، ولم يتضح ما إذا كانت تلك المعلومات سُرِّبت إلينا بعلم مسعود بارزاني أم لا؟

جلال طالباني



كانت علاقة الزعيم الكردي جلال طالباني مع بغداد علاقة ندّية وخصومة، لكنها لم ترقَ إلى روح الكراهية بين طالباني وصدام حسين، فقد كانا خصمين ندّين لبعضهما، وعلى الرغم من وصف الرئيس صدام حسين لجلال طالباني بالعميل لإيران فقد كان كل منهما يحترم الآخر، وكانت تربطهما على الدوام وسيلة اتصال بواسطة ضابط من جهاز المخابرات بدرجة مدير يجري تغييره حسب الظرف.

في عام 2001 وعلى إثر غزو أمريكا لأفغانستان فرَّ العديد من تنظيمات القاعدة إلى شمال العراق مرورًا بالأراضي الإيرانية وبإشراف من أجهزتها الأمنية، وتحالفوا مع جُند الإسلام المصنّفة كمنظمة إرهابية، وعندما حاولت قوات الطالباني مضايقتهم ردَّ عليهم جند الإسلام وقتلوا 40 عنصرًا من مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني. غضب الطالباني معتقدًا أن ذلك تم بفعل المخابرات

العراقية، فاستدعى ضابط الارتباط للتعبير عن امتعاضه من هذا التصرف، وقد أبلغه الضباط أن هذه المجموعة مصنفة إرهابية ولا يمكن أن نتعامل معها وقدّم أدلّة ومعلومات عن إشراف ودعم المخابرات الإيرانية لهم. كانت قوات الطالباني في وضع سيئ لذلك طلب الدعم العسكري والمالي وفعلاً تمّ تقديم سلاح متوسط وخفيف بواقع ألف قطعة مع العتاد تم تسليمها إلى ابن أخ جلال طالباني آراس جنكي، ومعه داره توفيق، المستشار العسكري للطالباني.

أرسل جلال الطالباني رسالة شكر للرئيس صدام حسين مضمونها: (إني إذ أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير على دعمكم السخي لنا ...، وأعاهدكم بشرف الرجال والمسؤولية بأن هذا السلاح لن يُستخدم ضد أبناء الشعب العراقي وسيكون شوكة ضد أعداء العراق...)، بالنتيجة لم يشن طالباني الهجوم على جُند الإسلام الذين تواجدوا في مواقعهم حتى جاءت الطائرات الأمريكية وهاجمتهم خلال الغزو.

امتنعت إيران عن تقديم المساعدة لجلال طالباني لمواجهة جُند الإسلام، لكنها بادرت بتقديم الدعم العسكري له قبيل غزو العراق بعدما عجزت السلطات الأمريكية من إيصال السلاح إلى السليمانية لعدم وجود مجال جوي يسمح لها بنقل السلاح تمهيداً لغزو العراق، وتم ذلك على مرأى ومسمع المخابرات المركزية التي فرحت بهذا العمل.

عندما علِمَ الرئيس صدام حسين بذلك أرسل إلى جلال طالباني رسالة وصفه فيها بالخائن والعميل متسائلًا متى تنتهي من هذه العمالة...؟

بعد أن اطلع طالباني على الرسالة قال: (إن صدام حسين يصفني بالعميل لكنني أحمل قضيتي ونضال شعبي من أجل الكرامة والحرية وأنا الذي عارضكم ردحًا من الزمن، ولو كان بمقدوري إزاحتكم لفعلت ولكن أخشى من أن يكون البديل أسوأ منكم)، وأضاف الطالباني قائلًا: (لم أساوم على العراق وحقوق شعبه كما فعل صدام عندما تنازل عن شط العرب مقابل إجهاض ثورتنا. نحن جميعًا هنا في الاتحاد الوطني وبحكم موقعنا نتبادل الأدوار من أجل قضيتنا العادلة، أنا أعرف من يعمل مع المخابرات العراقية من أعضاء المكتب السياسي أو مع إيران أو تركيا لكن كل ذلك يتم بعلمنا لأن قضيتنا تتطلب أن تكون لنا صلات مع الجميع). وحدَّد جلال طالباني الأسماء التي كانوا يعملون مع الجهاز وقال إنهم يعملون معكم بعلمي.

ثم أردف قائلًا: (إن قيادتكم تتقرب إلى مسعود بارزاني وتثق به أكثر مني وتتهمني بأني من دعاة الانفصال، ولكن ستثبت لكم الأيام بأنني لست أنا من يرغب بالانفصال ولم أفكر به أبدًا وكل ما أريد هو حكم ذاتي حقيقي وسحب الجيش من مناطقنا ولا أكثر من ذلك). وأقرَّ طالباني بوجود علاقة وثيقة مع إيران بحكم جوارها الجغرافي وتأثيرها الأمني عليهم، وفي ختام حديثه قال لضابط الارتباط، أبلغ الرئيس صدام ما أقوله لك: (عشرون يومًا فقط وبعدها سيكون العميل جلال طالباني رئيس جمهورية العراق)!

إقليم كردستان عامل تهديد للأمن القومي

منذ عام 1991 خرج الإقليم عن سيطرة الدولة وأصبح مرتعًا لنشاط المعارضة العراقية والمخابرات الأمريكية على وجه الخصوص،

التي اتخذت من السليمانية مكانًا آمنًا للقيام بنشاطات تجسّسية حثيثة ضد العراق، وقد تحول الإقليم إلى عنصر مهدّد للأمن القومي وكيان الدولة. في عام 2002 جرت مناقشات داخل الجهاز على مستوى الكادر الاستخباري المتقدّم المعني بمتابعة النوايا الأمريكية والموقف الكردي، وكان من بين المواضيع التي جرى بحثها الخطوات التي يتخذها الكرد في حال وقع الغزو الأمريكي على العراق. كانت الآراء متباينة، الغالبية ترى أن الكرد لن يخرجوا عن حدودهم في الإقليم، بينما آخرون أشاروا إلى أن الكرد سوف يتحركون باتجاه مدن الموصل وكركوك وصولًا إلى تكريت.

تناولت بعض الأفكار الوضع في كردستان وخطورته على الدولة، وتم طرح مقترح هو أن نعترف بالإقليم كدولة مستقلة بالحدود الإدارية في ذلك الوقت، السليمانية، وأربيل، ودهوك ونضعهم في مواجهة كل من تركيا وإيران. اعترض غالبية الحضور بشدة وقالوا إن ذلك مدعاة لتقسيم العراق لا يمكن القبول به. اتضح فيما بعد أن الرئيس صدام حسين قال في جلسة خاصة مع عدد من أعضاء القيادة عام 1999 إننا لا يمكن أن نجبر الشعب الكردي على العيش معنا بالقوة، إذا أرادوا الانفصال فلا ضير أن نعطيهم الاستقلال.

مقترح من ضابط مخابرات

في عام 1965 دخل الخميني إلى العراق لاجئًا معارضًا لنظام شاه إيران واستقر في مدينة النجف الأشرف إلى نهاية عام 1978 حيث غادر إلى باريس بعد أن أعطى جهاز المخابرات رأيًا خاطئًا للقيادة بأن الخميني ليس له مستقبل سياسي في إيران.



حتى مجيء حزب البعث إلى السلطة عام 1968 لم يكن للخميني أي نشاطات ضد الشاه وذلك لاستقرار العلاقات الإيرانية العراقية حتى بدأ نزاع مرير بين الدولتين بعد أن قدّم الشاه دعمًا غير محدود للحركة الكردية في شمال العراق أدت إلى استنزاف العراق بحرب عصابات كلفت ما يقارب 50 ألف قتيل.

كان لا بدَّ للعراق أن يسعى إلى فتح جبهة معارضة ضد الشاه فأعلن عن استعداده لاستقبال كافة المعارضين لنظام الشاه، وبناءً على هذا القرار التحق بالخميني الكثير من أتباعه وقدّم العراق كل الدعم المطلوب للخميني وجماعته، وخصصت له إذاعة باللغة الفارسية وكان الإعلامي الشهير محمود دعائي يشرف عليها ويقدم برنامج (النهضة الروحية)، كما وضعت تحت تصرف أتباعه جوازات سفر عراقية سمحت لهم بالتحرك والاتصال بدول العالم، وكذلك أقيمت معسكرات لتدريب جماعة الخميني بإشراف يزدي زادة.

في عام 1970 عندما احتل الشاه الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي وأمر قواته المسلحة بالتحرك نحو الحدود مع العراق، أصدر الخميني بيانًا دعا فيه الجيش الإيراني إلى (عدم الامتثال لأوامر الشاه بقتال المسلمين في العراق وأن الواجب المحتم على الجيش الإيراني أن ينقلب على الشاه لا العراق لأن الشاه خارج عن ربقة الإسلام وإذا ما تسبّب في حرب وقودها المسلمين فإن عرش الرحمن يهتز فلا يجوز لمسلم إراقة دم جاره المسلم).

كان جهاز المخابرات العراقي يوفر الحماية الكاملة للخميني تحسبًا من تعرضه للاغتيال من جانب المخابرات الإيرانية (السافاك)، كما أن جميع طلبات الخميني لا ترد وكان يلتقي بالعديد من المسؤولين العراقيين ويوجه لهم وللقيادة العراقية الشكر على دعمهم له. عندما توفي مصطفى ابن الخميني تقدم الخميني بطلب لدفن ابنه في الروضة الحيدرية، وكان الدفن ممنوعًا إلا بقرار من الرئيس، وسرعان ما حصلت الموافقة على دفنه في الروضة.

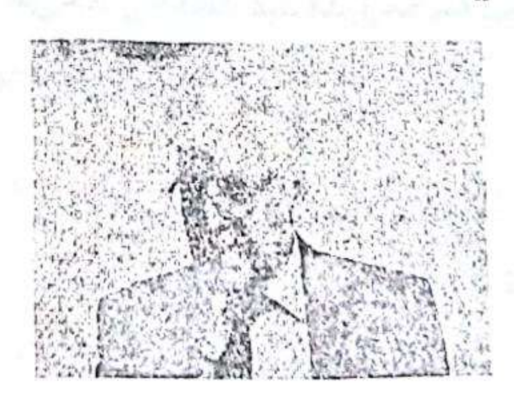
في عام 1975 أنهت اتفاقية الجزائر حالة العداء بين العراق وإيران التي وقّعها الشاه مع نائب الرئيس في وقتها صدام حسين، وكان لا بدّ للطرفين من إيقاف دعمهما أطراف المعارضة في البلدين. لم يلتزم الخميني بتوجيهات السلطات العراقية عدم ممارسة نشاطات تسيء للعلاقات مع إيران، وفي العام 1977 أصدر الخميني بيانًا دعا الشعب الإيراني إلى توحيد صفوفه والقيام بانتفاضة ضد الشاه.

زاد الخميني من نشاطاته فطلبت الدولة منه إما الالتزام بشروط اللجوء أو مغادرة العراق، وكان بإمكان العراق ترحيله إلى

إيران أو اغتياله بسهولة، فطلب السفر إلى الكويت التي رفضت دخوله ويقي عالقًا على الحدود بين الدولتين فسمحت له السلطات العراقية بالعودة إلى النجف.

نظرًا لما ترتب على نشاطات الخميني من حرج للعراق وتسبب في حالة من الإرباك والفوضى وصعوبة التعامل معه قدّم أحد ضباط المخابرات المشرفين على متابعة الحوزة (س. ز) رأيًا جريئًا اقترح فيه اغتيال الخميني وتوجيه الاتهام إلى المرجع الخوئي بالوقوف وراء العملية للتخلص من كليهما في آن واحد، وعندما رفع المقترح إلى مجلس قيادة الثورة من دون الإشارة إلى السيد الخوئي، جاء رد صدام حسين بالخط الأحمر: (ألا تعلم المخابرات أن الخميني ضيفنا...؟). وفي عام 1982 زار برزان التكريتي مديرية مخابرات المنطقة الغربية والتقى الضابط (س. ز) وأعرب التكريتي عن أسفه لعدم الأخذ برأيه في ذلك الوقت، وكان الضابط المذكور قد اغتيل عام 1984 في ظروف غامضة.

حسن العلوي



كان العلوي من القيادات المتقدمة في حزب البعث، ليس بسبب درجته الحزبية (عضو شعبة) إنما بقدراته الثقافية والفكرية

وكاريزما التأثير في محيطه، شغل منصب رئيس تحرير مجلة ألف باء الخاصة بثورة 17 يوليو/ تموز، وكان الصحفي المتجول مع النائب صدام حسين في جولاته الميدانية، وكان الرئيس يستمع إلى أطروحاته ويأخذ بمقترحاته أحيانًا.

بعد مؤامرة عام 1979 التي أدت إلى اتهام قيادات حزبية كبيرة بالتخابر مع سوريا أدت إلى إعدام 22 منهم، كان للعلوي موقف معارض لإعدامهم لذلك وبأمر من الرئيس وضع تحت الإقامة الجبرية. كان العلوي على علاقة جيدة مع القيادات الأمنية ومنهم مدير الأمن العام الدكتور فاضل البراك الذي تدخّل واقترح على الرئيس الإفراج عن العلوي والسماح له بالسفر إلى الكويت (إبعاد) مع الاحتفاظ بعلاقة طيبة معه للاستفادة من أفكاره وقدراته الصحافية وعلاقاته الخارجية. وافق الرئيس وأمر أن يتولى جهاز المخابرات إدارة العلاقة به وتم اللقاء به من قبل ضابط المخابرات م. عبد الجليل (مدير شعبة الخليج) في مكتب فاضل البراك، وقبل سفره التقى به أيضًا مدير جهاز المخابرات برزان التكريتي بمكتبه، ثم سافر إلى الكويت واستمرت العلاقة به من خلال حكمت عبد مدير محطة المخابرات في الكويت وكانت تدفع له مبالغ مالية بواقع ألفي دولار شهريًا...!

في إحدى الزيارات ذهب إليه أحد أعضاء المحطة فلم يجده واتضح أنه قد سافر إلى لندن ومنها إلى دمشق حيث استقر هناك، وهيأت له السلطات السورية الظروف المناسبة وانبرى بقلمه يهاجم النظام بقسوة بالغة.

صلاح عمر العلي



من مواليد تكريت ومن المشاركين في ثورة حزب البعث عام 1968، كان عضوًا في مجلس قيادة الثورة ثم وزيرًا للثقافة، كان له رأي يختلف عن نهج صدام حسين في طريقة إدارة الدولة والحزب فوقع الخلاف بينهما، غادر إلى مصر واستقر في لبنان ثم أقنعه الرئيس بالعودة إلى العراق وأصبح سفيرًا في أوروبا.

في عام 1978 نقل إلى نيويورك بصفة ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة، لكنه ما لبث أن انشق مرة أخرى واستقر في بريطانيا، وفي العام 1990 إثر غزو العراق للكويت أعلن انضمامه إلى المعارضة العراقية.

في عام 1991 كانت تقديرات المخابرات التي اطلع عليها الرئيس أن صلاح عمر العلي يتبع نهجًا وطنيًا وما زال غير ملوث بعلاقات استخبارية معادية وبالإمكان إسكات صوته من خلال إصدار عفو خاصٌ به من الرئيس ودعوته للعودة إلى العراق، أو تقديم دعم مادي لأنه يمر بضائقة مالية.

اختار الرئيس صدام حسين الدكتور فاضل البراك الذي كان مستشارًا في ديوان الرئاسة مبعوثًا إلى صلاح عمر العلي، حيث التقاه في لندن ونقل إليه مضمون رسالة صدام حسين التي خصّه بها بالعفو والوقوف على احتياجاته والترحيب به بالعودة إلى العراق، وفي نهاية الرسالة قال البراك لصلاح عمر العلي هل تريد رأيي؟ قال صلاح: نعم، قال البراك: (نصيحتي أن لا تعود إلى العراق لأنك إن عدت فإن صدام حسين يقطع راسك...!) ونصحه بطلب مساعدة مادية (خرجية). عاد البراك وقدم تقريرًا إلى الرئيس ذكر فيه أن صلاح يشكر الرئيس على موقفه ويرى أن الوقت غير ملائم لعودته إلى العراق لكنه يطلب مساعدة مالية، أمر الرئيس بصرف مبلغ مالي سُلِّم له في لندن.

تجنيد عضو في البرلمان الإيراني

في عام 1983 كان لعضو البرلمان الإيراني (ص. ز) شقيقة تقيم في مدينة كربلاء تحمل الجنسية العراقية متزوجة من عراقي وكانت على علاقة مع مخابرات المنطقة الفربية. نظرًا لأن شقيقها يشغل منصبًا مهمًّا في البرلمان الإيراني فهو يُعتبر هدفًا مهمًّا وفرصة استخبارية ثمينة لعملنا في وقت الحرب مع إيران، لذلك وضعت مخابرات كربلاء خطة بالاشتراك مع شعبة إيران في الخدمة السرية للتحرك على شقيقها الذي أصبح عضوًا في أول برلمان إيران بعد ثورة الخميني.

تم تخصيص مبلغ معتبر بالدولار لتغطية نفقات سفرها وإقامتها في إسطنبول وهدايا أخرى، كانت الخطة تقضي أن تجري

الاتصال الهاتفي الأول مع شقيقها من تركيا. وفق الخطة اتصلت به من إسطنبول وأعربت له عن رغبتها بزيارته في طهران، وطلبت منه موافقة السلطات الإيرانية للسماح لها الدخول من دون ختم جواز سفرها بذريعة تجنب كشف زيارتها من طرف السلطات العراقية عند عودتها.

شملت الخطة فترة إن هذه السفرة أستطلاعية للتعرف على ردود فعله بعد إبلاغ شقيقها أنها جاءت بعلم وتوجيه من المخابرات العراقية، وعرضت عليه أن يكون لقاؤها القادم معه في تركيا، سارت العملية وفق ما تم التخطيط له، أصابته صدمة لكنه تعامل مع الأمر بواقعية وكانت ردة فعله إيجابية وطلب منها أن لا تزوره مستقبلاً في إيران، ووافق على أن يكون لقاؤه القادم معها في إسطنبول، في اللقاء الثاني حضر أحد الضباط المختصين من الخدمة السرية وتم إحكام العلاقة به ووضعت خطة اتصال خاصة معه، حيث زوّد الجهاز بمعلومات قيمة جدًّا خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية.

أحمد الجلبي



كان الجلبي خبيرًا ماليًا يقيم في عمّان ويرأس مجلس إدارة بنك البتراء في فترة الثمانينيات، وبالنظر لحاجة جهاز المخابرات إلى خبير مالي لأهداف مرتبطة بالحرب مع إيران فقد تمّ التحرك عليه بغطاء وزارة المالية كمرحلة أولى، ثم أصبحت العلاقة به مباشرة من خلال مدير عام الخدمة الخارجية كاظم مُسلم، حيث التقاه في عمّان وكذلك أشرف على إدارته فاروق حجازي، وكان الجلبي سعيدًا بعلاقته مع الجهاز.

تم تكليف الجلبي بمهام تتعلق بجمع المعلومات الخاصة بالصيرفة والحسابات السرية لبعض شخصيات المعارضة العراقية والحسابات الشخصية لرؤساء عرب، وكانت المهمة الأساسية كشف الحسابات الخاصة بمافيا تُجّار السلاح وحركة الأموال لتغطية العقود العسكرية السرية الخاصة بتجهيز إيران بالعتاد والسلاح، وقد زوّد الجهاز بمعلومات قادتنا إلى معرفة صفقات السلاح السرية التي عقدتها إيران مع بعض الدول، وبالتالي معرفة مصادر التسليح وحجمه ونوعه

ومعلومات هائلة تتعلق بالمجهود الحربي أثناء فترة الحرب العراقية الإيرانية، وبذلك فقد ساعد الجلبي بشكل مباشر في عمليات دعم المجهود الحربي، كما أنه تبرع في عام 1989 بست عشرة سيارة تويوتا بيك آب في حملة إعادة إعمار ميناء الفاو، وقد أثنى الرئيس صدام حسين على الجلبي وقال عنه إنه ابن عائلة عراقية عريقة وليس لدينا شيء ضدّه، وقد خطط الجلبي لزيارة العراق في تلك الفترة. وكان الرئيس قبل ذلك قد وافق على طلب الملك حسين تولّي الجلبي رئاسة مجلس إدارة بنك البتراء في الأردن في العام 1982.

بعد غزو الكويت عام 1990 وما ترتب على ذلك من عقوبات وحملة عسكرية، ألغى الجلبي زيارته للعراق وانقلب علينا، وفي عام 1992 أسّس الجلبي المؤتمر الوطني العراقي كحزب معارض للنظام، وفي عام 2000 أسّس مكتب المعلومات لصالح استخبارات وزارة الدفاع الأمريكية، وكان أحد مصادر المعلومات المفبركة عن برامج العراق الكيميائية والبيولوجية التي قادت إلى احتلال العراق، وعلى الرغم من أن المخابرات المركزية الأمريكية لم تثق به ورفضت اللقاء به واعتبرته شخصًا كاذبًا إلا أن الهيئة السياسية في وزارة الدفاع هي التي التزمته واعتبرته أحد مصادرها الموثوقة عندما كانت تسوق الأكاذيب لإيجاد أدلّة على وجود أسلحة دمار شامل في العراق.

وبعد احتلال العراق في عام 2003، كانت إحدى مهام مكتب الجلبي القذرة في نادي الصيد هي استدراج المسؤولين السابقين بعد تقديم ضمانات كاذبة وطمأنتهم وبالتالي تسليمهم إلى القوات الأمريكية، كما أن أحد أعضاء مكتبه المدعو انتفاض قنبر، كان الدليل

الذي قاد القوات الأمريكية إلى مسكني للقبض عليّ في أبريل/ نيسان 2003 بعد أن جنّد أحد أبناء الجيران لمراقبتي.

السيد محمد باقر الصدر



يُعتبر الصدر من أبرز منظّري الفكر الإسلامي الشيعي، وهو من أكثر المراجع الشيعية شعبية وتأثيرًا. كانت أفكاره ثورية مخالفة لمنهج المرجع السيد محسن الحكيم والسيد أبي القاسم الخوئي اللذين كانا ضد مشاريع إقحام الدين في السياسة التي قد تؤدي إلى إنهاء دور المرجعيات الدينية في النجف ونقل مركز القيادة الشيعية إلى إيران.

بعد نجاح ثورة الخميني في إسقاط نظام الشاه في إيران مقتبل العام 1979، ازداد تأثير الصدر في الوسط السياسي الشيعي المعارض للنظام السياسي في بغداد، وفي الوقت نفسه سعى الخميني إلى حثّ الصدر للدعوة إلى ثورة إسلامية في العراق للإطاحة بالنظام البعثي على غرار ما حصل في إيران.

وجد الصدر نفسه جزءًا من حالة الصراع بين الدولتين والحرب التي كان يجري الإعداد لها من طرف الخميني. لم يشأ الصدر الدخول تحت عباءة الخميني وكان متحفظًا في الاستجابة إلى دعواته، وأرسل الخميني رسالة سرية إلى الصدر لم يعلن عنها يدعوه إلى اتخاذ خطوات نحو الثورة الإسلامية، وعندما لم يتفاعل الصدر مع تلك الإشارات تم تسريب اتصالات الخميني مع الصدر عبر الراديو وكان الأمر مقصودًا يهدف إلى تقديم أدلة للسلطات العراقية عن وجود اتصالات سرية جرت بين الخميني والصدر، كان الهدف من ذلك هو إزاحة الصدر لاعتقاد الخميني أن الصدر لن يدعم مشروعه الذي اتخذ من الحرب مسارًا لتغيير النظام في العراق، وكان الصدر قد كشف للسلطات العراقية عن الرسالة السرية التي تلقاها من الخميني بعد الإعلان عنها في الإذاعة الإيرانية.

في أبريل/ نيسان عام 1980 أرسل السيد الصدر أحد رجال الدين المقربين منه الشيخ (ع. خ) إلى مدير جهاز المخابرات برزان التكريتي الذي أمر أحد المدراء العامين في الجهاز بمقابلته وذلك لانشغال برزان بمهام أخرى. كان فحوى الرسالة التي حملها الشيخ هي أن السيد الصدر يبلغكم السلام ويقول إنه سيترك العمل السياسي والحزبي ويتفرغ للمعرفة والكتابة ويرجو المحافظة على حياته. أثارت رسالة الصدر تساؤلات عن سبب اختيار المخابرات الجهة التي أراد إيصال الرسالة إليها، وما إذا كان الصدر يرى أن التهديد الذي يُعرِّض حياته للخطر داخلي من جانب الأمن العامة أو خارجي من إيران. عرض الجهاز على الصدر الانتقال من النجف إلى بغداد لتأمين

الحماية له وفسح المجال لمريديه واتباعه زيارته فوافق على ذلك.

بعث برزان التكريتي كتابًا إلى رئاسة الجمهورية احتوى مضمون رسالة الصدر ورؤية جهاز المخابرات للتعامل مع قضية الصدر على الشكل التالي:

- إن الصدر يختلف عن الحوزات التقليدية ويتقاطع معها وله منحى خاص في التعاطي مع المعرفة والثقافة.
- ولا ينكر انتماءه القومي العربي بل يعتز به.
- ولا يؤمن بولاية الفقيه إنما يؤمن بالشورى في إدارة الدولة.
- إذا تعرض الصدر للاغتيال أو الإعدام فإن أفكاره ستنتشر كما انتشرت افكار سيد قطب التي أعيد طبعها 45 مرة بعد إعدامه بين الأعوام 1966 حتى عام 1980.
- اقترح الجهاز رعاية الصدر وتأمين حياته ونقل مقر إقامته من النجف إلى بغداد والسيطرة على نشاطاته واتصالاته والسماح لمريديه وأتباعه بزيارته.

في ذات الوقت تم تجهيز دار خاصة كبيرة في منطقة سلمان باك لاتخاذها مقرًا جديدًا للسيد الصدر. اطلع الرئيس صدام حسين على الكتاب وأمر بإحالته إلى الأمن العام للوقوف على رأيهم. فوجئ جهاز المخابرات باستدعاء الصدر من قبل مديرية الأمن العام وإعدامه في اليوم التالي. يبدو أن الرئيس تجاهل رأي المخابرات ووافق على رأي

مديرية الأمن العام القاضي بعدم جدوى رعايته وضرورة التخلص منه وتم إعدامه في 9 أبريل/ نيسان 1980.

إزاحة الرئيس الصومالي محمد سياد بري



على إثر غزو العراق للكويت في 2 أغسطس/ آب 1990، دعت الكويت والسعودية إلى اجتماع استثنائي للجامعة العربية على مستوى الرؤساء. لم يشهد الموقف العربي انقسامًا كالذي حصل في ذلك الاجتماع الذي انعقد في القاهرة يومي 9و10 أغسطس/ آب 1990. تقدمت السعودية ودول الخليج بمشروع قرار يسمح باستخدام القوة والتدخل الأجنبي.

كان عدد الدول العربية التي حضرت الاجتماع 20 دولة وكانت الأصوات الرافضة والمؤيدة للقرار متساوية 10/10 إلا أن الذي رجّح كفة الأصوات المؤيدة هو جمهورية الصومال فأصبحت الأصوات المؤيدة 11 صوتًا، ورفع الجلسة حسني مبارك على عجل معلنًا تمشية القرار بالأغلبية.

انزعج الرئيس صدام حسين من موقف الرئيس الصومالي وطلب من جهاز المخابرات العمل على إسقاطه. كانت المخابرات

العراقية على صلة برؤساء بعض القبائل الصومالية المعارضة لسياد بري.

في أكتوبر/تشرين الأول من عام 1990 تم استضافة اثنين من رؤساء القبائل المهمّة، أحدهم من قبيلة الهوية التي ينتمي إليها الجنرال المتقاعد محمد فرح عيديد الذي كان يتزعم حركة الوطنيين الصوماليين المعارضة لنظام بري.

استعرض الجهاز مع الضيفين سبل إسقاط الرئيس بري وطلبوا فقط مساعدات مالية حيث خصص لكل منهم مبلغاً مقدمًا قدره 100 ألف دولار، ولم تمض أيام من عودتهما حتى اشتعلت الحرب ضد النظام، ووصلت قوات الجبهة على مشارف العاصمة مقديشو وهرب الرئيس بري إلى جنوب الصومال وسقط النظام يوم 26 يناير/كانون الثاني من عام 1991، تدخلت الولايات المتحدة فخسرت عددًا كبيرًا من جنودها وسرعان ما انسحبت ولم يهدأ للصومال حالاً منذ ذلك الحين.

مشعان الجبوري



كما ذكرنا سابقا اتخذ مشعان الجبوري من دمشق مقرًا لنشاطه المعارض للنظام وكان يزور عمان باستمرار ويتحرك في إطار العشيرة، ساعيًا إلى استهداف الرئيس صدام حسين من خلال كسب أبناء عشيرته الذين يتوزعون على مواقع وظيفية أمنية وعسكرية عديدة في الدولة.

في عام 1993 التقى مشعان الجبوري بكل من (ب. الجبوري) واللواء الركن المتقاعد (ع. م. الجبوري) والأخير من القادة البارزين الذين شاركوا في الحرب العراقية الإيرانية. حضر الاجتماع (ش. الجبوري) وهو ضابط مخابرات في دائرة المشاريع كان مختصًا بشؤون الصحافة.

كتب (ش. الجبوري) تقريرًا عن لقائه بالسيد مشعان الجبوري وهو السياق المتبع في الجهاز عندما يلتقي أي ضابط مخابرات بشخصية معارضة، وكان المفترض أن يُحال التقرير وفق السياقات التنظيمية إلى مديرية مكافحة التجسس أو الخدمة الخارجية، لكن

ذلك لم يحصل وتم حفظ التقرير في دائرة المشاريع بسبب سوء تقدير.

توفرت لدى الجهاز معلومات وأدلّة عن اللقاء الذي تمّ بين الأطراف وعن نوايا مشعان الجبوري في السعي إلى استهداف رأس النظام، وتمّ القبض على الشخصيات الثلاثة وأودعوا الحبس. وأحيل الثلاثة إلى المحكمة وحُكموا بالإعدام، وعندما عرضت الأحكام على الرئيس للمصادقة عليها كتب الرئيس أمام اسم (ب. الجبوري) ينفذ حكم الإعدام بحقه، وكتب أمام (اسم ع. م. الجبوري) (هذا لا يستحق الإعدام لأن الإعدام سيجعل منه رجلا ... يودع السجن). أما (ش. الجبوري) فقد مكث في الحبس شهرين، وأنقذه من الإعدام التقرير الذي كان محفوظًا في ملفات مديرية المشاريع.

حاول الجهاز استثمار الظرف الذي مرّ به (ش. الجبوري) وتم إعداد خطة لزرعه في المعارضة فتم تهريبه إلى الأردن بجواز سفر مزور وسافر إلى سوريا، لكن مشعان الجبوري كان حذرًا منه ثم عاد إلى الأردن وسافر إلى باريس. تم إدامة العلاقة به من خلال محطة باريس، كان مصابًا بخيبة أمل ولم يقدم شيئًا، فعاد إلى العراق بعد الاحتلال وعمل كاتبًا في صحف محلية.

أحداث استخبارية متفرقة

١. يمكن التأكيد على أن الجهاز المخابراتي المعادي الوحيد الذي تمكن من اختراق جهاز المخابرات العراقي السابق هو المخابرات الإيرانية، وذلك من خلال موظف إداري يعمل في الخدمة الخارجية كان قد أجرى اتصالاً مع السفارة الإيرانية في بغداد

وعرض خدماته بسبب ضائقة مالية ألّمت به وقد زوّد محطة المخابرات الإيرانية بمعلومات حسّاسة . عندما انكشف أمر هذا الموظف سعى الجهاز إلى تضليل المخابرات الإيرانية إلا أن العملية لم تكن دقيقة، الأمر الذي دعا الجهاز إلى اعتقاله ومحاكمته ومن ثم إعدامه.

2. لم يكن هذا الاختراق قد تحقق بجهد استخباري إيراني إنما بعمل تطوعي من جانب الموظف، وهذا لا يعني الجزم بعدم وجود اختراقات حصلت لجهاز المخابرات من طرف مخابرات أخرى لم تكتشف لكنها تبقى احتمالات ضعيفة. وبالمقابل فقد كان لجهاز المخابرات العراقي اختراقات في جميع الأجهزة الأمنية الإيرانية بلا استثناء.

3. في عام 1982 تمكن حزب الدعوة من تجنيد ضابط في جهاز المخابرات كان يعمل في أحد أقسام الخدمة الخارجية، وكان من ضمن الأهداف المكلّف بها هو تسميم مياه الشرب في مناطق محدّدة من بغداد عن طريق وضع مواد كيميائية سامّة في خزانات المياه. تم اكتشاف أمره من خلال اعترافات أدلى بها عضو في حزب الدعوة كان معتقلًا لدى مديرية الأمن العام.

4. أخطر عملية نفّذتها المخابرات الإيرانية ضدنا كانت على شكل كمين، الهدف منه اصطياد مدير مديرية إيران في الخدمة الخارجية المرحوم (م. م. ف) مع أحد مصادر الجهاز الإيرانيين المهمين، أدت تلك العملية إلى مقتل المصدر فورًا وإصابة الضابط

برصاصتين واحدة في رأسه والأخرى في صدره، إلا أنه نجا من الموت بأعجوبة.

ملخص القضية هي أن حزب الله اللبناني وبتوجيه من المخابرات الإيرانية نفذ عمليتين لخطف طائرات مدنية عراقية بين عامي 1984-1986، الأولى تم قتل الخاطفين داخل الطائرة فورًا من قبل مسؤول حماية الطائرة (رائد الأمن حيدر ومساعده) بينما سقطت الطائرة الثانية في منطقة عرعر الحدودية داخل الأراضي السعودية، أدى الحادث إلى مقتل 63 راكبًا، وعلى الرغم من إصابة أحد الخاطفين اللبنانيين (رئبال) بطلق ناري في صدره إلا أنه كان من بين الناجين فحاول الهرب وتم القبض عليه على مقربة من موقع سقوط الطائرة. ردًا على ذلك سعت المخابرات العراقية إلى تنفيذ عمليات مماثلة، فنفذت ثلاث عمليات اختطاف طائرات اثنتان منها مدنية والأخرى مقاتلة من طراز أف 4 هبطت في بغداد مع قائدها.

خطط الجهاز لاستثمار علاقات الطيار العسكري في القوة الجوية الإيرانية بهدف التحرك على أصدقائه لإقناعهم بالهرب بطائراتهم العسكرية إلى العراق خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية. وعلى هذا الأساس أجرى مصدرنا الطيار الإيراني اتصالًا مع صديق له في إيران (قائد طائرة مقاتلة) لإقناعه بالهرب إلى العراق بطائرته الحربية، اتفق الطرفان على اللقاء في أنقرة بحضور ضابط مخابرات عراقي لترتيب خطة هروب المقاتلة الثانية إلى العراق.

تقرّر أن يشرف على العملية ضابط المخابرات (م. م. ف) مدير مديرية إيران بنفسه، وعلى الرغم من إلحاح مدير عام الخدمة الخارجية أن يصطحب معه ضابطًا آخر لأغراض السلامة إلا أنه أعرب عن عدم حاجته لمن يرافقه، ثم طلب إليه أن يستعين بضابط من محطتنا في أنقرة لكنه لم يخبر المحطة بطبيعة الواجب المكلف به وذهب إلى الموعد لوحده بصحبة المصدر.

ادعى الضابط الطيار الإيراني قبل سفره من طهران أنه سيقيم في دار تابع لصديق له في أنقرة، وعندما وصل المصدر والضابط الدار اتضح أنهما وقعا في كمين حيث استقبلهم اثنان من ضباط المخابرات الإيرانية في مدخل الدار، وكان في يد كل منهما مسدس كاتم صوت مصوبًا إلى صدور الاثنين، وأطلق كل منهما طلقتين الأولى في الصدر والثانية في مقدمة الرأس، غادر القتلة موقع الحادث فورًا معتقدين أنهما قتلا هدفيهما، توفي المصدر الإيراني على الفور بينما بقي ضابط المخابرات (م. مَ. ف) فاقد الوعي في مدخل المنزل حوالي ساعتين، وبعد أن استرجع وعيه زحف باتجاه الشارع فرآه شخص من المارة وأخبر السلطات التركية بالحادث وتم إسعافه ونقله إلى العراق ثم إلى الولايات المتحدة حيث أجريت له عملية ترقيع عظامُ جبهة الرأس. سبّبَ الحادث أزمة سياسية مع أنقرة، لكنها في النهاية تفهمت العمل وكان ذلك أكبر درس لضباط المخابرات أن لا يثقوا بالقضايا الاستخبارية التي يشترك بها طرف غير محسوم وضعه مهما كانت الثقة بالمصدر قوية، وأن يأخذوا في حساباتهم أسوأ الاحتمالات عند تنفيذ العمليات المعقّدة، وإن أفضل مكان مناسب للقاءات هي اختيار

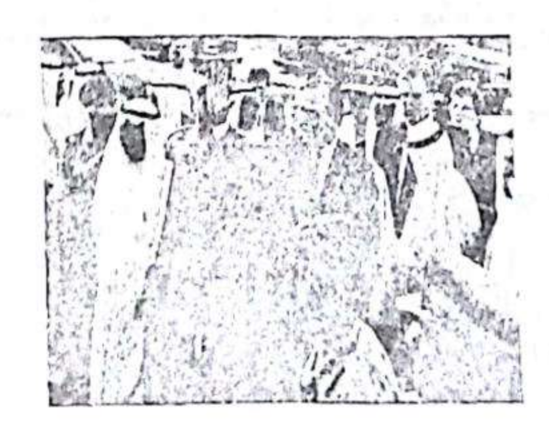
الأماكن من طرفنا سواءً في فنادق الدرجة الأولى أو السفارات أو الملحقيات وأن لا يتم إبلاغ المصدر بالمكان إلا قبل فترة قصيرة من تحقيق اللقاء.

5. إن أخطر شخصية كانت قريبة جدًا من كبار ضباط جهاز المخابرات العراقي هو رجل الأعمال العراقي المقيم في عمان ثائر الدليمي الذي كان عضوًا في جماعة المعارض أحمد الجلبي المرتبط باستخبارات وزارة الدفاع الأمريكية، من سكنة الكاظمية. كان قد اشترك في تنفيذ عقود مع دائرة المشاريع التابعة لجهاز المخابرات ثم حصل خلاف بينهما بعد أن ادعى أحقيته بمبلغ 460 ألف دولار في ذمّة الجهاز.

حاول المذكور بشتى الطرق الحصول على المبلغ نهاية التسعينيات حتى جاء العقيد خالد النجم مديرًا لأمن الجهاز وأوصل طلبه إلى الرئيس صدام حسين الذي أمر بصرف المبلغ له. تمكن الدليمي من إقامة علاقة متينة مع بعض من مدراء محطتنا في عمان وخارج عمان. كما أنه أخبر الضابط (خ) في سبتمبر/ أيلول من العام 2002 بانتمائه إلى المؤتمر الوطني المعارض برئاسة الجلبي إلا أن الضابط لم يتخذ إجراءات لهذا الأمر رغم علمه بعلاقاته مع عدد آخر من كبار ضباط المخابرات. لعب هذا الرجل دورًا خبيثًا أثناء الاحتلال حيث سعى إلى إقناع ضباط المخابرات بتسليم أنفسهم إلى القوات الأمريكية من خلال مكتب أحمد الجلبي على أمل عدم تعرضهم للسجن، منهم خالد النجم وصهر الرئيس جمال مصطفى الذي أمضى في السجن 17 عامًا وعددًا من كبار ضباط جهاز المخابرات الآخرين.

كان لدى جهاز المخابرات معلومات دقيقة عن ارتباط رجال أعمال عراقيين بأجهزة المخابرات المعادية، دفعتهم إلى إقامة علاقات على مستويات عليا في الدولة على شاكلة جهاز الأمن الخاص والدائرة القريبة من الرئيس وموظفين كبار في الوزارات والأمن العام وجهاز المخابرات، لكن الجهاز لم يؤشر إلى قيامهم بعمليات تجنيد لمسؤولين عراقيين، وكانوا يجمعون معلومات من خلال المحادثات وإقامة الدعوات، ورغم أن هؤلاء هم أخطر الفئات على أمن البلد وقت الأزمات لكن المخابرات لا تستطيع الاستغناء عن خدمات البعض منهم، لذلك لا بدَّ من التعامل معهم بقدر عالٍ من الحيطة. إن اغلب هؤلاء شعروا بالخطر من طرف المخابرات لذلك غادروا العراق بوقت مبكر من العام 2002 واستقروا في دول أخرى اتخذوا منها ملاذاً آمناً. وفي أثناء العمليات العسكرية للغزو الامريكي سعى أولئك إلى محاولة التأثير على بعض القادة العسكريين والأمنيين والمسؤولين لدفعهم للانشقاق والتأثير سلبيًا في معنويات القيادة.

محاولة اغتيال الرئيس بوش الأب



عندما علم جهاز المخابرات نيّة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب زيارة الكويت، تقدم الجهاز بمقترح إلى الرئيس للموافقة على

تنفيذ عملية انتحارية تستهدف قتله خلال زيارته إلى مدينة الكويت. كانت الخطة تقضي بتفخيخ سيارة لاند كروز مع أربعة أفراد جميعهم يحملون أحزمة ناسفة، ثلاثة منهم من مديرية العمليات الخاصة وآخر من الكويتيين البدون الذي كانت مهمته دليلًا في الصحراء لتهريب السيارة والمنفذين وإدخالهم إلى الكويت، وكان من المقرر أن يتم تفجير السيارة عن بعد بهدف تعطيل الموكب وإرباكه، ومن ثم تنفيذ المرحلة الثانية من الهجوم الانتحاري بأحزمة الانتحاريين الناسفة.

قام مشروع الغافقي م 16 بتفخيخ السيارة باستخدام 100 كغم من المتفجرات وإخفائها بطريقة لا يمكن كشفها. بهدف التأكد من دقة إخفاء المتفجرات وعدم كشفها عرضوا السيارة على أكثر من معرض للسيارات في بغداد لغرض فحصها وتحديد ما إذا كانت السيارة قد تعرضت لحادث أو وجود آثار تعديلات أجريت عليها أو أية إصلاحات وبعد فحصها أقروا بسلامتها.

كانت الخطة تقضي بتهريب السيارة عبر الحدود إلى داخل الأراضي السعودية أولًا ومن ثم الدخول إلى الأراضي الكويتية، وفعلًا نجحوا في الدخول إلى مدينة الكويت إلا أن أحد المنفذين ارتبك ثم أبلغ السلطات الكويتية وتم اعتقالهم جميعًا، وبالتالي فشلت العملية. كان ردّ الفعل الأمريكي مهاجمة مبنى جهاز المخابرات بـ 22 صاروخًا باليستيًا بعيد المدى في يونيو/ حزيران من العام 1993.

6. طالبان أفغانستان. لم يكن للعراق موقفًا سياسيًا معارضًا من احتلال السوفييت لأفغانستان إنما كانت لنا سفارة ومحطة

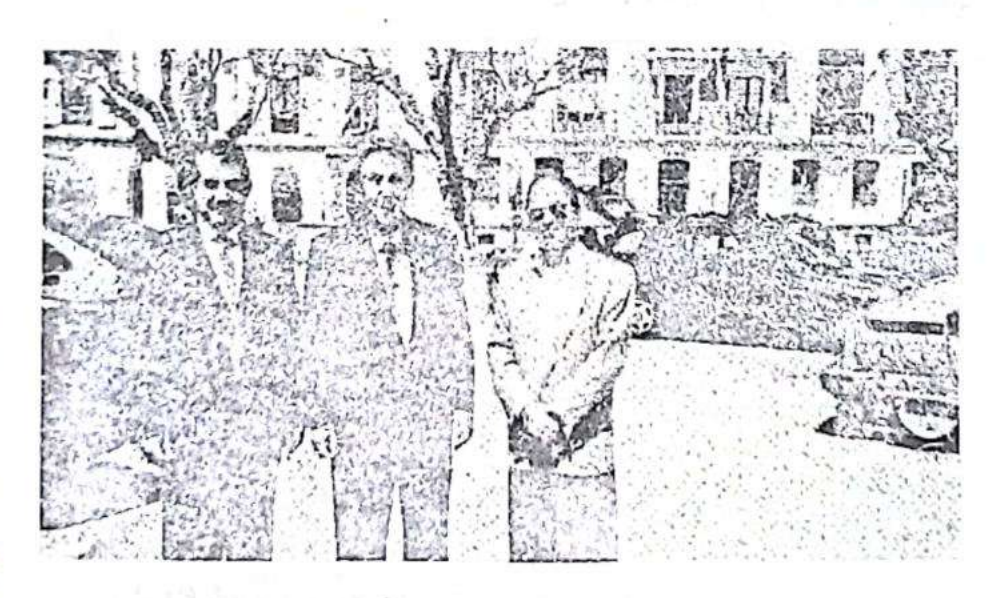
مخابرات في كابل، وكانت نشطة تجاه الساحة الإيرانية خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية. عندما سقطت كابل تحت حكم طالبان أغلقت سفارتنا هناك ولم يسعَ العراق إلى التدخل أو إقامة علاقة مع طالبان إنما كانت لنا علاقات مع أطراف أفغانية معارضة للاحتلال الروسي لكنها ليست من طالبان.

بعد سيطرة طالبان على الحكم عام 1995 حاول أحد وزراء حكومة طالبان اللقاء مع مدير محطتنا في كراتشي (غ.ع) أثناء تأدية صلاة الجمعة في أحد مساجد المدينة، وعرض عليه رغبة طالبان إقامة علاقة مع العراق. قدّم جهاز المخابرات مقترحًا إلى الرئاسة لإقامة علاقة سياسية أو استخبارية مع طالبان وعدم ترك الساحة الأفغانية معزولة لمصلحة النفوذ الإيراني. لم يقتنع الرئيس برأينا وطلب الوقوف على رأي طارق عزيز الذي قال إن نظام طالبان غير مستقر وليس من مصلحة العراق إقامة علاقة معه بالوقت الحاضر وكان رأيه صائبًا.

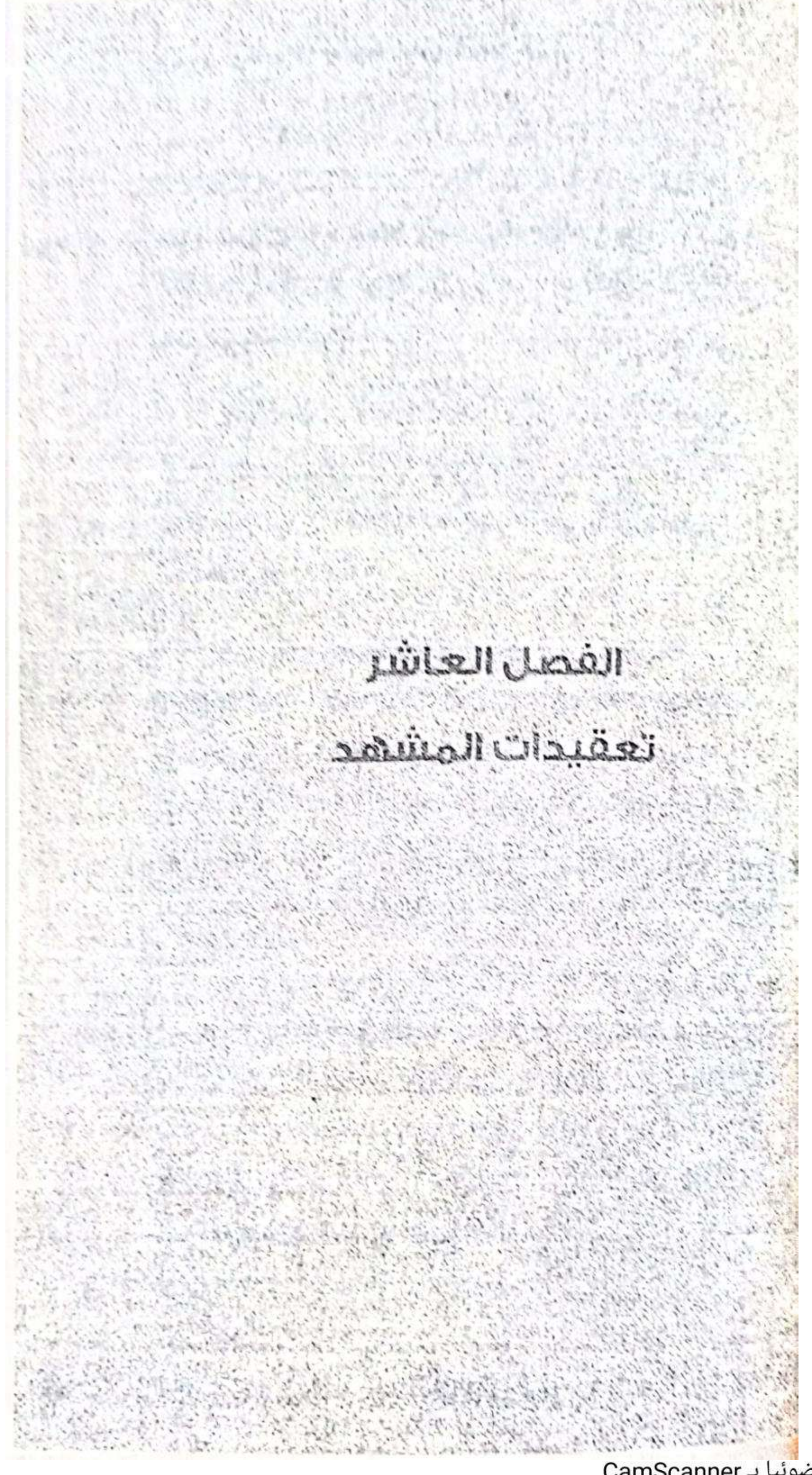
محاولات تجاوز عقبة السكرتير

نجد أحيانًا أن الضرورة تقتضي أن يتخذ العراق موقفًا معيّنًا من إحدى القضايا الجدلية لدفع مساعي السياسة الخارجية في تخطي العقبات، وهذا يتطلب تقديم مقترحات من الجهاز إلى الرئيس لاتخاذ القرار، وبهدف تجاوز عقبة السكرتير الذي لا يعرض أحيانًا مقترحاتنا أمام أنظار الرئيس لأيّة أسباب سواء كان ذلك لعدم قناعته شخصيًا أو أنه يقرأ أفكار الرئيس ويعرف حدود المقترحات

التي يعرضها عليه ويحجب البعض منها، وهذا الاعتقاد ليس اعتباطيًا إنما نابع من فهمنا لطبيعة عمل السكرتير الفريق عبد حمود، الأمر الذي يدفعنا إلى أن نطرح آراءنا على شخصية سياسية معروفة من قبل الرئيس شخصيًا، وبعد أن تؤيد تلك الشخصية مقترحنا نقوم بعرضها على الرئاسة وكأنها مقدمة من طرفه، وفي هذه الحالة يلتزم السكرتير بعرض المقترحات أمام الرئيس لخشيته من أن تلتقي الشخصية بالرئيس وتبلغه أنه تقدّم بمقترحات لجهاز المخابرات على أمل أن تصل الرئيس لكن كما يبدو لم تصل. وقد استثمرنا كل من رئيس وزراء سوريا الأسبق (يوسف زعين) إبان احتلال العراق للكويت والرئيس الجزائري الأسبق (أحمد بن بلة) الذي سعى للوساطة مع المملكة العربية السعودية لمحاولة إعادة العراق إلى الصف العربي نهاية التسعينيات، وكلاهما معروفان شخصيًا من قبل الرئيس ويكن لهما المودة والاحترام.



المؤلف مع الرئيس الجزائري الأسبق بن بلا في جنيف عام 1999، حاملًا له رسالة شفهية من الرئيس صدام حسين تتعلق في مساعيه للمصالحة مع السعودية، يظهر في الصورة السفير الدكتور محمد الدوري.



الفصل العاشر

تعقيدات المشهد

عدت من الجزائر في أبريل/ نيسان 1999 بعد أن أمضيت فيها أكثر من أربع سنوات.. التحقت بالمركز في بغداد فوجدت أمرًا إداريًا قد صدر بتعييني مدير شعبة في مديرية النشاط المادي، ذهبت إلى مدير النشاط المادي المرحوم عصام خضر وأوضحت له عدم رغبتي بالعمل في المديرية وألغى الأمر.

قابلت المدير العام الدكتور حسن العبيدي و اقترحت عليه أن أستلم منصب مدير شعبة شرق آسيا، حيث كان المنصب شاغرًا، فلم يوافق واتضح أن المنصب محجوز لشخص كان يقضي عقوبة حبس تأديبية داخل الجهاز.

ثم طلب مني الدكتور حسن العبيدي استلام شعبة أمريكا وأخبرته أني لا أجيد اللغة الإنجليزية وأن شعبة أمريكا متعبة ورجوته أن يكلفني بإدارة شعبة أخرى . رفض طلبي وكان مصرًا على أن استلم شعبة أمريكا، مشيرًا إلى وجود مترجمين كُثر فيها، وأعرب عن رغبته في أن أعمل على الساحة الأمريكية بشكل غير مباشر وأن أنقل تجربة العمل على الساحة السورية التي لم يكن لنا معها علاقات دبلوماسية منذ عام 1982.

وافقت على مضض وباشرت مهام عملي بالتعرّف على الضباط والاطلاع على المعلومات الأولية عن أمريكا من حيث النظام السياسي والمؤسسات والانتخابات وآليات صنع القرار... إلخ من البيانات التي كانت موجودة في دراسة متخصصة أعدّتها الشعبة للمعرفة العامة وهذا سياق عمل ثابت في جميع الشُّعَب الأخرى.

اطلعت على ملفّات المصادر والقضايا المتابعة وآلية العمل ووجدت أن العلاقة مع أغلب المصادر كانت مجمّدة بسبب انشقاق مدير الشعبة الأسبق واستقراره في أمريكا، الأمر الذي جعل ضباط الشعبة في حالة من الشك وفقدان المقدرة على تجاوز المصاعب والتحرك لإيجاد مصادر جديدة، كما وجدت علاقات غير منضبطة لضباط مخابرات مع أمريكيين من أصول عربية وعراقية تتعدى علاقات العمل وكانت غير مفهومة. كنت أستشعر وجود المخابرات المركزية الأميركية بين ثنايا الملفات، وطلبت مقابلة المدير العام وأبلغته (إنني أشعر بأني جالس في وسط الـ CIA وأشعر أنهم يحيطون بي من كل جانب...)، قال لي أتفهم ذلك لأن الشعبة تعاني من مشاكل وأعلم أنك تسير في حقل ألغام، وقد ينفجر عليك لغم في أي وقت فكن حذرًا، ومنحني صلاحية إجراء تغييرات في الشعبة ونقل ضباط منها وجلب آخرين.

لم يكن لدي أدنى شك في عدم تمكن المخابرات المركزية من تجنيد أحد من ضباط الشعبة، لأن عملية تجنيد ضابط مخابرات تكاد تكون صعبة إن لم تكن مستحيلة ولكن لا يمكن استبعاد احتمالية أن تتسرب معلومات من الشعبة بحكم الثرثرة أو عن غير قصد مع وجود مصادر مزدوجة. لقد بدا لي أن عددًا من مصادرنا كانت لهم ارتباطات أما في مكتب التحقيق الفيدرالي أو مع المخابرات المركزية، وبعضهم مدفوع علينا بينما عدد من المصادر كانت لها علاقات وثيقة مع مسؤولين عراقيين على مستوى عال في رئاسة الجمهورية وفي الدائرة المقربة من الرئيس ودوائر أمنية أخرى في الأمن الخاص أو الأمن العام، وكانت علاقات المصادر الشخصية مع بعض الضباط وصلت إلى مستويات تعدت المسموح بها من دون أي تحفظات ولا بدّ من

تصحيح الوضع، لذلك أجريت بعض التعديلات على المواقع الوظيفية داخل الشعبة.

كان قانون تحرير العراق قد صادق عليه الكونغرس عام 1998 ولدينا مشكلة مع مفتشي الأمم المتحدة بعد قرار العراق عدم السماح لهم بالعودة لممارسة مهامهم في البحث والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وعلى وجه الخصوص بعد العودة إلى نقطة الصفر في عام 1995، إثر هروب وزير التصنيع العسكري الفريق حسين كامل وكشفه عن وجود برنامج نووي متكامل ووثائق محفوظة في مبنى حقل دواجن في منطقة الصويرة جنوب بغداد لم يكشف عنها العراق أمام لجان التفتيش، وكانت تلك مصيبة إعادة الوضع إلى نقطة الصفر، ودمرت الثقة التي سعى العراق إلى بنائها مع الأمم المتحدة على مدى أربع سنوات من التعاون المتواصل مع لجان التفتيش.

ازداد الوضع تعقيدًا بعد فوز الجمهوريين بقيادة بوش الابن واليمين المسيحي المتطرف المتحالف مع إسرائيل الذي هيمن على المشهد السياسي في انتخابات عام 2000 بفارق بضع مئات من الأصوات في ولاية واحدة هي فلوريدا، ليصبح ديك تشيني نائب الرئيس ودونالد رامسفيلد وزيرًا للدفاع وبول وولفوفيتز (متشدد) محور مجموعة من مثقفي اليمين الجمهوري التي تتولى وضع أجندة إدارة بوش، وتضم كونداليزا رايس مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي، وجون بولتون نائب وزير الخارجية للشؤون الدولية وضبط التسلح، وريتشارد بيرل (أمير الظلام) الذي شغل منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع الاستشاري، وهو من اليمين المتشدّد الداعم لإسرائيل ومعاد للعرب، وهو الذي طالب وزير الدفاع الأمريكي طرد جميع الضباط في هيئة

الأركان الأمريكية الذين يعارضون شنَّ الحرب على العراق، كما أنه صاحب نظرية أن يكون العراق هو الهدف التكتيكي للحملة العسكرية والمملكة العربية السعودية هي الهدف الاستراتيجي لأنها بالرغم من تحالفها الاستراتيجي مع أمريكا فإنها هي الممول الأكبر للإرهاب، ووصف علاقة أمريكا مع السعودية بأنها علاقة شاذّة، ودعى بشكل صريح إلى إسقاط النظام في العراق من دون النظر إلى نتائج التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل كما دعا إلى إسقاط كل الأنظمة غير المرضي عنها.

كان من أولى المهام في الشعبة تفكيك معضلة المصادر التي لا نعرف وصفًا لطبيعة العلاقة معها، وفي الوقت نفسه لا بدَّ من البحث عن مصادر جديدة لتعزيز العمل الاستخباري وتجاوز حالة الجمود والتشكيك بالمصادر والخوف من الوقوع في فخ المخابرات الأمريكية. باشرنا بذلك وكان كادر الشعبة على قدر عالٍ من المسؤولية والهمّة والتفاني في التصدي لنشاط المخابرات الأمريكية وفي الوقت ذاته عملوا على إيجاد فرص استخبارية ومصادر جديدة في مواقع مهمة بهدف معرفة النوايا العدوانية للإدارة الأمريكية الجديدة.

11 سبتمبر/ أيلول، الإرهاب يضرب أمريكا

في يوم 11 سبتمبر/ أيلول 2001 كنت في سفرة إلى الأردن مع الزميل الصحفي (ش. ح) بمهمة تسويق فيلم (الرمال متحركّة) الذي أخرجه وأنتجه الأمريكي سكوت ريتر أحد أعضاء لجان التفتيش الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، والذي تمكّنا من إقامة علاقة تعاون وثيقة معه عن طريق رجل الأعمال (ش. و. خ) بعد

استقالة سكوت من اللجنة الدولية. كانت مهمة الزميل الصحفي التوسط لنا مع قنوات الجزيرة وقنوات عربية أخرى لعرض الفيلم الذي يحكي قصة تسييس لجان التفتيش الفنية ومهامها التجسسية والتعسف الأمني والضغوط الأمريكية، وتمّ تمويل الفيلم من مبيعات كوبونات النفط الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة النفط مقابل الغذاء.

وصلت مطار عمان الدولي بعد الساعة الرابعة عصرًا من يوم 11 سبتمبر/ أيلول وعندما قدمت جواز سفري الدبلوماسي إلى ضابط الجوازات الأردني رفع رأسه نحوي قائلا. هل عرفت ما حصل اليوم بأمريكا...؟ قلت لا وماذا حصل؟ قال احترقت وتمتم بكلمات لا يصلح ذكرها هنا...! ثم ختم جواز سفري على غير العادة ففي كل مرة أدخل الأردن يأخذ الجواز ويدخل إلى مكتب المخابرات لتصوير محتوياته. سلمني الجواز على عجل وقال لي أذهب وشاهد التلفزيون. ذهلت لهول مشهد انهيار مركز التجارة العالمي بفعل طائرتين مدنيتين هاجمتا أيقونة نيويورك أدت إلى مقتل أكثر من ألفي مدني وتساءلت في نفسي ترى من الذي فعلها...؟

لم تعد القنوات التلفازية مهتمة بفيلم (الرمال متحرّكة) وقالوا إن الوقت لم يعد ملائمًا لنشر مثل هكذا أفلام وسننظر في طلبكم بوقت لاحق، عدت إلى بغداد في اليوم التالي.

خلال سفرتي تلك التي استغرقت يومين كان زملائي في الجهاز يتصلون بمكتبي يستفسرون عن الهجمات التي وقعت في نيويورك. وعندما وجدوني خارج العراق فسر البعض منهم أن سفري مرتبط بالهجمات على أمريكا وكان ذلك ضربًا من الخيال.

لم يمض يوم واحد حتى تمكن مكتب التحقيق الفيدرالي من تحديد هوية الإرهابيين التسعة عشر الذين نفذوا الهجمات وحددوا جنسياتهم وارتباطهم بتنظيم القاعدة، وشكرنا الله أنه لم يكن من بينهم أي عراقي.

الدعوة للحرب على العراق

في يوم 14 سبتمبر / أيلول أي بعد ثلاثة أيام فقط من الهجمات الإرهابية، ظهرت دعوات من الأطراف المتشددة في الإدارة الأمريكية (الصقور) بالدعوة إلى شنّ حرب على العراق لتغيير النظام في بغداد. وبدأ العسكريون في وزارة الدفاع يتساءلون عن سبب دعوة المتشددين إلى هذا العمل طالما لم تثبت التحقيقات صلة العراق بالهجمات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولغرض تسويق الحرب بدأ الصقور (وهم تحالف مكون من مجموعة من المتصهينين واليمين المسيحي المتطرف) الذين احتلوا مواقع صنع القرار في إدارة بوش، بدأوا البحث عن أي ذريعة لإيجاد صلة للعراق بالقاعدة.

عندما كان الأميركيون يرون مركز التجارة العالمي ينهار أمامهم بفعل هجمات القاعدة كان الشعور بالخوف والضعف هو السائد في أوساط الإدارة الأمريكية، لذلك انصب تفكير الأجهزة الاستخبارية على ثلاثة اتجاهات، الأول: ما هي طبيعة الرد الأميركي على ما أطلقت عليه القاعدة اسم (غزوة مانهاتن)؟ والثاني: ماذا يمكن أن تفعله القاعدة في الهجمات القادمة؟ والثالث: ما هي الإجراءات المطلوب اتخاذها من قبل الإدارة الأمريكية لتعطيل أو إحباط الهجوم القادم؟ تجاوزت المخابرات المركزية عقيدة التفكير الواقعي المألوف إلى الولوج

في خيال أسامة بن لادن وتحولت تقارير المخابرات من الواقعية إلى المضمون الخيالي لما يمكن أن يفعله العدو.

في أول اجتماع بعد هجمات سبتمبر / أيلول 2001 حضره ثمانية من مسؤولي مجلس الأمن القومي، ركّز بول وولفويتز على مسألة إدخال العراق في حدود الرد الأمريكي، وبعد أن استمع الرئيس بوش إلى رأيه طلب من الحضور التصويت على آرائه: عارض أربعة منهم مقابل ثلاثة أصوات دعت إلى شنّ حرب على العراق وامتنع وزير الدفاع رامسفيلد عن التصويت، وكان من بين المعارضين جورج تينت مدير المخابرات المركزية ووزير الخارجية كولن باول ولم يبدِ الرئيس بوش رأيًا.

كانت الجهود العراقية الدبلوماسية والسياسية والإعلامية والاستخبارية الواسعة تأكل جدار العقوبات، وبدأت الأصوات الدولية تعلو في مجلس الأمن الدولي حيث بدأ صبر العالم ينفد من ممارسة أمريكا وضغوطها على العالم لإدامة زخم العقوبات. وفي خضم نقاشات الإدارة الأمريكية لشن حرب على العراق، دعا وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى اعتماد العقوبات الذكية والتركيز على حظر مشتريات العراق من المواد التي لها علاقة بالأغراض العسكرية، وكان الطرف المتشدد يرى أن في ذلك فرصة لحصول العراق على المزيد من الأموال لاستعادة برنامجه النووي في وقت قياسي قصير.

منذ عام 1991 كانت السي آي آية تخطط لاستهداف صدام حسين من خلال عمل سري، وفي بداية العام 2002 توصّلوا إلى قناعة تامة أن النظام في بغداد محاط بأسوار من الأجهزة الاستخبارية

القوية ولا يمكن إزاحة صدام حسين بعمل سري محللنًا.

كانت الإدارة الأمريكية تضع اللوم على أجهزتها الاستخبارية العملاقة التي لم تقم بما يكفي لمنع هجمات سبتمبر/ أيلول وأصبحت في حالة نفسية تدعو للذعر والخوف من الفشل في منع هجوم آخر لا يمكن توقعه وقد يكون الهجوم القادم أسلحة دمار شامل عراقية خاصة إذا ما تآكلت العقوبات، ثم اتجهوا إلى التفكير، بأن عليهم أن لا يكونوا في يوم ما مضطرين لإستخدام سلاح نووي لضرب بغداد إذا ما شنَّ صدام حسين هجوما كيميائيًا أو بيولوجيًا على أمريكا، وهذا التفكير قادهم إلى سياق البحث عن ذرائع للإطاحة بصدام حسين قبل أن يفتك بهم.

بدأت اجتماعات أسبوعية لخبراء من مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض يديرها مدير تخطيط السياسات ريتشارد هاس والمتشدد بول وولفويتز، حيث تجاوز المجتمعون البحث عن دوافع الحرب. وكان رأي الخارجية الأمريكية والمخابرات المركزية يشدّد على وجوب البحث عن حجج أخرى غير تهمة الإرهاب فيما إذا أرادت أمريكا شنّ الحرب على العراق لأن العراق لا علاقة له بالإرهاب. بدا أن قرار الحرب أصبح محسومًا وأخذ النقاش يجري في بحث ما بعد الحرب من إجراءات تغيير العملة العراقية وغيرها من الأمور المرتبطة بتغيير نظام الدولة كلها وليس نظام صدام حسين فقط، ولم يسمح المتشددون بإعداد أية تقارير عن العواقب السلبية لقرار الحرب. في تموز 2002 صرّحت مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس أن قرار الحرب اتخذ، وما لم يذعن العراق لكل مطالبنا فإننا ذاهبون إلى الحرب بشكل حتمي.

من هنا بدأت الوقائع تجهز حسب حاجة السياسة الأمريكية، وتغيَّرت القناعة إلى أن أسلحة الدمار الشامل وتهمة الإرهاب لم تكن الأساس في الذهاب لغزو العراق، إنما بهدف تغيير السياسة في الشرق الأوسط لضمان وصول أنظمة «ديمقراطية» لا تهدّد مصالح أمريكا وإسرائيل في المنطقة، وأن التحول الديمقراطي لا بدَّ أن يبدأ بتغيير النظام في العراق.

في سبتمبر/ أيلول 2002 خلصت أفكار دوغلاس فيث إلى(أن العراق يشكل تهديدًا مباشرًا على الأمن القومي الأمريكي، وأن العمل العسكري يستند إلى الدفاع عن النفس، ولا تعتبر مسألة إثبات صلة العراق بالإرهاب مسألة جوهرية) وأضاف: (بالنظر إلى تاريخ العراق في الخداع والتضليل فإنهم ليسوا بحاجة إلى إثبات دليل على التهديد الوشيك الذي يشكّله نظام صدام حسين على أمن الولايات المتحدة).

في خضم هذا الزخم الهائل للدفع تجاه غزو العراق كتب سكوكروفت مستشار الأمن القومي الأسبق مقالاً في صحيفة وول ستريت بعنوان (لا تهاجموا صدام) كانت فكرتهُ أن الهجوم على العراق يصرف اهتمام أمريكا عن الحرب على الإرهاب، وأثار ذلك المقال جدلاً كبيرًا بين أركان الإدارة الأمريكية، وتعهدت إدارة بوش بالاستماع بعناية لآراء كل الأطراف. و بهدف استعادة الزخم الإعلامي الذي توقف بعد مقال سكوكروفت، قال ديك تشيني نائب الرئيس أمام المحاربين القدامى، ليس هناك أدنى شك في أن صدام حسين يملك أسلحة دمار شامل (بيولوجية وكيميائية) ويجهزها لمهاجمتنا، وإننا مقتنعون بأن صدامًا سيحصل على أسلحة نووية قريبًا. جاء ذلك الخطاب بعد قناعة تامّة لدى هؤلاء بكراهية صدام حسين الشديدة

لسياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة الداعمة لإسرائيل، ورسّختها أيضًا المعلومات والأسرار التي كشف عنها الفريق حسين كامل صهر الرئيس صدام بعد هروبه إلى الأردن عام 1995.

في اجتماعات البيت الأبيض على مستوى الخبراء كان دوغلاس فيث يسعى إلى المبالغة في تقييم المعلومات الاستخبارية ويسوق الاستنتاجات لصالح السياسة الأمر الذي دفع ممثلي السي آي أيه، التأكيد على ألا نستخدم أسلحة الدمار الشامل ذريعة للحرب لأن كوريا الشمالية يتقدمون على العراق في جميع جوانب أسلحة الدمار الشامل، وإذا أخذنا الإرهاب ذريعة فإنه يمكن تقديم أدلّة على علاقة إيران بالإرهاب أقوى بكثير من الحجج التي يمكن سوقها تجاه العراق.

عندما أراد الرئيس بوش في سبتمبر/ أيلول 2002 الحصول على تفويض من الكونغرس لشنّ الحرب، طلبت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ من السي آي أيه، إعداد تقدير موقف استخباري يخاطب الرأي العام الأمريكي عن حالة برنامج العراق لتطوير أسلحة دمار شامل، وحالة القوة العسكرية العراقية ورغبتها في القتال واستعداداتها والعواقب التي يخلفها الهجوم على العراق والرد المتوقع من صدام حسين على الحملة العسكرية.

عرض التقرير مخالفات العراق للعقوبات ومحاولته شراء ستين ألف أنبوب ألمنيوم عالي القوّة كانت مستوردة لأغراض صناعة سيارات السباق في لبنان لكن وجهتها النهائية كانت العراق ويمكن استخدامها لصناعة أجهزة طرد مركزي، وعلى الرغم من عدم وجود إجماع فني على الاستخدام المزدوج لهذه الأنابيب إلا أن أجهزة الاستخبارات

اعتبرتها أحد الأدلة على مواصلة سعي العراق لتخصيب اليورانيوم.

في كل مراجعات تقارير البرنامج النووي العراقي كانت أجهزة الاستخبارات تضع في الحسبان تقديراتها الخاطئة التي سبق أن وقعت فيها نهاية الثمانينيات قبل غزو العراق للكويت وهي الاستنتاج بعدم قدرة العراق على تطوير برنامج نووي، بينما اكتشفوا لاحقًا أن العراق كان على بعد أشهر فقط من إنتاج القنبلة النووية. كذلك أشار التقرير إلى محاولة العراق استيراد راسب اليورانيوم من النيجر بينما كان العراق يملك 550 طنًا وهي كمية كافية لصناعة 100 قنبلة نووية لكن المادة كانت تحت سيطرة الأمم المتحدة.

كانت جميع أجهزة الاستخبارات القومية عام 2002 تعتقد أن العراق يعيد برنامجه النووي باستثناء مكتب الاستخبارات في وزارة الخارجية يعارض ويرى أن جهود العراق محدودة لا تستحق الأخذ بها. وخلص التقرير إلى (على الرغم من رغبة صدام حسين الجامحة في الحصول على أسلحة دمار شامل فإن العراق لا يحتوي عليها، ولكن إذا حصل على مواد انشطارية من مكان آخر فليس من الصعب صناعة قنبلة نووية في غضون عام).

بالنظر لعدم قدرة أجهزة استخبارات العالم الوصول إلى برامج العراق الخاصة بأسلحة الدمار الشامل ذهبت السي آي إيه، إلى استخدام مفردات التقدير والتقييم والاعتقاد والخوض في النوايا وهي أحكام تحليلية لا تستند إلى معلومات رصينة، كان ذلك التخبط أكبر دليل على عدم وجود معرفة تامة بحقيقة برامج العراق النووية من طرف وزارة الدفاع (البنتاغون) والمخابرات المركزية.

إن فشل المخابرات الأمريكية في كسر الستار الحديدي للوصول إلى المعلومات الدقيقة عن جوانب برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل بسبب قدرة العراق التضليلية وقوة أجهزته الأمنية قادها إلى فشل آخر، إذ ذهب اعتقادهم أن باستطاعة صدام حسين خِداعهم مجددًا ومفاجأتهم في عمل لا يمتلكون الاستعداد له.

إزاء هذه الأزمة والتخبط في التحليلات التي أصابت هيئات الأمن القومي الأمريكي راحوا يستقبلون أيّة معلومة مهما كان مصدرها كما حصل مع المهندس الكيميائي الذي لجأ إلى ألمانيا رافد الجنابي (الكرة المنحنية)، والخبير النووي المزعوم خضر عبد العباس حمزة والضابط المسمى بـ(العساف) الذي كان مرتبطًا بأحمد الجلبي قائد حملة العلاقات العامة لمساعدة الإدارة الأمريكية في سعيها للبحث عن الحجج، وكذلك مصدرهم (الحسّاس) الذي زعموا وجوده في الدائرة الداخلية القريبة من صدام حسين حيث أخبرهم أن العراق وضع خطة تضليل المفتشين لضمان عدم كشف العمل المحظور مؤكدًا وجود أسلحة كيميائية لدى العراق؛ وكان كاذبًا في ذلك الادعاء.

لم تكتفِ التقارير والتحليلات الاستخبارية بهذا القدر من التدني والعجز، بل ذهبت إلى اعتقادها إذا ما تعرض العراق لهجوم أمريكي وشعر صدام حسين بالخطر فإنه سيعتمد أساليب الأعمال الإرهابية، وقد يقرر كفرصة أخيرة الانتقام بالتعاون مع الإرهابيين الإسلاميين لشنّ هجوم بأسلحة الدمار الشامل على أمريكا، والغريب في هذا التخبّط هو أن البعض يقولون إن العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل ثم يعودون إلى الاعتقاد بوجودها واحتمالية استخدامها. لقد كانوا يكذّبون على الرأي العام الأمريكي لأنهم لو علموا يقينًا امتلاك

صدام حسين أسلحة دمار شامل ما شنّوا هجومهم على العراق.

ومن بين القضايا التي عرضها التقرير والتي ليس لها علاقة بأسلحة الدمار الشامل واعتبروها من المحظورات التي لا يسمح للعراق امتلاكها هو وجود أدلّة على برنامج العراق لتطوير صناعة الطائرات المسيّرة من دون طيار.

أما عن صلة العراق بالقاعدة فقد عرض التقرير معلومات مزيّفة لإيجاد مقارنة مبنيّة على الافتراض القائم على وجود علاقة مشبوهة بين العراق والقاعدة يمكن أن تحمل مخاطر كبيرة على الأمن القومي الأمريكي وهي:

أولًا: العلاقة مع أسامة بن لادن


فاروق حجازي

في عام 1992 كان ابن لادن متواجدًا في السودان، وفي إطار سعي العراق لتقويض نظام الحكم في السعودية عرضنا على ابن لادن التعاون والتنسيق لاتخاذ إجراءات تفضي إلى إخراج القوات الأميركية

المتواجدة على الأراضي السعودية، كان الوسيط في ذلك المسعى هم الإخوان المسلمون السوريون جناح عدنان عقلة، ولم تفض وساطتهم إلى شيء إذ أبلغنا الوسيط أن أسامة بن لادن يرى أن العراق هو المسؤول عن جلب القوات الأمريكية إلى المنطقة بسبب غزو الكويت وأن النظام البعثي في بغداد كافر لا يمكن أن يلتقي به، ورغم محاولاتنا الأخرى التي استمرت حتى عام 1995 من خلال الزعيم الديني السوداني حسن الترابي أحد مؤسسي الحركة الإسلامية السودانية التي تحمل فكر الإخوان المسلمين، لم تفلح جهودنا في تغيير موقف ابن لادن تجاه العراق. كانت تلك الاتصالات مكشوفة من طرف المخابرات المركزية الأميركية لكنهم أخفوا عن عمد علمهم بالنتائج، وعندما ساق بوش مبررات الحرب اكتفى بالقول إن صدام حسين أرسل ضابط مخابرات كبير ويقصد (فاروق حجازي) مدير عام الخدمة الخارجية إلى أسامة بن لادن ولم يرد على لسان بوش ذكر لنتائج تلك الاتصالات، إنما اكتفى بذكر جانب من الحقيقة بهدف خداع وتضليل الرأي العام الأمريكي والعالم.

ثانيًا: قضية محمد عطا



كان عطا قائد الطائرة التي هاجمت البرج الشمالي من مركز التجارة العالمي صباح يوم 11 سبتمبر/ أيلول، وبعد الهجمات بوقت قصير نشرت الصحافة الأمريكية أخبارًا مسرّبة من مصادر في الإدارة الأمريكية زعمت وجود علاقة للمخابرات العراقية مع محمد عطا (مصري الجنسية)، وقالت التقارير إن مدير محطة المخابرات العراقية في براغ أحمد العاني (الاسم المستعار لضابط المخابرات إبراهيم العاني) قد أجرى اتصالاً بالإرهابي محمد عطا في أحد الفنادق بضواحي براغ قبل ستة أشهر من وقوع الهجمات وذكروا اسم الفندق ثم بدأت الآلة الإعلامية الأمريكية ومراكز الأبحاث تسوق الاتهامات عن صلة العراق بالهجمات.

بالنظر لخطورة الموقف استوضحت من شعبة أوروبا الشرقية عن حقيقة الاتهامات التي أكّدت أن لا علم لها بوجود أية اتصالات بين إبراهيم العاني ومحمد عطا، ولا تعرف الشعبة المختصة إن كان ثمّة جهة أخرى في الجهاز قد كلّفت محطة براغ بهكذا مهمة.

حصلت موافقة مدير جهاز المخابرات الفريق طاهر الحبوش على استدعاء إبراهيم العاني من براغ وتشكيل لجنة تحقيقية للوقوف على حقيقة الأمر، كانت رئاسة الجمهورية قد طلبت معلومات الجهاز عن تلك الادعاءات، لم نحسم أمرنا بالنفي القاطع في الاعتقاد بحصول تماس مع عطا قبل أن نطّلع على تفاصيل نشاطات العاني في تلك الفترة، آخذين بنظر الاعتبار حصول خطأ غير مقصود من المحطة أو أن إبراهيم العاني قد التقى مع محمد عطا من خلال طرف ثالث من دون علمه بهويته.

تم استدعاء العاني إلى بغداد وكنت رئيس اللجنة التحقيقية، استوضحت بالتفصيل عن تحركاته واتصالاته خلال تلك الفترة التي أشاروا فيها إلى الاجتماع المزعوم، واتضح أن العاني كان قد تواجد في ذلك الفندق في ضواحي براغ لتحقيق لقاء مع مصدر بتوجيه من المركز وأنه لاحظ تحركات غير طبيعية في الفندق وكان قريبًا من المصدر في لوبي الفندق لكنه لم يتبادل معه أية معلومات، وشدّد العاني على أنه يتذكر جميع تحركاته ولقاءاته ونفى أن يكون قد حصل أي خطأ من جانب المحطة.

كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد أكّد على أن محمد عطا كان موجودًا في أبريل/ نيسان 2001 في فلوريدا ولم يجدوا دليلًا على مغادرته الولايات المتحدة، غير أن المخابرات المركزية ووزارة الدفاع لم تقتنع بذلك. كانت قضية محمد عطا واحدة من بين القضايا التي تم التحقيق بها معنا في سجن كروبر الأمريكي في شهر مايس/ أيار 2003، أفدنا للمحققين بالنتيجة التي وصلت إليها تحقيقاتنا ولم يثقوا بشهادتنا أبدًا...!

في 5 يوليو/ تموز 2003 ألقت القوات الأمريكية القبض على إبراهيم العاني ووضعوه في صندوق سيارة الهمر ملقى على ظهره مكبل اليدين والقدمين، ولسوء حظه كان عادم السيارة معطوبًا مما سمح لحرارة المحرك أن تتسرب تحت صندوق السيارة فاحترقت أطراف العاني، اليدين والأرجل والأكتاف ومكث في المستشفى العسكري الأمريكي مدّة 115 يوم ليتعافى بشكل جزئي قبل أن ينقلوه إلى معتقل كروبر.

التقيت العاني في المعتقل واستوضحت منه فيما إذا كانت لديه أية معلومات لم يبلغنا بها عن محمد عطا، وأجاب بنفي علمه أي شيء أكثر مما ذكره لنا في التحقيق.

لم يقتنع الأمريكان بكل ذلك وبقوا على اعتقادهم أن الشخص الذي التقاه (العاني) هو محمد عطا، ومضى ذلك الاعتقاد حتى عام 2006، إذ يشير مدير المخابرات المركزية جورج تينيت بكتابه في قلب العاصفة في الصفحة 386 إلى ما يلي: (لقد علمت أن ثمة معلومات استخبارية جديدة تم الحصول عليها في سنة 2006 أثبتت بما لا يدع مجالًا للشك بأن الرجل الذي شوهد مجتمعًا مع عضو في جهاز المخابرات العراقية في براغ سنة 2001 لم يكن محمد عطا)...!

ثالثًا: أبو مصعب الزرقاوي



في إطار سعي إدارة بوش إلى تلفيق التهم ضد المخابرات العراقية واعتبار الساحة العراقية ملاذًا آمنًا للإرهابيين، قامت المخابرات الأمريكية بتسريب أخبار عن وجود الإرهابي الزرقاوي في العراق، وأخذت الحملة الإعلامية الأمريكية تتناول الموضوع بأسبقية للتأثير على الرأي العام الأمريكي الذي كان معبّأً ضد أي علاقة للعراق أو غيره مع الإرهاب مهما كانت بسيطة.

كان على شعبة أمريكا أن تتأكد من حقيقة الموقف فيما إذا كان الزرقاوي متواجدًا فعلًا في العراق أم إن تلك التسريبات نسج من الخيال أو إن مصادر مغرضة من المعارضة هدفها إثارة الرأي العام الأمريكي كانت وراءها، علمًا أن الزرقاوي لم يكن معروفًا على مستوى الإعلام ولا من أجهزة المخابرات الدولية في ذلك الوقت.

والزرقاوي هو أحمد فضيل الخلايلة من مواليد عام 1966 في مدينة الزرقاء في المملكة الأردنية الهاشمية. في عام 1988 انتمى إلى التنظيمات الجهادية/الإرهابية بعد أن التحق بالمجاهدين/المقاتلين

العرب في أفغانستان، دخل في معسكرات التدريب التابعة للقاعدة والتقى أسامة بن لادن وتعرّف على قادة القاعدة الآخرين. بعد انسحاب السوفييت من أفغانستان عاد الزرقاوي إلى الأردن وفي عام 1996 أُلقي القبض عليه بتهمة الانتماء إلى تنظيم متطرف اسمه جُند الإمام حيث عثرت المخابرات الأردنية في داره على متفجرات وأسلحة وحكم عليه بالسجن 16 عامًا، غادر السجن بعد العفو الشامل الذي أصدره الملك عبد الله الثاني بمناسبة تسنّمه العرش الملكي عام 1999.

في عام 2000 غادر الزرقاوي مرّةً أخرى إلى أفغانستان وبقيّ فيها حتى اجتياح القوات الأمريكية الأراضي الأفغانية وفي نهاية عام 2001 توجه مع مجموعة من عناصر القاعدة باتجاه شمال العراق عبر الأراضي الإيرانية وبعلم السلطات الإيرانية. تحالف مع حركة أنصار الإسلام الكردية وهم مجموعة من المسلحين الكرد تم تصنيفهم كمنظمة إرهابية. في تلك الأثناء أعلمتنا المخابرات الأردنية أن الزرقاوي يتواجد داخل العراق في بيت يقع في منطقة البتّاوين وذكرت أنه تعالج في أحد مستشفيات بغداد من إصابة تعرض لها في شمال العراق. كانت الصحف الأمريكية قد أشارت إلى وجوده في العراق بعلم المخابرات العراقية، وفي الواقع إن وجود الزرقاوي في العراق كان بعلم المخابرات الإيرانية وتوجيهها وليس بعلمنا.

كانت مديرية مكافحة التجسّس قد وضعت في حساباتها أن الزرقاوي لا بدَّ أن يكون قد تواجد أمّا في بيت أردني أو فلسطيني، لذلك أجرت تحرياتها استنادًا إلى معلومات المخابرات الأردنية وتوصلت إلى تحديد عنوان شخص أردني من أصل فلسطيني كان يعمل نجّارًا يسكن في مكان قريب من شارع النضال في منطقة البتّاوين، تم استدعاؤه

وادعى أن الزرقاوي أقام في بيته ليلة واحدة، وأن علاقته بالزرقاوي كانت من خلال صلة قربى نسائية، ولم يذكر الفلسطيني أن الزرقاوي كان مريضًا أو مصابًا وأن ما يعرفه هو أن الزرقاوي أصدقاء في الشمال ذهب لزيارتهم وترك عنده أمانة (مظروف مغلق) لا يعرف محتوياته على أمل أن يعود لاستلامه أو يرسل شخصًا لاستلامه أو يكلفه بإيصاله لشخص آخر، وقد اتضح أن محتويات المظروف (أقراص كمبيوتر) احتوت على معلومات عن أسماء بعض عناصر التنظيم في الموصل.

كان من المؤمل عودة الزرقاوي للاتصال بالفلسطيني المقيم في البتّاوين مرةً أخرى لكن ذلك لم يحصل ولم يرسل إليه أحد، وبعد فترة قادتنا المعلومات التي تركها الزرقاوي في بيت صديقه للقبض على مجموعة الموصل واتضح أنهم على صلة بتنظيم القاعدة، وكانوا على تواصل مع مجموعة التنظيم في منطقتي بيارة وطويلة التي ذهب إليها الزرقاوي والواقعة على الحدود العراقية الإيرانية شرق حلبجة، واتخذ منها منطلقًا لتأسيس قاعدة الجهاد ومجلس شورى المجاهدين لمقاومة الاحتلال الأمريكي بدعم مباشر من المخابرات الإيرانية، حيث اتخذ فيما بعد من ديالى القريبة من إيران مكانًا آمنًا لضمان استمرار تلقي الدعم منها وبقي فيها حتى قُتل بغارة أمريكية في السابع من يوليو/ تموز عام 2006.

أما الإجراءات التي اتُّخذت ضد صديق الزرقاوي فقد تبيَّن من التحقيق المعمّق والمتابعة أنه لا يعرف عن ارتباطاته شيئًا، وكان الرأي تجنيده وتم الاتفاق معه على شفرة خاصة للاتصال بالمخابرات حال عودة الزرقاوي إليه أو الاتصال به بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن ذلك لم يحصل.

رابعًا: تدريب الإرهابيين

هذا الاتهام هي إشارة إلى وجود معسكرات تدريب الفلسطينيين التابعين للمنظمات الفلسطينية التي تعتبرها أمريكا حركات إرهابية، وكذلك معسكرات مجاهدي خلق والإخوان المسلمون السوريون.

خامسًا: دعم الإرهاب ماديًا

أشار التقرير أيضًا إلى الدعم المادي الذي يقدمه العراق للانتفاضة الفلسطينية المتمثل بدعم عوائل الانتحاريين الفلسطينيين والجرحى واعتبروا ذلك دعمًا ماليًا «للإرهابيين الفلسطينيين».

سادسًا: وجود قيادات إرهابية في العراق

المقصود بهم بعض القيادات الفلسطينية البارزين مثل: أبو العباس وأبو محمود، وهما من قادة الفصائل الفلسطينية، وأبو نضال الذي ذكرنا قصته آنفًا.

سابعًا: الإرهابي عبد الرحمن ياسين

اعتبر التقرير أن العراق وفّر ملاذًا آمنًا للإرهابي عبد الرحمن، الذي شارك في تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993 بينما كان المتهم المذكور محتجزًا رهن الاعتقال من طرف جهاز المخابرات، وكان الجانب الأمريكي على علم بذلك وسعينا إلى تسليمه نهاية عام 2001 بعد فترة وجيزة من هجمات سبتمبر/ أيلول، لكنهم رفضوا العرض وكان ذلك مجرد إسفاف في سياق الأدلة التافهة ويظهر مدى الإفلاس والتدني لما وصلت إليه أجهزة الأمن القومي الأمريكي.

ثامنًا: معسكر بيارة في السليمانية

اتهم التقرير كذلك المخابرات العراقية بتجاهل وجود معسكر لتدريب عناصر القاعدة في بيارة وآخر في كورمال في محافظة السليمانية بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية شمال شرق العراق، يشرف عليها أبو مصعب الزرقاوي، وأشار التقرير إلى قيام القاعدة بإجراء اختبارات لمادة السيانيد أجريت على الحيوانات لاختبار فاعليتها والتدريب على استخدامها، وكانت المخابرات الأمريكية على علم أن إيران هي التي أنشأت ذلك المعسكر وهي التي طلبت من جلال طالباني عدم التعرض له بينما لا تسمح أمريكا للقوات العراقية التحرك باتجاه السليمانية للقضاء عليهم.

تاسعًا: وجود 12 قيادي من القاعدة

أشار التقرير أيضًا إلى وجود عدد من قيادات القاعدة في بغداد عام 2002 وأنهم قدّموا الدعم اللوجستي للزرقاوي في شمال العراق، وأدعى التقرير أن من الصعب الاعتقاد أن جهاز المخابرات العراقي لم يكن على علم بتلك الأنشطة. لا نعرف على وجه الدقة من هم أولئك الإرهابيين ولكن على الأرجح كان المقصود بهم المتطوعين العرب الذين دخلوا العراق من ذوي الاتجاهات القومية والإسلامية قبل الغزو والذين تحالفوا مع الزرقاوي بعد الاحتلال.

عاشرًا: كلمة الرئيس صدام

أشار التقرير إلى كلمة الرئيس صدام حسين في يوليو/ تموز عام 2002 التي قال فيها: (لا يمكنكم أن تنتظروا من العراق التخلي

عن بندقيته وأن يحيى بالسيف فيما يمتلك جيرانه البندقية). فُسِّر هذا الخطاب على أن العراق ما زال يحتفظ بترسانة من أسلحة الدمار الشامل بينما كانت تلك العبارة دعوة لنزع واسع للسلاح في المنطقة بما فيها الجار الخصم إيران.

حادي عشر: قضية الطيار الأمريكي سبايكر



أثار التقرير تهمة احتجاز العراق للطيار الأمريكي سبايكر الذي أُسقطت طائرته عام 1991 خلال حرب تحرير الكويت في غرب العراق، وخلاصة قصة ذلك الطيار بدأت مع أولى المعارك الجوية التي جرت بين المقاتلات العراقية الاعتراضية والطيران الأمريكي.

في أول يوم من الحرب على العراق ليلة 17 يناير/ كانون الثاني 1991 كان الطيار الأمريكي سكوت سبايكر ضمن تشكيل جوي مكون من خمس مقاتلات من نوع F15، أقلعت من حاملة الطائرات الأمريكية ساراتوجا المتواجدة في البحر الأحمر، كان التشكيل المعادي في مهمة

قتالية هي مهاجمة قاعدة القادسية الجوية الواقعة غرب العراق التي تُسمّى حاليًا عين الأسد، فصدرت الأوامر للنقيب الطيار زهير جليل التميمي قائد الطائرة الاعتراضية ميغ 25 بالتصدي لهذا التشكيل لوحده في سماء الصحراء الغربية ليلاً، رغم التفوق الجوي والتقني الأمريكي، تمكن النقيب زهير بقدراته الذاتية من تجاوز رصد طائرات الأواكس ورادارات السرب وأن يصل إلى مسافة قريبة من الطائرات المعادية مما سهل عليه استمكان طائرة سبايكر فأطلق عليها صاروخ حوّلها إلى حطام.

لم تعلن القيادة الأمريكية عن فقدانها إحدى المقاتلات أملًا في العثور على الطيار سبايكر حيًّا، كما أن القيادة العراقية لم تصدّق رواية النقيب زهير ولم تعلن عن إسقاط الطائرة لعدة أسباب، منها أن الأمريكان لم يعترفوا بالحادث وعدم تمكن الفرق الأرضية العراقية من العثور على حطام الطائرة، كما أن كاميرا الطائرة الميغ 25 لم تتمكن من توثيق إسقاط الطائرة المعادية. بعد أن انتهت الحرب تم تسليم الأمريكان 44 طيارًا كانوا أسرى محتجزين في حاكمية تحقيق المخابرات، إلا أن الأمريكان قالوا ما زال لديكم طيار آخر هو سبايكر. اعترف الأمريكان بسقوط الطائرة وفقدان طيارها وجرى البحث مرة أخرى على رفاته فلم يعثر عليها ولم يُعثر حتى على حطام الطائرة.

في عام 1993 وافق العراق على مقترح أمريكي بتشكيل فريق مختلط من المفتشين الدوليين والعراقيين يتولى عمليات البحث مجددًا على رفات الطيار، وفعلًا تم تشكيل فريق كبير بقيادة المفتش الأمريكي سكوت ريتر، انتشر فريق البحث على مسافة عرضها 10كم بين كل فرد 100م وتحركوا مشيًا على مساحة امتدت 22 كم حيث عثروا على

حطام الطائرة مع بقايا من بدلة الطيار ممزقة وعليها آثار دماء، تم فحصها واتضح أن بصمة DNA مطابقة لبصمة سبايكر، واعتبروا ذلك إثباتًا على مقتله وأُغلق الملف دون العثور على أيّة أشلاء من رفاته.

في العام 1995 فتح الأمريكان ملف القضية مجددًا وادعوا أن معلومات موثوقة وصلتهم تشير إلى أن الطيار سبايكر مازال حيًا ومحتجزًا لدى جهاز المخابرات. تم التأكيد على عدم حاجتنا للاحتفاظ بالطيار الأمريكي سيما وأننا أعلنّا عن أسماء جميع الطيارين الأسرى لدينا وتم إطلاق سراحهم جميعًا. لم يقتنعوا وبقوا على إصرارهم حتى الاحتلال ولم يجدوا لسبايكر أثرًا، وبرروا شكوكهم أننا احتفظنا بالطيار الإيراني مدة 18 سنة قلنا لهم إن الطيار الإيراني أمره مختلف لأن طائرته سقطت داخل الأراضي العراقية قبل بداية الحرب العراقية الإيرانية بشهر لذلك احتفظنا به باعتباره دليلًا على أن إيران هي من بدأت الحرب. طلبوا تفسيرًا لعدم العثور على رفاته أو عظام جسده، قلنا لهم إن الصحراء الغربية يسكنها مواطنون من البدو الرحل المنعزلين عن العالم ولا يعرفون حتى بوجود حرب وربما عثروا على جثته ودفنوها وفقًا للعقيدة الإسلامية. أخيرًا اقتنعوا وأطلقوا بعد الاحتلال اسم سبايكر على كلية القوة الجوية في تكريت والقاعدة التابعة لها.

مغالطات المخابرات المركزية

كانت أجهزة الاستخبارات الأمريكية واقعة تحت ضغط اللوبي الإسرائيلي وحملة العلاقات العامة التي قادها حُلفاء إسرائيل من المتشدّدين في الإدارة الأمريكية، لذلك وقعت في تناقضات كثيرة

فيما تذكره في تقاريرها أو ما تبلغ به صنّاع القرار أثناء المداولات والاجتماعات، وإذ تشير تقارير السي آي آية، الرسمية أنها لا تملك معلومات مؤكدة عن وجود سيطرة أو توجيه للعراق على القاعدة، وأن الاتصالات بين القاعدة والمخابرات العراقية لم تسفر عن وجود اتفاق أو تفاهم بين القاعدة ونظام صدام حسين، فقد اتصف تقرير السي آي إيه باستخدام مفردات مبهمة: (نعتقد، نرى، نقيّم، لو أن)، أي الاعتقاد بوجود أسلحة الدمار الشامل، ذلك ما دعا مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس إلى إبلاغ محرري التقرير أن الرئيس لا يمكن أن يسوق جنودنا إلى حرب مبنية على الاعتقاد، فقال محلّلو السي آي آية، إن الاعتقاد في التحليل الاستخباري صحيح بنسبة 90٪. لقد اتضح للعالم أن جميع معلومات الاستخبارات الأمريكية كانت مجرد مؤشرات تمَّ المبالغة فيها أو معلومات مظلّلة أو مزوّرة، وأن تصوراتهم بُنيت على الاعتقاد والنوايا وليست على حقائق.

الاتصالات السرية مع الإدارة الأمريكية

عندما استلمت مهام إدارة شعبة أمريكا لم أجد مبادرات سرية لفتح قنوات اتصال مع الإدارة الأمريكية، كانت الرؤية في الشعبة تذهب إلى البحث عن شركة علاقات عامة في واشنطن تأخذ مسؤولياتها في إيصال وجهة نظرنا إلى أعلى المستويات بشكل مباشر أو من خلال الإعلام الداخلي. طلبنا من الرئاسة الموافقة على استئجار شركة علاقات بمبلغ مليون وربع مليون دولار وبهدف إقناع الرئيس بالموافقة قلنا: إن إيران والصين والسعودية ودول الخليج لديهم شركات علاقات ترعى مصالحها السياسية، لكن الرئيس أحال طلبنا إلى طارق عزيز الذي ردّ بالقول إن شركة العلاقات ثقب يستنزف أموالنا وإننا أصحاب

قضية نمتلك الحجّة والقدرة على طرح قضيتنا العادلة أمام العالم.

لم نغفل قدرة شركات النفط الأمريكية الست الكبرى في التأثير على الرأي العام الأمريكي وصنّاع القرار في واشنطن، وأجرينا اتصالات مع أربع منها من خلال رجال إعمال عراقيين عرضنا عليهم إمكانية منحها عقود في قطاع النفط مقابل تأسيس لوبي علاقات عامة يدعم قضيتنا. قبلت شركتي أكسون موبيل وشركة أخرى العرض شرط ألا نتدخّل في آلية عملهم، وطلبوا منا أن نتركهم يعملون وقالوا إننا نعرف ما ينبغي علينا فعله في واشنطن.

طلبنا من الرئاسة الموافقة على خطة العمل إلا أن السكرتير أحال المقترح إلى نائب الرئيس طه ياسين رمضان وجاءت الإجابة على الشكل التالي:

(لا تمنح أية مصالح للشركات الأمريكية ما لم تقم تلك الشركات أولاً بتشكيل لوبي علاقات عامة قادر على تنفيذ نشاطات ملموسة ذات تأثير مباشر على الإدارة الأمريكية والرأي العام الأمريكي تخضع نتائجها إلى تقييمنا، وبعد ذلك ننظر في طلب منحها مصالح نفطية من عدمه).

عُدنا إلى القاعدة الاستخبارية، فعندما تتوقف المساعي الدبلوماسية والمصالح التجارية عن العمل تبدأ الدبلوماسية السرية (دبلوماسية الأبواب الخلفية) وأفضل من يقودها هم رجال الأعمال والسياسة والمخابرات، حيث طلبت شعبة أمريكا من كافة تشكيلات الجهاز إجراء مسح شامل للمصادر وعلاقاتها ممن لهم اتصالات وعلاقات مؤثرة في واشنطن.

في عام 2001 وبعد هجمات 11 سبتمبر/ أيلول بدأت اتصالاتنا مع رجال أعمال أمريكيين أولهم الدكتور فالح الجبوري الذي كان عضوًا في الحزب الجمهوري وله علاقات مع أعضاء بارزين في مجلس النواب، ولكن سرعان ما تبخرت جهوده وقدّم اعتذاره.

جاء دور رجل الأعمال الأمريكي سمير فنسنت الذي كان قريبًا من صنّاع القرار الأمريكي، إذ نقل عنّا رسائل شفهية إلى أطراف رسمية في الإدارة الأمريكية بإشراف من المخابرات المركزية، كان موقف العراق لا زال متشدّدًا إزاء التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون مع لجان نزع أسلحة الدمار الشامل، وزاد موقف العراق تعقيدًا بعدما ساد الشعور لدى القيادة العراقية أن الموقف الأمريكي أصبح في حالة ضعف وأن الولايات المتحدة تستجدي التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب، وأن الإدارة الأمريكية أضحت مصابة بالذعر مما هو قادم من هجمات متوقعة تفوق هجمات سبتمبر/ أيلول، على شاكلة هجمات كيماوية أو بيولوجية، ولم تبد قيادتنا أي موقف واضح تجاه إدانة هجمات سبتمبر/ أيلول، وفي خضم اتصالات فنسنت مع القادة الجمهوريين في واشنطن وردود أفعالنا العائمة نقل إلينا رسالة من رئيس جهاز المخابرات الأمريكية الأسبق كيْسي، حمل مضمونها العبارة التالية: (أرجو أن تبلغ أصدقاءك العراقيين أننا لا نهتم بممارساتهم أسلوب طق الرؤوس بالدهن إنما لدينا مصالح كبيرة لا نسمح لأحد أن يتعرض لها وعلى العراق أن يحترم مصالحنا، نحن دولة عظمى نقلي الدول كما نقلي السمك (بالمقلاة)، عندما تستوي الدولة نخرجها من المقلاة ونضعها جانبًا، لكن العراقيين كلما وضعناهم في المقلاة واعتقدنا أنهم نضجوا وأخرجناهم منها، يعودون ويقفزون إلى داخلها

مجددًا قائلين مازلنا لم ننضج)...! وللتوضيح فإن معنى (ملكوه بالدهن) هو مصطلح شعبي للتعبير عن حالات الإعدام التي تُنفّذ بحق المحكومين بدلًا من القول (تم إعدامه).

لم يستمر سمير فنسنت طويلًا في سفراته المكوكية بين العراق وواشنطن، واكتفى بثلاث زيارات التقى بها مدير جهاز المخابرات الفريق طاهر جليل الحبوش، وبحضور المعاون الفريق الركن حسيب صابر الرفاعي، ومدير عام الخدمة الخارجية الدكتور حسن العبيدي، ومدير الدولية الرابعة السيد غالب الدوري، ومدير المكتب الخاص، حيث أبلغنا في آخر زيارة اعتذاره قائلًا: (هذه حدودي لن أتمكن من مواصلة المهمة بعد الآن..).

كان لشعبة أمريكا علاقة جيدة مع مساعدة لعضو في مجلس النواب الأمريكي اسمها سوزان لينداور، متعاطفة مع قضايا المنطقة وهي على علاقة قربى مع كبير موظفي البيت الأبيض أندي كارد، في عهد الرئيس بوش الثاني، كنت قد التقيتها لأول مرة في نيويورك بحضور الدكتور سعيد الموسوي ثم رتّبنا لها زيارة خاصة إلى بغداد.

كانت سوزان هي أول من فتحت خط الاتصال على مستوى مباشر مع كبير موظفي البيت الأبيض، نقلتْ إلينا إشارة من أندرو كارد مضمونها «على العراق إدانة هجمات 11 سبتمبر/ أيلول بوضوح وأن يعلن موقفًا صريحًا بشأن التعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وهذا شرط البيت الأبيض لفتح باب الحوار مع العراق».

عرضنا هذه الرسالة على رئاسة الجمهورية ولم نُشر في كتابنا إلى أن المسؤول الأمريكي اعتبر ذلك شرطًا مسبقًا من الإدارة الأمريكية، إنما أوردناه في سياق رؤية من مسؤول في الإدارة الأمريكية. اطلع الرئيس صدام حسين على مضمون كتابنا وأمر بالوقوف على رأي طارق عزيز. جاء رد عزيز مطابقًا لرؤيتنا مشيرًا إلى أن العراق يُدين الهجمات ويعرب عن استعداده للتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. كانت سوزان تنتظر ردنا لتنقله إلى خالها أندرو كارد، فتم إعداد رسالة مشفَّرة من قبلنا إلى محطتنا في نيويورك بمضمون ما جاء بكتاب سكرتير رئيس الجمهورية الذي حمل إلينا رد طارق عزيز، وقبل أن نرسلها إلى مركز الاتصال وردني اتصال هاتفي مباشر من السيد مدير الجهاز مستفسرًا ما إذا كنت قد أرسلت الرد أم لا. أبلغته أنني أكملت الإجابة لكنني لم أرسلها بعد إلى مركز الشفرة، فقال لا ترسل شيئًا الآن، لأن سكرتير رئيس الجمهورية اتصل به وطلب منه عدم إرسال رد طارق عزيز إنما سيبعث لنا ردًا آخرَ من الرئيس صدام حسين مباشرة.

جاءنا رد الرئيس الذي احتوى على إسهاب طويل يتحدث عن أن أمريكا ليست وحدها من تعرّض للإرهاب إنما كان ولا يزال العراق أحد ضحايا الإرهاب وقد سبق أن تعرضنا لموجة من العمليات الإرهابية استهدفت قيادات الدولة، وأنه شخصيًا «صدام حسين» تعرّض لعدّة محاولات اغتيال ولم نسمع إدانة من الإدارة الأمريكية لتلك الأفعال، وإن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه أمريكا على العراق منذ عام 1990 والذي أدى إلى وفاة آلاف الأطفال وكبار السن من العراقيين هو شكل من أشكال الإرهاب القائم حاليًا.

استمر السجال في الردود مع الإدارة الأمريكية فترة من الوقت وتبادلنا ما يقرب من اثنتي عشرة رسالة، كنت أسعى إلى تخفيف حدّة الردود بين الطرفين دون المساس بالمضمون ولم أكن ملتزمًا بنصوص الإجابات الواردة من الطرف الأمريكي التي تأتينا بصيغة أوامر لا يمكن أن يقبلها الرئيس، وكذلك الردود الصادرة من الرئيس التي كانت على شكل توجيهات ونصائح للإدارة الأميركية لا يمكن القبول بها بل كانت مثيرة للغضب، لقد سعيت إلى تغيير صياغة جميع العبارات التي حملت مفردات الأمر أو التوجيه وتبديلها إلى صفة المقترحات والرؤى...!

في النهاية انزعج الطرف الأمريكي من سجالنا وفسر ذلك أن العراق يسعى إلى مساومة رفع العقوبات مقابل إدانة هجمات سبتمبر/ أيلول والتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب. ساهم في تثبيت هذا الاعتقاد حديث للرئيس صدام حسين عقب الهجمات عندما قال: (يخلقون الأفعى ويطلبون منا قتلها)، ويقصد من ذلك أن الأمريكان هم من أنشأ القاعدة واستخدمها ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان واليوم بعد أن لسعتهم يطلبون المساعدة في قتلها...!

كان مدير عام الخدمة السرية قد انتبه إلى محاولاتنا تغيير مضمون رسائل الرئيس ونبّهني من التلاعب بها محذرًا من أن ذلك قد يؤدي بنا إلى الحبس، وأخبرته إننا إن لم نتحدّث مع الأمريكان باللغة التي يفهمونها فلا داعي للتواصل معهم. ثم تدخّل السيد مدير الجهاز وطلب مني عدم توقيع الرسائل الموجهة إلى نيويورك وأمر أن تعرض عليه قبل إرسالها، ثم انتهت هذه الاتصالات إلى الفشل واعتذرت سوزان من مواصلة جهودها.

لم نستسلم لهذا الفشل، وواصلنا مساعينا على مختلف الاتجاهات لفتح قنوات الحوار ومواصلة الضغوط على الإدارة الأمريكية، وكان الجهاز في حالة استنفار لاستثمار كافة علاقاته من مصادر وأصدقاء ومعارف ومخابرات دول صديقة في مختلف دول العالم، مثل المخابرات المصرية والفرنسية، والاستخبارات السعودية التي على «الأرجح» جاء تدخلها بشكل غير رسمي إنما شخصي من مديرها الأمير نوّاف بن عبد العزيز، وكان رجل الأعمال السعودي حرب الزهير الذي زارنا في بغداد وسيطًا لتبادل الرؤى.

أما المخابرات الإيطالية فكانت من أفشل المبادرات التي سعت إلى ترتيب لقاء مباشر بين المخابرات العراقية والمخابرات المركزية الأمريكية قبل الحرب بفترة قصيرة بعد أن طلبت إيفاد مبعوث من جهاز المخابرات إلى روما للقاء ضباط من المخابرات الأمريكية وأفضى الاجتماع إلى محاولة إقناع مبعوث الجهاز الانشقاق عن النظام وكادوا أن ينقلوه قسرًا إلى الولايات المتحدة وبعد مشادات قوية تدخل الطليان لفض المشكلة والسماح للموفد العودة إلى العراق.

لقد تعامل الجهاز مع جميع المحاولات والمقترحات التي تَقدّم بها أصدقاء العراق الذين كانوا يودّون لو أن الحرب لا تقع، وأجرينا اتصالات مع شخصيات دولية عديدة لم أكن مُطّلعًا على جميعها، وهنا أعتذر من كل من ساهم في تلك الجهود ولم يرد ذكره في الكتاب، ومن بين تلك الشخصيات الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميّل، والرئيس رفيق الحريري، ورجل الأعمال النيجيري محمد نديمي، ورجل الأعمال الأردني رياض شاهين ، ورجل الأعمال الفلسطيني نبيل بركات، وشاكر الخفاجي وآخرين من بريطانيا ودول أخرى من الذين

خلصت جهودهم في الغالب إلى تقديم النصح لنا بالحذر والالتزام السريع الكامل بالقرارات الدولية، لأن إدارة بوش عازمة على خوض الحرب عند أي استفزاز. إن جميع هؤلاء وغيرهم ممن سعى بحسن نيّة إلى توظيف علاقاته مع شخصيات في الحزب الجمهوري في إدارة بوش، استندت رؤيتهم تلك على ما سمعوه من المسؤولين في واشنطن، فالبعض منهم قطع شوطًا ومنهم من استطلع ردود الفعل، ولكنهم في النهاية وصلوا جميعًا إلى طريق مسدود باستثناء وساطة عصام درويش وعماد الحاج التي استمرت إلى آخر يوم قبل الحرب.

بدأت وساطة اللبنانيّيَن عصام درويش وعماد الحاج في وقت متأخر من العام 2002 وأصبحت فاعلة بداية العام 2003، أي بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي 1441 في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002 والذي منح العراق فرصة أخيرة للتعاون مع لجان التفتيش الخاصة.

كان قسم لبنان في الخدمة السرية «م4» على علاقة وثيقة برجل الأعمال اللبناني عصام درويش، حيث قدّم لنا صديقه الأمريكي من أصل لبناني عماد الحاج الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع المخابرات المركزية ومع ريتشارد بيرل أحد صقور إدارة بوش من الهيئة السياسية في وزارة الدفاع، والتي تضم مجموعة من الشخصيات المتطرفة الداعية بقوة إلى شنّ الحرب على العراق تحت أي ظرف.

قبل أن نشرع بالعمل عبر قناة عماد الحاج استطلعنا قدراته وتأكّد لنا فعليًا صلته الوثيقة بالإدارة الأمريكية، فعرضنا عليه وجهة نظرنا من القضايا مثار البحث لإزالة الشكوك وتبديد هواجس

إدارة بوش المتمثّلة بنزع أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والقضية الفلسطينية والمصالح الاقتصادية والقضايا الثانوية الأخرى، ورغبتنا في الحوار المباشر معها لتأكيد أن العراق لم يعد قادرًا على تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة ولا في نيته ذلك. بعد أن نقل الحاج وجهة نظرنا إلى ريتشارد بيرل، طلب منه الأخير الاستماع إلى طروحات المسؤولين العراقيين بشكل مباشر في بغداد وطلب منا ترتيب زيارة للعراق على عجل. رحّب السيد مدير الجهاز بالزيارة ووصل الضيف بغداد في منتصف شهريناير/ كانون ثاني 2003، بعد أن جهّزنا له إقامة في فندق الرشيد تحت مراقبتنا الفنية المشددة.

حدّد المكتب الخاص موعدًا لاجتماع الحاج مع مدير الجهاز على ما أذكر في الساعة السابعة مساء في تشريفات جهاز المخابرات الواقعة في المدخل الرئيس من جهة الحارثية، ذهبت إلى فندق الرشيد بوقت مبكّر لجلب الضيف من فندق الرشيد، انتظرته في صالة الفندق ليجهّز نفسه، وفي صالة الفندق أبلغته الآتي:

> [نحن الآن ذاهبون لمقابلة مدير جهاز المخابرات، قد تسمع منه كلامًا رسميًا ومتحفظًا لكن أرجو أن تأخذ الموقف الصحيح مني وأنا أمثل الطبقة المتوسطة من المسؤولين في الدولة، إن الإدارة الأمريكية تتهمنا بدعم الإرهاب، وأنني أؤكد لك أننا قطعنا جميع علاقاتنا مع الشخصيات والمنظمات المصنّفة إرهابية منذ عام 1994 بأمر من الرئيس صدام حسين، وليس لدينا أية علاقة مع أطراف إرهابية أو غيرها، وإننا على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب، سواء في إطار مساعي الأمم المتحدة أو على الصعيد الثنائي مع أمريكا

بشكل مباشر إن رغب الأميركيون بذلك. أما بخصوص أسلحة الدمار الشامل فأخبرته أن العراق لم يعد يخفي أو يمتلك أية برامج لتطوير أسلحة دمار شامل، سواء كانت بيولوجية أو كيماوية أو نووية، ونحن نرى أن يوكل الأمر إلى لجان التفتيش لتحديد مدى التزام العراق بالقرارات الدولية ولها مطلق الحرية للتأكد من صحة كلامنا. أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فإن الموقف الرسمي للدولة هو أن العراق لن يخرج عن إطار الحل العربي وما يقرره الفلسطينيون أصحاب الشأن، وأن ما يصدر من تصريحات من مسؤولين عراقيين مجرّد آراء شخصية أو مواقف معبّرة عن فكر حزب البعث وليس الدولة العراقية. وعن الإصلاحات الديمقراطية التي تريدها الإدارة الأمريكية أبلغته أن حزب البعث لن يبقى إلى الأبد، وأن الحزب أجرى نقاشات معمّقة على مستوى القيادات عام 1989، وكان على وشك أن يجري تعديلات سياسية دستورية لتوسيع المشاركة في الحياة السياسية وترسيخ قيم الديمقراطية، لكن غزو الكويت وحرب الخليج الثانية والحصار حالت دون ذلك، ولم يعد بوسع القيادة الآن إجراء إصلاحات ديمقراطية في ظل وضع سياسي واقتصادي معقّد وغير مستقر، وهي عوامل تؤدي بطبيعتها إلى تعطيل أي إصلاحات سياسية، لذلك فإن رفع العقوبات لن يبقي أمام القيادة ذريعة للتوجه نحو الإصلاحات المطلوبة. وعن المصالح الاقتصادية للشركات الأمريكية أبلغته أننا لن نحتفظ بالنفط في باطن الأرض ونحن بأمسّ الحاجة للمال، وإذا استخرجنا النفط (لن نشربه) وهي عبارة مقتبسة من أحاديث الرئيس، نريد استخراج النفط لبناء البلد

وأننا لن نقف بالضد من مصالح الشركات الأمريكية لأنها هي صاحبة الريادة عالميًا في مجال الاستشارات النفطية وتطوير قطاع الطاقة. ثم أخبرت السيد عماد الحاج، أننا نعرف أن إدارة بوش تتعرض إلى ضغوط من اللوبي الإسرائيلي واليمين المسيحي المتطرف المتحالف معه، وهم عازمون على شنّ الحرب بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب. إننا في كل الأحوال سندافع عن أنفسنا لكننا لن نحرز النصر على الآلة الحربية الأميركية ولكن، قل لهم إذا غزوتم العراق ولم تجدوا أسلحة دمار شامل ولا علاقة لنا مع الإرهاب، فبماذا ستواجهون الرأي العام الدولي والرأي العام الأمريكي؟ ثم أضفت قائلًا: إن نظام حزب البعث علماني يَتصدى للفكر الإسلامي المتطرف بشقّيه السُّنّي المتمثل بالقاعدة والحركات الإسلامية الراديكالية الأخرى، والشيعي الذي تقوده إيران، وفي حال إسقاط النظام فإن البديل هو الإسلام السياسي الذي سيجعل من العراق بؤرةَ للإرهاب تهدد الأمن والسلم الدولي، وفي الوقت ذاته فإن العراق بوضعه الحالي يُعتبر السد المنيع بوجه الثورة الإسلامية في إيران والداعية لإسقاط أنظمة المنطقة، وإن انهيار هذا السد سيفتح المجال أمام إيران للوصول إلى حدود مصر].

قال عماد الحاج إذا سمعت هذا الكلام من مدير الجهاز فأعتقد أن الحل مع الجانب الأمريكي سيكون سهلًا.

ذهبنا إلى الاجتماع وحضره كل من د. حسن العبيدي مدير عام م4، والسيد غالب الدوري م د4، والفريق الركن حسيب الرفاعي

المعاون لشؤون العمليات، لم أكن على دراية بما سيقوله مدير الجهاز فيما إذا سيكون متحفّظًا ويتحدث بشكل رسمي مع الضيف، أم إنه سيتحدث برؤية الجهاز التي ربما لا يوافقنا بها الرئيس.

المهم أن مدير الجهاز تحدث بطريقة دبلوماسية وبرؤيا جهاز المخابرات وكان يدرك جيدًا أننا أمام الفرصة الأخيرة، وأن يتحدث بهذه الرؤية كي ننتزع من الإدارة الأمريكية موافقتها على تحقيق لقاء مباشر غير مشروط وإجراء حوار لطرح وجهات نظرنا بشكل مباشر. وشدَّد مدير الجهاز على إمكانية تبديد مخاوف الإدارة الأمريكية التي لا تستند إلى الواقعية وأكد على استعدادنا للقاء مسؤولين أمريكيين من دون شروط مسبقة. انتهى الاجتماع وخرج عماد الحاج متفائلًا وأخبرني أنه ذاهب غدًا إلى واشنطن مُعربًا عن ثقته بحل الأزمة. باعتبار أن الوسطاء رجال أعمال فقد تم الاتفاق مع عصام درويش على دفع مبلغ ستين مليون دولار ولم يطرح هذا الموضوع من طرف عماد الحاج. سافر الحاج إلى واشنطن وأبلغنا أن ريتشارد بيرل يقول إن على جهاز المخابرات أن يوقف كل القنوات الأخرى وأن يعتمد قناة عماد الحاج فقط. تم إحاطة الرئاسة علمًا بهذه التطورات. وافق الرئيس مبدئيًا على دفع المبلغ لكنه شدّد على عدم دفع أي مبالغ مقدمًا وإنما إذا تمكنوا من وقف الحرب أعطوهم ما يريدون.

بعد فترة تجاوزت ثلاثة أسابيع وصلنا الرد من عماد الحاج مؤكدًا أنه اجتمع مع ريتشارد بيرل وأطلعه على نتائج زيارته إلى بغداد ولقائه مع مدير الجهاز، وذكر أن بيرل قدم تقريرًا بذلك إلى وزير الدفاع الذي أوجز للرئيس بوش فحوى التقرير، وأن الرئيس بوش وافق على الاجتماع مع مسؤولين عراقيين على أن يتم الاجتماع قبل يوم 17

مارس/ آذار 2003، وتم تحديد مكانين للاجتماع هما إما بيروت أو المغرب وأن نبحث النقاط التالية:

1. .ضمانات عدم تهديد العراق للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.
2. نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم تطويرها مستقبلاً.
3. التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
4. القضية الفلسطينية.
5. الإصلاحات الديمقراطية.
6. إنشاء قاعدة عسكرية في غرب العراق بديلة عن قاعدة الظهران في السعودية و إنجرليك التركية.

أما بصدد المصالح النفطية فكان الرد أن الولايات المتحدة ليس في أجندتها بحث ذلك بينما كانت القيادة تعتقد العكس، وترى أن المصالح الاقتصادية النفطية لها تأثير كبير في التفكير الأمريكي.

الجانب المهم هو أن ريتشارد بيرل أبلغنا عبر الوسيط برسالة مضمونها (أنه لن يستطع إيقاف عجلة الحرب لكنه يسعى إلى تأخيرها، وخلال فترة التأخير ستكون لنا فرصة إيقافها). تأكد لنا ذلك الموقف من خلال التغيير الذي حصل في تصريحات ريتشارد بيرل التي تحوّلت من العدائية الشديدة إلى التهدئة وكان ذلك مؤشرًا منحنا الأمل الأخير في إمكانية وقف الحرب، لكن بيرل كان واحدًا من سبعة مسؤولين كانوا يدفعون الأمور بقوة نحو الحرب وليس بوسعه إقناعهم برؤيته الجديدة في ظرف قياسي قصير.

كان لا بدّ لنا من عرض النتائج أمام أنظار الرئيس، وبالنظر لأهمية الموضوع أراد مدير الجهاز بحث هذه القضية في اجتماع خاص مع الرئيس وطلب من سكرتير رئيس الجمهورية ترتيب المداولة بعد الانتهاء من اجتماع مجلس الوزراء دون أن يبلغ السكرتير عبد حمود بفحوى المداولة.

لم يخصص السكرتير وقتًا للمداولة الثنائية وطلب من مدير الجهاز التحدث إلى الرئيس بعد انتهاء الاجتماع عندما يغادر الرئيس الجلسة. عندما غادر الرئيس الاجتماع اقترب مدير الجهاز منه وبدأ بعرض الموضوع، فلم يكن الرئيس مهتمًا بما في جعبته قائلًا لحبّوش: (في كل مرة تقولون إننا أجرينا اتصالًا بالأمريكان ولكن دون نتيجة...!) شعر الحبوش بالحرج وأحجم عن مواصلة الحديث ولم يكن هناك متسع من الوقت لإبلاغ الرئيس بالتطورات المهمة وأصاب الحبوش الغضب من جواب الرئيس له.

كنت أنتظر خبر موافقة الرئاسة، لم أكن على علم بهذه التطورات وقد أضعنا أسبوعين من الوقت الحسّاس، عندما بدأ الوقت يتقدم بنا نحو 17 مارس/ آذار (الموعد النهائي).

اتصلت هاتفيًا مساء يوم 13مارس/ آذار بالسيد مدير عام الخدمة السرية مستفسرًا منه عن سبب التأخير وأبلغني بما حصل للسيد مدير الجهاز، فأبلغته أن هذه فرصتنا الأخيرة ولا يجوز التعامل مع هذا الملف بهذه الطريقة، فقال: وماذا تريدني أن أفعل إذا كان مدير الجهاز (زعلان) ولا يقبل عرض الموضوع على الرئاسة مرة أخرى؟ قلت له: إما أن تذهب بنفسك إلى سكرتير الرئيس أو أن نجد

سبيلًا آخر يوصلنا إلى الرئيس. كان المدير العام منزعجًا وأقفل الهاتف على غير عادته، كان ذلك بحدود الساعة السادسة والنصف مساء. في الساعة 11 ليلًا وردني إشعار من اتصالات الجهاز بضرورة الالتحاق بالدائرة، اتجهت إلى مكتب المدير العام وأبلغني أن العقيد خالد النجم أجرى اتصالًا مع الرئيس وأمر أن يبعث الجهاز كتابًا مستعجلًا بالقضية.

جلسنا في قاعة الاجتماعات المصغّرة في مكتب المدير العام وكان معنا الخطاط والمدقق اللغوي (س. غ) وبدأنا بصياغة الكتاب وعندما وصلنا إلى فقرة طلب الأمريكان قاعدة أمريكية عسكرية في العراق، لفت انتباه المدير العام إلى أننا إذا وضعنا هذه الفقرة في الكتاب فإن الرئيس سيغضب وينسف الموضوع كاملًا، واقترحت أن نشير إلى هذه الفقرة في إطار أن الأمريكان يريدون البحث في إمكانية إنشاء قاعدة عسكرية في العراق بديلة عن الظهران وإنجرليك، ومن دون التمعّن في المقترح. قال المدير العام اشطبوا هذه الفقرة نهائيًا. كانت الأولوية أن نحصل على الموافقة التي تخوّلنا الاجتماع بالطرف الأمريكي، وبهدف تجنب استفزاز الرئيس اتفقنا على عرض موضوع القاعدة العسكرية لاحقًا في سياق عرض نتائج الاجتماع، وبذلك نضع الرئيس أمام الأمر الواقع باعتبار أن الأمريكان فاجؤونا بهذا المطلب. انتهينا من صياغة الكتاب بحدود الساعة 30 ,12 من يوم 14 مارس/ آذار، وجاءنا الرد بالموافقة على الاجتماع مع الجانب الأمريكي صباح اليوم التالي 15 مارس/ آذار.

كانت رغبة الطرف الأميركي أن يترأس الوفد العراقي الفريق طاهر الحبوش والدكتور حسن العبيدي مدير عام الخدمة ولكن بدا أن الرئاسة غير راغبة في ذلك، وطلبت إيفاد المعاون الفريق الركن

حسيب الرفاعي مع مدير أمن جهاز المخابرات العقيد خالد النجم. لا أعرف ما هي الأسباب التي دفعت الرئيس إلى تكليف المعاون بدلاً من مدير الجهاز، لكن الذي أعرفه هو أن الفريق حسيب صابر يلتزم حرفيًا بتوجيهات الرئيس ولا يمتلك المرونة الكافية للمناورة بالمواقف ولا يميل للاجتهاد في اتخاذ القرارات على النقيض من مدير الجهاز وكنت متشائمًا من النتائج مسبقًا.

طلب مني السيد المعاون تجهيز ملف للمباحثات يحتوي على جانبين هما: ما الذي نتوقع أن يعرضه الجانب الأمريكي علينا، وماذا سيكون ردنا عليهم. كانت طلبات الجانب الأمريكي معروفة لنا إذ حدَّدها مستشار وزير الدفاع الأمريكي ريتشارد بيرل مسبقًا، لكن مواقفنا في جهاز المخابرات من تلك الطلبات كانت مختلفة نوعًا ما عن موقف الرئاسة المعروف ولا نعرف حدود التنازلات التي يمكن أن تقدمها القيادة، لكننا كنا قادرين على إيجاد موازنة توافقية مع الرئاسة حتى لو اضطررنا إلى التضليل أو الحجب إلى حد مقبول. وفق هذا المنظور عرضت شعبة أمريكا وجهة نظرها لكن المعاون لم يوافق على محتويات الملف وتساءل عن الجهة التي خولتنا اتخاذ هذه المواقف وكيف يمكن أن نتجاوز المواقف الرسمية للقيادة. أبلغت السيد المعاون إما أن نتمسك بهذه المواقف ونتحدث باللغة التي يفهمها الأمريكان أو لا نذهب إلى اجتماع فاشل نتائجه معروفة مسبقًا...! لم يقتنع المعاون وأحال الملف إلى شعبة العلاقات في المكتب الخاص الذين أيّدوا رؤيتنا حرفيًا، كان المعاون يشعر بصعوبة الموقف إلى حدٍّ كبير.

هذه المناقشات جرت في يوم واحد هو يوم 15 مارس/ آذار قبل الموعد المحدد لنا بيومين، وكان من المقرر أن نبلغ الجانب الأمريكي

بالموعد وأن يغادر وفدنا إلى المغرب يوم 15 أو 16 مارس/ آذار على أبعد تقدير، إلا أنني لم أستلم أي توجيه جديد من المعاون، ويبدو أن قرارًا صدر من الرئيس في اللحظات الأخيرة بعدم جدوى اللقاء بعد يقينه أن لا مناص من الحرب وعلى وجه الخصوص بعد رفض الرئيس الأمريكي بوش مقترحًا تقدمت به دولة قطر كان قد وافق عليه الرئيس صدام حسين يقضي بإجراء انتخابات رئاسية بإشراف الأمم المتحدة، وهكذا تبددت الآمال في آخر فرصة لتجنّب الحرب. غادر الوسيط عصام درويش بغداد بعد أن تلقى توجيهًا بمغادرة العراق يوم 16 مارس/ آذار.

التحرك على الأمم المتحدة

إلى جانب مسار التحرك على الإدارة الأمريكية كان لنا مسار آخر للتحرك على الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان شخصيًا بعد أن أجرينا مسحًا شاملًا لملاقاته الشخصية، وحددنا أربعة محاور للتحرك، الأول بواسطة صديق كوفي عنان الشخصي وزير خارجية تايلاند الأسبق الذي يرتبط بعلاقة صداقة مع محطتنا في بانكوك. تعرفت عليه المحطة من خلال سيدة أعمال تايلاندية كانت على علاقة وثيقة بنا، وكان قد أبدى استعداده لنقل رسالة مباشرة إلى كوفي عنان. تمت استضافته في بغداد في شهر فبراير/ شباط 2003 وخصصنا مبلغ عشرة آلاف دولار لتغطية نفقات سفره إلى نيويورك، فالتقاه السيد مدير الجهاز وأبلغه رسالة شفهية عرض فيها النوايا والاتهامات الأمريكية عن صلة العراق المزعومة بالقاعدة والإرهاب وإيفاء العراق بالتزاماته الدولية في نزع أسلحة الدمار الشامل، واستعداد العراق للتعاون في مكافحة الإرهاب والتزام العراق بالقرار 1441 وأن المطلوب

من كوفي عنان أن يأخذ مسؤولياته لإيقاف عجلة الحرب، وأن يسعى إلى إبقاء الوضع في اطار الأمم المتحدة، ويدعو بقوة إلى منح فرق التفتيش الوقت الكافي لتنفيذ مهامها وتحديد مدى إيفاء العراق بالتزاماته، إلى جانب ذلك عرضنا على الوزير التايلاندي مصالح اقتصادية مهمة في العراق.

عاد إلينا الوسيط وأبلغنا مضمون رسالة كوفي عنان القصيرة التي أشار فيها إلى أن الطريق الأفضل لتجنّب الحرب هو التعاون التام وغير المشروط مع الأمم المتحدة من خلال لجان التفتيش.

الخط الآخر الذي قادنا إلى الأمين العام كان سفير دولة أوروبية في واشنطن وقع في حب فتاة أمريكية أنهكته ماليًّا، كنا قد ساعدناه على تجاوز محنته وتوثّقت علاقتنا به، كان هذا السفير من أقرب الأصدقاء إلى كوفي عنان. طلبنا منه زيارة صديقه عنان ونقل رسالة إليه من جانبنا بالمضمون نفسه. التقى الأمين العام وعاد إلينا بالجواب ذاته الذي وصَلنا من الوزير التايلاندي.

في سبتمبر / أيلول عام 2002 وضعنا خطة لترتيب زيارة إنسانية لزوجة كوفي عنان إلى العراق بهدف الاطلاع على آثار الحصار، ووجهنا لها الدعوة باسم الدكتورة هدى صالح عماش عضوة القيادة القطرية للحزب وهي عالمة في الأحياء المجهرية، وخريجة جامعة ميزوري الأميركية وعضوة في الجمعية الأمريكية المايكرو بيولوجي. جاء الرد من مكتب كوفي عنان إن جدول أعمال زوجته لا يسمح بزيارة العراق حاليًّا وإنها ستلبي الدعوة متى ما سمح الوقت بذلك.

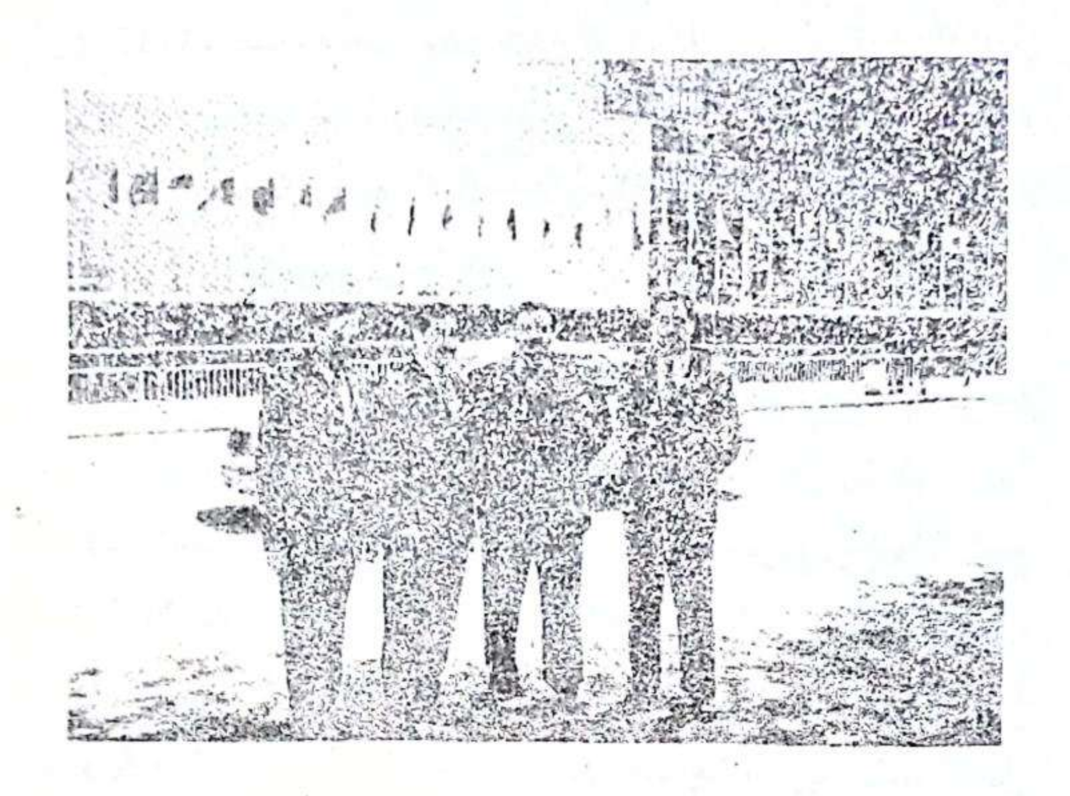
الخط الرابع كان ابن كوفي عنان المدعو (كوجو عنان) الذي دخل على خط التجارة والمال من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء. تم التحرك عليه من خلال رجل أعمال لبناني في باريس، فأجرت محطتنا في باريس عدة لقاءات مباشرة معه أثناء منح شركة كوتكنا السويسرية للتفتيش عقدًا كبيرًا في البرنامج. لم يكن العرض الذي تقدمت به الشركة هو الأفضل من بين العروض الأخرى لكن العراق وافق على التعاقد معها بناء على الاتصالات التي جرت مع كوجو على أمل الاستفادة منه في الضغط على والده، وفي الوقت ذاته وافقت الأمم المتحدة على التعاقد مع الشركة بتدخل من نجل كوفي عنان، لكن كوجو أوقف اتصالاته بنا في الفترة الأخيرة مع اقتراب الحرب ونعتقد أن والده هو من طلب ذلك بعد أن تسرّبت معلومات عن فساد مسؤولي الأمم المتحدة المشرفين على البرنامج طالت الأمين العام نفسه، كما وجّهت اتهامات واضحة إلى اثنين من المسؤولين عن البرنامج الذين سعوا إلى تحقيق مكاسب مادية.

لقد كان التشدد الذي أبداه العراق في منع مفتشي الأمم المتحدة من ممارسة مهامهم للفترة من يناير/ كانون الثاني 1999 لغاية نوفمبر/تشرين الثاني 2002 وعدم الاستجابة إلى توسلات الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الداعية إلى استئناف عمليات التفتيش في العراق من دون شروط خلال المباحثات التي جرت في نيويورك وجنيف عام 2001 و2002 هي إحدى العوامل التي ساهمت في دفع المسار الذي قاد إلى إصدار القرار 1441 الذي قبله العراق على مضض وأبدى التزامًا قويًا به في وقت متأخر كمحاولة أخيرة لتجنّب الحرب.

عندما تسنّم السفير ناجي صبري الحديثي مهام منصبه وزيرًا للخارجية، تركزت جهوده على ضرورة إقناع الأمانة العامة للأمم المتحدة ورئيس لجنة التفتيش هانز بليكس بأن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، والمطالبة برفع العقوبات مقابل السماح للمفتشين بممارسة أعمالهم، وفي إطار مبادرة تنشيط المساعي الدبلوماسية أراد الوزير أن يضم إلى الوفد المرافق له إلى نيويورك جميع الشخصيات العلمية المشرفة على برامج أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وهم كل من العالم النووي الدكتور جعفر ضياء جعفر، والفريق الدكتور الكيميائي عامر حمودي السعدي، واللواء المهندس حسام محمد أمين، والمهندس قاسم الفهداوي ومهندسين بيولوجيين آخرين، إضافة إلى السفير الدكتور سعيد الموسوي، وكنت أنا ممثل جهاز المخابرات، كان عدد أعضاء الوفد تسعة، وعندما اكتملت تشكيلة الوفد طلب الوزير عقد اجتماعٍ مع أعضائه مساءً في مقر وزارة الخارجية وبدأ الوزير حديثه قائلًا: إننا ذاهبون إلى الأمم المتحدة في مهمّة يراقبها العالم وينتظر نتائجها، لنؤكد أن العراق أوفى بجميع التزاماته، وأن العراق خالٍ من كل أشكال أسلحة الدمار الشامل ونطالب الأمم المتحدة أن توفي بالتزاماتها وترفع العقوبات. وأضاف الوزير قائلًا: ما أرغب إبلاغكم به هو أنني لا أريد أن أعطي كلمة شرف للأمين العام وأعلن أمام الملأ أن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، وعندما يعود المفتشون إلى مهامهم ويجدون سلاحًا محظورًا عندها أتهم بالكذب وهذا من شأنه أن يدمّر مصداقيتنا إلى الأبد. ثم تساءل الوزير قائلًا: إذا كان لديكم أي شيء مخفي من أسلحة الدمار الشامل أرجو إبلاغي به بوضوح تام لكي أصيغ كلماتي بطريقة تجنبنا الحرج والكذب؟ فقال المعنيون، لك ما شئت أن تقول، إننا لم

يَعُد لدينا ما نخفيه. ذهب الوفد بهذه الرؤية إلى نيويورك وعاد دون أن تتحقق المهمّة. كانت الولايات المتحدة هي القطب الأوحد، تحكم قبضتها على الأمم المتحدة والعالم دون منازع واصطدمت تلك الجهود بجدار الرفض الأمريكي الصارم.

وبالنظر للمصاعب السياسية والعزلة الدولية التي تواجه العراق، فإن الجهد الدبلوماسي الحثيث الذي بذلته وزارة الخارجية والجهد الاستخباري من جهاز المخابرات لم يفض إلى إبعاد شبح الحرب، إلا أنه بلا شك نزع الشرعية القانونية والدولية عن الحرب وأن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يتحملان المسؤولية التاريخية القانونية والأخلاقية عن الأكاذيب التي ساقوها لتبرير ذلك العمل العدواني البغيض، وربما ستعترف أمريكا بجريمتها يومًا، وسيأتي اليوم الذي تتولى حكومة وطنية مقاليد الحكم في بغداد تطالب حينها بحقوق الشعب العراقي وكل ما طاله من موت وتهجير وتدمير للبنى التحتية، عندها ستدفع دول العدوان التعويضات الكاملة عن تدمير دولة كانت تتمتع بالشرعية والسيادة الكاملة.



أمام مبنى الأمم المتحدة في نيويورك عام 2002

من اليمين: السيد ش ك-مدير المحطة في نيويورك، ك غ، ضابط من الاستخبار العلمي، سالم الجميلي، المهندس قاسم الفهداوي-مدير عام في التصنيع العسكري.

رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية

كانت وكالة الطاقة الذرية التي يترأسها الدكتور محمد البرادعي هي المسؤولة عن نزع أسلحة وبرامج العراق النووية. بعد قبول العراق بعودة مفتشي الوكالة إلى مهامهم في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2002. بدأت اللجان عملياتها في العراق وكان العراق يتعاون بشكل كامل كي لا يدع أية ذريعة لشنّ الحرب على العراق، إذ إن القرار رقم 1441، صدر تحت البند السابع الذي أعطى الحق للأعضاء الخمسة الدائمين استخدام القوة دون العودة إلى مجلس الأمن في حال لم

يتعاون العراق مع لجان التفتيش.

بعد شهرين من بدء عمليات التفتيش كان على البرادعي أن يقدم إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي يوم 27 فبراير/شباط 2003. كانت هذه الإحاطة مهمّة لأنها ستقرّر مصير العراق في حال لم يؤكد البرادعي أن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. خلال هذه الفترة كان جهاز المخابرات يبحث عن مفاتيح لفتح قناة خاصة مع البرادعي ووجدنا أن كلًّا من رجل الأعمال المصري عمرو ذو الفقار صبري وخالد نجل الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر قادران على فتح قناة اتصال مباشرة عن طريق سفير مصر في بيرن، وهو صديق شخصي مشترك لكل من البرادعي وخالد عبد الناصر. بعثنا رسالة شفهية للبرادعي طلبنا فيها ألا يرضخ لرغبات وضغوط الإدارة الأمريكية، وأن يقول الحقيقة التي توصّلت إليها لجان التفتيش من أن العراق لا يمتلك أسلحة نووية ولا برامج إنتاجها، وشدّدنا في الرسالة إذا كان البرادعي يخشى فقدان منصبه فإننا على أتم الاستعداد لتعويضه مادّيًا وله أن يحدِّد المبلغ الذي يريد. كان دور خالد عبد الناصر هو الضامن لرجل الأعمال عمرو صبري الذي تولى نقل الرسالة وسافر إلى سويسرا حيث التقى بالسفير المصري والبرادعي، ثم عاد وأبلغنا أن البرادعي طلب مليوني دولار. كان مدير الجهاز يتابع الموضوع شخصيًا بالتنسيق مع عدي صدام حسين، الصديق الشخصي لخالد جمال عبد الناصر، وقد تعهد عدي صدام بصرف المبلغ من تخصيصات اللجنة الأولمبية باليورو، وكان مقدار المبلغ على ما أذكر مليون و995 ألف يورو أي ما يعادل مليوني دولار في ذلك الوقت، وكان المبلغ قد تم إيداعه نقدًا (كاش) لدى حسابات الدائرة.

كان علينا تسليم المبلغ قبل اجتماع مجلس الأمن الدولي يوم 27 فبراير/شباط وكان الوقت المتاح لنا ضيّقًا جدًا، وقد أمرني مدير جهاز المخابرات بالتوجّه إلى سويسرا، وفي إطار بحث إجراءات التسليم التقيت عمرو ذو الفقار في فندق الرشيد للمرة الثانية، عندما بحثت معه الآلية المتبعة في جهاز المخابرات لتسليم المبالغ المالية وهي أن يتم التوقيع على وصل استلام المبلغ، رفض عمرو ذلك وقال إن السفير المصري في بيرن لا يقبل التوقيع على وصل استلام، وإن المبلغ يجب أن يوضع في حقيبة ويسلم إلى السفير في فناء السفارة دون الحديث بأي كلام. قلت له كيف لي أن أخلي ذمّتي من المبلغ وكيف تتأكدون من أن المبلغ موجود فعلًا في الحقيبة وليس شيئًا آخر. رفض عمرو أي صيغة أخرى تؤكد استلام المبلغ. أبلغت السيد مدير الجهاز بالموقف الجديد وأخبرته كيف لي أن أبرئ ذمتي من المبلغ. قال إننا لم نتفق على هكذا صيغة وأضاف أنه سيتصل بعمرو ليتأكد منه عن هذه المتغيرات...! عاد مدير الجهاز وقال لي إني محق في التحفّظ بشأن إبراء ذمتي. طلبنا من عمرو الاتصال بالسفير المصري لحل المشكلة. كان اجتماع مجلس الأمن الدولي قد بدأ وفاجأنا البرادعي بعرض تقرير حمل مفاهيم غامضة وخبيثة حيث شدّد على (ضرورة منح المزيد من الوقت لمفتشي الوكالة حتى يستطيعوا التأكد على وجه اليقين مما إذا كان العراق يمتلك أسلحة نووية أم لا). وأضاف (إن الوكالة تستطيع ان تتأكد من هذه المسألة في غضون أشهر إذا ما كان هناك تعاون عراقي فعّال ومستمر. شريطة ألا تحدث ظروف استثنائية).

كما دعا البرادعي بغداد إلى إبداء مزيد من التعاون مع المفتشين قائلًا: (إنه على الرغم من أن الجانب العراقي كان متعاونًا فيما يتعلق

بعمليات التفتيش إلا أنه من الضروري الانتقال إلى مرحلة التعاون الفعال من خلال تقديم المعلومات والوثائق طوعًا وتسهيل مقابلة العلماء في أجواء من الخصوصية كي يتسنى سد الثغرات التي ما زالت تشوب معلومات المفتشين).

يمكن للقارئ أن يلاحظ الألغام التي زرعها البرادعي في كلمته التي احتوت على إشارات واضحة عن مخالفة العراق بنود القرار 1441 الذي يقضي بالتعاون التام وغير المشروط مع مفتشي الوكالة الدولية. تلك الإشارات أعطت زخمًا إعلاميًّا للمتشددين في إدارة بوش والقارعين طبول الحرب على العراق.

المواقف السياسية والعسكرية في المنطقة من الحرب الأمريكية على العراق

كانت مهمة الجهاز معرفة خطة الهجوم الأمريكي على العراق، متى يبدأ ومن أين وما هي مواقف الدول المجاورة للعراق من التسهيلات العسكرية واللوجستية التي طلبتها أمريكا. خلصت معلوماتنا عن مواقف المحيط الإقليمي إلى التالي:

1. تركيا رفضت السماح باستخدام أراضيها وأجوائها لأي عمل عسكري، حتى إنها رفضت استخدام قاعدة إنجرليك التابعة لحلف الناتو في أيّة عمليات عسكرية نحو العراق.

2. لم تتقدم وزارة الدفاع الأمريكية بطلب أية تسهيلات من سوريا لعلمها المسبق بالموقف السوري الرافض بشدة الحرب على العراق.

3. وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على استخدام محدود لقاعدة الجفر وقاعدة الأزرق لأغراض فنية ولوجستية، وقد حصلنا على تقرير من وزارة الدفاع الأمريكية يوصي القيادة الأمريكية بعدم ممارسة الضغوط على الأردن لنشر قوات برية لأن الشعب الأردني بطبيعته مؤيد وداعم للعراق، وأن أية مشاركة أردنية في العمليات العسكرية سيعرض النظام الملكي لاضطرابات داخلية.

4. رفضت السعودية استخدام أراضيها وأجوائها كمنطلق لشنّ عمليات عسكرية على العراق باستثناء استخدام محدود للمجال الجوي القريب من العراق لأغراض إنقاذ الطيارين الأمريكان في حال سقوط طائراتهم في صحاري غرب العراق.

5. وافقت الكويت على استخدام أراضيها ومياهها وأجوائها وقواعدها واستقبلت أكثر من 73 ألف جندي على أراضيها قبيل الغزو. كما أن الهجوم البري انطلق من الأراضي الكويتية وشارك جنود كويتيون مع القوات الغازية.

6. وافقت قطر على استضافة القوات الأمريكية في قاعدة العُديد القطرية التي اتخذت القيادة العسكرية الأمريكية الوسطى منها مقرًا لقيادة العمليات العسكرية أثناء الغزو.

الموقف الإيراني

- ساهمت في تسريب معلومات ملفّقة عن برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل إلى وزارة الدفاع الأمريكية من خلال أحمد الجلبي.

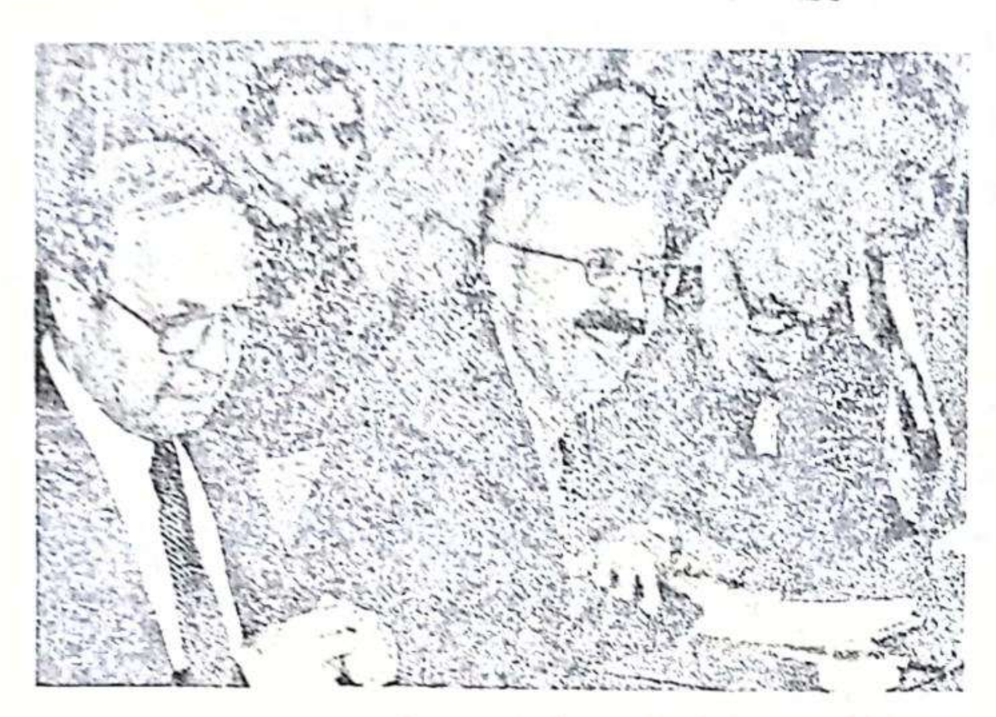
- وافقت على استخدام مجالها الجوي المحاذي للعراق لأغراض العمليات العسكرية باتفاق غير مكتوب تم برعاية أحمد الجلبي، مقابل السماح لمقاتلي المعارضة العراقية الموجودة على أراضيها دخول العراق والمشاركة في الحياة السياسية.

- ساعدت على تسهيل مرور مقاتلي القاعدة من أفغانستان إلى العراق قبيل الغزو وأنشأت لهم معسكرات شمال العراق على مقربة من حدودها وقدمت لهم كافة أشكال الدعم ومنعت جلال طالباني من مهاجمتهم.

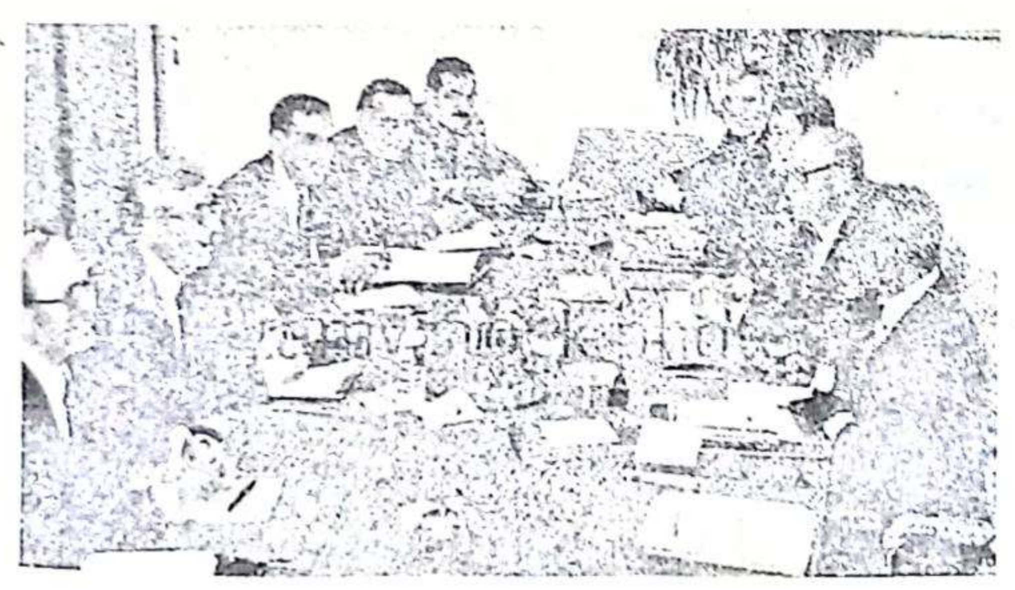
- قدّمت إيران أسلحة وأعتدة إلى جلال الطالباني قُبيل الغزو للمشاركة في الحرب والتحرك لاحتلال مدينة كركوك على مرأى ومسمع المخابرات الأمريكية.

- عندما بدأت الحرب برزت مشكلة فنّية لدى المقاتلين العراقيين هي عدم انفلاق صواريخ (آر بي جي 7-) عند ارتطامه بالهدف وأحياناً انحراف مسار القذيفة نحو الهدف، الأمر الذي دعا العراق إلى طلب قذائف صاروخية مضادة للدروع من إيران، تعهدت إيران بتزويد العراق بصواريخ بديلة، وعندما وصل معاون مدير جهاز المخابرات الفريق الركن حسيب صابر بصحبة أياد العكّاش إلى مدينة خانقين على الحدود العراقية الإيرانية لاستلامها تغيّرت موازين الحرب إثر سيطرة القوات الأمريكية على مطار بغداد الدولي ثم أحجمت الجمهورية الإسلامية عن

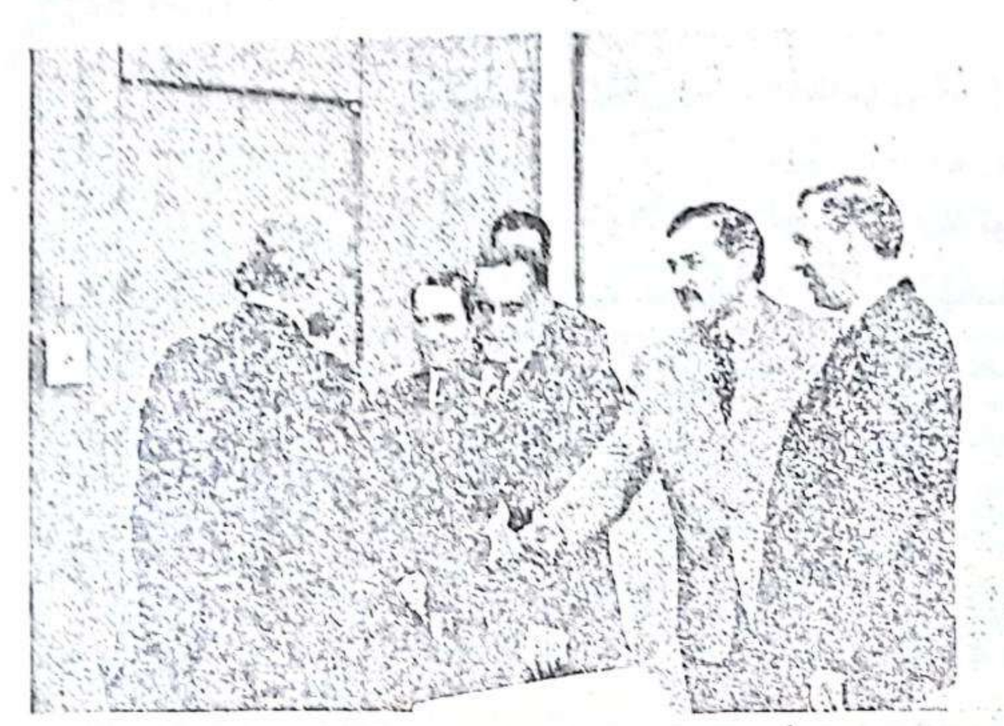
تزويدنا بالشحنة.



اجتماعات الوفد العراقي مع الأمين العام للأمم المتحدة عام 2002 في نيويورك. ويظهر وزير الخارجية إلى يساره الفريق الدكتور عامر السعدي والدكتور جعفر ضياء جعفر، وعلى اليمين السفير الدكتور محمد الدوري، وظهر المؤلف في الخلف



جولة أخرى من المفاوضات مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.
رئيس الوفد العراقي الوزير ناجي الحديثي وعلى يساره السفير سعيد الموسوي واللواء حسام محمد أمين ثمّ المؤلف، وعلى يمينه السفير محمد الدوري. في الجانب المقابل يظهر الأمين العام كوفي عنان والمفتّش هانز بليكس وآخرين



سالم الجميلي مصافحًا كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بمكتبه في مبنى المنظمة الدولية في نيويورك، عام 2002، وعلى يمينه اللواء المهندس حسام محمد أمين وعلى يساره السفير الدكتور سعيد الموسوي؟

الخاتمة

في الدول الديمقراطية الرصينة والأنظمة الوطنية الدكتاتورية أو القومية، تضع الدول كافة إمكاناتها في خدمة أجهزتها الاستخبارية بهدف حماية أمنها القومي الذي يُعتبر الركيزة الأساس لنهضتها وتحقيق الاستقرار المجتمعي والازدهار الاقتصادي، فالأوطان لا تحيا من دون الأمن. إن إضفاء طابع الهيبة لأجهزة الدولة الأمنية والاستخبارية من خلال رصانتها وحرفيتها يُعدّ إجراءً رادعًا لا يمكن تجاهله لمنع المجرمين الساعين للعبث بأمن البلد أو الطامحين في قلب أنظمة الحكم من الاستحواذ على السلطة مهما كانت نواياهم وطنية أو دينية أو بدوافع شخصية مادية أو إرهابية.

كان العراقيون وما زالوا يعتقدون أن عدد منتسبي جهاز المخابرات السابق عشرات الآلاف، وفي الواقع إنه لم يتجاوز 5800 منتسب في التشكيلات الاستخبارية مثل الخدمة الخارجية ومكافحة التجسس والنشاط المعادي ومخابرات المناطق والتشكيلات الساندة الأخرى التي تمس جوهر العمل الاستخباري، لكن الجهاز كان يفرض هيبته وهيبة الدولة بالسلوك العام لمنتسبيه وقدراتهم الاستخبارية وثقافتهم الذاتية وتفانيهم في خدمة الدولة والمجتمع، وتعتبر قوة الأجهزة الأمنية عاملًا مهمًا للحد من نشاط الخارجين عن القانون، وهناك علاقة منطقية بين الأمن والقضاء فيكون القضاء قويًا عندما تكون أجهزة الدولة الأمنية قوية والعكس صحيح.

يشعر المجرمون بقدرتهم على الإفلات من المساءلة والحساب عندما تتجاوز فعالياتهم النشاط السياسي وتتحول إلى نشاط عسكري

أو إرهابي يستهدف أمن المواطنين، وهذا ينطبق على كافة صنوف المجرمين من العملاء والمخربين والمفسدين.

إن هيبة الدولة تفرض حالة الخوف والرهبة في أصحاب النفوس الضعيفة الذين يسعون إلى تخريب الأمن القومي وتمنعهم من الانخراط في أعمال تجسّسية أو تخريبية أو تآمرية، وفي الوقت ذاته فإن الهيبة عامل يدفع المواطن إلى التعاون مع أجهزة الأمن والمخابرات ليتفادى المسؤولية الناتجة عن تستّره على أيّة معلومة ذات صلة بحالات التهديد الأمني، سواء تعاون المواطن مع أجهزة الأمن بدوافع وطنية أو مادية أو بدافع الخوف فذلك عامل مهم في تعضيد الاستقرار الأمني، لذلك فإن فرض الأمن يرتبط بشكل وثيق بالمواطن ومهما بلغت أجهزة المخابرات والأمن من قوة لا يمكن أن تحقق متطلبات الأمن القومي من دون مساعدة المواطن الواعي.

إن الوسيلة الفعّالة الوحيدة لهزيمة المخربين والإرهاب المحلي هي استخدام الاستخبارات بشكل دقيق بهدف فصل المواطنين السلميين عن الإرهابيين والمتمردين وتوفير الحماية لهم، وهذه لا تتم إلا من خلال العمل الاستخباري لتحييد الأصدقاء وحمايتهم وعزل المتمردين واستهدافهم، أما العمل العشوائي في استهداف الجميع فهو يوسّع دائرة الاستعداء ويعزّز وضع المتمردين ويحمل مضامين العقيدة الإرهابية ذات التدمير الشامل عندما تستهدف عدوًا وسط الأبرياء. ويعتبر الجهل بالبيئة الأمنية أساس الفشل، ولكي يكون العمل ناجحًا لا بدَّ أن تكون لدى أجهزة المخابرات صورة عن البيئة السكانية والجغرافية، قد جمعتها وقت السلم بحيث تكون الخطط الأمنية والعسكرية جاهزة في وقت الأزمات بمجرد إجراء تحديثات بسيطة. إن دعم الأجهزة الأمنية لا يعني فرض الهيمنة والتجبر على المجتمعات المستقيمة أو الهيئات

الحكومية الأخرى، إنما يرتبط بواقع المجتمعات التي توصف بطابعها العنيف أو يصعب قيادتها من دون إنفاذ القانون بالقوة. والدليل الذي يمكن سياقه في هذا المضمون هو أن حالات التآمر المنسّقة من قبل المخابرات المعادية وتفاعل البعض من أعضاء النظام السابق من عسكريين ومدنيين التي حصلت بعد عام 1991 كان دافعها الأساس فقدان الدولة هيبتها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وما تبعها من أحداث عُرفت (بالانتفاضة الشعبانية) أو (صفحة الغدر والخيانة). وعلى الرغم من أن الخسارة المرّة للجيش العراقي خلال الانسحاب القسري من الكويت أدّت إلى سخط واسع لما آلت إليه الأمور، فقد كان أحد دوافع القائمين بتلك المحاولات اعتقادهم أنهم بعيدون عن أعين المخابرات فوقعوا في الفخ ودفعوا أرواحهم ثمنًا باهظًا. هذه ليست دعوة للبطش بالمعارضين للأنظمة التي تعاني من ضعف شرعيتها والمدافعة عن كيانها أمام المخاطر المهدّدة لوجودها إلا أن زوالها بطرق فوضوية يعتبر مُهدّدًا خطيرًا للأمن القومي للدولة برمتها ومحيطها الإقليمي. إن مجريات الأحداث أثبتت كيف يقود نقص المعلومات لدى أجهزة المخابرات إلى اعتماد الفرضيات والاعتقاد والتحليل الذي يؤخذ به عندما لا تكون الحقيقة معروفة، وهذا يدفع ضباط المخابرات للأخذ بالخيارات الأكثر سوءًا كي يبعد نفسه عن الخطأ والاحتمالات الخطرة التي لا يتمكن من تحديدها أو التكهن بوقوعها.

عندما تتعرض أجهزة المخابرات للضغط لاسترضاء صانعي القرار، تسعى إلى تكييف معلوماتها لتكون متوائمة مع رغبات وأهواء القيادة، وبذلك تتجاوز الواقع وتتحول النوايا والافتراضات والأوهام إلى حقائق ثم تتعامل معها باعتبارها أمرًا واقعًا تتخذ عليه قرارات استراتيجية تؤدي إلى الكوارث.

إن عقيدة المخابرات هي التعامل مع الحقيقة التي لا يمكن بلوغها من دون معلومات، وعندما تكون الدولة مغلقة استخباريًا ولا يمكن اختراقها تظهر الحاجة الملحّة إلى اعتماد مصادر بديلة لتصبح ضحية للتضليل، كما يبرز التحليل بديلاً عن الحقيقة، لذلك فإن فسح المجال للعدو بممارسة العمل التجسّسي في حدود المعرفة والمعقول أمرًا في غاية الأهمية، يعادل جهود العمليات الاستخبارية في جمع المعلومات ويتجاوز التأثير في صناعة القرار السياسي للدولة العدو. وعلى الرغم من أن العمل الاستخباري قائم على الشك في كثير من صفحاته فلا ينبغي أن يكون الشك هو العصا التي توضع في دواليب عجلة العمل الاستخباري، إنما يجب أن يسير الشك بشكل متوازٍ مع التقدم في إجراءات المتابعة للوصول إلى الحقيقة.

إن التأمل والإبداع في العمل الاستخباري ضرورة لإنتاج أفكار وخطط غير تقليدية وهذا يتطلب وجود فسحة من الوقت والراحة والتأمل لإنتاج الأفكار الخلّاقة، وبالنظر للزخم الهائل في العمل فإننا لم نكن نملك الوقت الكافي للتفكير في القضايا المهمة، بل كنا نترك القضايا في بعض الأحيان لأيام حتى نجد الفرصة المناسبة لمراجعتها بعمق وتأنٍ. كانت أوقات الدوام ستة أيام في الأسبوع بواقع دوامين صباحي ومسائي وأحيانًا يتطلب الأمر المبيت في الدائرة، بتلك الجهود والهمم والإجراءات كانت المخابرات أسوارًا أمنية فواجهنا أعتى أجهزة مخابرات العالم عدائية وأحبطنا جميع مخططاتها ولولا فعل الآلة العسكرية الأمريكية الجبارة ما كان لأجهزة المخابرات المعادية وعملائها أن تطأ أقدامهم أرض بغداد.

السيرة الذاتية للمؤلف

ولد المؤلف عام 1957 في قرية شويش التابعة لقضاء بيجي من أسرة تمتهن الزراعة وتربية المواشي، إلا أن ذلك لم يحول دون أن يصبح الأشقاء الخمس جميعًا ضباطًا كبارًا في القوة الجوية والاستخبارات العسكرية والجيش والحرس الجمهوري. بعد أن أكمل دراسته الإعدادية التحق بكلية الأمن القومي/ الدورة الأولى عام 1976 وتخرج منها في 12يوليو/ تموز 1979. باشر العمل كضابط في جهاز المخابرات في مديرية مكافحة التجسس شعبة المتابعة، وفي عام 1980 نُسّب للعمل في قسم دول جنوب شرق آسيا. عام 1984 تمّ تعيينه مدير مخابرات مطار صدام الدولي. عام 1989 نُقل إلى الخدمة الخارجية وشغل منصب مدير شعبة سوريا حتى عام 1995. في فبراير/ شباط عام 1995 تمّ تنسيبه للعمل مديرًا لمحطة المخابرات في السفارة العراقية في الجزائر تحت غطاء قنصل بدرجة سكرتير أول إبان فترة الاضطراب الأمني والسياسي والإرهاب الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة. في أبريل/ نيسان عام 1999 نُقل إلى المركز وفي يوليو/ تموز من العام نفسه تسلّم مهام مدير شعبة أمريكا في الخدمة الخارجية حتى احتلال بغداد من قبل القوات الأمريكية الغازية في 9 أبريل/ نيسان 2003. في 23 أبريل/ نيسان من عام 2003 اعتُقل من قبل القوات الأمريكية وأودع في سجن كروبر وأخلي سبيله بداية العام 2004. شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية منها مؤتمر قادة الشرطة والأمن العرب الذي عُقد في الجزائر عام 1987 ومؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي عُقد في كولومبيا ومؤتمر مجموعة الـ 77 في كوبا عام 2000، وكذلك شارك في اجتماعات الوفد العراقي برئاسة

وزير الخارجية السيد محمد سعيد الصحّاف، وخلفه الدكتور ناجي صبري الحديثي مع الأمين العام للأمم المتحدة عام 2001 و2002 بهدف رفع العقوبات عن العراق.



سالم الجميلي

مدير شعبة أميركا في جهاز المخابرات العراقي السابق.

«كان ممثلنا تشارلي، ضمن الفريق العسكري في الدوحة الذي يشرف على إدارة الحرب على العراق يجلس إلى جانب تومي فرانكس. وكان يحدد الأهداف التي ينبغي تدميرها وفي بعض الأحيان ينصح بعدم القصف على سبيل المثال عندما علمت القيادة الوسطى بمكان اختباء ضابط مخابرات عراقي كبير كان رد الفعل الأول للعسكريين توجيه صاروخ توماهوك إلى إحداثيات المكان غير أن تشارلي كضابط ارتباط في قيادة تومي فرانكس اقنع نظراءه العسكريين بالقيمة الاستخبارية لأسر هذا الضابط حياً، وقد أثبت جهود إيصال القوات البرية إلى موقع الضابط جدواها على الرغم من صعوبتها استناداً إلى المعلومات التي حصلنا عليها منه لاحقاً.

كان ذلك الضابط هو سالم الجميلي مدير شعبة أمريكا في جهاز المخابرات العراقي مؤلف هذا الكتاب



